

مركز جيل البحث العلمي

سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات

دورية دولية محكمة تصدر فصليا عن مركز جيل البحث العلمي



العام السابع - العدد 25 - مارس 2019

عدد خاص بالمؤتمر الدولي المحكم حول:

تطوير الأنظمة التعليمية العربية

طرابلس لبنان 22-23 | 03 | 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الرئيسة والمشرفة العامة أ.د. سرور طالبي

رئيس اللجنة العلمية للعدد:

د. عبد المنعم عبد الوهاب العامر

أعضاء اللجنة العلمية الثابتة:

أ.د. جمال محمد عبد المطلب، جامعة بني سويف، مصر.

أ.د. سليمان قوراري، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

أ.د. شهاب اليحيوي، المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الانسانيات بقفصة، تونس.

أ.د. شهاب سليمان عبدالله، جامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية.

أ.د. ماهر خضير، رابطة الجامعات الإسلامية وعضو المحكمة العليا الشرعية في القدس.

أ.د. نور الهدى حماد، جامعة طرابلس، ليبيا.

أ.م.د. حمدان رمضان محمد جامعة الموصل، العراق.

أ.م.د. رحاب فايز أحمد سيد يوسف، جامعة بني سويف، مصر.

أ.م.د. كاظم عادل أحمد الغول، جامعة الملك سعود.

د. العيساوي عماد، جامعة كومبلوتنسي، مدريد، إسبانيا.

أعضاء اللجنة العلمية للعدد:

أ.م.د. ايمان قاسم هاني الصافي، الجامعة المستنصرية، العراق.

د. ليال الرفاعي، الجامعة اللبنانية، الفرع الثالث.

د. ماشاء الله الزوي، جامعة بنغازي، ليبيا.

د. مرتضى عبد الله خيرى، كلية البريمي الجامعية، سلطنة عمان.

د. نرجس صفو، جامعة محمد لين دباغين - سطيف 2- الجزائر.

د. نوال وسار، جامعة أم البواقي، الجزائر.

د. نورالدين الداودي، جامعة عبد المالك السعدي - المغرب.

أعضاء لجنة صياغة التوصيات:

أ.د. الاخضر عزي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

أ.د. العروصي محمد، جامعة مكناس، المغرب.

أ.د. عبد العالي دقوقي، جامعة مكناس، المغرب.

د. رنا بخيت -كلية التربية- جامعة الجنان- لبنان.

د. عثمان حسن عثمان، جامعة المغتربين، السودان.

د. عواطف سيد أحمد، جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج، السودان.

د. فدى المصري، الجامعة اللبنانية.

د. مروان علاونة، جامعة الاستقلال، فلسطين.

ترسل الملخصات والأبحاث حصرياً على:

conferences@jilrc.com

سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات عبارة عن دورية دولية محكمة تصدر فصليا عن مركز جيل البحث العلمي تعني بنشر الأوراق البحثية المشاركة في مؤتمرات مركز جيل البحث العلمي والتي تلتزم بالموضوعية والمنهجية وتتوافر فيها الأصالة العلمية.

يشرف على هذه الدورية رئيسة المركز وهيئة تحكيم ثابتة وأخرى خاصة بكل عدد، ولجنة صياغة التوصيات. تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في إثراء المكتبات بالدراسات والبحوث العلمية التي تلتمس قضايا العصر ومتطلبات الواقع في العالم العربي والإسلامي.

شروط ومعايير نشر الأوراق البحثية:

- أن تكون في أحد المساور الأساسية لموضوع المؤتمر وألا يكون قد سبق المشاركة بها في ندوات أو مؤتمرات أو تم تقديمها للنشر من قبل،
- يجب مراعاة المنهج العلمي ومعاييرها في الكتابة وأن تتميز بالأصالة والجدية في التحليل،
- ألا تتجاوز عشرين (20) صفحة حجم (A4) شاملة المراجع والملحق،
- تكتب على برنامج (MICROSOFT WORD) بخط Traditional Arabic حجم 14 بالنسبة للمتن باللغة العربية، و11 بالنسبة للهوامش، وبخط Time new Roman بحجم 12 بالنسبة للمتن باللغة الأجنبية وبحجم 10 بالنسبة للهوامش،
- لغة النشر العربية، الإنجليزية أو الفرنسية، ويقدم معها ملخص لا يتجاوز 10 أسطر باللغة العربية والانجليزية.
- يكتب العنوان باللغة العربية والانجليزية.
- يكتب الباحث اسمه واسم المؤسسة التي ينتمي إليها بالأحرف العربية واللاتينية.
- وضع الهوامش والتعليقات آلياً في نهاية كل صفحة، والمراجع والفهارس والملحق في نهاية الورقة.
- تخضع الأوراق البحثية للتحكيم من قبل اللجنة العلمية التحكيمية.
- في حال قبول الورقة للنشر يشترط لإدراجها ضمن هذه الدورية حضور الباحث فعاليتها.

الفهرس

الصفحة

- 7 • التوطئة
- 9 • الافتتاحية
- 11 • أسباب تدهور نظام التعليم في الدول العربية (دراسة مقارنة بين لبنان و بعض الدول الأجنبية): رنا بخيت - كلية التربية- جامعة الجنان- لبنان.
- 29 • وسائل تنمية المهارات التعليمية وتحقيق جودة التعليم، وفاء غطاس، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف، الجزائر
- 47 • حق التعليم في العراق في ضوء مخرجات التعليم الأولي للعام الدراسي 2015-2016. عبد المنعم عبد الوهاب العامر، مدير مؤسسات تعليمية خاصة، البصرة، العراق
- 75 • تحليل الدور الفعال للجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (اشارة الى الحالة الجزائرية) الأخضر عزي، جامعة محمد بوضياف - نادية الابراهيمية، جامعة البشير الابراهيمي، الجزائر.
- 123 • أثر التكنولوجيا التعليمية على تطوير وتجويد التعليم في المدارس الرسمية في طرابلس- الشمال، ميرنا حلواني، الجامعة اللبنانية.
- 147 • تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية" مروان علاونة، جامعة الاستقلال، فلسطين.
- 171 • حكامه التدبير الجامعي والتخطيط الاستراتيجي في أفق تحقيق الجودة (الجامعة المغربية نموذجاً) عبد العالي دقوقي، جامعة مكناس المغرب.
- 189 • تطوير مستويات التعليم العالي بكليات الحقوق المغربية، العروصي محمد ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس، المغرب.
- 217 • البيان الختامي والتوصيات

التوطئة:

التعليم هو الوسيلة الأساسية لتوفير مستويات عالية من المعرفة والقيم وتطوير مختلف القدرات لدى المتعلمين أو الأفراد وصولاً إلى النهوض بالمجتمعات وبناء دولة قوية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها.

ومن أجل رفع مستوى التعليم وتطوير الأنظمة التعليمية، سخرت أغلبية الدول في عالمنا المعاصر ميزانيات خاصة وتبنت برامج متطورة ووظفت التكنولوجيا لمواكبة كل المستجدات في هذا القطاع، مهينة الظروف المناسبة للارتقاء بمستوى التحصيل الدراسي والتطور الذاتي، مع السعي إلى الخروج بالتعليم من قالبه الجامد إلى ربطه بمتطلبات سوق العمل واحتياجات الدولة.

غير أنه بالرجوع إلى ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر جودة التعليم لعام 2017 – 2018، فإننا سنفاجأ بتصنيف أغلبيتها خارج النطاق المقبول عالمياً لمستوى التعليم العام وجودة مخرجاته، بل وغياب بعضها من التصنيف كسوريا والعراق والسودان وليبيا، فبينما احتلت أربع من الدول الخليجية مراتب جيدة كانت الامارات العربية المتحدة في طليعتها (المرتبة 36 عالمياً) تلتها قطر (المرتبة 37)، فالبحرين (المرتبة 39)، فالمملكة العربية السعودية (المرتبة 43)، ثم جاءت الأردن (المرتبة 63)، فعمان (المرتبة 71)، فلبنان (المرتبة 74) فتونس (المرتبة 82) فالجزائر (المرتبة 92)، فالكويت (المرتبة 95)، فمصر (المرتبة 100) فالمغرب (المرتبة 101)، (فتشاد) (المرتبة 134) فاليمن (المرتبة 136) وأخيراً موريتانيا في المرتبة 137.

إن واقع الأنظمة التعليمية في بلادنا العربية إذ يكشف عن استمرار تدني مستواها العلمي وتراجع محصلتها التعليمية بشكل عام، فإنه يؤثر أيضاً لشيوع العديد من السلوكيات المنحرفة والممارسات غير المسؤولة التي باتت تعصف بمنظومة القيم العلمية والتربوية كالتسرفات العلمية، وانتشار المؤسسات الوهمية، وتزوير الشهادات.

أهداف المؤتمر:

إن معظم الأنظمة التعليمية العربية منقولة عن الأنظمة الغربية والتي هي في الغالب لا تنسجم مع بيئتنا المحلية. ومن هذا المنطلق يهدف المؤتمر إلى إلقاء الضوء على ثغرات هذه الأنظمة وتحديد المشكلات الإجرائية فيها أو العيوب التي تشوبها وما نتج عنها من مشكلات وممارسات ضارة بالتنشئة الاجتماعية وبالوسطين التعليمي والعلمي وبأنشطة وقطاعات الدولة الأخرى، من أجل ازالتها وتحسينها ووضع خطط واستراتيجيات معاصرة وملائمة، هذا مع عرض النجارب الناجحة والمتطورة بقصد الاستفادة منها وتعميمها.

إشكاليات المؤتمر:

تدور إشكاليات المؤتمر حول الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو واقع المنظومة التعليمية العربية؟ وما هي أسباب تدهور المستوى العلمي للمؤسسات التعليمية فيها؟
2. ما هو تأثير هذا التدهور على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في الدول العربية؟ وما تأثير استمرار هذه الظاهرة على فعالية خطط التنمية المستقبلية؟
3. ما هي الأدوات والوسائل التي تسهم في تطوير الأنظمة التعليمية العربية؟

محاوِر المؤتمر:

يعالج المؤتمر الإشكاليات المطروحة وفق المحاور التالية :

المحور الأول: واقع الأنظمة التعليمية العربية: تشخيص الخلل.

المحور الثاني: تأثير المنظومة التعليمية العربية الراهنة على الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث: الوسائل المادية والتقنية والبشرية لتطوير المؤسسات والأنظمة التعليمية العربية.

المحور الرابع: وسائل تطوير وإصلاح المناهج والسياسات التعليمية العربية.

المحور الخامس: وسائل تطوير الطرق والمهارات التعليمية وتحقيق جودة التعليم.

المحور السادس: وسائل ربط التعليم بالخطط التنموية وبالاحتياجات المحلية والمستجدات العالمية.

المحور السابع: وسائل ترسيخ أديبات البحث العلمي ومحاربة السرقات العلمية.

المحور الثامن: الوسائل التشريعية لتطوير الأنظمة التعليمية العربية وحمايتها من الفساد.

الافتتاحية

تعاني المنظومة التعليمية العربية من عدة مشاكل جعلتها تتأخر في اللحاق بالركب الحضاري وتراجع في الترتيب العالمي .

ولعل من أهم هذه المشاكل؛ تدني مستوى وجودة التعليم ومخرجاته من حيث الكم والنوع، يضاف إليه عدم الاهتمام الكافي بالبحث العلمي وعدم مواكبته لتغيرات العصر والحاجات الملحة وكذلك عدم تسخيرها لخدمة أهداف التنمية المحلية.

ومن جهة أخرى، فإن الانتشار الواسع للفساد العلمي وللمؤسسات غير المعتمدة لبيع الشهادات ومنح مراتب علمية غير مستحقة، مع الغياب الكامل لآليات صارمة للمتابعة والمعاقبة على هذه التجاوزات، يهدد بشكل واضح ومباشر المنظومة التعليمية العربية ومسيرة البحث العلمي فيها.

ومن هذا المنطلق نظم المركز في مدينة طرابلس في لبنان يومي 22 و23 مارس المنصرم، مؤتمره الدولي المحكم حول تطوير الأنظمة التعليمية العربية ؛ والذي شارك فيه أساتذة وباحثون من عدة مؤسسات جامعية عربية توزعت أوراقهم البحثية على ثمانية جلسات علمية، سلطت الضوء على واقع الأنظمة التعليمية العربية ، و مست إشكاليات هذا المؤتمر ومختلف محاوره المسطرة .

ولقد توصلت اللجنة العلمية للمؤتمر إلى صياغة جملة من التوصيات من أهمها نشر أعماله ضمن سلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي.

وعليه يضع المركز تحت تصرفكم أهم الأبحاث العلمية المشاركة بهذا المؤتمر والتي التزمت بالمعايير الشكلية والمنهجية الموضوعية من قبل لجنته العلمية الموقرة، كأسهام منه في اقتراح حلول عملية لتطوير الأنظمة التعليمية العربية.

رئيسة المؤتمر / أ.د. سرور طالبي

يخلي مركز جيل البحث العلمي مسؤوليته عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذه الأبحاث بالضرورة عن رأي إدارة المركز
جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2019

أسباب تدهور نظام التعليم في الدول العربية (دراسة مقارنة بين لبنان وبعض الدول الأجنبية)

Reasons for the deterioration of the education system in the Arab countries
(comparative study between Lebanon and some foreign countries)

د. رنا بخيت - كلية التربية- جامعة الجنان- لبنان

Rana BAKHIT

Abstract

Our worker suffers from an imbalance at all levels of science calls for rebellion and annoyance. For many countries like Singaphura, Japan and Finland, the past century has seen progress and prosperity in education. Arab countries such as Lebanon, Egypt and Algeria represent a period of deterioration and loss. We live in an increasingly complex world, and we are in dire need of educational systems that call for a knowledge revolution and seek to build a new generation that is creative, innovative and thoughtful.

In light of the rapid development that has taken place in all fields, it is essential that the education system address these developments, but that it is preceded by experts who have proved that education must precede and even plan for development. Therefore, attention to the education system in developed countries was effective, as it had an impact on sustainable development.

Hence, we must analyze the reasons that led to the weakness of the education system in Lebanon, especially at the level of schools, and propose some possible measures to reduce this deterioration by comparing the education system in Lebanon with many successful education systems in some foreign countries.

Keywords: Education System - Factors Affecting the Education System - Educational Policy

الملخص:

يعاني عاملنا من حالة عدم توازن على جميع الأصعدة العلمية تدعو إلى التمرد و الانزعاج. وبالنسبة لكثرتن البلدان أمثال ستغفورا، اليابان و فنلندا فإن القرن الماضي شهد تقدماً وازدهاراً على الصعيد التعليمي. أما الدول العربية أمثال لبنان، مصر و الجزائر فيمثل هذا العصر حالة من التدهور و الضياع. فنحن نعيش في عالم يزداد تعقيداً، و نحن بأمس الحاجة الى أنظمة تعليمية تدعو الى ثورة معرفية و تسعى الى بناء جيل جديد مبدع، مبتكر و متفكر.

أمام التطور السريع الذي حصل في جميع الميادين، غدا من الضروري أن يتصدى النظام التعليمي لهذه المستجدات ليواكبها بل يسبقها لأن الخبراء أثبتوا بأن التربية يجب أن تسبق التنمية بل و تخطط لها. لذا كان الاهتمام بالنظام التعليمي في البلدان المتطورة فعالاً لما في ذلك تأثير على التنمية المستدامة.

من هنا كان لا بد لنا من تحليل الأسباب التي أدت الى ضعف نظام التعليم في لبنان لا سيما على مستوى المدارس و اقتراح بعض الاجراءات الممكنة من الحد من هذا التدهور انطلاقاً من مقارنة نظام التعليم في لبنان مع العديد من أنظمة التعليم الناجحة في بعض الدول الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: نظام التعليم- العوامل المؤثرة في نظام التعليم- السياسة التعليمية

مقدمة:

يعاني عالمنا من حالة عدم توازن على جميع الأصعدة العلمية تدعو إلى التمرد و الانزعاج. وبالنسبة لكثرتن البلدان أمثال ستغفورا، اليابان و فنلندا فإن القرن الماضي شهد تقدماً وازدهاراً على الصعيد التعليمي. أما الدول العربية أمثال لبنان، مصر و الجزائر فيمثل هذا العصر حالة من التدهور و الضياع. فنحن نعيش في عالم يزداد تعقيداً، و نحن بأمس الحاجة الى أنظمة تعليمية تدعو الى ثورة معرفية و تسعى الى بناء جيل جديد مبدع، مبتكر و متفكر.

أمام التطور السريع الذي حصل في جميع الميادين، غدا من الضروري أن يتصدى النظام التعليمي لهذه المستجدات ليواكبها بل يسبقها لأن الخبراء أثبتوا بأن التربية يجب أن تسبق التنمية بل و تخطط لها. لذا كان الاهتمام بالنظام التعليمي في البلدان المتطورة فعالاً لما في ذلك تأثير على التنمية المستدامة.

من هنا كان لا بد لنا من تحليل الأسباب التي أدت الى ضعف نظام التعليم في لبنان لا سيما على مستوى المدارس و اقتراح بعض الاجراءات الممكنة من الحد من هذا التدهور انطلاقاً من مقارنة نظام التعليم في لبنان مع العديد من أنظمة التعليم الناجحة في بعض الدول الأجنبية.

➤ أولاً: النظام

أمام التطور السريع الذي حصل في جميع الميادين، غدا من الضروري أن يتصدى النظام التربوي لهذه المستجدات ليواكبها بل يسبقها لأن الخبراء أثبتوا بأن التربية يجب أن تسبق التنمية بل وتخطط لها. لذا كان الاهتمام بالنظام التعليمي في البلدان المتطورة فعالاً لما في ذلك تأثير على التنمية. فما هو النظام؟ ان النظام أو المنظومة هو تلك الوحدة الفنية التي تضم الات و عدا و أدوات و طرق و وسائل لانجاز العمل، و هي أيضا اجتماعية لأنها تضم جماعات من الناس يستخدمون هذه الطرق و الوسائل و يستغلون تلك الوسائل و الأدوات.

و يبين كاست و روزنزيح خمسة جوانب أو أنظمة فرعية وهي :

- الأهداف والقيم :

و هي تتميز بالتغيير و التنوع و تستمد ذلك من ماضي الأمة و حاضرها.

- الجانب الفني المتمثل في التكنولوجيا التي تستخدمها المنظمة و هي نوعان :

• الهيكل أو الأجهزة.

• المحتوى أو البرنامج.

- الجانب الانساني : المتمثل في سلوك الأفراد العاملين بالمنظمة و تفاعلهم.

- الهيكل التنظيمي : و هو البناء أو الشكل الذي تتخذه المنظمة (المنظومة).

- الجانب الاداري : وهو المتمثل في الوظائف التي تمارسها الادارة من وضع الأهداف و التخطيط إلى التنظيم و القيادة و التوجيه و الرقابة.

النظام هو مجموعة عناصر متفاعلة فيما بينها، لأجل تحقيق هدف محدد. أو هو ببساطة مجموعة من النظم المتفاعلة¹، فالكون نظام، والذرة نظام، ووزارة التجارة نظام، وإدارة الموارد البشرية نظام.

ولقد تعددت تعريفات النظام، فمنها ما يشير إلى أنه : "مجموعة من العناصر أو المفردات التي تعمل معا لتحقيق هدف معين، أو مجموعة من المكونات التي ترتبط ببعضها بعضاً وبينها علاقات تفاعلية تمكنها من تكوين كل متكامل من أجل تحقيق هدف معين"²

¹ السالم، مؤيد سعيد، (1988)، نظرية المنظمة: مداخل وعمليات، بغداد : مطبعة شفيق

² الكردي، منال والعبد، جلال (2002)، .، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية: النظرية - الأدوات - التطبيقات. الدار الجامعية، الإسكندرية.

وهناك من يعطي النظام تفصيلاً أكثر على أنه : "مجموعة من الأجزاء أو النظم الفرعية التي تتداخل العلاقات بين بعضها وبين النظام الذي يضمها والتي يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا النظام الكلي".¹

ويُعرّف النظام على أنه : "مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها، وتحكمها علاقات وآليات عملٍ معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف"².

من خلال ما سبق من التعريفات المتعددة للنظام نلاحظ أنها تشترك في أمور هي :

- أن النظام يتكون من أجزاء صغيرة أو عناصر.
- أن الأجزاء أو العناصر المكونة للنظام تتداخل و تتفاعل مع بعضها البعض.
- أن الأجزاء و النظم و العناصر الفرعية تشترك معا من أجل تحقيق هدف معين.

وتعدّ المؤسسة³ نظاماً كلياً تحتوي على نظم فرعية، فمثلاً وزارة التربية هي نظام كلي يحتوي على نظم فرعية من مديريات التربية والتعليم، وكما أن النظام الفرعي يحتوي على نظم فرعية أخرى، فمثلاً مديريات التربية والتعليم تحتوي على نظم فرعية منها الأقسام المختلفة.

إن النظام الرئيسي نفسه هو جزء من نظام أكبر، وتشبه فكرة النظم التدرج الهرمي للمنظمات، فالمستويات الأعلى تشبه النظام الرئيسي، بينما الأدنى منه تشبه النظم الفرعية المكونة للنظام وهكذا.

وبالتالي يمكن أن نستنتج تعريف النظام كما يلي :

"كل متكامل من الأنشطة والعلاقات التي تكمل بعضها بعضاً، ويتم تبادل المعلومات فيما بينها من أجل تحقيق هدف مشترك".

➤ ثانياً : التعليم

ان فلسفة التعليم قد عملت طويلاً على ايجاد تعريف دقيق لمفهوم التعليم .وفي الآونة الأخيرة، تم جمع مجموعة من البيانات عن التعليم في مجالات البحوث لعلم نفس النمو والأخلاقيات ومع ذلك، فمن الصعب جدا تحديد تعريف دقيق المدى لعبارة "التعليم" .

¹ المغربي، عبد الحميد (2002) .، نظم المعلومات الإدارية :الأسس والمبادئ .المكتبة العصرية، المنصورة :مصر.

² الحسين، أحمد مصطفى (1994) .، تحليل السياسات :مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية .ط4 ، جمعية الاجتماعيين، الشارقة :الإمارات العربية المتحدة.

³ المقابلة، محمد قاسم (2004) ، نظم المعلومات الإدارية : وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية، وتطبيقاتها التربوية، عالم الكتب الحديث . إربد :الأردن.

يعد التعليم اصطلاحاً : "مجموعة من الاجراءات و العمليات و الأساليب التي تقوم بها من أجل احداث التعلم و تقويمه"¹.

يعرف علم النفس النمو التعليم على النحو التالي : " النشاط المتعمد لزيادة المعرفة أو الفهم من الآخر، وبالتالي تقليل الفرق بين المعلم والطالب"².

و هو "جهد يخطئه المعلم و ينفذه في صورة تفاعل مباشر بينه و بين المتعلمين و هنا مكون العلاقة بين المعلم طرفاً و بين المتعلمين طرفاً اخر من أجل تعليم مثمر و فعال"³.

• الفرق بين كل من التربية و التعليم :

تتناول التربية الشخصية البشرية من جميع جوانبها (العقلية، الجسدية، الانفعالية...)، في حين يقوم التعليم على كسب مهارات أو معارف في ناحية أو أكثر.

أما التربية فهي مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وتعني في الوقت نفسه التجدد المستمر لهذا التراث وأيضاً للأفراد الذين يحملونه. فهي عملية نمو وليست لها غاية إلا المزيد من النمو، إنها الحياة نفسها بنموها وتجديدها.

و من تعريفات التربية :

- يعتقد Herbart أن علم التربية هو : " علم يهدف إلى تكوين الفرد من أجل ذاته، وبأن توظف فيه ميوله الكثيرة "

- أما Durkheim فيرى فيها " تكوين الأفراد تكويناً اجتماعياً "

- أمّا الفيلسوف النفعي J. Mill فيرى أن التربية هي " التي تجعل من الفرد أداة سعادة لنفسه ولغيره".

• الفرق بين التعليم و التدريس :

يعرف التدريس بأنه " نشاط انساني هادف مخطط له ينفذ بطريقة يتم فيها التفاعل الايجابي بين النعلم و موضوع التعلم و بيئته فيؤدي الى نمو الجانب المعرفي، و الانفعالي و المهاري لكل من المتعلم و المعلم و يخضع الى عملية تقويم شاملة"⁴.

¹ الهاشمي، عبد الرحمن و عطية، محسن علي (2009)، مقارنة المناهج التربوية في الوطن العربي و العالم ، دار المتاب الجامعي.

² Ziv, M. & Frye, D., 2004, « Children's understanding of teaching : the role of knowledge and belief » in *Cognitive Development* 19 (14), pp. 457-477.

³ اللقاني، أحمد و علي أحمد الجمل (1997)، معجم المصطلحات التربوية المعرفية في المناهج و طرق التدريس.

⁴ شبر، ابراهيم خليل، و اخرون (2003)، أساسيات التدريس : عمان، دار المناهج.

يختلف التعليم عن التدريس فيما يأتي:

- 1- ان التعليم قد يكون بشكل مقصود أو غير مقصود، أما التدريس فهو تعليم مخطط له و لا يقع من دون قصد.
- 2- ان مفهوم التعليم هو أكثر شمولية من التدريس لأن التعليم يقع على المهارات و المعارف و القيم في حين أن التدريس لا يقع على المهارات و القيم فلا نقول درستع المحبة بل علمته المحبة.

● يتم التعليم بوسائل عديدة :

- الادارة التربوية
- المعلمون
- المتعلمين
- المناهج التعليمية
- التجهيزات و الوسائل
- أدوات التقويم
- التفتيش و الرقابة
- التمويل

ويستند نظام التعليم على :

- 1- السلطات السياسية العليا التي تحدد: الغايات و الأهداف الوطنية العامة.
 - 2- السلطات التربوية العليا التي تحدد: الغايات و الأهداف التربوية العامة.
- إذا فالنظام التعليمي هو جزء بسيط من النظام التربوي، الذي يشمل التعليم الأكاديمي، التعليم المهني و التقني، تعليم المنحرفين، تعليم الكبار.... و هو حاصل الاجراءات المستقلة في نشاطاتها و المتفاعلة فيما بينها في نفس الوقت لتحقيق أهداف مرسومة.

و على ضوء ما ذكر سابقا يمكن تعريف النظام التعليمي في لبنان بأنه :

تلك المكونات الأساسية و المتفاعلة وفقا للمرجعية المبنية في مختلف الدساتير اللبنانية و للتوجهات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للبنان في ظل التعددية و الانفتاح الاقتصادي و المحافظة على هوية الشعب اللبناني و أصالته و قيمه و التي تهدف الى تكوين المواطن اللبناني المعتر بوطنه لبنان.

➤ ثالثا: معطيات النظام التعليمي في لبنان

يقال ان التغيير التربوي لم يأت غالبا من التربويين وحدهم، وإنما من علماء ومصالحين وسياسيين يعملون خارج النظام التعليمي، مما يعني أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في النظام التعليمي والتي تمس حياتنا بأبعادها المختلفة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. وهذه العوامل تعد مؤشراً بارزا في نجاح النظام من عدمه. كما أن النظام التعليمي غني من داخله بالمشكلات والعقبات. والتي في كثير من الأحيان تمثل مصدر تثبيت للتطوير والتجديد داخل الدول. وفي نفس الوقت نجده يعاني من مشكلات خارج النظام ذاته مما يعني مزيد من التراكمات في مشكلات النظام التعليمي، وبالتالي عجزه عن القيام بأدواره ومسؤولياته. ويمكن أن نستعرض أبرز العوامل المؤثرة في النظام التعليمي فيما يلي:

1. العوامل الاجتماعية
2. العوامل الاقتصادية
3. العوامل السكانية
4. العوامل السياسية
5. العوامل التاريخية

1- العوامل الاجتماعية :

يتأثر النظام التعليمي بما يسود داخل المجتمع من تقاليده وقيوده وقيمته من منطلق نبيل يكون له الأثر البالغ في انطلاقة النظام، وإلا دار في متاهات من الضياع والغرق في الأفكار الهدامة والمفاهيم المنحرفة. وفي المقابل نجد أن الكثير من النظم التعليمية منغلقة على نفسها متفوقة ترفض التغيير، ولا تقبل التجديد، تنظر للمستقبل بحذر شديد، ومع تسليمنا بأهمية الحذر، لكن المبالغة فيه هو ما أعاق الكثير من النظم التعليمية عن التحرك من موقعها.

يتمثل هذا العامل في المجتمعات التي تظهر فيها الأقليات والمجتمعات العرقية، وما تحويه من عادات وتقاليد، وقد يظهر الاستيعاب والاندماج فيما بين هذه المجتمعات العرقية، وقد تتصارع، كما قد تسود الأقلية، وتفرض نوع النظام الملائم لمفاهيمها ومعتقداتها.

ويلاحظ أثر هذه العوامل في النظام التعليمي، وبالذات في الدول التي تزيد فيها نسب التباين بين فئات المجتمع، وكيف كان لهذا التباين (من الأعراق وبعضها أقليات) أثر على النظام التعليمي من خلال فرض ثقافتها ومعتقداتها على النظام التعليمي.

فلكل مجتمع بصمة خاصة تحدد هويته، وهذه البصمة التي تميز مجتمعا عن آخر هي الثقافة. والثقافة هي اللغة، الدين، العادات و التقاليد ... و كل ما يميز أي مجتمع عن غيره. وتؤثر العوامل الاجتماعية في النظم التعليمية من خلال :

- الدين:

يعد الدين من موجبات النظم التعليمية في كثير من بلدان العالم، فهو يؤثر في النظم التعليمية تأثيرا مباشراً، بل إن نشر التعاليم الدينية كان من أهم الدوافع لإنشاء المدارس ولذلك كان يتم بناء النظام التعليمي وفق الأسس الدينية التي يود المجتمع تقديمها للناشئة. وكما أسهم الدين بشكل بارز في إنشاء المدارس وتحديد محتويات المنهج، أسهم الدين في كذلك بفاعلية في اختيار المعلمين وتعيينهم، وإلزامهم بنوع معين من السلوك .

- اللغة:

توجه اللغة نظم التعليم، فهي الأداة التي يتم بها التخاطب ونقل المعلومات وتدوين المعرفة، فهي وسيلة العلم في التعبير عن محتواه. واللغة من أهم العوامل في شخصية بناء الأمة، وهي دعامة الفكر والثقافة، وتظهر المشكلات اللغوية في الدول التي يتكلم سكانها أكثر من لغة، كما الحال في الهند.

- التركيب الاجتماعي:

ينعكس التركيب الاجتماعي للمجتمع على التعليم، ونظمه وأنواعه، والفرص التعليمية حيث تختلف النظم التعليمية باختلاف علاقة الفرد بالمجتمع، وباختلاف المفاهيم والفلسفات التي تبلور هذه العلاقة وتحدد إطارها، كما يمهد التعليم لمسيرة المجتمع نحو المستقبل من خلال إعداد متطلباته من القوى البشرية بالكم والكيف المطلوبين، ولذا فإن النظام التعليمي يعكس درجة تقدم المجتمع .

ويتضح أثر التركيب الاجتماعي على نظام التعليم من خلال تحول نظم التعليم من احتكار النبلاء والأثرياء قديماً للتعليم، حيث جعلوه خاصاً بهم، واستخدموه لتحقيق أغراضهم ومصالحهم، إلى أن أصبح من

الحقوق المعترف بها للإنسان، وكان ذلك نتيجة للتغير الاجتماعي المستمر، والتحسين في مستويات المعيشة، وبالتالي ازدياد الطلب على التعليم.

إن من يمعن النظر في المجتمع اللبناني يستطيع أن يلاحظ تركيبته المتميزة، فهو كلوحة الفسيفساء. إلا أن هذه التركيبة المتميزة تعود إلى التعددية الطائفية على حد قول "بازيل بازيل"¹. ولقد تأثر المجتمع اللبناني بالعديد من الحضارات: الفينيقية، الرومانية، البيزنطية، المسيحية والإسلامية. وكانت الحصيلة مزيجاً من الشعب اللبناني. إذا فتكريس التجمعات الطائفية في لبنان وتكريس الطائفية تم من قبل الدولة بواسطة القوانين والرسائل:

- القرار رقم 60 الصادر سنة 1936، والذي حدد طوائف لبنان بـ 17 طائفة.
- المادة 95 من الدستور اللبناني تنص: بصورة مؤقتة و التماساً للعدل تراعى حقوق الطوائف في الوظائف العامة و الوزارة بشكل لا يضر بالمصلحة العامة.
- المادة 9 من الدستور تكفل الأحوال الشخصية لكل طائفة، ومع ذلك، تضمن المادة 10 الحفاظ على استقلال المؤسسات التعليمية والثقافية لكل مجموعة².

2- العوامل الاقتصادية :

تعد العلاقة بين الاقتصاد ونظام التعليم علاقة تبادلية حيث يتأثر كلاهما بالآخر، فالدول الغنية ذات الاقتصاد القوي تكون أنظمتها التعليمية قوية تبعاً لذلك، ويظهر ذلك في نوع الخدمات التعليمية و توفير الأجهزة التعليمية و الأدوات و المباني، و ارتفاع مستوى اعداد و تدريب المعلمين. أما الدول الفقيرة ذات الاقتصاد الضعيف، فإن أنظمتها التعليمية تكون ضعيفة و خدماتها أيضاً. فمن جهة يساهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم، ومن ثم مستوى التعليم ذاته، بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني.

و قد برزت في النصف الأول من القرن العشرين في كتابات الاقتصادي الفرنسي جان فوراستيه Jean Fourastié والاقتصادي السوفياتي ستروميلن Strumilin العلاقة بين مستوى تعليم القوة العاملة وإنتاجيتها، إضافة إلى العلاقة بين تكاليف التعليم ومردوده. يضاف إلى ذلك التشابه الكبير بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية. فالتعليم في جزء منه عملية

¹ Basile, B., 1993, *Statut personnel et compétence judiciaire des communautés confessionnelles au Liban*, Jounieh : Imp. St Paul.

² Corm, G., 2003, *Le Liban contemporain*, Paris, éd. La découverte.

إنتاجية يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين، كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة. وهكذا يجري تحليل العملية التربوية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها إضافة إلى الحاجة التي تشبّعها.

ولقد تبين من الدراسة التي أجراها "دنيسون" للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات 1909 - 1929 و 1929 - 1957 أن نحو 10% من النمو الاقتصادي في المدة بين 1909 و 1929 يرجع إلى تحسن مستوى التعليم سواء في زيادة عدد سنوات الدراسة أو زيادة أيام الدراسة، وأن نحو 21% من النمو الحاصل في المدة من 1929 إلى 1957 يرجع إلى تأثير التعليم أيضاً. كما قام دنيسون أيضاً بدراسة دور التعليم في زيادة النمو في أوروبا في السنوات 1950 - 1962، وتوصل إلى إرجاع 5% إلى 15% من النمو إلى تأثير التعليم. في حين أرجعت دراسة قام بها شولتز 20% من النمو الاقتصادي الحاصل في المدة من 1929 إلى 1957 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسن مستوى التعليم. وهناك دراسات متعددة توصلت إلى نتائج مشابهة.

ولكن ثمة دراسات أجريت على البلدان النامية توصلت إلى أن دور التعليم في النمو الاقتصادي كان ثانوياً، واتجهت بعض الكتابات والدراسات إلى نفي أي دور للتعليم في التنمية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك فقد وجدت بعض الدراسات أن الإنفاق الكثيف على التعليم قد يساهم في الإبقاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وهي ترد ذلك الخطأ الذي تقع فيه نظم التعليم عندما تتوسع في التعليم الثانوي والعالى. ولكن قناعات الاقتصاديين وعلماء التربية المهتمين بهذا الموضوع بقيت راسخة بأن التعليم يساهم في النمو الاقتصادي وبأن تأثيره يزداد بزيادة مواءمته لحاجات الاقتصاد من مخرجات النظام التعليمي من متخرجين ومدربين وأطر وكفايات. إضافة إلى التركيز على تقصي تأثير التعليم في المظاهر النوعية للتنمية الاقتصادية وخاصة في المجالات الصحية والثقافية والسكانية إلى جانب الآثار الاقتصادية وضرورة الأخذ بنظم الأولويات في تخطيط التعليم لتعطي الأولوية الأولى للتعليم الابتدائي بسبب ارتفاع عائداته الاقتصادية والاجتماعية.

3- العوامل السكانية :

تؤثر العوامل السكانية في النظم التعليمية والتربوية بدرجة كبيرة، ونتيجة لاختلاف العوامل السكانية من مجتمع لآخر تختلف النظم التعليمية، ومن أهم العوامل السكانية¹:

¹متولي، مصطفى، (1983)، القوى المؤثرة في النظم التعليمية دراسة مقارنة: دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية.

- التكوين العنصري للسكان ، أي العنصر أو الجنس أو السلالة ويرتبط التكوين العنصري للسكان ارتباطاً كبيراً بالناحية البيولوجية، التي تؤدي إلى ظهور سلالة متميزة تمثل الجنس البشري الأصلي، أو نتيجة لامتزاج أجنس أصيلة متعددة. والمشكلة العنصرية مشكلة قديمة لها أثرها في تحديد النظم التعليمية، وخاصة في الدول التي توجد بها مجموعات عنصرية .

- نمو وتوزيع السكان، يختلف نمو السكان وتوزيعهم ما بين القرية والمدينة، ولذا يجب مراعاة نمو وتوزيع السكان عند التخطيط لتوزيع الخدمات التعليمية، وذلك بحسب توزيع السكان ونموهم داخل الدولة من منطقة لأخرى وفقاً لأعداد المتعلمين.

- الانفجار السكاني، هو أحد الانفجارات التي يشهدها العصر الحالي، ومنها الانفجار المعرفي والمعلوماتي . ولا يعد الانفجار السكاني مشكلة تعليمية، أو من العوامل المؤثرة في النظم التعليمية إذا سارت معه معدلات التنمية بالسرعة نفسها، ولكن نظراً لتخلف الثانية عن الأولى تظهر المشكلة وخاصة في البلدان النامية، ذات الموارد المحدودة، مما يؤدي إلى فقدان التوازن بين النمو السكاني والتنمية التعليمية، وبالتالي تنخفض معدلات قبول الطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة، وتتكدس الصفوف بالمتعلمين، وتعمل المدرسة لأكثر من فترة، أو تستأجر المباني، مما يؤثر على مستوى التعليم ونوعيته.

ويعد لبنان كدولة ذات كثافة سكانية منخفضة في العالم العربي و الشرق الأوسط . ويقدر عدد السكان 6396000000 في عام 2004، وفقاً لدومون¹.

الأنه لا يوجد إحصاءات واضحة للشعب اللبناني منذ عام 1932، وذلك بسبب المشاكل المختلفة، منها ما هو مرتبط بتقسيم المجتمع من جهة والهجرة من جهة أخرى .

على مستوى آخر، فإن عدد الأجانب الموجودين بطريقة قانونية أو غير قانونية، على الأراضي اللبنانية، يجعل من الصعب تحديد النسب الدقيقة. " ووفقاً للتقديرات، فإن عدد الأجانب يتراوح ما بين واحد واثنين مليون نسمة، فمن المعقول أن هناك ما لا يقل عن 250 000 فلسطيني وبين 500,000 و 700,000 من السوريين"².

مما تقدم، فإن الإزدياد السكاني المفاجئ³ هو إزدياد غير متوافق مع أشكال التنمية التي يشهدها لبنان لضعف موارده وإمكانياته، وعجز الدولة عن توفير الفرص التعليمية لأبنائها بمعدل يتوافق مع معدلات

¹ Dumont, G., 2005, « Les populations du Liban » in *Outre-Terre* 13, p.445

² Corm, G., 2003, *Le Liban contemporain*, Paris, éd. La découverte.

³ الأزمة السورية و دخول العديد من الجاليات السورية الى لبنان.

النمو السكاني، مما يعني انخفاض معدلات التقيد بالمراحل المختلفة في التعليم العام او التعليم العالي، وبالتالي ارتفاع نسب الأمية والبطالة على حد سواء.

4- العوامل السياسية:

يؤثر العامل السياسي بشكل كبير في تشكيل النظام التعليمي والتخطيط له، ذلك أن النظام التعليمي بأنواعه ومراحلها يحدد وفق السياسة المتبعة في البلد، وتؤثر العوامل السياسية في النظام التعليمي من جانبين هما :

- النظرية السياسية أو الايدلوجيا السياسية إن الايدلوجيا عبارة عن خليط من التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري والقيم المتفاعلة معاً لشعب من الشعوب .

ولقد ظهرت الايدلوجيا في فرنسا خلال القرن الثامن عشر ، وكانت تعني علم الأفكار idea logy وكانت صلتها وثيقة بالتربية، فعلم الأفكار يرتبط بحياة الإنسان والقواعد الأساسية لتعليمه وتعلمه، وتتأثر السياسة التعليمية بالايديولوجيا السياسية السائدة في المجتمع، لكون رسم السياسة التعليمية لا يتم بنجاح إلا إذا كانت الصورة عن المواطن الذي يتمناه المجتمع في ضوء تطلعات المستقبل واضحة، وهذا يتطلب ضرورة وجود نسق فكري عام يتبناه المجتمع، ويحدد معايير السلوك والتفكير .

- الظروف السياسية الطارئة وهي الظروف التي تفرض نفسها على الدولة، فتجبرها على تعطيل سياستها التعليمية أو التخلي عنها، وهي ظروف داخلية، كالمظاهرات، والإضرابات، والحروب الطائفية...الخ وظروف طارئة خارجية، كالحرب مع دولة أخرى، أو متعرض الدولة لاحتلال...الخ. وتؤثر تلك الظروف كذلك بالحد من الإنفاق على التعليم، أو فرض رسوم ولغة أجنبية، أو تغيير بعض مواد السياسة التعليمية، أو إلغائها بالكلية كما عو الحال في لبنان (الحرب الطائفية 1975، الاضطرابات الأمنية منذ اغتيال الحريري 2005، و مؤخرا الاضرابات المستمرة لنقابة المعلمين والشلل الذي أصاب المؤسسات المدرسية 2013، والذي ما زال مستمرا حتى الساعة.

5- العوامل التاريخية :

يغفل الكثير من الباحثين عن العامل التاريخي كاعتباره من العوامل المؤثرة في الأنظمة التعليمية، ولكنه يعد من أهم العوامل التي تؤثر وتشكل أي نظام تعليمي وبخاصة إذا كان الحديث عن النظام التعليمي في لبنان.

ان نشأة التاريخ في لبنان تحدد التناقضات أو الصعوبات التي تعوق النظام التعليمي و خاصة في المؤسسات الرسمية .أولا الاتفاقيات التي تم توقيعها في 1535 فرانسوا الأول مع السلطان العثماني والتي سمحت

للمبشرين لتسوية في الشرق وإقامة المؤسسات التعليمية "كان فرانسوا الأول قد فرض الفرنسية اللغة الرسمية بموجب المرسوم من Villers-Cotterêts (1539)"¹.

أما الانتداب الفرنسي فقد اعتمد سياسة الامتياز للنظام التعليمي في المدارس الخاصة فقط، وإعطاء الحرية للمؤسسات الدينية الخاصة المحلية أو الأجنبية. وقال كباره في ذلك: "لم تهتم دولة الانتداب الفرنسي في الجامعات الحكومية، ولهذا السبب لم يكن بالإمكان بناء الجامعة الوطنية. وكان عشية الاستقلال جامعتين خاصة: جامعة القديس يوسف والجامعة الأميركية في بيروت"².

و منذ استقلال البلاد، وسياسة التعليم في لبنان اعتمدت على دعم اللغة العربية وخاصة في المدارس الرسمية، في حين تدهورت أهمية اللغة الفرنسية في مضمون النظام التعليمي للمدارس الرسمية. إذ أن اللغة العربية أصبحت تعكس الصورة الجديدة للوطنية اللبنانية. وكانت فقط المدرسة الوطنية تستجيب لهذا الأمل.

بعد الحرب الأهلية، كانت المدارس الرسمية ما تزال مهددة. ومع ذلك، تم تأسيس سياسة جديدة في لبنان بعد الطائف، وجرت المزيد من التعديلات في الدستور اللبناني. هذه المعاهدة اللبنانية تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً، و إلى احياء النظام التعليمي الذي بات مهدداً.

➤ رابعاً: مقارنة بين نظام التعليم في لبنان وبعض الدول العربية والأجنبية :

ستقوم الباحثة في هذا القسم من مقارنة نظام التعليم في كل من فنلندا و لبنان من جهة، وتحليل بعض المقالات التي تناولت نظام التعليم في لبنان. وسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي، المقارن المناسب مع هذه الدراسة.

¹ Rizk, B., 2009, *Les paramètres d'Hérodote ou les identités culturelles collectives*, Beyrouth : Les éditions de L'Orient-Le Jour.

² Kabara, N., 1994. *Le régime législatif des écoles privées et les éléments de l'organisme éducatif dans ces écoles*, Beyrouth, éd.Jarouss press.

مقارنة بين النظام التعليمي في لبنان ونظام التعليم في فنلندا:

نظام التعليم في فنلندا	نظام التعليم في لبنان
<ul style="list-style-type: none"> ❖ التعليم الزامي للاطفال والشباب الفنلندي من عمر ال 7 حتى ينهي المنهج الدراسي بالكامل لمدة 9 و10 سنوات . ❖ هناك اهتمام كبير بالتربية الاخلاقية من خلال كل الانشطة مع التأكيد على احترام المعتقدات الدينية بحيث يوقّر معلم دين لكل 3 تلاميذ. واذا كان الأهل لا يتبعون أي دين توفّر لهم حصص في مادة الأخلاق. ❖ لا يوجد نظام تواصل تقليدي بل يوجد تعليم نشط من خلال التجارب والتفاعل مع المواد واكتساب المعرفة والمهارات . 	<ul style="list-style-type: none"> ❖ الزامية التعليم في المرحلة الاساسية ولكنها غير مفعلة والتعليم متاح مجاناً في المدارس الرسمية فقط . ❖ الدين: بين القطاع التربوي الحكومي والخاص . ❖ ضعف الروابط و التنسيق بين القطاعين الرسمي والخاص (حيث ان لكل مؤسسة صفة دينية و طائفية خاصة مما يشكل فرقا جوهرية في الجو العام للتربية بين مدرسة و اخرى). ❖ البيغائية في التعليم: <p>تعتمد المدارس بمعلميها على اجهاد التلاميذ في حفظ النصوص و الدروس بطريقة بيغائية تحدّ من قدرة العقل عن التفكير جراء الانشغال في الحفظ. وفي المحصلة ينسى الطالب كل هذه المواد .</p>

نظام التعليم في أميركا	نظام التعليم في لبنان
<p>أهم أهداف التعليم الابتدائي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- النمو الجسدي والصحي والعناية بالبدن. 2- النمو الفردي من الناحية الاجتماعية والعاطفية. 3- السلوك الخلقى الملتزم بالمعايير والقيم ويتضمن ذلك احترام القانون والعادات والعرف السائد. 4- ا لنمو الجمالي ويركز على تذوق الفنون. 5.الاتصال ويشمل الوسائل التي عن طريقها يتم الاتصال بالآخرين مثل القراءة والكتابة والتعبير والاستعمال اللغوي الفصيح والهجاء والترقيم. <p>تنظيم التعليم الإبتدائي في أميركا:</p> <p>أ-التنظيم المتدرج: ينتقل فيه التلميذ من صف إلى صف أعلى كل سنة في حال نجاحه في مواد معينة.</p> <p>ب-التنظيم الأفقي: يتم فيه توزيع التلاميذ على أساس متجانس أو غير متجانس. المناهج في المرحلة الإبتدائية:</p> <p>- لا يوجد منهج عام موحد للدراسة في التعليم الإبتدائي، وكل ولاية تقترح على مدارسها الخطوط العريضة للمناهج.</p> <p>- تقدم برامج وخدمات إضافية للطلاب مثل، برامج الصحة المدرسية، برامج التغذية، الخدمات المكتبية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • خلل في ارتفاع معدلات الإعادة والتأخر والتسرب وفروق القطاعين الرسمي والخاص لصالح الخاص ، وبين المحافظات لصالح بيروت وجبل لبنان . • عدم تكافؤ فرص النجاح في الإمتحانات الرسمية بين القطاعين الرسمي والخاص . • مناهج الروضات لا تتلاءم ومناهج المرحلة الإبتدائية . • مشكلة تطبيق المناهج تعود إلى نقص في عدد المعلمين المؤهلين للتعليم في هذه المرحلة . • عدم ملاءمة المباني والوسائل التربوية ، ناهيك عن عدم كفاية الإدارة على مستوى المدرسة والإدارة المركزية .

خامساً: نتائج الدراسة

تبين لدينا من خلال القراءات التي قمنا بها أن العوامل السياسية هي العامل الأكثر تأثيراً على نظام التعليم وهذا ما أظهرته الاحصاءات و الأرقام التي تشير الى أن نظام التعليم في لبنان يتأثر الى حد كبير بالقرارات السياسية المطروحة من قبل الدولة، فعلى سبيل المثال و ليس الحصر تشير احصاءات المركز التربوي عام 2017 الى ارتفاع عدد التلاميذ ما قبل الجامعي بنسبة تزيد 12.7% (ما بين الأعوام 2011-2012 و 2016-2017) ، و ذلك يعود الى ارتفاع عدد المتعلمين السوريين فقد التحق 83675 تلميذ سوري في المدارس (2014-2015)، وارتفع عددهم ليصل الى 124140 تلميذ عام 2016-2017 .

الا أن القطاع الرسمي سجل و ما زال يسجل تراجعاً في تجهيز مدارس بأجهزة الكمبيوتر ابتداءً من العام 2014-2015 و بلغت نسبة التناقص 3.93 فلقد بلغ المعدل الوسطي لأجهزة الكمبيوتر لكل 100 تلميذ 4.5 أجهزة أساتذة غير معدين في المدارس المجهزة (وفق دراسة المركز 2015).

من جهة أخرى، انخفض عدد الملاك بنسبة 20% و ارتفاع عدد المتعاقدين بنسبة 80% ووفق دراسة قام بها المركز حول الاستخدام الفعال للموارد البشرية في القطاع الرسمي 2010-2011 تبين ان السياسات التي اعتمدت منذ عقدين من الزمن (التعاقد) لم تعر الاهتمام الكافي لتهيئة هذا الجهاز التعليمي من اعداد و تدريب ، فحملة الشهادة التربوية أو التعليمية لا يتعدى 11% .

كل هذه المعطيات و غيرها تؤكد أثر النظام السياسي في لبنان على النظام التعليمي بشكل كبير ويبقى المدارس الرسمية في حال من الركود و التراجع ، و هنا يمكن القول أن النظام التعليمي في لبنان اصطفائي و محصور.

➤ سادساً: بعض الاقتراحات للحد من مشاكل نظام التعليم في لبنان:

سنقوم بشكل رئيس في هذا البحث مت توجيه مقترحاتنا الى الدولة (أي وزارة التربية و التعليم) ايماناً منا أن المشكلة في أنظمة التعليم هي أولاً تعتمد على السياسة التعليمية و ليست على الأفراد من مديري مدارس و معلمين. ما يلي بعض المقترحات للحد من مشاكل نظام التعليم.

● على صعيد الدولة :

- تعديل في الغاية الأساسية من نظام التعليم في لبنان و التي تنبثق عنها الأهداف التربوية، التعليمية العامة و الخاصة الموضوعية في المناهج.

- تعديل في الأهداف التربوية من نظام التعليم في لبنان ليهدف الى اعداد متعلم متميز، مبدع، متفكر و ذو تفكير ناقد.

- تطوير المناهج التعليمية بما يواكب متطلبات العصر.
- ربط المناهج التعليمية بحاجات سوق العمل و خاصة في المرحلة الثانوية.
- تعديل المناهج لتتمكن من اعداد متعلم ذو شخصية متوازنة متكاملة من جميع الجوانب النفسية، الاجتماعية و المعرفية.
- بناء المقررات الدراسية بما يتوافق مع نوعية المعلومات المقدمة الى المتعلم و ليس الى الكمية.
- تقويم المناهج بشكل مستمر للحد من الثغرات التعليمية المتتالية و التي تتفاقم من سنة الى أخرى.
- اعداد لجان تربوية تسعى الى تقويم المؤسسات التربوية لتحديد الخلل و علاجه.
- التخطيط المسبق و المنظم عند بناء أو تطوير أي منهج تعليمي.

خاتمة :

يساهم النظام التربوي في تحقيق النمو والاستمرار عند المتعلم، في الحفاظ على شخصيته وذاته من خلال قيامه بالربط المستمر بين سمات ثقافته المحلية والوافدة دون إحداث أي انحلال أو تغير أو ذوبان أي منهما في الآخر، فتزداد أبعاد التفاعل والتكيف مع الحفاظ على معالم الشخصية المحلية. و من المعروف أن ملامح النهضة الثقافية في لبنان بدأت تتبلور بوضوح في بدايات القرن الثامن عشر بعد انعقاد مجمع اللويزة عام 1736. نحن اليوم في بدايات العام 2019، سؤال يطرح أمام المعنيين التربويين ، ما هي أبرز التغييرات الايجابية التي طرأت على نظام التعليم في لبنان؟؟ من بناء مدرسي، الى اعداد مناهج تعليمية،مدراء و معلمين ؟ هل هناك فرق شاسع بين طلاب العهد العثماني، الانتداب الفرنسي، عهد الاستقلال و مؤتمر الطائف و بين طلاب ال smart board اللوح الذكي؟

تساؤل يمكن الاجابة عليه من خلال ليس فقط نتائج الطلاب الرسمية (أي العلامات) بل الانتاجية (انتاج المعرفة).

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- الحسين، أحمد مصطفى (1994) .، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية. ط4، جمعية الاجتماعيين، الشارقة: الإمارات العربية المتحدة.
- السالم، مؤيد سعيد، (1988) ، نظرية المنظمة: مداخل وعمليات، بغداد: مطبعة شفيق
- الكردي، منال والعبد، جلال (2002) .، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية: النظرية – الأدوات – التطبيقات. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- اللقاني، أحمد و علي أحمد الجمل (1997) ، معجم المصطلحات التربوية المعرفية في المناهج و طرق التدريس.
- المركز التربوي للبحوث و الانماء ، مؤشرات 2016-2017
- المغربي، عبد الحميد (2002) .، نظم المعلومات الإدارية: الأسس والمبادئ. المكتبة العصرية، المنصورة: مصر.
- المقابلة، محمد قاسم (2004) ، نظم المعلومات الإدارية: وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية، وتطبيقاتها التربوية، عالم الكتب الحديث. إربد: الأردن.
- الهاشحي، عبد الرحمن و عطية، محسن علي (2009)، مقارنة المناهج التربوية في الوطن العربي و العالم ، دار المتاب الجامعي.
- شبر، ابراهيم خليل، و اخرون (2003)، أساسيات التدريس: عمان، دار المناهج.
- فلسفة المنهج المدرسي - المؤلف: د. زينب الشمري – 2016 - دار النشر: دار المناهج
- متولي، مصطفى، (1983)، القوى المؤثرة في النظم التعليمية دراسة مقارنة : دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية.

باللغة الأجنبية:

- Basile, B., 1993, Statut personnel et compétence judiciaire des communautés confessionnelles au Liban, Jounieh : Imp. St Paul.

- Corm, G., 2003, Le Liban contemporain, Paris, éd. La découverte. Dumont, G., 2005, « Les populations du Liban » in Outre-Terre 13, p.445
- Kabara, N., 1994. Le régime législatif des écoles privées et les éléments de l'organisme éducatif dans ces écoles, Beyrouth, éd. Jarouss press.
- Rizk, B., 2009, Les paramètres d'Hérodote ou les identités culturelles collectives, Beyrouth : Les éditions de L'Orient-Le Jour.
- Ziv, M. & Frye, D., 2004, « Children's understanding of teaching : the role of knowledge and belief » in Cognitive Development 19 (14), pp. 457-477.

وسائل تنمية المهارات التعليمية وتحقيق جودة التعليم

الباحثة وفاء غطاس، مخبر علم النفس الاكلينيكي

جامعة محمد لمين دباغين- سطيف، الجزائر

الملخص:

يعتبر التعليم بجميع مستوياته استثمار بالغ الأهمية كونه يغطي كل الميادين بالمعارف العلمية والتقنية كما تعتبر تنمية المهارات التعليمية وتحقيق جودة التعليم من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من أجل اللحاق بالركب الحضاري . وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أهم وسائل تنمية المهارات التعليمية معتمدين في تحليلنا وشرحنا على ما جادت به أبحاث الخبراء التربويين والبنك الدولي و اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتشمل الدراسة مفهوم المهارات التعليمية ومفهوم جودة التعليم ومفهوم الوسائل التعليمية وأهم الوسائل التعليمية التي تعمل على تنمية المهارات التعليمية بحيث كل مهارة لها أداة فاعلة ، وأهم وسيلة في العصر الراهن وسائل التكنولوجيا بأنواعها المختلفة وكيف تساهم في تحقيق جودة التعليم في المؤسسات التعليمية؟

Abstract:

Education at all levels is very important investment because it covers all fields with scientific and technical knowledge. The development of educational skills and quality of education is one of the most important goals that countries seek to achieve in order to catch up with civilization. Therefore, this study aims to identify the most important means of developing learning skills, based on our analysis and explanation of what has been achieved by the research of educational experts, the World Bank, UNESCO and the Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization. The study includes the concept of educational skills, educational quality The development of learning skills, so that each skill has an effective tool and the most important means in the current era the means of technology of various kinds and how it contribute to achiever the quality of education in educational institutions?

مقدمة:

يشهد العصر الراهن تطورات متزامنة ومتغيرات متسارعة نتيجة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات و الاتصالات ، ولعل التقدم العلمي والتطور التقني الذي حققته البشرية في ميادين عديدة يتطلب النظرة المتجددة للأشياء وتوليد الأفكار الجديدة وهذا ما نجده في المجال التربوي، حيث أنه يشجع على التنمية والابداع والتطور في ظل الثورة الصناعية التي يشهدها عالم الاقتصاد من أجل اللحاق بركب التقدم العلمي.

واللجوء إلى الاستعمال الأمثل و المتميز لهاته التقنيات يعد أمرا حتميا أمام العالم العربي ومجالنا هنا هو المنظومة التربوية التي تعتبر الركيزة الأساسية في نجاعة وتقدم أي مجتمع ، لأنها تخدم ثلاث مستويات (المعلم والمتعلم والمادة التعليمية) كما لها علاقات متعددة بالمجالات الأخرى (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية...إلخ)، ولكن هذا لا يعني بالطبع أن كل جديد أفضل من القديم ولكن الأشياء الجديدة ذو نجاعة فعلا قادرة على البقاء والاستمرار، لأن التجديد هو جوهر التنمية للمنظومة التربوية حيث تسهم التنمية في تحسين قدرات الأفراد وتوليد الأفكار ومواكبة التطورات التقنية الحديثة في حل المشكلات والمشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن هنا نرى أن المنظومة التربوية مجموعة خلايا متكاملة كل خلية تخدم الأخرى من أجل تحقيق الأداء المتميز ودفع عجلة التنمية والتطور نحو الأفضل.

1. مشكلة الدراسة:

كل واحد منا يسعى للقيام بمهمته السامية على أكمل وجه في ظل الثورة التقنية وثورة الحاسوب والانترنت ، أو في مجال التعامل الأمثل مع الطلاب والعمل بالنظريات التربوية الحديثة التي جعلت الطالب محور التعليمية ، ومحاولة منا اقتناء أفضل الوسائل و أنجع الطرائق التي تساعد على تنمية المهارات التعليمية للطلاب، وتربية أحاسيسهم على حب التعلم والابتكار، وتعزز التفكير العلمي وتربط مراكز العلم والثقافة بالحياة الاجتماعية والإنتاج .

وكون المؤسسة التعليمية هدفها الرئيسي هو الحرص على البقاء والنمو وتحقيق الاستمرارية لمواجهة التغيرات المحلية والعالمية التي ظهرت في العديد من المجالات (الاتصالات، التكنولوجيا، المعلومات، الانترنت)، ومواكبتها من اجل عدم إحداث خلل في نظامها التعليمي وتحقيق الأداء الصحيح متفادية في ذلك ما يسمى بالأزمة التعليمية ، وباعتبار منظومة التعليم نسقا متكاملا ومتربط بمفاهيم وأساليب غير تقليدية وتبني مفاهيم جديدة في فلسفة جودة التعليم التي تطلق قوى الإبداع بين التلاميذ وتنمية مهاراتهم وإمكانياتهم وسلوكياتهم وفقا للوسائل التي تعمل على تنمية هذه المهارات التعليمية

وعليه تطرح التساؤلات التالية:

ما مفهوم المهارات التعليمية؟

ما مفهوم جودة التعليم؟

ماهي وسائل تنمية المهارات التعليمية؟

كيف نحقق جودة التعليم في المؤسسات التعليمية؟

2. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى إعطاء مفهوم للمهارات التعليمية، ومفهوم جودة التعليم.

- تهدف الدراسة إلى معرفة وسائل تنمية المهارات التعليمية.

- تهدف الدراسة إلى معرفة كيف تساهم هاته الوسائل في تحقيق جودة التعليم في المؤسسات التعليمية.

3. مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1-3 مفهوم المهارة

يعرفها "دريفر" Driver " في قاموسه لعلم النفس بأنها السهولة والسرعة والدقة في أداء عمل حركي.

يعرفها "كوتريل" (1999) "cottrell" بأنها: القدرة على الأداء والتعلم الجيد وقتما نريد¹.

2-1-3 مفهوم المهارات التعليمية:

يعرفها "عبد الشافي رحاب" (1997) بأنها: «شيء يمكن تعلمه أو اكتسابه أو تكوينه لدى المتعلم، عن طريق المحاكاة والتدريب، وأن ما يتعلمه يختلف باختلاف نوع المادة وطبيعتها وخصائصها والهدف من تعلمها»².

المهارة التعليمية تدل على سلوك المتعلم الذي يتوافر له شرطان جوهريان أولهما: أن يكون موجها نحو إحراز الهدف، وثانيهما أن يكون منظما بحيث يؤدي إلى إحراز الهدف في أقصر وقت ممكن. وهذا السلوك المتعلم يجب أن يتوافر فيه خصائص السلوك الماهر³.

فالمهارات التعليمية نشاط مكتسب يتم تنميته من خلال الممارسات للأنشطة التعليمية وما تدعمه التغذية الراجعة وهذه المهارات تتكون من مهارات فرعية، والقصور في أي من هاته المهارات الفرعية يؤثر على جودة الأداء في التعليم.

¹Cottrell, S. (1999) : *The study skills handbook*. London: Macmillan press Ltd p21.

² عبد الشافي أحمد سيد رحاب، (1997)، فاعلية برنامج مقترح لتنمية المهارات الاملائية اللازمة لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي لدى طلاب كلية التربية (قسم اللغة العربية)، المجلة التربوية كلية التربية بسوهاج، العدد الثاني عشر، الجزء الأول، يناير، ص213.

³آمال صادق، وفؤاد أبو حطب، (1994)، علم النفس التربوي، القاهرة، الأنجلو المصرية، ط4، ص330.

وتتضمن كافة المهارات التي تساعد الطلاب على التعلم و التفكير حيث تشمل على مجموعة من المهارات الأساسية هي:

- التفكير النقدي: والذي يساعد الطلاب في معالجة القضايا و المشاكل التي تواجههم، ومساعدتهم في اكتساب منهج لدراسة المواد التي تحتاج للنقد.
-التفكير الإبداعي: يمكن الطلاب من معرفة أساليب التفكير ذاتها مما يؤدي إلى زيادة مهارات الإبداع و التفوق.

2-3 مفهوم جودة:

عرفتها "هيئة المواصفات البريطانية" (BSI) British Standards Institution على أنها « مجموع صفات، ملامح، وخواص المنتج أو الخدمة التي تحمل نفسها عبء إرضاء الاحتياجات الملحة والضرورية»¹. وقد أكد "(Joseph Jouran)" وهو صاحب المقولة المشهورة « الجودة لا تحدث عن طريق الصدفة لا بد من التخطيط لها».

2-2-3 مفهوم الجودة في التعليم:

هي المتطلبات الرئيسية التي تحرص المؤسسات التعليمية والجامعات على تحقيقها للحصول على مراكز متقدمة ضمن الجامعات العالمية المتميزة، متضمنة إعداد الطلبة للعمل على مختلف المعارف و المهارات و الاتجاهات في حقل العمل.

3-3 وسائل تنمية المهارات التعليمية:

يعتبر مطلع القرن العشرين الحقبة الحقيقية لبروز الوسائل التعليمية من خلال انشاء المدارس والمتاحف في عام 1905 م بمدينة (سانت لويس) وانتشرت بعدها في المدن الامريكية تحت ما يسمى بمصطلح التعليم المرئي.

كما أن ابتكار الحاسوب في الأربعينيات من القرن العشرين له فضل كبير في المجال المعرفي مما أولوا اهمية كبرى له في الوسائل التعليمية الفاعلة وبدأت الأبحاث التربوية نشاطها في مجال الوسائل التعليمية حيث أن الكونغرس الامريكي أصدر مرسوم أسماه " المرسوم التربوي للدفاع الوطني" ترتب عنها تخصيص مبالغ كبيرة لتنشيط حركة الأبحاث في مجال الاتصال وتكنولوجيا التعليم²

ويقصد بها الأدوات التي تسهل نقل المادة التعليمية إلى المتعلم، وتزوده بخبرة مباشرة التي تساعد في تنمية مهاراته بمختلف أنواعها (رياضية – لغوية- اتصالية- نقدية) إذ أن هذه الوسائل تولد لدى المتعلم

¹ أحمد ابراهيم أحمد، (2011)، الاتجاهات المعاصرة في التطوير التنظيمي بالمدارس الهندسة الادارية –الادارة بالأهداف-ادارة الجودة الشاملة، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، ص206.

² عبد الفتاح البجة، (2002)، تعليم الأطفال المهارات القرائية والكتابية، عمان، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1.

الميل القوي والرغبة للتعلم وبالتالي تسريع عملية التعلم ، كما أنها تؤدي إلى إطالة تذكر المتعلم لأداء المهارات الحركية وبالتالي يؤدي إلى تصور حركي للمهارة المتعلمة¹ فالوسائل التعليمية التي تعمل على تنمية المهارات التعليمية أي كل أداة تستخدم لتنميتها والتي تعمل على تحسين عملية التعليم والتعلم، فهي باختصار جميع الوسائط التي تستخدم في الموقف التعليمي من أجل تنمية وتطوير المهارة التعليمية لدى المتعلم، والمهارة التعليمية تختلف باختلاف المادة وطبيعتها وخصائصها والهدف من تعلمها، وتختلف مسميات الوسائل التعليمية من مستعمل لآخر كوسائل الإيضاح أو الوسائل السمعي البصري...إلخ.

4. أهمية الوسائل التعليمية:

تعرف المهارات في العصر الراهن على أنها مجموعة من المهارات والقدرات التي يحتاجها الطلاب من أجل الفاعلية في عصر الوسائل التكنولوجية، حيث يرى المتخصصون ضرورة في أن يحسن ويتقنها المتعلمون مهما اختلفت مجالات تخصصهم الأكاديمية أو العلمية فأولوا للوسائل التعليمية أهمية كبيرة من خلال تأثيرها في العناصر العملية التعليمية والتعلمية (المعلم والمتعلم والمحتوى)، فنجد " الحيلة" (2002):²

- 1- استثارة الطلاب وتحفيزهم واستشارة الدافعية لديهم.
- 2- ترسيخ المعلومات وتعميقها وتثبيتها في أذهان الطلاب.
- 3- تتيح فرص التنوع والتجديد في الأنشطة مما ينجم عنه الاسهام في علاج الفروق الفردية.
- 4- تحويل المعلومات النظرية إلى أنماط سلوكية إذ تمكن الطالب من ترجمة المعرفة إلى نمط سلوكي في حياته.
- 5- تساعد الوسائل التعليمية المتعلم على اكتساب الخبرة و الذكاء والقدرة على التأمل ودقة الملاحظة.
- 6- توفير الوقت والجهد على المتعلم والمعلم .
- 7- المساعدة على تدريب حواس المتعلم وتنشيطها.
- 8- يؤدي استخدام الوسيلة التعليمية إلى تنمية روح النقد لدى المتعلمين كما تنمي فيهم دقة الملاحظة. وخلاصة القول أن الوسائل التعليمية تكمن أهميتها في أنها: تتيح للمتعلمين فرص متعددة على سبيل المثال تحقيق الذات ، كما تساعد على إبقاء الخبرة التعليمية حية لأطول فترة ممكنة وتجدد مع الوقت وكل ما استلزم الموقف التعليمي ذلك إضافة إلى أنها تعلم المهارات وتنمي الاتجاهات وتربي الذوق وتعديل السلوك.

¹ عثمان محمد، (1987)، التعلم الحركي والتدريب الرياضي، الكويت ، دار القلم للطباعة والنشر، ص152.

² محمود محمد الحيلة، (2002)، أثر برنامج استقصائي معتمد على الوسائل التعليمية البيئية في التحصيل الدراسي المباشر والمؤجل لطلبة الصف السابع الأساسي في مادة العلوم وفي تنمية تفكيرهم الابداعي، مجلة دراسات في العلوم التربوية ، العدد30، عمان ، الأردن.

وبما أن عملية التعلم هي توصيل المعرفة وخلق الدافع التعليمي لدى المتعلم والعمل على تنمية مهاراته المختلفة ، وهذا يتطلب وجود وسيلة تعليمية توصله الى الهدف المطلوب. كما لا يخفى على المعلم أن الوسائل التعليمية ذو أهمية كبرى في تنمية الخبرات الحسية التي يصعب تحقيقها، ويؤكد "سلامة" (2003) أن عملية التعلم ترتبط بعملية التعليم كونها ثمرة ونتيجة محصلة لها، ولكي تحدث العملية بصورة سليمة لابد من وجود مواد تعليمية مصممة بطريقة تتناسب وقدرات المتعلمين واحتياجاتهم وملائمة لخصائصهم وتؤدي بالمتعلم إلى اتقان المهارات والخبرات بشكل جيد وفعال.¹

وخلاصة القول تكمن في أن أهمية الوسائل التعليمية تتمحور حول العناصر الأساسية الثلاث (معلم ، متعلم والمادة التعليمية) بحيث تساعد المعلم على رفع كفايته المهنية وتغيير استعداداته وقابليته للإنتاج والعطاء أكثر أي: تجعله من ملقن و ناقل للمعلومات فحسب إلى المخطط والمنفذ والمقوم من خلال ما يقدمه، أما المتعلم فهي تنمي فيه حب الاستطلاع مما يزيد من دافعيته في القيام بنشاطات لحل المشكلات التي تواجهه وبالتالي اكتشاف الحقائق الجديدة في مساره التعليمي مما يكسبه مهارة تعليمية جديدة، كما أنها تعالج مرحلة اللفظية والتجريد لديه وتكسبه ثروة لفظية معتبرة مما تسهم في تكوين اتجاهاتهم وتجعل الخبرات لديهم أكثر فاعلية ونجاعة وبراعة، وما يقتصر على المادة التعليمية فهي تعمل على توصيل المعلومات والمواقف والمهارات المتضمنة في المحتوى للمتعلم فيدركها لهاته المعلومات وتعطي صورة واضحة في ذهن المتعلم، كما تبسط الأفكار وتوضحها للمتعلم للقيام بأداء المهارات كما هو مطلوب منه فعلماء النفس التربوي أثبتوا أن تشارك حواس المتعلم في التعلم يمكنه من سرعة التعلم واكتساب مهارات متنوعة وخبرات فاعلة.

5. مصادر الوسائل التعليمية: تنوعت وتعددت الوسائل التعليمية باختلاف المحتويات والمناهج المدرجة في المنظومة التربوية ومن خلال تزايد عالم المعرفة وتنوعها بحيث لا يمكن اللحاق بهذا الزخم المعرفي الا اذا توفر له وسائل ناجعة تسهم في اكساب المهارات بمختلف انواعها، إذ يمكن استغلال أكثر من وسيلة في المنظومة التعليمية من أجل تحقيق الأهداف التعليمية المسطرة.

كما أن استعمال المعلم للوسائل التعليمية يحتاج الى حسن الاستعمال وبدئية من المعلم والايمان بفائدة وفاعلية الوسائل في درسه خدمة لدوره الذي يقوم به اتجاه طلبته وتحقيق الاهداف التعليمية، ومن المصادر التي تساعد على توظيف هاته الوسائل التعليمية لتبسيط درسه وجعله أكثر محسوسية منها:²

- البيئة المحلية: وهي كل ما يحيط بالمعلم والمتعلم على حد سواء داخل حدود البيئة التي يعيشون فيها .
فالبيئة غنية جدا بالوسائل التعليمية التي تمكن المعلم في تعليم دروسه بإتقان، كما لا يمكن له

¹ محمد عبد الحافظ سلامة، (2003)، الوسائل التعليمية والمنهج، عمان، دار الفكر، ط1، ص 15.

² سهيل ليلي، (2016)، دور الوسائل في العملية التعليمية، مجلة الأثر، العدد، 26، أيلول، ص 148.

استغلال موجودات البيئة إلى اذا كان مستوعبا لاحتياجات البيئة ومعطياتها ونظرتها الشمولية للمناهج الدراسي بكل تخصصاته وقادرا على ربط محتويات المنهاج ببعضها البعض، إذ يمكن استغلال حادثة نيوتن للتفاحة لتكون مقدمة درس قانون الجاذبية في الفيزياء مثلا.

- المدرسة وغرفة الصف: تعتبر المدرسة الجزء الثاني من مرحلة التعلم فهو يقضى معظم الساعات فيها طول النهار، والمعلم الناجح هو الذي يعرف الاحتياجات التي تتطلبها المدرسة والمعطيات ويحسن استعمالها بادئا بنفسه وطلبته وكتبتهم ودفاترهم وأقلامه بحيث يستطيع استخدام كل ما هو موجود في غرفة الصف كأدراج والطاولات والكراسي والسبورات ومختبر المدرسة ومكتبها ولوحة الاعلانات.

- معرض المدرسة: ويمكن أن يتناول معرض المدرسة موضوعات متنوعة في الموضوعات الدراسية والزراعية والفنية و الاسرية و الاجتماعية والعلمية، وإعداد موضوعات عامة أخرى، مثل نظافة المدرسة أو استخدام مياه الشرب الصحية والمحافظة عليها.

- المتاحف: المتحف نوع من أنواع المعارض العامة يهتم بحفظ واظهار الجوانب التقليدية والتاريخية المادية لمجتمع معين، مثل المتاحف الأثرية ومتاحف التاريخ الطبيعي ومتحف تطور الآلات الصناعية المختلفة والأدوات وغيرها.

- البيئة الخارجية: وهي كل ما هو يحيط حدود دولة المعلم والمتعلم ومنظومتها التربوية ومناهجها ولتحديد احتياجات البيئة الخارجية لابد أن أنقسمها الى قسمين:

● الوطن العربي: يعتبر منطقة متكاملة من الاحتياجات الاقتصادية والمعرفية ومكانته متميزة في العالم من خلال معطيات التي تميزه، واحتياجات الوطن العربي تبقى قريبة وتخدم المعلم والمتعلم بدرجة أولى وتولهما أهمية كبيرة لذي لابد من أن يتعرف كل من المعلم والمتعلم على هذا الوطن ويعرف مزاياه وخصائصه وتضاريسه وكل ما يربطه به، وأن يحسن المعلم الاستعمال الفعال لهذه الاحتياجات والمتمثلة في الرحلات والزيارات و الأفلام بأنواعها وغيرها من هذه الاحتياجات¹.

● العالم الغربي: ان التغيير الذي يشهده العالم وما نسمعه ونشاهده في التطور العملاق في تقنيات التكنولوجيا اللامحدودة يتوجب على أفراد مجتمعات الوطن العربي مواكبة هذا التطور والتقدم العلمي وما تفرضه العولمة على التربية في العالم المتغير من استخدام وسائل حديثة وأجهزة مقننة ، أصبح ضرورة حتمية لا يستدعي النقاش فيها حيث تشكل بمعطياتها الفنية قدرة فاعلة في تقديم المادة التعليمية وتنمية المهارات الاساسية وفتح مجال الابداع أمام المعلم والمتعلم مستخدمة جميع المثيرات المساعدة على ذلك².

¹ بتصرف

² بتصرف

6. الوسائل التعليمية التي تساهم في تطوير المهارات التعليمية: إن التطور العلمي الذي شمل مجالات عديدة وبالأخص المجال الصناعي حيث يعتبر هو المساهم الأكبر في تطور الوسائل التعليمية ، وباختلاف التكنولوجيا الصناعية في كل فترة زمنية فهي متنوعة ومتعددة من بسيطة الى مركبة الى معقدة كالمبيوتر وبالتالي صار مستوى استخدامها على حسب طبيعة محتوى المادة التي تدرس. ومن أهم هاته الوسائل التعليمية:

- الوسائل التكنولوجية: عرفها الدكتور محمد الحيلة : (أجهزة وأدوات يستخدمها المعلم لتحسين العملية التعليمية وتوضيح المعاني وتفسير وشرح الأفكار وتدريب المتعلمين على المهارات وتنمية الاتجاهات وعرض القيم دون أن يستخدم المعلم الألفاظ و الرموز والأرقام وذلك للوصول بطلبته إلى الحقائق العلمية الصحيحة والتربية القومية بسرعة وقوة وتكلفة أقل).¹

كما تعتبر عالم مستقل بذاته وهي تعني قدرة المتعلم على الاستعمال الصحيح للوسائل و الوسائط بمختلف أنواعها والتي تساعده في تطوير مهاراته التعليمية فعلى سبيل المثال قد يعرف الشخص ماهي الرسائل الالكترونية ويعرف ايضا كيفية الكتابة ولكن يفتقد للمهارة التي تكتب بها الرسالة الالكترونية .

ويعد مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني المحرك الأساسي لتعزيز وتطوير مهارات التعلم حيث يعتبر غياب قادة التغيير هو العائق الرئيسي أمام إحداث التغيير في مؤسسات التعليم ، لهذا يأتي برنامج يونيفوك للقيادة في مجال التعليم و التدريب التقني والمهني الذي ينظمه مركز اليونسكو من اجل التغلب على هذا العائق وتمكين قادة التغيير من وضع رؤية تحويلية للتعليم فمثلا : ثمة ادراك بأن تعزيز مهارات ريادة الأعمال واقامة المشاريع هو احد السبل لمساعدة الشباب في الوصول الى عالم العمل في المنطقة العربية فتم تدريسه من خلال استخدام التكنولوجيا.²

كما قام برنامج تنمية القدرات بتطوير مقاطع فيديو للمناهج الدراسية الزراعية ومواد يمكن تحميلها على منصة اكاديمية

التعليم والتدريب على الأنترنت واستخدامها من قبل الطلبة في المدارس ،ويركز المحتوى على تدريس الممارسات المستدامة في الانشطة الزراعية وتطوير المهارات.³

يصنف الخبراء التربويون الوسائل التعليمية التي تعمل على تطوير المهارات التعليمية الى عدة تصنيفات فنجد مثلا لويس و " دورلاج" أشارا الى امكانية تحويل الوسائل التعليمية الى معززات ومنهم من يصنفها على حسب الخبرة المبسطة والمعدلة أو ما يعرف بتصنيفها على حسب دورها وهناك تصنيفات صنفت بأسماء واصفها.

¹ محمد محمود الحيلة، (1998)، تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر

² نشرة حول تنمية القدرات ديسمبر 2016. <http://www.unevoc.unesco.org/go.php?q=UNESCO-UNEVOC+News>

³ نشرة حول تنمية القدرات ديسمبر 2016 <http://www.unevoc.unesco.org/go.php?q=UNESCO-UNEVOC+News2016>

أ- أشار « لويس » و " دورلاج " إلى إمكانية تحويل الأدوات التكنولوجية إلى معززات من خلال تمكين المتعلمين من:¹

- الاستماع إلى الأشرطة المسجل عليها قصص وأغاني وغيرها.
 - مشاهدة أشرطة فيديو.
 - اللعب والألعاب الإلكترونية.
 - مشاهدة التلفاز.
 - مشاهدة الأفلام التعليمية والترويحوية.
 - استخدام الكمبيوتر لأغراض التعلم أو الترويح عن النفس.
- ويعد الحاسوب من الأجهزة التي تمتاز بإمكانية تطوير ملفات تخزين المعلومات وتنظيمها وتقديم النصوص والفيديو والمعلومات الرقمية وتوفير الوصول إلى المعلومات والبرامج في حالة الحاجة إليها، وهو يسمح للمتعلم بالتعلم على حسب سرعته في ذلك أي : أن الحاسوب يجعل عملية التعلم أكثر فاعلية ويدعمها بالتوجيه الذاتي.
- التلفاز التعليمي: يعتمد التلفاز التعليمي على صورة سريعة للتغيير و الدراما و الصوت و الموسيقى من مميزاته:²

- 1- الجمع بين الصوت و الصورة والحركة وعرض الأحداث بصورة فورية.
 - 2- الاستعانة بأنواع مختلفة من الوسائل التعليمية.
 - 3- توفير فرص تعليمية متكافئة للمتعلمين.
 - 4- توفير الجهد و الوقت بالنسبة للمعلم مما يسمح له بالتفرغ لتعليم المتعلمين.
 - 5- إضفاء عنصر التشويق للعملية التعليمية.
 - 6- التمتع بصفة الواقعية و القدرة على ربط المشاهد بعالم الحقيقة و الواقع
- الفيديو التفاعلي: يعد الفيديو التفاعلي من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تسهم بفاعلية في الموقف التعليمي وفي التربية الخاصة عند المعاق سمعيا حيث أنه:³
- 1- يتيح للمشاهدين فرص ملاحظة و إعادة الملاحظة وبالتالي فهو أداة ذو قيمة خاصة في تشجيع التعلم من خلال المحاكاة و النمذجة.

¹ الغزالي، أمل حسن ابراهيم(2018) ، واقع توافر واستعمال الوسائل التعليمية الحديثة لتعليم مادة التربية الفنية في معهد الأمل للصم والبكم ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل العدد، 39 ، حزيران، ص950.

² سعيد حسني العزة ، (2001) ، الإعاقة السمعية واضطرابات الكلام والنطق واللغة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

³ فراج عثمان لبيب، (1999)، التكنولوجيا المتطورة لخدمة برامج التربية الخاصة وتأهيل المعوقين، مؤتمر طب الأطفال بجامعة القاهرة بالاشتراك مع اتحاد رعاية الفئات الخاصة والمعاقين، العدد8، القاهرة.

2- أنه يسمح للأفراد بملاحظة أنفسهم وهم يؤدون سلوكا معيناً وبذلك فهو يساهم في تعليمهم.

3- يسمح للمتعلمين بملاحظة البرامج في المدرسة أو في المنزل.

4- أن يسهل مناقشة ومراجعة المحتوى بسبب إمكانية توقيفه لحظياً أو إعادة ملاحظة الشريط مما يتيح فرصة للمعاق سمعياً لاستيعاب المادة المعروضة كما أنه قابل للاستخدام من قبل فرد واحد أو من قبل مجموعة من الأفراد.

ترى الباحثة أن الوسيلة التعليمية الحاسوب على الرغم من قدراته في توظيف المعلومات وبرمجتها لا يمكن للمتعلم الاستفادة منه وتنمية مهاراته دون وجود برامج واستراتيجيات التي تركز على الاسس والمعايير التربوية والتي تتماشى مع المحتوى التعليمي والمهارة التي يراد تنميتها وتطويرها للمتعلم مراعي المعلم في ذلك ملائمة البرامج للحاسوب المستخدم والتأكد من شوائب البرامج من أجل أن تتحقق الفاعلية والجودة في العملية التربوية التعليمية.

كما أن استعمال التلفاز التعليمي يتوجب مراعاة المثيرات في المادة التعليمية التي تعمل على ايصالها بفاعلية حيث اجتمع كل من الصوت والصورة وبالتالي المهارات الادراكية والحسية قابلة لتنميتها وتطويرها. إضافة الى الفيديو التفاعلي الذي خدم بدرجة أكبر المتعلم المعاق سمعياً وهذا ما نجده في مجال التربية المختصة بصفة أكثر، ويعمل الفيديو التعليمي على إعادة الفيلم او اجزائه اكثر من مره فيحدث تغذية راجعة للمتعلم تساهم في تعزيز المعلومة.

ب- الوسائل التعليمية على حسب "دورها": إن التطور الصناعي الذي شمل المجال الاقتصادي أضفى بصورة كبيرة ومتنوعة المجال التربوي بالوسائل التكنولوجية منها ما هو بسيط ومنها ما هو متطور وفعال حسب الدور الذي يود المتعلم استعماله للوسيلة التعليمية للقيام به ونجد أن هذه الوسائل الأكثر استخداماً في المجال التربوي كونها شاملة لمختلف جوانب المنظومة التربوية وتعطي فاعلية عند استخدامها. 1- الوسائل البصرية: وهي مجموعة الوسائل التي أساسها حاسة البصر التي يعتمد فيها المتعلم عليها من أجل تحقيق أهدافه واكتساب الخبرات من خلاله وتنمية قدراته الحسية، وتشمل هذه المجموعة: الصور الفوتوغرافية - الصور المتحركة للأفلام الصامتة - الشرائح الفوتوغرافية التعليمية - الرسوم التعليمية الثابتة - المجسمات - العينات - الحقائق - النماذج - الخرائط - الكرات الأرضية ويؤكد الخبراء والمختصون في هذا المجال أن المتعلم يتعلم ما يعادل 30 إلى 40 % مما يشاهد¹.

2- الوسائل السمعية: وهي الوسائل التعليمية التي تعتمد على حاسة السمع في تحقيق الأهداف التعليمية واكتساب مهارات وخبرات تعليمية حيث نجد معظم العلوم تعتمد عليها لما لها من أهمية كبيرة وواسعة في المجال التربوي، فهي تشمل الراديو، برامج الاذاعة المدرسية، التسجيلات الصوتية ، المذياع

¹ عدي ناظم فرمان، (2017)، فاعلية الوسيلة التعليمية في التعليم والتعلم، مجلة دراسات تربوية، بغداد، العدد 40، تشرين الأول، ص 61.

والأسطوانات والاشربة والشروح والقصص. فيستطيع مثلا معلم اللغة العربية ترتيب التسجيلات الصوتية واستخدامها بطريقة تستثير اهتمام التلاميذ ويتيح لهم فرصة المناقشة والتحليل والتفسير والنقد وغيرها من المهارات التي تساعد على تنميتها، وينبغي ملاحظة أن درجة الاتقان في تعلم المادة التعليمية المستخدمة في التسجيلات الصوتية تعتمد على كفاءة المادة المسجلة ذاتها.¹

3- الوسائل السمعية البصرية: وهي الوسائل التي ربطت الحاستين معا (السمع والبصر) عند المتعلم لاكتساب المعارف والخبرات وتنميتها، وتشمل جميع الوسائل التي تعتمد على في استقبالها على السمع والبصر مثل: الأفلام المتحركة الناطقة - برامج التلفاز الناطقة - الشرائح التعليمية المصاحب لها تعليق صوتي - برامج الكمبيوتر والانترنت التعليمية - وغيرها من الوسائل، ويؤكد الخبراء والمختصون في هذا المجال أن المتعلم يتعلم ما يعادل 70 إلى 80% في حالة استعماله الحاستين معا.²

فالتلفاز يعمل على استخدام اللغة الفصحى في برامجها من أجل نشرها وجعلها مألوفة لدى المشاهد بالإضافة الى توضيح طريقة الحوار والتواصل بين البشر على اختلاف حدودهم الجغرافية، بينما الفيديو التعليمي أسهم في تحسين المستوى التعليمي وزيادة فاعليته وذلك لما يتصف به من مرونة في انتقاء زمان ومكان العرض التعليمي.

4- الوسائل التفاعلية: اعتمدت فيها أهم عناصر طرائق واستراتيجيات التدريس الفعالة حيث تطورت الصناعات والاتصالات نتيجة الثورة التكنولوجية وثورة الحاسوب والتي يتفاعل معها المتعلم في الحياة مثل الموبايل والانترنت، فوسعت هذه الاجهزة من مهارات وخبرات المتعلم في التعامل مع التقنية ووفرت الوقت والجهد الذي كان يستغرق سابقا للوصول إلى المعلومة وأصبح التفاعل بين المتعلم والآلة هو السمة السائدة في العصر الراهن.³

5- الوسائل التمثيلية: وهي تشمل الرحلات التعليمية-والمعارض التعليمية وغيرها حيث تعد الرحلات التعليمية من أقوى الوسائل التعليمية في حياة المتعلم، فهي تنقله من جو الاسلوب الرمزي المجرد إلى مشاهدة الحقائق على طبيعتها فتقوي فيه مهارة الادراك ومهارة التعلم الجماعي (التعليم التعاوني) كما تعمل الرحلات التعليمية على تنمية شخصية المتعلم وتخلق عنده الشعور بالمسؤولية.

أما المعارض التعليمية فهي من الوسائل الجيدة في نقل المعرفة حيث تعمل على تنمية مهارة الابتكار والابداع من خلال الاستكشاف والمشاهدات التي يقوم بها المتعلم، وتندرج محتوياتها من أبسط أنواع

¹ سعيد عبد الله لافي، (2012)، تنمية مهارات اللغة العربية، القاهرة، عالم الكتب، ط1، ص 265.

² سعيد عبد الله لافي (2012)، المرجع السابق، ص 270.

³ خلف الله محمد جابر، (2006)، مفهوم الوسائل التعليمية وأنواعها، ص3.

الوسائل والمصورات والنماذج إلى أكثرها تعقيدا كالشرائح و الافلام. كما ان هناك من يصنفوا المعارض التعليمية والرحلات التعليمية من ضمن الوسائل البصرية.¹

ت- تصنيف الوسائل بأسماء واصفها وأشهرها:²

1- تصنيف "ديل": رتب "ديل" الوسائل التعليمية في شكل مخروط وأطلق عليه (مخروط الخبرة) فبدأ من القاعدة بحيث الخبرات الحسية الموجودة فيها الهادفة المباشرة مرتفعة بشكل سلم وصولا إلى قمة المخروط اللفظية المجردة مروراً بمجموعة الخبرات فتكون أقرب إلى الحسية كلما اتجهنا نحو القاعدة وتأخذ منحنى التجريد كلما اتجهنا إلى القمة.

2- تصنيف "إدلينج": قام بتصنيفها إلى خمس مجموعات في نظره بدايتها الوسائل السمعية والرسوم ، يليها الصور المسطحة ثم الصور الآلية الثابتة كالشرائح ، ثم أفلام الرسوم المتحركة والفيديو والتلفاز وقد عد الوسائل البيئية المحلية الحقيقية أغنى هذه الوسائل وأبعدها أثراً في العملية التعليمية.

3- تصنيف "أوسلن": رتب أوسلن الوسائل التعليمية على شكل هرم مكون من ثلاث حلقات ووضع في قمته الوسائل التعليمية المطبوعة والملفوفة من قبل المعلم ، ثم جعل في أسفله الوسائل التعليمية التي تثيري خبرات المتعلمين الحسية.

تصنيف "دونكان": بنى "دونكان" تصنيفه على التكلفة ومدى توافرها وعموميتها أو وضوحها وسهولة أو صعوبة استعمالها رابطاً ذلك بعدد المتعلمين الذين بإمكانهم الاستفادة منها في وقت واحد..

4- تصنيف "بريتس": فالوسائل التعليمية صنفتها من صيغ مسموعة إلى ثابتة أو متحركة وأخرى مركبة من عدة صيغ.

تري الباحثة أن الوسائل التعليمية بمختلف أنواعها ومختلف تصنيفاتها فهي كلها تعمل على تنمية المهارات التعليمية لدى المتعلم، فنجد مثلا الوسائل البصرية تعمل على تنمية مهارات التفكير والادراك والتحليل والمناقشة ، كما أن الوسائل المرئية المسموعة تعمل على تحسين المهارات الحركية وتنميتها واتقانها عن طريق استخدام الارتباطات البصرية السمعية مما يستثير القدرات وتعمل على ضمان الجودة والفاعلية، إضافة إلى هذا كله فإن الوسائل التي تعمل على تنمية وتطوير المهارات التعليمية لدى المتعلم كثيرة ومتنوعة وتتميز عن بعضها البعض بنجاحاتها من وسائل سمعية بصرية إلى برامج تعليمية ناجعة إلى استراتيجيات وحقائب تدريبية كلها تخدم جانب المهارات بمختلف أنواعها لدى المتعلم.

¹عدي ناظم فرمان، (2017)، المرجع السابق، ص61.

² محمد محمود الحيلة، (1999) ، أثر الوسائل التعليمية الملونة في التحصيل المباشر و المؤجل لطلبة الصف السادس الأساسي في مادة العلوم، الجامعة الإسلامية ، غزة.

- إن التطورات المتلاحقة و المتسارعة في التكنولوجيا ووسائل التعليم والاتصالات جعل من العالم الكبير قرية صغيرة، ولعل الخروج من بوتقة تكديس السلع في الاسواق والسير نحو حرية التجارة والعمل على فاعلية الانتاج وتخصيصه جعل من الجودة نظام يهدف الى التحسين والتنوع والفاعلية في كل المجالات حيث جاءت الجودة الشاملة كتيار تطويري في العصر الراهن يمس جميع دول العالم لتقويم الأداء وتطويره، وما يتطلبه العالم من تحديات تنموية مستدامة حيث فرضت على المؤسسات التعليمية معايير معينة لتطبيقها من أجل التعامل مع مشكلات المجتمع المختلفة بصورة تحقق الفاعلية والنجاح وجودة التعليم.

وللارتقاء بجودة التعليم وتطويرها المستمر لكسب ثقة المجتمع في مخرجاته واعتماد المؤسسات التعليمية وفق أهدافها المسطرة لابد من توفر معايير يعتمد عليها لتحقيق جودة التعليم في المؤسسات التعليمية حيث غالبا ما تركز على أربع مستويات من الجودة هي: مستوى النظام التعليمي ، مستوى شروط الانتاج، مستوى الخدمة التربوية، مستوى الخريج¹.

ومن المؤكد أن نجاح أي نظام تعليمي وتربوي يعتمد بشكل كبير على التزامه بمعايير جودة متفق عليها ولقد وضع "ديمنج" برنامجا لتحسين وتطبيق الجودة الشاملة يمكن أن يصلح لجميع المنظمات الادارية بما فيها النظام التعليمي، ويتكون هذا البرنامج من (14) معيار للجودة الشاملة².

فمفهوم معايير ضمان الجودة في الأداء التدريسي للمعلمين بأنها: أداء العمل بأسلوب صحيح متقن وفق مجموعة من المعايير التربوية الضرورية لرفع مستوى جودة المنتج التعليمي بأقل جهد وكلفة ، محققا الأهداف التربوية، وأهداف المجتمع وسد حاجة المؤسسات التربوية من الكوادر المؤهلة والمدرية³.

وحددت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2008) معايير للمتعلم كمدخل لتحقيق جودة التعلم واكتساب الخبرة التي تساعد المتعلم على امتلاك القدرة الشاملة من اجل تحقيق ذاته ، وتساعد في توسيع اختياراته الحياتية والمهنية وتحقيق المشاركة الفاعلة في التغيير والتطوير المجتمعي، وقد جاءت هذه المعايير في صورة مواصفات ينبغي على المؤسسات التعليمية العربية العمل على تحقيقها⁴

ومعايير الجودة الشاملة "لديمنج" على النحو التالي:

1- تحديد الأهداف من أجل تحسين الإنتاج وتطويره.

¹ وهبة نخلة (2005). جودة الجودة في التربية ، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ص 13.

² أحمد عبد الله أحمد القحفة (2014)، مدى توافر معايير الجودة في الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بكلية التربية النادرة من وجهة نظر طلبة الكلية، مجلة جامعة الناصر ، كلية التربية، العدد 4، يوليو، ص 238.

³ السهلي، عبد الله منيف، (2012)، مستوى الأداء التدريسي لمعلمي التربية الاسلامية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضوء معايير ضمان الجودة من وجهة نظر المديرين والمدرسين الأوائل (رسالة منشورة)، كلية علوم التربية ، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، ص 23.

⁴ محمود محمد حافظ، (2012)، مؤشرات جودة التعليم في ضوء المعايير التعليمية، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ص 176.

- 2- تبني فلسفة الجودة الشاملة ، ومنهج للقيادة للقدرة على التغيير للأفضل.
 - 3- تحسين الأداء و الجودة هي المحرك الأساسي.
 - 4- التأكد على جودة الكيف.
 - 5- تحسين وتعديل الانتاج ونظام الخدمة مع العمل على نقص التكلفة.
 - 6- تدريب الافراد على وظائف الجودة الشاملة.
 - 7- تدريب القيادات ومساعدة الافراد على تطوير الأداء.
 - 8- ازالة الخوف وتدعيم الثقة لكي يعمل الافراد بشكل فعال وداخل المؤسسة.
 - 9- التعرف على معوقات العمل وازالتها بين الاقسام وداخل المؤسسة.
 - 10- الحد من استخدام الشعارات والنقد المستمر دون هدف لأن ذلك يخلق جو من العداوات بين الافراد.
 - 11- وضع معايير الاعتماد الادارة على الاهداف و اعداد قادة تتواجد باستمرار.
 - 12- مسؤولية المشرفين يجب أن تهتم بالجودة.
 - 13- وضع برامج تربوية تنشيطية من أجل التحسين الذاتي ورفع المستوى.
 - 14- وضع كل فرد في المؤسسة في المكان المناسب وتمويل الافراد بين الاقسام المختلفة لتحسين العمل .
- فالملاحظ من خلال قراءتنا لمعايير الجودة التي وضعها "ديمنج" جميعها قابلة للتحقيق والتطبيق في العملية التعليمية إلا أن تطبيقها بحاجة إلى احداث متطلبات أساسية لدى المؤسسات التعليمية حتى تستطيع تقبل مفاهيم الجودة الشاملة بصورة سليمة قابلة للتطبيق العملي وليس مجرد مفاهيم نظرية بعيدة كل البعد عن الواقع المعاش، ولكي تترجم هذه المعايير داخل المؤسسات التعليمية والوصول الى الفاعلية بنوعها الداخلي والخارجي والنجاعة، ومن أهمها:¹
- 1- دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام الجودة الشاملة لتحقيق الاهداف المرجوة.
 - 2- تنمية الموارد البشرية كالمعلمين وتطوير وتحديث المناهج واستخدام طرائق تدريس فاعلة وناجعة تتلاءم مع متغيرات العصر الراهن وتبني اساليب واستراتيجيات تقويم متطورة تخدم جميع عناصر المنظومة التربوية (معايير جودة الاهداف- معايير جودة المناهج- معايير جودة المعلمين- معايير جودة المتعلمين- معايير جودة الوسائل التعليمية والوسائط التعليمية- معايير جودة التدريبات وبرامج التكوين- معايير جودة الاختبارات والامتحانات) ، وتحديث الهياكل التنظيمية للإحداث التجديد التربوية المطلوب.
 - 3- مشاركة العاملين : التأكيد على المشاركة الفاعلة لجميع العاملين المشاركين بالتعليم من القاعدة الى القمة بدون تفرقة كل حسب موقعه وبنفس الاهمية لتحسين مستوى الأداء.

¹ أحمد عبد الله أحمد القحفة ،(2014)، المرجع السابق، ص239

- 4- التعليم والتدريب المستمر لكافة الافراد.
- 5- التعرف على احتياجات المستفيدين الداخليين وهم المتعلمين والعاملين و الخارجين هم عناصر المجتمع وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير لقياس الأداء و الجودة.
- 6- تعويد المؤسسة التربوية بصورة فاعلة على ممارسة التقويم الذاتي للأداء.
- 7- تطوير نظام للمعلومات ولجمع الحقائق من أجل اتخاذ قرارات سليمة بشأن أي مشكلة ما.
- 8- ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع افراد المجتمع كأحد الخطوات الرئيسية لتبني إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية ، حيث أن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية يجعلهم ينتمون الى ثقافة تنظيمية جديدة يلعب دورا بارزا في خدمة التوجهات الجديدة في التطوير والتجويد لدى المؤسسات التربوية.

التوصيات:

- لتحسين نوعية التعليم والتعلم يستلزم
- تطبيق برامج تعليمية ذو جودة مزودة بالموارد الملائمة والوسائل التعليمية والوسائط المساعدة على نجاحها في المؤسسات التعليمية.
 - توفر لها مرافق مأمونة وتراعي محيط البيئة في ذلك ويسهل الانتفاع بها وتحظى بعدد كافي من الموارد البشرية ذو كفاءة الذين يستخدمون مناهج تدريسية فاعلة تخدم بالدرجة الأولى المتعلم.
 - ينبغي اعتماد سياسات وقواعد تنظيمية خاصة بالمعلمين وامتلاكهم للقدرات اللازمة التي تمكنهم من إدارة هذه المناهج بكفاءة وفاعلية .
 - استخدام نظم وممارسات لتقييم مدى جودة هذا النظام التعليمي من مدخلات وعمليات ومخرجات و احتياجاته اللازمة للنهوض به وتحقيق فاعليته .
 - تقييم هذه النواتج يكون دائما بصورة مستمرة واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التربوية.

قائمة المصادر والمراجع

أ- الكتب

1. أحمد ابراهيم أحمد. (2011). الاتجاهات المعاصرة في التطوير التنظيمي بالمدارس الهندسة الادارية، الادارة بالاهداف، ادارة الجودة الشاملة. ط 1 . دار الفكر العربي. القاهرة.

2. الحيلة محمد محمود. (1998). تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق. د. ط. دار المسيرة للنشر. عمان. الاردن.
3. أمال صادق وفؤاد أبو حطب. (1994). علم النفس التربوي. ط. 4. الانجلو المصرية. القاهرة.
4. خلف الله محمد جابر. (2006). مفهوم الوسائل وأنواعها. د. ط. د. ب.
5. سعيد حسني العزة. (2001). الاعاقة السمعية واضطرابات الكلام و النطق و اللغة. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
6. سعيد عبد الله لافي، ص. (2012). تنمية مهارات اللغة العربية. ط. 1. عالم الكتب. القاهرة.
7. عبد الفتاح البجة. (2002). تعليم الأطفال المهارات القرائية والكتابية. ط. 1. دار الفكر للطباعة والنشر. عمان. الاردن.
8. عثمان محمد. (1987). التعلم الحركي والتدريب الرياضي. د. ط. دار القلم للطباعة والنشر. الكويت.
9. محمد عبد الحافظ سلامة. (2003). الوسائل التعليمية والمنهج. ط. 1. دار الفكر. عمان.
10. محمود محمد الحافظ. (2012). مؤشرات جودة التعليم في ضوء المعايير التعليمية. دار العلم والايمان للنشر والتوزيع. مصر.
11. وهبة نخلة. (2005). جودة الجودة في التربية. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء.

ب- الدوريات

12. أحمد عبد الله أحمد القحفة. (يوليو 2014). "مدى توافر معايير الجودة في الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بكلية التربية النادرة من وجهة نظر طلبة الكلية". مجلة جامعة الناصر. كلية التربية العدد (4).
13. السهلي عبد الله منيف. (2012). "مستوى الأداء التدريسي لمعلمي التربية الاسلامية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضوء معايير ضمان الجودة من وجهة نظر المديرين و المدرسين الأوائل" (رسالة منشورة). كلية علوم التربية. جامعة الشرق الأوسط الكويت.
14. الغزالي أمل حسن ابراهيمي. (حزيران 2018). "واقع توافر واستعمال الوسائل التعليمية الحديثة لتعليم مادة التربية الفنية في معهد الأمل للصمو البكم" مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية. جامعة بابل. العدد (39).

15. سهيل ليلي. (أيلول 2016). "دور الوسائل في العملية التعليمية". مجلة الأثر. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. العدد (26).
16. عبد الشافي أحمد سحاب. (يناير 1997). "فاعلية برنامج مقترح لتنمية المهارات الإملائية لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي لدى طلاب كلية التربية (قسم اللغة العربية)". المجلة التربوية. كلية التربية. سونهاج. العدد 12. الجزء الأول.
17. عدي ناظم فرمان. (تشرين الأول 2017). "فاعلية الوسيلة التعليمية في التعليم والتعلم". مجلة دراسات تربوية. بغداد. العدد (40).
18. فراج لبيب. (1999). "التكنولوجيا المتطورة لخدمة برنامج التربية الخاصة وتأهيل المعوقين. مؤتمر طب الأطفال بالاشتراك مع النجاد رعاية الفئات الخاصة والمعاقاة". القاهرة. العدد 8.
19. محمد محمود الحيلة. (1999). "أثر الوسائل التعليمية الملونة في التحصيل المباشر والمؤجل لطلبة الصف السادس الأساسي في مادة العلوم". الجامعة الإسلامية. غزة.
20. محمد محمود الحيلة. (2002). "أثر برنامج استقصائي معتمد على الوسائل التعليمية البيئية في التحصيل الدراسي المباشر والمؤجل لطلبة الصف السابع الأساسي في مادة العلوم وفي تنمية تفكيرهم الإبداعي". مجلة دراسات في العلوم التربوية. عمان. الأردن. العدد 30.
21. نشرة حول "تنمية القدرات" ديسمبر 2016. <http://www.unevoc.unesco.org/go.php?q=UNESCO->

حق التعليم في العراق في ضوء مخرجات التعليم الأولي للعام الدراسي 2015-2016

د. عبد المنعم عبد الوهاب العامر، مدير مؤسسات تعليمية خاصة، البصرة، العراق

Abstract:

The right to education is one of the basic human rights, but it is at the forefront of these rights because of its role in building and developing the mental and intellectual capacities of the human being and improving its efficiency and practical performance, which reflects positively on its social, economic and cultural situation and thus on its role and contribution to the progress and prosperity of its society. Therefore, the outcomes of the educational process of any country, as it reveals the extent of the attention and care that the State of the right to education, it also reveals the extent to which the educational process meets the requirements of the right to education and compliance with quality standards. Since the official statistics of primary and secondary education outcomes in Iraq for the 2015-2016 school year indicate a decline in its results and continuous decline despite the large amounts of funds allocated annually to the programs of the educational process at all levels, this indicates a significant reduction in the adequacy and performance of the organs of the State concerned for its function and functions specified in the text of the law, Moreover, it constitutes a grave breach by the State of all its powers of a constitutional obligation to guarantee and protect the right to education.

الملخص :

يعد حق التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان ، بل هو في طبيعة هذه الحقوق ، لما له من دور في بناء وتنمية القدرات الذهنية والفكرية للإنسان وتحسين كفاءته وأداءه العملي ، وبما ينعكس إيجاباً على وضعه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وبالتالي على دوره وإسهامه في تقدم مجتمعه وازدهاره . وعليه فإن مخرجات العملية التعليمية لأية دولة ، إذ تفصح عن مدى ما توليه تلك الدولة من اهتمام ورعاية لحق التعليم ، فأنها تكشف أيضاً عن مدى تلبية العملية التعليمية فيها لمتطلبات حق التعليم ومطابقتها لمعايير جودته . وحيث أن الإحصاءات الرسمية لمخرجات التعليم الأولي (الإبتدائي والثانوي) في العراق للعام الدراسي 2015-2016 تشير إلى تدني نتائجه وتراجعها المستمر على الرغم من الأموال الطائلة التي ترصد سنوياً لبرامج العملية التعليمية بمختلف مستوياتها ، فإن ذلك يؤشر تقصيراً كبيراً في كفاية وأداء أجهزة الدولة المعنية لوظيفتها ومهامها المحددة بنص القانون ، علاوة على أنه يشكل اختلالاً جسيماً من قبل الدولة بكافة سلطاتها بالتزام دستوري يوجب عليها كفالة حق التعليم ورعايته .

المقدمة :

التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية دعت اليه وناصرته سائر الأفكار المتحررة والشرائع عبر التاريخ . وهو من الحقوق الأساسية التي نصت عليه وأكدت المواثيق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعززته أيضاً العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية . وفي عالمنا المعاصر لا يخلو دستور دولة من النص على حق التعليم وكفالاته لجميع مواطنيها . وللوفاء بهذه المسؤولية الدستورية ، ولضمان تحقيق أفضل النتائج المتوخاة منها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، لم يعد كافياً رصد منظومة الحكم في الدول الحديثة المبالغ اللازمة من ميزانيتها وحشد الجهود المطلوبة من انشطتها لتوفير التعليم لجميع مواطنيها ، وإنما أصبح لزاماً عليها رعاية هذا الحق والعناية به لضمان تحسين مخرجاته وزيادة كفاءتها . وهكذا نرى أن الدول المتقدمة قد أفلحت ببلوغ منازل رقيها وازدهارها بقدر ما أحرزت من مراتب متقدمة في مخرجات التعليم وجودته .

وعلاوة على كون حق التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان التي منحها المواثيق الدولية أهمية وصدارة في القانون الدولي

لحقوق الإنسان ، فإن إدراجه في صلب الوثيقة الدستورية للدولة قد أكسبه سمواً دستورياً وطنياً يوجب على الدولة الوفاء بما يتطلبه من التزامات متقدمة على سائر التزاماتها الأخرى المقررة في القوانين الأدنى منزلة من الدستور .

أهمية الموضوع : أن الهدف من التعليم لا يقتصر على تزويد الفرد بحصيلة معينة من العلوم والمعارف في مجال معين تصقل قدراته ومهاراته وتنمي شخصيته وتعدده اعدادا سليما ومناسبا ليحقق ما يصبو اليه من أهداف ورغبات ذاتية ، وانما يشمل ايضا تمكينه من المشاركة بفاعلية ضمن منظومته المجتمعية في بناء مجتمعه والمساهمة في تطويره وتقدمه . فحصوله التعليم لا تتجسد فقط بمكسب ذاتي للفرد المنخرط ضمن العملية التعليمية ، وإنما تنعكس حتما على مجمل نواحي الحياة في المجتمع الذي ينتهي اليه ذلك الفرد. هذا من جانب . ومن جانب آخر ، فإن التعليم إذ يستهدف تنمية شخصية الإنسان وتعزيز حقوقه الأساسية الأخرى ، فإنه سيسهم بدور فاعل في غرس قيم التسامح والتفاهم والمساواة واحترام حقوق الإنسان وبما يفضي إلى إشاعة السلام بين شعوب المعمورة ، وهذا ما أكدته المادة/26 ف2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إشكالية البحث : أظهرت الإحصاءات الرسمية لمخرجات التعليم الأولي (المرحلتين الإبتدائية والثانوية) في العراق للعام الدراسي 2015-2016 تراجعا في حصيلة نتائجه وتدني مستوى جودتها في كافة مفاصل العملية التعليمية لهاتين المرحلتين . أن هذا الواقع يثير تساؤل أول حول مدى كفاءة المؤسسات المعنية بالعملية التعليمية في أداء وظيفتها ، كما وي طرح تساؤل ثانٍ حول مدى وفاء الدولة عموما بالتزامها الدستوري بكفالة حق التعليم لسائر المواطنين ورعايتها له ؟

فرضية البحث : أن الواقع التعليمي المتردي في العراق يؤثر تقصيرا كبيرا في كفاية وأداء أجهزة الدولة المعنية بالعملية التعليمية لوظيفتها ومهامها المحددة بنص القانون ، كما أنه يؤكد أخلاقا جسيما من قبل الدولة بكافة سلطاتها بالتزام دستوري يوجب عليها كفالة حق التعليم ورعايته .

منهجية البحث : استناد الى البيانات الرسمية المتوفرة عن مخرجات التعليم الأولي (مرحلتين) الدراسة الإبتدائية والثانوية) في العراق للعام الدراسي 2015-2016 فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعطيات الأساسية لتلك البيانات وصولا إلى إجابات موضوعية على الاسئلة الرئيسية والفرعية المرتبطة بإشكالية هذا البحث .

هيكلية البحث : لقد تم تقسيم موضوع البحث على ثلاثة مباحث . أفردت المبحث الأول لإستعراض مفهوم حق التعليم . وتناولت في المبحث الثاني الأساس القانوني لحق التعليم في المواثيق الدولية والداستاتير العراقية المتعاقبة . وخصصت المبحث الثالث لعرض مخرجات التعليم الأولي (الإبتدائي والثانوي) للعام الدراسي 2015-2016 وتقييمها . ثم أنهيت البحث بخاتمة تلخص موضوعه وتقتح التوصيات المناسبة له .

المبحث الأول : مفهوم حق التعليم

الإحاطة بمفهوم حق التعليم تقتضي بيان تعريفه والتعرف على سماته ومظاهره . لذا سنفرد مطلب أول للتعريف بحق التعليم ، ونخصص مطلب ثانٍ لبيان سماته ومظاهره .

المطلب الأول : تعريف حق التعليم

لحق التعليم دلالة لغوية وأخرى اصطلاحية ، سنفرد لبيان كل منهما فرعاً مستقلاً .

الفرع الأول : التعريف اللغوي لحق التعليم

حق التعليم مصطلح لغوي مركب يتألف من كلمتي الحق و التعليم . والحق في لغتنا نقيض الباطل ، يُجمع على حقوق وحقاق . قال تعالى في التنزيل المجيد: \square وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ \square ¹. والحقُّ من أسماء الله عز وجل ، وقيل أيضاً هو من صفاته تعالى . وحقَّ الأمرُ كان منه على يقين . ويأتي الحقُّ بمعنى الثبوت والوجوب ². قال تعالى: \square حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ \square ³. وأستحقَّ الشيء :

أستوجبهُ . جاء في الذكر الحكيم: \square فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا \square ⁴. أي استوجبا أثماً ⁵.

أما التعليم لغة فهو مصدر للفعل عَلَّمَ ، وهو من العلم، نقيض الجهل . وَعَلِمَ الشيء وأعلمه أي عرفته وادرك حقيقته ⁶. قال تعالى: \square وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَأْتَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ \square ⁷. وَعَلَّمَهُ تَعْلِيمًا : جعلهُ يتعلَّمهُ ⁸ أي عَرَفَهُ وَتَيَقَّنَهُ ، ومنه قوله تعالى: \square وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا \square ⁹.

الفرع الثاني : التعريف الإصطلاحي لحق التعليم

للحق في الفقه الإسلامي عدة دلالات . فهو يطلق على المال المملوك ، ويطلق على الوصف الشرعي كحق الولاية وحق الحضانة وحق الخيار ، ويطلق على مرافق العقار كحق المسيل وحق الطريق ، كما ويطلق

¹ سورة البقرة : الآية 42 .

² ينظر : محمد ابن منظور ، لسان العرب ، مج2 ، ب. ط. دار الحديث ، القاهرة ، 2013 ، ص525 وما بعدها . جبران مسعود ، معجم الرائد ، ط7 ، دار العلم للملايين ، 1992 ، ص311 . لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، ط19 ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ب. ت. ، ص144 .

³ سورة البقرة : الآية 236 .

⁴ سورة المائدة : الآية 107 .

⁵ محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ، مج5 ، ج7 ، ط4 ، دار المعرفة ، بيروت ، ص73 .

⁶ ينظر : محمد ابن منظور ، مصدر سابق ، مج6 ، ص415 وما بعدها . لويس معلوف ، مصدر سابق ، ص526 .

⁷ سورة الانفال : الآية 60 .

⁸ جبران مسعود ، مصدر سابق ، ص563 .

⁹ سورة البقرة : الآية 31 .

أيضا على الآثار المترتبة على العقود كالإلتزام بتسليم المبيع أو الثمن¹. ولعل من أشمل التعريفات المتداولة في كتب الفقه الاسلامي للحق بمعناه العام أنه : اختصاص يقرر به الشرع سلطةً أو تكليفاً².

وفي الإصطلاح القانوني تعددت تعريفات الحق واختلفت تبعا لتعدد النظريات التي قيلت فيه³. ومن مجمل تلك التعريفات صيغٌ تعريف للحق وفقا للقانون الوضعي بأنه : سلطة ممنوحة لشخص ما بقوة القانون بغية تحقيق مصلحة مشروعة له يحميها القانون⁴.

وثمة الكثير من التعريفات للتعليم اصطلاحا تبعا لتعدد المدارس التي تناولته بالدراسة . وهذه التعريفات تتفق -على العموم- حول السمات الأساسية للتعليم وان اختلفت في صياغاتها اللفظية . ومن التعريفات المعتمدة على نطاق واسع للتعليم أنه : نشاط

يهدف الى تحقيق التعلم ، ويمارس بالطريقة التي يتم فيها احترام النمو العقلي للطالب وقدرته على الحكم المستقل ، وهو يستهدف المعرفة والفهم⁵.

أما عن حق التعليم كمصطلح فتزخر المراجع المعنية بدراسته بالعديد من التعريفات له التي إذ تعكس ما يتبناه أصحاب هذه التعريفات من منطلقات فكرية ورؤى فلسفية ، فأنها تكشف عما يوليه كل منهم من الأهمية أو التغليب لأي من العناصر المكونة لمفهوم هذا المصطلح ، وهذا ما يفضي -بلا شك- إلى اختلاف صياغته لدى كل منهم . فقد جاء في تعريف لحق التعليم بأنه : "المكنة الممنوحة للأفراد بتلقي العلوم والمعارف والمعتقدات التي تتناسب مع قدراتهم وتتماشى مع رغباتهم"⁶. ونلاحظ على هذا التعريف بأنه قد قصر الحق في التعليم على تلقي العلوم والمعارف دون النص على الحق في تعليم الغير ونقل المعارف الى الآخرين . كما انه لم يتضمن تثبيت المساواة بين الأفراد في تلقي هذا الحق .

وجاء في تعريفٍ آخر أكثر شمولاً بأن حق التعليم هو : "ذلك الحق الذي يخول الفرد سلطة تلقي العلم أو تعليمه واختيار نوعية التعليم الذي يتلقاه ، على أن يتمتع مع غيره من الأفراد بفرص متساوية في

¹ د. وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وادلته ، ج 9 ، ط 6 ، دار الفكر ، دمشق ، 2014 ، ص 18 .

² مصطفى أحمد الزرقاء ، المدخل الى نظرية الإلتزام العامة في الفقه الإسلامي ، ط 1 ، دار القلم ، دمشق ، 1999 ، ص 19 .

³ فقد عرفه أصحاب النظرية الشخصية (نظرية الإرادة) بأنه : قدرة أو سلطة إرادية محولة للشخص . وعرفه أصحاب نظرية المصلحة بأنه : مصلحة يحميها القانون . وعرفه أصحاب النظرية المختلطة بأنه سلطة إرادية ، أو مصلحة ، تثبت للشخص . كما وعرفه أصحاب النظرية الحديثة (نظرية الاستثنائ) بأنه : استثنائ شخص بقيمة معينة عن طريق التسلط عليها . ينظر : د. رمضان أبو السعود ، النظرية العامة للحق ، ط 1 ، دار المطبوعات الجامعية ، 2012 ، ص 15 وما بعدها .

⁴ بتول عبد الجبار التميمي ، الضمانات الدستورية لحق التعليم في العراق (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه قدمت لكلية الحقوق جامعة النهدين ، بغداد ، 2015 ، ص 9.

⁵ محمود محمد غانم ، التفكير عند الاطفال تطوره وطرق تطويره ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 130 .

⁶ عيد أحمد الحسينان ، حق التعليم في النظم الدستورية المعاصرة ، بحث منشور في مجلة علوم الشريعة والقانون ، مج 39 ، ع 1 ، 2012 ، ص 365.

تلقي العلم ولكافة المراحل التعليمية دون أي تمييز¹. إلا أنه وبرغم شمولية هذا التعريف ، فإن ثمة عدم دقة في صياغته تسببت في عدم وضوح النص على الحق في تعليم الغير ونقل المعارف اليهم .

وقد وجدنا أن من أدق التعريفات التي أطلعنا عليها لحق التعليم وأكثرها شمولاً ما أورده الأستاذ عيسى بيرم بأنه : "حق كل

إنسان في أن يتلقى القدر الذي يريد من العلم على قدم المساواة مع غيره من الأفراد دون تمييز لأي سبب من الأسباب ، وأن يكون له الحق في تعليم وتلقين غيره من العلم والمعرفة ، ونقل آراءه للأخرين والتعبير عنها بحرية ودون قيود"².

ويتبين لنا من تعريف حق التعليم بأن عملية التعليم ، أو العملية التعليمية ، لا بد أن تقوم على ثلاثة أركان :

• الأول : المعلم أو المرشد ، أي الشخص المؤهل تأهيلاً كافياً ليقوم بالعملية التعليمية وفقاً لطرق واساليب علمية مؤثرة .

• الثاني : المتعلم أو المتلقي ، وهو الشخص الذي يريد أن يتعلم ، والذي يُعرّف في مرحلة الدراسة الابتدائية بالتلميذ وفي المراحل الدراسية الأخرى بالطالب .

• الثالث : المادة أو الموضوع أو المنهج محل التعليم .

أن التكامل بين هذه الأركان الثلاثة وفعاليتها المشتركة بتناغم ويسر يشكل شرطاً أساسياً لضمان بلوغ الحق في التعليم لغايته المتوخاة منه والمتمثلة بتنمية القدرات الذهنية والنفسية للفرد وصقل مهاراته وميوله الذاتية وبما يسهم اسهاماً مباشراً في تطوير مجتمعه وضمان تقدمه ورقية على جميع المستويات . فالانسجام التام بين أركان العملية التعليمية هو الذي يفضي إلى نجاحها³.

المطلب الثاني : مظاهر حق التعليم وسماته

يكشف كل تعريف لحق التعليم عن مظاهر هذا الحق وسماته الأساسية ، وسنتناول بيان مختصر لكل منهما في فرع مستقل .

¹ بتول عبد الجبار التميمي ، مصدر سابق ، ص 13 .

² عيسى بيرم ، حقوق الانسان والحريات العامة ، ط 1 ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2011 ، ص 407 .

³ د. أحمد إسماعيل حجي ، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005 ، ص 38 وما بعدها .

الفرع الأول : مظاهر حق التعليم

من تعريف حق التعليم سالف الذكر نستشف ثلاثة مظاهر أساسية لهذا الحق¹ :

- المظهر الأول : حق الفرد في أن يتعلم بأن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته العقلية ، وأن ينهل من العلم ما يشاء وبالطريقة التي يراها مناسبة له .
 - المظهر الثاني : حق الفرد في أن يختار معلمه والعلم الذي يريد أن يتعلمه .
 - المظهر الثالث : حق الفرد في أن يُعَلِّم الآخرين ، وبما يسمح له بنشر معارفه وأفكاره بين الناس .
- وينصرف مفهوم التعليم في حق التعليم إلى جميع أنماطه ومستوياته . فهو يشمل التعليم قبل المدرسي أي رياض الأطفال ، والتعليم المدرسي بكافة مراحلها الإبتدائية والثانوية ، وكذلك التعليم الجامعي الأولي منه والعالي . كما ويشمل أيضا كافة أنواع التعليم كالتعليم العام والتعليم المهني وكذلك التعليم الخاص الموجه إلى فئات بعينها كتعليم المكفوفين والمعاقين جسديا أو عقليا . ويشمل أيضا برامج تعليم الكبار ومحو الأمية . كما ويدخل في نطاقه التعليم النظامي ، أي التعليم الذي يتلقاه المتعلمون في المدارس أو المعاهد بالحضور المنتظم فيها ، وكذلك التعليم الحر أو غير النظامي كالتعليم بالانتساب والتعليم عن بعد² . فجميع ما يقع ضمن عملية تعليمية تستهدف مد الإنسان بالعلم من مناهل أي حقل من حقول المعرفة الانسانية ، أو تنمية مهاراته وقدراته الذاتية، أو صقل شخصيته ، يعد تعليما ويقع ضمن حق التعليم الذي يختص به ويستحقه الإنسان منذ طفولته وإلى ما قبل لحظة مماته .

الفرع الثاني : سمات حق التعليم

لما كان حق التعليم من حقوق الإنسان التي أقرتها العديد من التشريعات الدولية – كما سيأتي بيانه لاحقا- ، لذا فقد كان – ولم يزل- موضوعا لكثير من المؤتمرات والملتقيات والندوات واللجان المختصة على المستوى الدولي والتي تناولت تعميق دراسته كمفهوم ، وتأصيل البحث في متطلباته ، وتحديد أنجع السبل لبلوغ غاياته . ففي تقريرها حول الحق في التعليم ، عدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة (السيدة كاترينا توماسفسكي) أربعة من السمات الأساسية لحق التعليم ، وهذه السمات الأساسية هي³ :

¹ حميد حنون خالد ، حقوق الإنسان والحريات العامة ، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2013 ، ص 96 و97 .

² بتول عبد الجبار التميمي ، مصدر سابق ، ص 12 .

³ التعليق رقم 13 من الوثيقة E/C.12/1999/10 الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة – لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الدورة الحادية والعشرين (نوفمبر- ديسمبر 1993) ، ص 3 . منشورة على موقع المفوض السامي لحقوق الإنسان على الشبكة العنكبوتية <https://tbinternet.ohchr.org> تاريخ الزيارة 2019/1/15 .

- التوافر . ويقصد به ضرورة أن تتوفر البنى التحتية المادية اللازمة لممارسة التعليم ، ويشمل ذلك المباني المعد للتعليم بكافة مرافقها (قاعات الدرس وفقا للقياسات المعتمدة ، غرف الإدارة ، المختبرات ، مياه صالحة للشرب ، مصادر مستمرة للإنارة والتدفئة والتبريد ، القاعات الرياضية وملحقاتها ، المراسم والمسارح ، الساحات ..الخ) ، ويشمل ذلك أيضا توافر عدد كافٍ من الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا علميا وفنيا جيدا للإدارة والتعليم ، وكذلك توافر البرامج التعليمية المناسبة والمتطورة ، مع اعتماد طرائق تعليم حديثة وناجحة ، وما إلى ذلك من مستلزمات تتطلبها العملية التعليمية .
- الإتاحة (امكانية الالتحاق) ، ويقصد بها ضمان امكانية ويسر التحاق كافة المستهدفين بالتعليم في العملية التعليمية ودون أي تمييز . ويتحقق ذلك ، أولا ، بأن يكون التعليم في متناول الجميع وخصوصا الفئات ذات الوضع الضعيف ماديا أو معنويا ، ودونما تمييز لأي اعتبار من الاعتبارات . وثانيا ، بأن يكون التعليم متاحا وأمنا ماديا ، وذلك أما بضمان حضور المتعلم للدراسة في موقع جغرافي قريب وملائم له ، أو من خلال استخدام وسائل تكنولوجية معاصرة (من خلال التواصل عبر الشبكة العنكبوتية في التعليم عن بعد) . وثالثا ، بأن يكون التعليم متاحا للجميع دون أعباء مالية مكلفة تعيق الحصول عليه . إذ على الدولة التكفل بمجانبة التعليم للمرحلة الابتدائية على الأقل ، مع ضرورة سعيها لتعميم مجانية التعليم على المراحل التعليمية اللاحقة تدريجيا¹ .
- الملائمة (امكانية القبول) : وتعني بأن يكون التعليم شكلا ومضمونا مقبولا للمعنين به ، وحسب نوع ودرجة التعليم ، من ناحية المناهج وطرق التدريس وسائر الوسائل الفنية الاخرى ، وأن يكون على صلة وثيقة باحتياجات أفراد المجتمع وملائما لهم ثقافيا ووجدانيا ، مع خضوعه لمعايير جودة التعليم المعتمدة عالميا² .
- القابلية للتكيف : وتعني أن يتمتع النظام التعليمي وكافة السياسات والخطط والبرامج المرتبطة به بالمرونة اللازمة للاستجابة الآنية والمستمرة للاحتياجات المتجددة للمتلقين وأن يكون متوافقا مع المتغيرات المستجدة في المجتمع ، وملبيا لحاجاته الثقافية ، وبما يحقق دائما المساواة وعدم التمييز بين فئات المجتمع ومكوناته المتنوعة³ .

¹ ينظر : بتول عبد الجبار التميمي ، مصدر سابق ، ص 18 و 19 .

² ينظر : فراس نعيم جاسم ، حق التعليم في العراق بين الحماية والانتهاك وفق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ، مقال منشور في مجلة دراسات تربوية تصدرها وزارة التربية العراقية - بغداد ، ع / 41 ، ك 2018 ، ص 290 .

³ ينظر : بتول عبد الجبار التميمي ، مصدر سابق ، ص 19 .

وفي معرض التركيز على هذه السمات وأهمية تكاملها في أية عملية تعليمية ضمانا لاستيفاء المعايير المطلوبة لحق التعليم فقد أعاد المنتدى العالمي للتربية المنعقد في مدينة داكار (السنغال) في نيسان عام 2000م التأكيد عليها ، وألزم الدول المشاركة فيه بإطار عمل من ثلاثة محاور رئيسية لضمان استيفاء حق التعليم فيما للمعايير المطلوبة ، وهذه المحاور هي¹ :

- العمل على توفير فرص متكافئة للالتحاق بالتعليم ، وذلك بضرورة تأمين التعليم للإنسان منذ طفولته المبكرة ومدى الحياة ، وهذا ما يتطلب توسيع نطاق التعليم ، وتمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم إبتدائي مجاني الزامي . وضرورة جعل التعليم في المراحل الأخرى (الثانوي ، المهني ..) متوافرا وسهل المنال للجميع . وإتاحة الفرصة للجميع لإكمال تعليمهم العالي على أساس كفاءتهم وقدراتهم الشخصية . هذا مع ضرورة توفير فرص كافية وملائمة لتعليم الاشخاص الذين لم يتلقوا تعليما كافيا خلال سني حياتهم الماضية .
- العمل على ضمان الحق بتعليم جيد النوعية ، وذلك بتوفير الدولة تعليم جيد في جميع عناصره ، في مناهجه ومؤسساته ونتائجه ، وأن يكون متوافقا مع المعايير الدولية للجودة ، وموجها نحو تنمية المعارف والمواقف والمهارات للمتعلم بحيث يكون الطالب محور العملية التعليمية ويشارك فيها فلا يجوز أن يكون دوره مقتصر على التلقين بل يجب استخدام طرائق تعليمية جديدة تسهل عليه المشاركة وتساهم في تنمية قدراته على أفضل وجه . وهذا ما يتطلب ابتداء إعداد الكادر التعليمي إعدادا جيدا لضمان وفاءه بهذه المهمة . ويتطلب كذلك توفير بيئة مدرسية صحية وسليمة تؤمن للتلميذ والطالب المناخ الملائم للتعليم والنجاح . ويستلزم أيضا تأمين الخدمات التربوية الساندة بشكل كامل ومتناسب مع متطلبات العملية التعليمية لضمان تحقيق أفضل عائد منها .
- أن الحق في التعليم يعني احترام الخصوصيات الشخصية للمتعلم ، وهذا ما يوجب على المعنيين بوضع الخطط والبرامج التعليمية تأكيد احترام الهوية الثقافية والدينية للمتعلم ، وتمكينه من استخدام لغته الأم على أفضل ، حيث اللغة هي وعاء الفكر . كما ويجب العمل بكل الوسائل المتاحة على حماية المتعلم من التعرض لأي شكل من أشكال العنف المادي أو المعنوي وضمان شعوره بالأمن والحرية الكاملة . وكذلك ضمان حق المتعلم بسرية معلوماته الشخصية سواء كانت على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الصحي ، مع توفير أفضل السبل لدمجه ضمن المحيط الاجتماعي دون أي تمييز ، ومعاملته معاملة إنسانية بعيدة عن الازلال أو المهانة أو الاستهزاء أو الاستغلال بجميع صوره . وأيضا احترام حق المتعلم في التعبير والمشاركة من خلال احترام حرته في

¹ ينظر : د. ميشال موسى ، الخطة الوطنية لحقوق الانسان - الحق في التعليم ، صادرة عن مجلس النواب اللبناني / لجنة حقوق الانسان النيابية ، بيروت ، 2008 ، ص 9 و 10 .

الاعتقاد والتفكير ، وحقه في التعبير عن ذلك بكل ما هو مشروع ومتاح ضمن البيئة التعليمية (نوادي ، جمعيات ، تجمعات طلابية ، أنشطة النشر والاذاعة الداخلية .. الخ) .
ومن نافلة القول أن السمات الأربعة المذكورة ، إذ تشكل عناصر لازمة لضمان استيفاء حق التعليم لمطالباته المقررة كحق من الحقوق الأساسية للإنسان التي قررتها وقننت أحكامها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان ، حيث لا يمكن لأية عملية تعليمية جادة وهادفة أن تخلو من هذه العناصر مجتمعة أو أن تنتقص من مستلزمات أي منها ، فأنها – أي السمات- تعد في ذات الوقت من أفضل المعايير لتقييم أية عملية تعليمية في أي بلد ، لمعرفة مدى تلبيتها لمطالبات ذلك الحق الإنساني ، وبالتالي تمكن المعنيين والمهتمين من تحديد مدى مطابقتها تلك العملية للمعايير الدولية لجودة حق التعليم .

المبحث الثاني : الأساس القانوني لحق التعليم في التشريعين الدولي والعراقي

حق التعليم من الحقوق اللصيقة بوجود الإنسان ، تلك الحقوق التي اكتسبها من كونه إنسانا حباه خالقه (جل وعلا) بالتكريم والسيادة على سائر خلائقه الأخرى ، لذا فهو ليس منحة من أية سلطة عرفتها البشرية . وسعياً لتوكيد هذا الحق وتأصيله ، فقد قننته التشريعات الدولية والإقليمية والوطنية وأرست له أساساً قانونياً ملزماً لسائر الدول في عالمنا المعاصر . وسنتناول في مطلبين مستقلين على التوالي الأساس القانوني لحق التعليم في الوثائق الدولية ، وفي الدساتير العراقية .

المطلب الأول : الأساس القانوني لحق التعليم في الوثائق الدولية

أولت الأسرة الدولية اهتماماً بحق التعليم منذ بدايات العقد الثالث من القرن الماضي وذلك حين مهدت لجنة التعاون الفكري المنبثقة عن عصبة الأمم عام 1922 الطريق لتأسيس منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) عام 1945 . ثم توطدت دعائم التعليم كحق من حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول 1948 م ، فجاء في الفقرة 1 من المادة/26 منه : "لكل شخص حق التعليم ، ويجب أن يوفر التعليم مجاناً على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية . ويكون التعليم الإبتدائي إلزامياً . ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم . ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم"¹ .

فطبقاً لهذا النص تقرر دولياً أن التعليم حق لكل شخص ، وأن هذا الحق يجب أن يكون إلزامياً و
مجانياً في مراحلها الأولى على

¹ ينظر : الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، مج1 ، اعداد د. محمود شريف بسيوني ، ط1 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2003 ، ص 31 .

الأقل . كما ويجب أن يكون التعليم الفني والمهني والعالي ميسرا للجميع دون تمييز وبما يتناسب مع كفاءتهم. وأوضح نص الفقرة 2 من هذه المادة¹ بأن يستهدف التعليم تنمية شخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوقه وحرياته الأساسية ، وغرس قيم التسامح والمحبة وإشاعة التفاهم بين الجماعات والشعوب الإنسانية دون تمييز على أي أساس أو لأي سبب كان .

ثم خصص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 كانون الأول 1966² المادتين/ 13 و14 منه لحق التعليم . وقصّل بتوسيع وشمول طبيعة هذا الحق وسماته ومتطلباته في المادة/13 التي أقرت الفقرة 1 منها "بحق كل فرد في التربية والتعليم" ، وأكدت في الفقرة 2 منها على جعل التعليم الإبتدائي الزاميا وجعله مجانيا ومتاحا للجميع ، وبتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه وجعله متاحا للجميع والتنفيذ التدريجي لمجانيته ، وبإتاحة الفرص في التعليم العالي للجميع تبعا للكفاءة ودون تمييز مع السعي تدريجيا في تحقيق مجانيته ، علاوة على تبني برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار³. وأوجبت في المادة/14 على الدول الأعضاء في العهد التي لم يكن التعليم الإبتدائي فيها الزاميا وقت انضمامها للعهد بتبني خطة عمل مفصلة خلال سنتين للتنفيذ الفعلي للإلزامية ومجانية التعليم الإبتدائي ضمن سقف زمني معقول⁴.

وفي ذات السياق فقد حرصت موثيق دولية أخرى على توكيد حق التعليم وتعزيزه . فأقر المبدأ السابع من إعلان حقوق الطفل الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 تشرين الثاني 1959 أن "للطفل حق في تلقي التعليم الذي يجب أن يكون مجانيا والزاميا في مراحله الإبتدائية على الأقل ، وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه على أساس من تكافؤ الفرص من تنمية ملكاته

¹ نصت الفقرة على : "يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية ، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام". ينظر : الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، مصدر سابق ، ص 31 .

² دخل حيز النفاذ في 3 كانون الثاني (يناير) 1976 .

³ جاء في نص الفقرة 2 من المادة/13 على : وتقر الدول الاطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق (حق التعليم) يتطلب : أ- جعل التعليم الإبتدائي الزاميا واثابته مجانا للجميع . ب - تعميم التعليم الثانوي بمختلف انواعه بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم . ج- جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة تبعا للكفاءة بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما تدريجيا بمجانية التعليم . د- تشجيع التربية الأساسية أو تكتيفها إلى أبعد مدى ممكن من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الإبتدائية . . . ينظر : الوثائق الدولية لحقوق الإنسان ، مصدر سابق ، ص 124 .

⁴ نصت المادة/14 من العهد على : تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد ، لم تكن بعد وهي تصبح طرفا فيه قد تمكنت من كفالة الزامية ومجانية التعليم الإبتدائي في بلدنا ذاته أو في اقاليم أخرى تحت ولايتها ، بالقيام في غضون سنتين بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ الزامية التعليم ومجانيته للجميع خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة" . ينظر : المصدر السابق ، ص 14 و15 .

وحصافته وشعوره بالمسؤولية الادبية والاجتماعية ، ومن أن يصبح عضوا مفيدا في المجتمع ..¹ .
وأكدت اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في 14 كانون الأول 1960 على ضرورة تعزيز قدرة الأفراد في الحصول على فرص مناسبة ومتساوية في التعليم بجميع مراحلها دونما تمييز أو إقصاء أو استبعاد لأي سبب كان . فجاء في ديباجتها بأن : "لكل فرد الحق في التعليم" . وأضافت بأن : "التمييز في التعليم هو انتهاك للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"² . وقد تبنت هذه الاتفاقية في موادها العاملة الأخرى ذات سمات التعليم ومتطلباته التي قررتها المواثيق الدولية سالفه الذكر .

واستمرت الأسرة الدولية بتوكيد نهجها الداعم لحق الانسان في التعليم ، وتبنيها بشكل متواصل للرؤى والبرامج الساعية لتعزيز هذا الحق وتوسيع نطاق تطبيقه ، فأقر المشاركون في المؤتمر العالمي حول التربية والمجتمع المنعقد في تايلاند في مارس 1990 إعلانا عالميا لتأمين حاجات التعليم الأساسية يتضمن رؤية موسعة والتزام متجدد من الدول المشاركة بتعميم الالتحاق بالتعليم لكافة شرائح مجتمعاتها على قدم المساواة ، وتعزيز بيئة التعليم بتوفير عناصر الدعم الصحي والوجداني لضمان تعليم أفضل للمتلقين³ .

المطلب الثاني : الأساس القانوني لحق التعليم في التشريع العراقي

لم يورد القانون الأساسي العراقي لعام 1925 (وهو أول دستور للبلاد عقب إنشاء الحكم الوطني) أي ذكر لحق التعليم ، وأكتفى بالنص في المادة السادسة عشرة منه على منح "الطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة.." .

¹ ينظر : المصدر السابق ، ص 866 .

² قضت المادة/1 من الاتفاقية بأن كلمة التمييز تعني "أي ميز أو استبعاد أو قصر أو تفضيل على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا وغير سياسي أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الحالة الاقتصادية أو المولد يقصد منه أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الاخلال بها .." . ينظر : المصدر السابق ، ص 344 .

³ المصدر السابق ، ص 356 وما بعدها .

جاء أول نص على كفالة الدولة لحق التعليم في الدستور المؤقت لعام 1964¹، فقضت المادة/33 منه بأن حق التعليم تكفله الدولة للعراقيين جميعاً عبر إنشاء المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية². وقضت المادة/34 منه بمجانبة التعليم في جميع مدارس الدولة وجامعاتها ومعاهدها³.

وبذات الإتجاه سار الدستور العراقي المؤقت لعام 1968، فقضى في المادة الخامسة والثلاثون منه بكفالة الدولة لحق العراقيين في التعليم المجاني في جميع المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية⁴.

وعلاوة على كفالتة حق التعليم المجاني لجميع العراقيين في مراحل المدارس المختلفة والجامعات، فقد أقر الدستور المؤقت لعام

1970 في المادة/27 منه التزام الدولة بمكافحة الأمية، وجعل التعليم الإبتدائي الزامياً، إضافة الى التوسع في التعليم المهني والفني وتشجيع التعليم الليلي لمن فاتتهم فرصة التعليم من كبار السن⁵. وتحقيقاً لذلك فقد صدر قانون محو الامية رقم 153 لسنة 1971 الذي أنشأ هيئة عليا برئاسة وزير التربية تدعى "الهيئة العليا لمحو الامية" تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلال المالي والإداري وأناط بها مهام تحقيق أهداف القانون بمكافحة الامية في عموم العراق. وتلا ذلك صدور قانون التعليم الإلزامي رقم 118 لسنة 1976 الذي نص على تنفيذ خطة وطنية شاملة لجعل التعليم الزامياً في المرحلة الإبتدائية لمن أكمل السادسة من العمر خلال السنوات الخمس التالية لصدوره، والزم ولي الأمر بالحاق الطفل بالمدرسة ورتب جزاءات

¹ للدساتير العربية اتجاهين مختلفين في تعاملها مع حق التعليم، تبنى الأول منهما توجيه حق التعليم نحو التنمية الكاملة لشخصية المواطن باعتبارها الأداة الفعالة لنضج الوعي والمعرفة لديه ولضمان تحقيق الرقي الحضاري للمجتمع. ومثال ذلك دستور دولة الامارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 الذي تبنى اعتبار التعليم عاملاً أساسياً لتقديم المجتمع، فقضى بالزاميته في المرحلة الإبتدائية، وبمجانبيته في جميع المراحل الدراسية من رياض الاطفال وحتى التعليم الجامعي، وألزم الجهات المعنية بوضع الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بمختلف مراحل والقضاء على الأمية، مؤكداً على دور القطاع الخاص في رفد العملية التعليمية، مع خضوع نشاطه هذا لرقابة السلطة العامة وتوجيهاتها. فيما تبنى الإتجاه الثاني توجيه التعليم نحو خدمة أما المعتقدات الدينية أو الرؤى الفكرية للقابض على السلطة وبما يعزز تحقيقه لأهدافه وتطلعاته. ومثال النوع الأول النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية الصادر عام 1992 والذي نص صراحة على أن التعليم يهدف إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء. ومثال النوع الثاني الدستور السوري لعام 1973 الذي قرر أن هدف التعليم هو إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي علمي. ينظر: د. محمد ثامر محاط، حق التعليم في المواثيق الدولية والاقليمية والدساتير العربية والعراقية، مقالة منشورة بتاريخ 2015/9/17 على الشبكة العنكبوتية موقع الحوار المتمدن <http://www.ahewar.org>، تاريخ الزيارة 2019/1/10.

² نصت المادة/33 على: "التعليم حق للعراقيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها، وتحمم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي".

³ نصت المادة/34 على: "تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شؤونه، وهو في مراحل وأنواعه المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها ومعاهدها بالجمان".

⁴ نصت المادة الخامسة والثلاثون على: "التعليم حق للعراقيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية ويكون التعليم فيها مجاناً وتحمم الدولة خاصة برعاية الشباب بدنياً وعقلياً".

⁵ جاء في المادة/27: "أ- تلتزم الدولة بمكافحة الأمية، وتكفل حق التعليم بالجمان في مختلف مراحل الإبتدائية والثانوية والجامعية للمواطنين كافة. ب- تعمل الدولة على جعل التعليم الإبتدائي إلزامياً، وعلى التوسع في التعليم المهني والفني في المدن والأرياف، وتشجع بوج خاص التعليم الليلي الذي يمكن الجماهير الشعبية من الجمع بين العلم والعمل...".

بدنية ومالية على المخالفين لذلك. ثم وفي العام 1978 صدر قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية والتعليم الإلزامي رقم 92 الذي أطلق حملة وطنية شاملة لمحو الأمية وللتعليم الإلزامي ، حيث عدّ الأمي لغرض تطبيق أحكامه كل مواطن تجاوز الخامسة عشر من العمر أو لم يتعدى الخامسة والأربعين منه ولا يعرف القراءة والكتابة ، كما وعدّ كل طفل أتم السادسة من العمر مشمولاً بالتعليم الإلزامي ، وأنشأ مجلساً أعلى لهذه الحملة وأوكل رئاسته إلى رئيس الجمهورية . وألزم المشمولين بأحكام هذا القانون من الأميين وأولياء أمور الاطفال بالالتحاق كلُّ في المؤسسة التعليمية المعنية به ، ورتب عقوبات بدنية ومالية على تخلفهم . كما وألزم كافة الجهات ذات العلاقة بالمشمولين بأحكامه بإلزامهم بالالتحاق بالمؤسسات التعليمية المعنية بهم (كالجهة التي يعمل فيها ، أو مختار القرية أو المحلة التي يسكن فيها ..) ورتب عقوبات بحقهم عند تلوّهم أو امتناعهم عن الوفاء بالتزامهم هذا . كما وأصدر المشرع العراقي لاحقاً العديد من القوانين والأنظمة التي استهدفت الارتقاء بالتعليم وتوكيده حقا للجميع كقانون المدارس الزراعية التطبيقية رقم 11 لسنة 1971 الذي قضى بإنشاء مدارس مهنية زراعية إنتاجية تستهدف تخريج كادر مهني متخصص في الأنشطة المختلفة للقطاع الزراعي .

وعلى أثر الأحتلال الامريكي للعراق في نيسان 2003 تم تعطيل دستور عام 1970 النافذ حينها ، ثم صدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام 2004 الذي نص في المادة/14 منه على: "للفرد الحق في الامن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي ، وعلى الدولة العراقية ووحداتها الحكومية وبضمنها الاقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية بحدود مواردها ومع الاخذ بالاعتبار الحاجات الحيوية الاخرى ان تسعى لتوفير الرفاه وفرص العلم للشعب" .

وأخيراً أقر المشرع العراقي في دستور عام 2005 النافذ بحق المواطن العراقي في التعليم ، وقضى بإلزاميته في المرحلة الإبتدائية ومجانيته في جميع مراحل التعليم ، ومؤكداً أيضاً كفالة الدولة بمكافحة الأمية ، فجاء في المادة/34 منه : "أولاً - التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة ، وهو إلزامي في المرحلة الإبتدائية ، وتكفل الدولة مكافحة الأمية .ثانياً - التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحلهم" .

وهكذا يتبين لنا أن كافة التشريعات الدستورية المتعاقبة منذ العام 1964 قد نصت صراحة على حق جميع المواطنين العراقيين بالتعليم دون تمييز ، وعلى إلزامية هذا الحق في المرحلة الإبتدائية ، وعلى مجانيته في جميع مراحل التعليم ولجميع أنواعه . وكذلك النص في دستوري العام 1970 و عام 2005 النافذ حالياً على مكافحة الأمية . فنصل بذلك الى أن مسلك المشرع العراقي بهذا الشأن قد جاء متطابقاً تماماً مع أقرته المواثيق الدولية سالف الإشارة إليها .

المبحث الثالث : مخرجات التعليم الاولي للعام الدراسي 2015-2016¹ وتقييمها

نستعرض في هذا المبحث وفي مطلبين مستقلين المؤشرات الإحصائية لمخرجات التعليم الأولي في العراق بمرحلتيه الإبتدائية والثانوية التي سجلتها الاحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط وبالإشتراك مع المديرية العامة للتخطيط التربوي التابعة لوزارة التربية ، ثم نتصدى لتقييمها لمعرفة مدى تلبيتها لمتطلبات حق التعليم المقرر دستوريا لسائر المواطنين وكفالتها له .

المطلب الأول : المؤشرات الإحصائية لمخرجات التعليم الأولي

وفقا للجدول رقم (1)² أدناه فقد بلغ عدد التلاميذ الملتحقين بالدوام في عموم المدارس الإبتدائية للعام الدراسي 2015-2016 (4,997,052) تلميذ وتلميذة . وبلغ عدد التلاميذ التاركين للدوام (المتسربين) خلال العام الدراسي (109,883) ، شكلوا نسبة 2,2% من مجموع التلاميذ الملتحقين بالدوام . وبلغ عدد التلاميذ الراسبين لعموم هذه المرحلة الدراسية ولجميع أسباب الرسوب (الفشل في الامتحان والفصل بسبب تجاوز الغيابات الحد المقرر قانونا وغيرهما) (720,302) ، شكلوا نسبة 14,4% من مجموع التلاميذ الملتحقين بالدوام . وبإضافة عدد التلاميذ المتسربين عن الدوام إلى عدد أولئك الراسبين ، سيصل عداد التلاميذ الذين فشلوا بإتمام عامهم الدراسي هذا بنجاح إلى (830,185) تلميذ وتلميذة شكلوا ما نسبته 16,6% من مجموع التلاميذ الملتحقين بالدوام . هذا فيما بلغ عدد التلاميذ الناجحين في جميع صفوف هذه المرحلة (4,179,690) تلميذ وتلميذة ، شكلوا نسبة 83,6% من مجموع التلاميذ الملتحقين بالدوام خلال هذا العام الدراسي .

¹ لقد تم اختيار العام الدراسي 2015-2016 لتوافر المعطيات الاحصائية عن كلا المرحلتين الدراسيتين الإبتدائية والثانوية على الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية .

² جميع الأرقام الواردة في الجدول مستلة من الاحصاءات المعلنة عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط ومنشورة على موقعه الإلكتروني <http://cosit.gov.iq/ar> . وتشمل المدارس الحكومية فقط وبجميع صنوفها (بنون وبنات ومختلطة) . وهذه الأرقام لا تشمل محافظتي نينوى والانبار وقضائي الشرفاء وبيجي من محافظة صلاح الدين وقضاء الحويجة من محافظة كركوك لكونها محتلة في ذلك الوقت من قبل تنظيم داعش الارهابي .

الجدول رقم (1)

جدول تجميعي لمخرجات المرحلة الابتدائية للعام الدراسي 2015-2016

النسبة المئوية من العدد الكلي	العدد	البيان
100%	4997052	عدد التلاميذ الكلي
14,4%	720302	عدد التلاميذ الراشدين (لجميع الاسباب)
2,2%	109883	عدد التلاميذ التاركين
16,6%	830185	مجموع التلاميذ الفاشلين للسنة الدراسية
83,6%	4179690	عدد التلاميذ الناجحين

وقد لاحظنا لدى تدقيق الأعداد المذكورة في الجدول أعلاه أن العدد الكلي للتلاميذ الملتحقين لهذا العام الدراسي لا يطابق مجموع أعداد التلاميذ الراشدين والتاركين والناجحين لنفس العام ، حيث سجل العدد الكلي نقصا عن المجموع بـ(12,823) تلميذ وتلميذة . وبرغم قلة هذا الرقم قياسا للعدد الكلي بحيث لن يشكل فارقا مؤثرا على النسبة المسجلة لأي من المخرجات المشار إليها ، إلا أن التنبيه إليه من موجبات البحث .

ويظهر الجدول رقم (2)¹ أدناه أن عدد تلاميذ الصف السادس الإبتدائي (الصف المنتهي في المرحلة الإبتدائية) للعام الدراسي 2015-2016 قد بلغ (600,729) تلميذ وتلميذة ، شكلوا نسبة 12% تقريبا من مجموع عدد التلاميذ الملتحقين بالدوام لذلك العام الدراسي ، وأن نسب التسرب والرسوب والنجاح لهذا الصف المنتهي تساوي تقريبا نسبتها لعموم المرحلة السالف بيانها في الجدول رقم (1) أعلاه .

¹ جميع الأرقام الواردة في الجدول مستمدة من الإحصاءات المعلنة عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط ومنشورة على موقعه الإلكتروني <http://cosit.gov.iq/ar> . وتشمل المدارس الحكومية فقط وبجميع صنوفها (بنون وبنات ومختلطة) . وهذه الأرقام لا تشمل محافظتي نينوى والأنبار وقضائي الشرباط وبيجي من محافظة صلاح الدين وقضاء الحويجة من محافظة كركوك كونها محتلة في ذلك الوقت من قبل تنظيم داعش الإرهابي .

الجدول رقم (2)

جدول بمخرجات الصف السادس الابتدائي للعام الدراسي 2015-2016

النسبة المئوية من العدد الكلي	العدد	البيان
100%	600729	عدد التلاميذ الكلي
13,5%	81011	عدد التلاميذ الراسبين (لجميع الاسباب)
3%	16597	عدد التلاميذ التاركين
16,5%	97608	مجموع التلاميذ الفاشلين للسنة الدراسية
83,5%	503121	عدد التلاميذ الناجحين

ووفقا للجدول رقم (3)¹ أدناه فقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالدوام في المدارس الثانوية بمراحلتهما المتوسطة والإعدادية للعام الدراسي 2015-2016 (2,442,935) طالب وطالبة ، بلغ عدد الطلبة التاركين للدوام (المتسربين) خلال العام الدراسي (81,943) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة 3,4% من مجموع الطلبة الملتحقين بالدوام . وبلغ عدد الطلبة في عموم صفوف هذه المرحلة ولجميع اسباب الرسوب (ال فشل في الامتحان والفصل بسبب تجاوز الغيابات الحد المقرر قانونا وغيرهما) (684689) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة 28% ، من مجموع الطلبة الملتحقين بالدوام . وبإضافة عدد الطلبة المتسربين عن الدوام إلى عدد أولئك الراسبين في المرحلة ، سيصل عداد الطلبة الذين فشلوا بإتمام عامهم الدراسي هذا بنجاح إلى (766,632) طالب وطالبة ، شكلوا ما نسبته 31,4% من مجموع الطلبة الملتحقين بالدوام . هذا فيما بلغ عدد الطلبة الناجحين في جميع صفوف هذه المرحلة (1,649,041) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة 67,5% من مجموع الطلبة الملتحقين بالدوام في هذه المرحلة الدراسية لهذا العام الدراسي .

¹ جميع الأرقام الواردة في الجدول مستلة من الإحصاءات المعلنة عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط ومنشورة على موقعه الإلكتروني <http://cosit.gov.iq/ar> . وتشمل المدارس الحكومية فقط وبجميع صنوفها (بنون وبنات ومختلطة) . وهذه الأرقام لا تشمل محافظتي نينوى والانبار وقضائي الشرباط وبيجي من محافظة صلاح الدين وقضاء الحويجة من محافظة كركوك لكونها محتلة في ذلك الوقت من قبل تنظيم داعش الارهابي .

الجدول رقم (3)

جدول تجميعي بمخرجات المرحلة الثانوية للعام الدراسي 2015-2016

النسبة المئوية من العدد الكلي	العدد	اليــــــــان
%100	2442935	عدد الطلبة الكلي
%28	684689	عدد الطلبة الراسبين (لجميع الاسباب)
%3,4	81943	عدد الطلبة التاركين
%31,4	766632	مجموع الطلبة الفاشلين للسنة الدراسية
%67,5	1649041	عدد الطلبة الناجحين

وقد لاحظنا لدى تدقيق الأعداد المذكورة في الجدول أعلاه أن العدد الكلي للطلبة الملتحقين لهذا العام الدراسي لا يطابق مجموع أعداد الطلبة الراسبين والتاركين والناجحين لنفس العام ، حيث سجل العدد الكلي زيادة عن المجموع بـ(27,262) طالب وطالبة ، يشكل نسبة تقرب من 1% من العدد الكلي . وبرغم من محدودية تأثير هذا الفرق على مجمل النتائج المسجلة لأي من المخرجات المشار إليها ، إلا أن التنبيه إليه من موجبات هذا البحث .

ويظهر الجدول رقم (4)¹ أدناه أن عدد طلبة الصف الثالث المتوسط (الصف المنتهي في القسم الاول من الدراسة الثانوية- الدراسة المتوسطة) قد بلغ (500,203) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة 20% تقريبا من مجموع اعداد طلبة المرحلة الثانوية . وقد بلغ عدد الطلبة التاركين للدوام (19,924) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة 4% من العدد الكلي لطلبة الصف . وبلغ عدد الطلبة الراسبين في هذا الصف ولجميع اسباب الرسوب (الفشل في الامتحان والفصل بسبب تجاوز الغيابات الحد المقرر قانونا وغيرهما) (194,575) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة 39% من مجموع الطلبة الملتحقين بهذا الصف الدراسي . وبإضافة عدد الطلبة المتسربين عن الدوام إلى عدد أولئك الراسبين في هذا الصف ، سيصل عدد الطلبة الذين فشلوا بإتمام عامهم الدراسي هذا بنجاح إلى (214,499) طالب وطالبة ، شكلوا ما نسبته 43% من مجموع الطلبة الملتحقين بالدوام في هذا الصف المنتهي . فيما بلغ عدد الطلبة الناجحين في هذا الصف لذات العام الدراسي (285,704) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة نجاح 57% من مجموع الطلبة الملتحقين في الصف الثالث

¹ جميع الأرقام الواردة في الجدول مستلة من الإحصاءات المعلنة عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط ومنشورة على موقعه الإلكتروني <http://cosit.gov.iq/ar> . وتشمل المدارس الحكومية فقط وبجميع صنفها (بنون وبنات ومختلطة) . وهذه الأرقام لا تشمل محافظتي نينوى والانبار وقضائي الشرفاط وييجي من محافظة صلاح الدين وقضاء الحويجة من محافظة كركوك لكونها محتملة في ذلك الوقت من قبل تنظيم داعش الارهابي .

المتوسط للعام الدراسي 2015-2016 .

جدول رقم (4)

جدول تجميعي بمخرجات الصف الثالث المتوسط للعام الدراسي 2015-2016

النسبة المئوية من العدد الكلي	العدد	البيانات
100%	500203	عدد الطلبة الكلي
39%	194575	عدد الطلاب الراشدين (لجميع الاسباب)
4%	19924	عدد الطلاب التاركين
43%	214499	عدد الطلاب الفاشلين للعام الدراسي
57%	285704	عدد الطلاب الناجحين

ويظهر الجدول رقم (5)¹ أدناه أن عدد طلبة الصف السادس الإعدادي (الصف المنتهي في القسم الثاني والآخر من الدراسة الثانوية- الدراسة الإعدادية) قد بلغ (311,362) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة تقارب 17% من مجموع أعداد طلبة المرحلة الثانوية . وقد بلغ عدد الطلبة التاركين للدوام فيه (7726) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة 2,5% من العدد الكلي لطلبة الصف . وبلغ عدد الطلبة الراشدين في هذا الصف ولجميع أسباب الرسوب (الفشل في الامتحان والفصل بسبب تجاوز الغيابات الحد المقرر قانونا وغيرهما) (127,194) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة 41% من مجموع الطلبة الملتحقين بهذا الصف الدراسي . وبإضافة عدد الطلبة المتسربين عن الدوام إلى عدد أولئك الراشدين في هذا الصف ، سيصل عدد الطلبة الذين فشلوا بإتمام عامهم الدراسي هذا بنجاح إلى (134,920) طالب وطالبة ، شكلوا ما نسبته 43,5% من مجموع الطلبة الملتحقين بالدوام في هذا الصف المنتهي . فيما بلغ عدد الطلبة الناجحين في هذا الصف لذات العام الدراسي (176,284) طالب وطالبة ، شكلوا نسبة نجاح 56,5% من مجموع الطلبة الملتحقين في الصف السادس الإعدادي بفرعيه العلمي والادبي للعام الدراسي 2015-2016 .

¹ جميع الأرقام الواردة في الجدول مستلة من الإحصاءات المعلنة عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط ومنشورة على موقعه الإلكتروني <http://cosit.gov.iq/ar> . وتشمل المدارس الحكومية فقط وبجميع صنوفها (بنون وبنات ومختلطة) . وهذه الأرقام لا تشمل محافظتي نينوى والانبار وقضائي الشرقاط ويبيح من محافظة صلاح الدين وقضاء الحويجة من محافظة كركوك لكونها محتملة في ذلك الوقت من قبل تنظيم داعش الارهابي .

جدول رقم (5)

جدول تفصيلي بمخرجات الصف السادس الاعدادي للعام الدراسي 2015-2016

النسبة المئوية من العدد الكلي	العدد	البيانات
100%	311362	عدد الطلبة الكلي
41%	127194	عدد الطلبة الراسيين (لجميع الاسباب)
2,5%	7726	عدد الطلبة التاركين
43,5%	134920	عدد الطلبة الفاشلين للعام الدراسي
56,5%	176284	عدد الطلبة الناجحين

المطلب الثاني : تقييم حصيلة أهم مخرجات التعليم الأولي

تؤكد تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) أن العراق وحتى العام 1990م كان يمتلك نظاما تعليميا يعد من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة . فقد حققت المنظومة التعليمية في العراق حتى ذلك العام قفزات كبيرة في مختلف مفاصلها ، ويكفي للتدليل على ذلك أن نسبة المسجلين في التعليم الإبتدائي من الاطفال المشمولين به قد وصلت الى ما يقارب 100%¹. غير أن الواقع التعليمي في العراق لم يستمر على هذا المنوال بعد عام 1990 . حيث تسبب غزو الكويت بحرب ضروس وحصار اقتصادي وثقافي شامل أضرا كثيرا بالبنية الأساسية لسائر مؤسسات الدولة العراقية ومنها المؤسسات التعليمية ، فتداعت العملية التعليمية بكافة مستوياتها بعد أن انحسرت خطط وبرامج تطويرها . ولم تكد تظهر علامات تعافٍ على المنظومة التعليمية على أثر سريان برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء الذي خصص جزءا من أموال عائدات بيع النفط العراقي لوزارتي التربية والتعليم العالي ، حتى عمت البلاد الفوضى والتدمير مجددا على أثر احتلاله من قبل جيوش الولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها في نيسان 2003 م .

ومع إقرار دستور جديد للبلاد عام 2005 ينص على أن "التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة" مجانيا لجميع المواطنين العراقيين في جميع مراحلها ، والزاميا في مرحلته الإبتدائية ، وكفالتها أيضا لمكافحة الامية ، وتوظيف الحكومات المتعاقبة خلال الخمس عشرة سنة الماضية عشرات المليارات من الدولارات الامريكية من الموازنة العامة للدولة لقطاعي التربية والتعليم العالي ، فإن المتوقع تماما أن

¹ د. محمد ثامر مخاط ، مصدر سابق ، ص20 .

تتعافى المنظومة التعليمية في العراق فتعود على أقل تقدير إلى ما كانت عليه نهاية ثمانينيات القرن الماضي .
فهل تحقق ذلك ؟ .

أن الدراسة التي أعدها بعثة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في العراق بالاشتراك مع وزارة التربية¹ تؤكد بأنه : "في العام 2013 لم يلتحق 13,5% ؛ أي (1,2) مليون طفل من الأطفال العراقيين ممن هم في سن المدرسة ولم يستطيعوا الحصول على التعليم الأساسي" . والمقصود هنا الأطفال بعمر (6-15) سنة² .

وإذا كان الحال كذلك في العام 2013 ، فهو سيكون أسوأ بالتأكيد في العام 2015 ، ذلك العام الذي كانت فيه قرابة ثلث أراضي الدولة العراقية (ثلاث محافظات هي نينوى وصلاح الدين والانبار وجزء من محافظة كركوك) محتلة من قبل تنظيم داعش الارهابي ، مما أدى إلى توقف أنشطة مجمل مؤسسات الدولة فيها ، ومنها المؤسسات التعليمية ونزوح الملايين من أبناء الاجزاء المحتلة ، مسببا حرمان الاطفال واليافعين النازحين منهم وغير النازحين على حد سواء من الالتحاق بمدارسهم واكمال تعليمهم ، حيث أكدت الدراسة نفسها "وجود نحو (355,000) طفل نازح خارج المدرسة ، وهذا الرقم يمثل نسبة 48,3% من إجمالي عدد الاطفال ممن هم في سن المدرسة النازحين داخلها فقط"³ ، ناهيك عن عدد الاطفال الذين لم يتمكن أهلهم من النزوح وبقوا رهينة للإرهابيين .

أما عن النتائج الدراسية فيبين الجدول رقم (6) أدناه - وهو جدول تجميعي للجدولين (1) و(3) السابقين- أن مجموع عدد التلاميذ والطلبة الذين فشلوا في إتمام عامهم الدراسي 2015-2016 بنجاح كان (1,596,817) ، شكلوا نسبة 21,5% من مجموع أعداد التلاميذ والطلبة الملتحقين في مرحلتي التعليم الأولي الإبتدائية والثانوية ؛ أي أكثر من خمسمهم . أن هذه النسبة على الرغم من ارتفاعها إلا أنها لا تعكس واقعا حقيقيا ، إذ أن النسب الحقيقية للنجاح في الصفوف المنتهية من المرحلة الثانوية أقل بكثير من المعلن وذلك بالنظر لشيوع حالات الغش الفردي والجماعي في أغلب المحافظات ووقوع المؤسسات التعليمية ومنتسبها تحت تهديد وابتزاز .

¹ تكلفة ومنافع التعليم في العراق ، دراسة تحليلية حول قطاع التعليم في العراق أعدتها بعثة الأمم المتحدة في العراق بالتعاون مع وزارة التربية العراقية (أيار 2017) ومنشورة على الموقع الالكتروني للبعثة <http://www.uniraq.org> . تاريخ الزيارة 2019/1/10 .

² وفي دراسة سابقة منشورة في مجلة دراسات تربوية صادرة عن وزارة التربية العراقية² أفادت بأن التلاميذ المسجلين في المرحلة الإبتدائية للعام الدراسي 2006-2007 قد شكلوا نسبة التحاق اجمالي بلغت 98% من السكان بالفئة العمرية (6-11 سنة) . فيما بلغت نسبة التحاق الطلبة في المرحلة المتوسطة من الفئة العمرية (12-14 سنة) لذات العام الدراسي 55% . وبلغت نسبة التحاق الطلبة في المرحلة الاعدادية من الفئة العمرية (15-17 سنة) لنفس العام الدراسي 15% . ينظر : د. باسمه علوان حسين و م. م. فؤاد توما ، تطور التعليم في العراق ، دراسة منشورة في مجلة دراسات تربوية صادرة عن وزارة التربية العراقية - بغداد ، ع 6 نيسان 2009 ، ص 155 وما بعدها .

³ تكلفة ومنافع التعليم في العراق ، مصدر سابق ، ص 3 .

العديد من القوى المسلحة والنافذة في البلاد في ظل غياب سلطة الدولة وتراخي قبضتها على المرفق الحكومي وفعالياته¹.

الجدول رقم (6)

جدول تجميحي بتلاميذ وطلبة المدارس للمرحلتين الابتدائية والثانوية للعام الدراسي 2015-2016

المجموع (التعليم الاولي)	المرحلة الثانوية	المرحلة الابتدائية	البيانات
7439987	2442935	4997052	العدد الكلي
1404991	684689	720302	الراسبون
%19	%28	%14,4	النسبة المئوية من العدد الكلي
191826	81943	109883	التاركون
%2,6	%3,4	%2,2	النسبة المئوية من العدد الكلي
1596817	766632	830185	مجموع الفاشلين
%21,5	%31,4	%16,6	النسبة المئوية من العدد الكلي
5828731	1649041	4179690	الناجحون
%78	%67,5	%83,6	النسبة المئوية من العدد الكلي

كذلك تشير البيانات المسجلة إلى أن رسوب طلبة الصفوف المنتهية في المرحلة الثانوية (وخصوصا طلبة الصف السادس الإعدادي) قد أصبح ظاهرة متزايدة في عموم العراق للأعوام الدراسية 2013-2014 و 2014-2015 و 2015-2016² ،

وذلك بسبب رئيسي من قرارات ارتجالية أصدرتها وزارة التربية مستهدفة فيما تغيير مفاصل أساسية من النظام التعليمي للمرحلة الثانوية

بشكل عام ونظام الأمتحانات فيها بشكل خاص تحقيقا لرؤية غير واعية وغير مسؤولة في آن معا³.

¹ د. محمد ثامر مخاط ، مصدر سابق ، ص 21 .

² تكلفة التعليم في العراق ومنافعه ، مصدر سابق ، ص 30 .

³ من القرارات التي مست النظام التعليمي للمرحلة الثانوية ونظام الامتحانات فيها مثلا استحداث الوزارة للدور الثالث للطلبة الراسبين في الدور الثاني من الامتحانات الوزارية للدراسة المتوسطة والاعدادية ، واستحداثها أيضا لنظام المحاولات للطلبة الراسبين سنتين متتاليتين في الامتحانات الوزارية للدراسة الاعدادية .

علاوة على ما تقدم تكشف البيانات الخاصة بحالة المدارس في مرحلتي الدراسة الابتدائية والثانوية عن واقع مأساوي يهيمن على العملية التعليمية في العراق . حيث يبين الجدول رقم (7)¹ أدناه أن عدد المدارس الحكومية للمرحلة الابتدائية قد بلغ (10,660) مدرسة في العام الدراسي 2015-2016 ، منها (4,503) مدرسة بحاجة فعلية إلى تأهيل عمراني ، تشكل ما نسبته 42,3% من مجموع المدارس العاملة للمرحلة ، ومنها (1,631) مدرسة لا تصلح نهائياً للدوام فيها ، تشكل ما نسبته 15,2% من مجموع المدارس العاملة للمرحلة . وبذا يصل عدد المدارس الابتدائية الداخلة في الخدمة التعليمية وهي غير مطابقة للمواصفات المطلوبة في البنية المدرسية إلى (6,134) مدرسة، وتشكل ما نسبته 57,5% من مجموع المدارس الحكومية للمرحلة الابتدائية .

ويبين ذات الجدول أن عدد المدارس الحكومية في المرحلة الابتدائية التي تعمل بنظام دوام مزدوج ثنائي أو ثلاثي كان (4,361) مدرسة ، تشكل ما نسبته 35,5% من مجموع مدارس المرحلة .

الجدول رقم (7)

جدول بأعداد المدارس الحكومية للمرحلة الابتدائية وحالتها العمرانية وحالة الدوام فيها للعام الدراسي 2015-2016

النسبة المئوية من العدد الكلي	العدد	البيانات
100%	10660	عدد المدارس
42,3%	4503	مدارس بحاجة الى تأهيل
15,2%	1631	مدارس لا تصلح
57,5%	6134	مجموع المدارس غير المطابقة للمواصفات
42,5%	4526	عدد المدارس الصالحة
35,3%	4361	عدد المدارس التي تعمل بنظام دوام مزدوج أو ثلاثي

كما يبين الجدول رقم (8)² أدناه أن عدد المدارس الحكومية للمرحلة الثانوية (بقسمها المتوسط والإعدادي) قد بلغ (3,034) مدرسة في ذات العام الدراسي ، منها (1,280) مدرسة كانت بحاجة فعلية لتأهيل

¹ الأرقام الواردة في هذا الجدول مستقاة بالكامل من دراسة تحليلية حول قطاع التعليم في العراق بعنوان : تكلفة ومنافع التعليم في العراق ، أعدتها بعثة الأمم المتحدة في العراق بالتعاون مع وزارة التربية العراقية (أيار 2017) ومنشورة على الموقع الإلكتروني للبعثة <http://www.uniraq.org> . تاريخ الزيارة 2019/1/10 .
² الأرقام الواردة في هذا الجدول مستقاة بالكامل من دراسة تحليلية حول قطاع التعليم في العراق بعنوان : تكلفة ومنافع التعليم في العراق ، أعدتها بعثة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) في العراق بالتعاون مع وزارة التربية العراقية (أيار 2017) ومنشورة على الموقع الإلكتروني للبعثة <http://www.uniraq.org> . تاريخ الزيارة 2019/1/10 .

عمراني ، تشكل ما نسبته 42,2% من مجموع مدارس المرحلة ، ومنها (252) مدرسة لا تصلح نهائيا للدوام فيها ، تشكل نسبة 8,3% من مجموع مدارس المرحلة . وبذا يصل عدد المدارس الثانوية الداخلة في الخدمة التعليمية وهي غير مطابقة للمواصفات المطلوبة في البناية المدرسية إلى (1,532) مدرسة تشكل ما نسبته 50,5% من مجموع المدارس الحكومية للمرحلة الثانوية .

ويبين ذات الجدول أن عدد المدارس الثانوية (بقسيميها المتوسط والاعدادي) التي تعمل بنظام دوام مزدوج ثنائي أو ثلاثي كان (1,666) مدرسة ، تشكل ما نسبته 55% من مجموع مدارس المرحلة .

الجدول رقم (8)

جدول بأعداد المدارس الحكومية للمرحلة الثانوية وحالتها العمرانية وحالة الدوام فيها
للعام الدراسي 2015-2016

النسبة المئوية من العدد الكلي	العدد	البيان
100%	3,034	عدد المدارس
42,2%	1280	مدارس بحاجة الى تاهيل
8,3%	252	مدارس لا تصلح
50,5%	1532	مجموع المدارس غير المطابقة للمواصفات
49,5%	1502	عدد المدارس الصالحة
55%	1666	عدد المدارس التي تعمل بنظام دوام مزدوج أو ثلاثي

أن ارتفاع نسبة الفشل الدراسي في نتائج التعليم الأولي ، وخصوصا في المرحلة الثانوية منه ، وتدني مستوى البنية التحتية للمؤسسات التعليمية فيه ، في ظل المبالغ الطائلة التي تخصص من الموازنة العامة للدولة وتصرف على قطاع التربية والتعليم حيث بلغ أجمال الموازنة المالية المخصصة لوزارة التربية في العام 2015 أكثر من (8) تريليون دينار عراقي ؛ أي ما يقارب (6,7) مليار دولار أمريكي مليون¹ ، ليرسم صورة واضحة المعالم عن الواقع المتردي لهذا القطاع الحيوي .

وأن كون أكثر من نصف المدارس الحكومية للمرحلتين الابتدائية والثانوية غير مطابقة للمواصفات المطلوبة في بناية المدرسة ، إضافة إلى كون أكثر من ثلث المدارس الحكومية للمرحلة الابتدائية ، وأكثر من

¹ تكلفة التعليم في العراق ومنافعه ، مصدر سابق ، ص 34 .

نصف المدارس الحكومية للمرحلة الثانوية تعمل بنظام دوام ثنائي وثلاثي ، يكشف عن بعض ملامح الواقع المتخلف للبنية التحتية لعموم العملية التعليمية في العراق .

لقد مر بنا أن كافة التشريعات الدستورية العراقية ومنذ ما يزيد على النصف قرن من الزمان قد أقرت حق التعليم لكافة المواطنين وأكدت كفاءة الدولة له ورعايته . وإذا كان العراق – باعتراف الأمم المتحدة- قد "شهد إبان فترة الثمانينات من القرن العشرين ، وقبل نشوب حرب الخليج الأولى ، تطورا نوعيا بارزا في نظامه التعليمي ، تسنم فيه دور الريادة في هذا المجال الهام على الصعيدين الاقليمي والعالمي" ¹ ، فإنه اليوم يعاني من واقع تعليمي يفتقد فيه المواطن العراقي حقه الإنساني والدستوري في تعليم مستوفٍ لمعايير الجودة .

الخاتمة :

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي والعملية التعليمية في العراق تشهد انحدارا متواصلا في مستوياتها وتدني مستمر في مخرجاتها وذلك على الرغم من المبالغ الطائلة التي صرفت على قطاع التعليم خصوصا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية .

تناول هذا البحث إيضاح تدني مخرجات مرحلتي التعليم الإبتدائي والثانوي للعام الدراسي 2015-2016 على كفاءة حق التعليم المقرر دستوريا لجميع المواطنين . وقد انتهى البحث الى ما يلي :

أولا : الاستنتاجات

- أن حق التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان التي أقرتها المواثيق والمعاهدات الدولية ، وألزمت به كافة الدول .
- يتيح حق التعليم لكل انسان أن يتلقى القدر الذي يريد من العلم على قدم المساواة مع غيره من الأفراد دون تمييز لأي سبب من الأسباب ، وأن يكون له الحق في تعليم غيره .
- يستدعي حق التعليم تحقق سماته الأربعة وهي : توافر البنية التحتية اللازمة لممارسة العملية التعليمية ، وضمان إمكانية ويسر التحاق المستهدفين بالتعليم في المؤسسات التعليمية ، وان يكون التعليم بمناهجه وأساليبه تدريسه ملائما ثقافيا ووجدانيا للمستهدفين به وملبيا لرغباتهم الشخصية ولحاجاتهم الاجتماعية ، واخيرا أن يكون على قدرة كبير من المرونة اللازمة للاستجابة الأنوية والمستمرة للاحتياجات المتجددة للمتلقين .

¹ المصدر السابق ، ص 8 .

- أقرت الدساتير العراقية المتعاقبة بحق التعليم لكافة المواطنين ودون تمييز ، وأناطت بالدولة -بمختلف سلطاتها- كفالتة ورعايته على أتم وجه .
- شهد قطاع التعليم في العراق ازدهارا في حقبة السبعينات والثمانيات من القرن الماضي ، لكنه تراجع لاحقا بفعل من توالي الحروب والحصار الاقتصادي الذي فرض على البلاد للأكثر من عقد من الزمان . ولم تفلح الأموال الطائلة التي صرفت على قطاع التعليم خلال السنوات الخمس عشرة الماضية من إعادة العافية لهذا القطاع الحيوي، فأستمر تدني مخرجات مرحلتي التعليم الإبتدائية والثانوية ، وبما يؤكد - من جهة- قصور أداء المرفق الحكومي وعدم كفاءته في تلبية متطلبات واجباته الوظيفية ، وإخلال الدولة بمختلف سلطاتها عن الوفاء بمسؤوليتها الدستورية المتمثلة بضمان حق التعليم الجيد وكفالتة لجميع المواطنين -من جهة أخرى - .

ثانياً: التوصيات

ضمانا لتعليم جيد يوفي بمعايير حق التعليم كحق أنساني أساسي نصت عليه عديد من المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، وأقره الدستور النافذ وألزم الدولة بكفالتة ورعايته ، يوصي الباحث بأن يؤسس مجلس أعلى للتعليم في العراق برئاسة رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين وطائفة من الأكاديميين والباحثين والمختصين من داخل الجهاز الحكومي ومن خارجه . وأن تسند لهذا المجلس صلاحيات واسعة وتناط به مهام وضع السياسات التعليمية العامة ، والمصادقة على خططها وبرامجها التفصيلية . وتوكل اليه أيضا مهمة الرقابة على أداء الجهات المعنية بتنفيذها ، ومتابعة أنشطتها ، وبما يضمن حصول كافة المواطنين على حقهم في التعليم الجيد ، ويعزز من تحقيق أفضل النتائج لمخرجات العملية التعليمية ، وتوجيهها لخدمة التنمية المستدامة في البلاد .

قائمة المصادر والمراجع:

- بعد القرآن الكريم .

أولاً: كتب التفسير:

1- محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ، مج5 ، ج7 ، ط4 ، دار المعرفة ، بيروت .

ثانياً: كتب اللغة

2- جبران مسعود ، معجم الرائد ، ط7 ، دار العلم للملايين ، 1992 .

3- لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، ط19 ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ب.ت. .

4- محمد ابن منظور ، لسان العرب ، مج2 ، ب.ط. دار الحديث ، القاهرة ، 2013 .

ثالثاً: المراجع والكتب:

- 5- أحمد إسماعيل حجي ، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005 .
- 6- حميد حنون خالد ، حقوق الانسان والحريات العامة ، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2013 .
- 7- رمضان أبو السعود ، النظرية العامة للحق ، ط1 ، دار المطبوعات الجامعية ، 2012 .
- 8- عيسى بيرم ، حقوق الانسان والحريات العامة ، ط1 ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2011 .
- 9- محمود محمد غانم ، التفكير عند الاطفال تطوره وطرق تطويره ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 .
- 10- مصطفى أحمد الزرقاء ، المدخل الى نظرية الالتزام العامة في الفقه الاسلامي ، ط1 ، دار القلم ، دمشق ، 1999 .
- 11- وهبة الزحيلي ، الفقه الاسلامي وادلته ، ج9 ، ط6 ، دار الفكر ، دمشق ، 2014 .

رابعاً: البحوث والرسائل الجامعية

- 12- باسمة علوان حسين و م. م. فؤاد توما ، تطور التعليم في العراق ، دراسة منشورة في مجلة دراسات تربوية الصادرة عن وزارة التربية العراقية – بغداد ، العدد السادس - نيسان 2009 .
- 13- بتول عبد الجبار التميمي ، الضمانات الدستورية لحق التعليم في العراق (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه قدمت لكلية الحقوق جامعة النهرين ، بغداد ، 2015 .
- 14- عيد أحمد الحسبان ، حق التعليم في النظم الدستورية المعاصرة ، بحث منشور في مجلة علوم الشريعة والقانون ، مج 39 ، العدد الأول ، 2012 .
- 15- فراس نعيم جاسم ، حق التعليم في العراق بين الحماية والانتهاك وفق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ، مقال منشور في مجلة دراسات تربوية تصدرها وزارة التربية العراقية – بغداد ، العدد الحادي والاربعون ، ك2 2018 .
- 16- محمد ثامر مخاط ، حق التعليم في المواثيق الدولية والاقليمية والدساتير العربية والعراقية ، مقالة منشورة بتاريخ 2015/9/17 على الشبكة العنكبوتية موقع الحوار المتمدن .
- 17- ميشال موسى ، الخطة الوطنية لحقوق الانسان – الحق في التعليم ، صادرة عن مجلس النواب اللبناني / لجنة حقوق الانسان النيابية ، بيروت ، 2008 .

خامسا : الوثائق الدولية والقوانين

18- الوثيقة E/C.12/1999/10 الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة – لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الدورة الحادية والعشرين (نوفمبر- ديسمبر 1993) .

19- الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان ، مج 1 ، اعداد د. محمود شريف بسيوني ، ط 1 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2003 .

20- دستور دولة الامارات العربية المتحدة لعام 1971 .

21- النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية الصادر لعام 1992 .

22- دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973 .

23- القانون الاساسي العراقي لعام 1925 .

24- الدستور المؤقت للجمهورية العراقية لعام 1964 .

25- الدستور العراقي المؤقت لعام 1968 .

26- الدستور العراقي المؤقت لعام 1970 .

27- دستور العراق لعام 2005 .

سادسا : المواقع الالكترونية

28- بعثة الأمم المتحدة في العراق [/http://www.uniraq.org](http://www.uniraq.org) .

29- الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط [/http://cosit.gov.iq/ar](http://cosit.gov.iq/ar)

30- موقع المفوض السامي لحقوق الإنسان على الشبكة العنكبوتية <http://tbinternet.ohchr.org> .

31- موقع الحوار المتمدن <http://www.ahewar.org> .

تحليل الدور الفعال للجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (إشارة إلى الحالة الجزائرية)

Analyzing the effective role of the university in achieving sustainable development
(Reference to the Algerian situation)

الأستاذ الدكتور الأخضر عزي
قسم العلوم التجارية، جامعة محمد
بوضياف-المسيلة-الجزائر.

الدكتورة نادية الأبراهيمي
قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البشير
الابراهيمى، برج بوعرييج، الجزائر.

Abstract

The University is one of the most important means available to the government agencies in the activation of the mobility of human resources development, and the development of knowledge in society.

Since our modern era sees a multiple series of sometimes contradictory interests due to a package of constant changes : Economic, social, technology, political and environmental; thus, this would - inevitably – oblige the university to perform multiple and interrelated tasks through which one can achieve sustainable development.

These functions consists of a range of chains with strategic dimensions:formation / training of university students, conducting scientific and experimental researches, holding scientific meetings directly and indirectly, serious and effective contribution in the formation / training of elites who contribute in providing solutions to vital existing and future issues with forward-looking anticipatory logic dimensions. The final function consists of the consolidation of its relationship with the surrounding milieu and trying its best to serve this latter and develop it.

The Algerian University - Like other universities – aims at achieving its role in sustainable development. However, there are some obstacles and impediments to the performance of its mandated role in achieving this objective. The strategic awakening associated with economic intelligence has existed without hesitation from the directors of Algerian universities for more than 10 years. This is by establishing business incubators as well as university entrepreneurship in the framework of forward-looking planning for jobs, competencies and university talents

In this paper, we tried to propose some solutions to enable the Algerian University to overcome these hindrances in order to carry out its functions for the recovery of her leading position within the society.

Key Words: University, sustainable development , human capital , training / formation , research, effective role, strategic watch, Entrepreneurship, Business Incubator.

مستخلص

قد لا نجانب الحقيقة، اذا ما قلنا ان العالم في نطاق العولمة Globalisation- بكل تجلياتها- يشهد عبر وسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال تطورات متجددة في حضارة الانسان المعاصر، بما لتلك الوسائل من قدرة وفعالية في تكوين وتسريع هذه التطورات، الا ان الغرابة تظهر في بقاء الجامعة غير مرنة وراكدة وترفض فتح ابوابها امام تيارات التقنيات الحديثة (وجود ردود افعال رفضية في ذلك)، وقد ذهب الاعتقاد الراسخ في ذهنيات البعض الى تصور وجود حاجز يفصل بين الجامعة والمجتمع، في حين ان الجامعة تشكل لبنة من لبنات هذا المجتمع؛ مما يقودنا الى طرح السؤالين التاليين: هل يمكن للجامعة المعاصرة النهوض بمسؤولياتها والادوار المتوقعة منها ما دامت في حالة تميل الى الانعزال عن المجتمع المعاصر الذي تستمد حياتها منه؟ وهل يمكن للجامعة ان تحدث تطورا وتغييرا في البنية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطرح الاستدامة ما دامت هي غير مستجيبة للتطور والتغيير؟ الاجابة الموضوعية الاولية تقودنا الى ان هناك اصواتا اخذت تتعالى-هنا وهناك- منذ اقرار بواذر العولمة والحوكمة المؤسسية بهذا التناقض الذي كبح تطورها وزاد من متاعب الاسرة الجامعية: الاساتذة، الباحثون، العمال، الطلبة....الخ.

ان التعليم المثالي- كما هو معلوم- يتجه للفرد اتجاها موضوعيا ومنطقيا، ولكن هل يمكن للأستاذ والباحث الجامعي التوجه لكل فرد من الطلبة في زحمة المدرجات والاقسام والاكتظاظ بالمعارف التلقينية؟ ثبت بالوقائع والدلالات القطعية ان الرأسمال البشري يساهم بدور مهم في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان؛ حيث تستخدم العديد من الدول راس المال البشري لمواجهة النقص المحتمل في قاعدة الثروات الطبيعية والبشرية التي يمكن ان تعاني منها حاضرا ومستقبلا (الحاضر غرس الماضي) وقد ازداد الاهتمام العالمي براس المال البشري، خاصة في اعقاب التوجه الدولي نحو العولمة الذي يستلزم تراكما كيميا ونوعيا في راس المال البشري؛ ليصبح قادرا على احداث نقلة نوعية كبيرة في هياكل الانتاج والتوزيع. واليقظة الاستراتيجية المرتبطة بالذكاء الاقتصادي موجودة ودون ترددات من مديري الجامعات الجزائرية، منذ اكثر من ١٠ سنوات، وهذا باقامة حاضنات الاعمال وكذا المقاولاتية الجامعية في اطار تخطيط استشرافي للوظائف والكفاءات والمواهب الجامعية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، الدور الفعال، التنمية المستدامة، رأس المال البشري، التكوين، البحث، اليقظة الاستراتيجية، حاضنات الاعمال، المقاولاتية.

تمهيد : الجامعة الجزائرية وتطورها (ربط الماضي بالحاضر)

لما نتقصى مسار تطور الجامعة الجزائرية، من حيث: التعليم العالي والبحث العلمي والاهتمام بانشغالات المجتمع الجزائري، نجد انفسنا قد ابتعدنا-ربما- عن النظرة التشاؤمية تجاهها، ويمكن القول ان فكرة الجامعة الى اين؟¹ قد بدأت تتلاشى من الذهنيات،

لسنا من انصار الجامعة الى اين؟ كما نادى بذلك الباحث الفرنسي **Alain coulontd**² في بحث رائد له-فيه نبرات تشاؤمية ونبرات تفاؤلية كثيرة- تحت عنوان **Où va l'université algérienne?** ويذكر في الصفحة 247: " هناك سبيل للترقية السياسية والثقافية والاجتماعية للإنسان، وعلى هذا الاساس تم الافصح عن اصلاح التعليم العالي خلال صيف 1971 حيث طرحت اسئلة مثل: ما هي اهداف الاصلاح الجامعي المرجو؟ اين تتمثل الاجراءات التقنية والادارية والبيداغوجية والتي اخذت في الحسبان لأجل ضمان نجاح الاصلاح؟" ثم يستدرك ما طرحه استفهاميا: كان هذا الاصلاح مدعما بإصلاح وتبني خيار التصنيع باعتباره خيارا يسمح للبلاد بالخروج من دائرة التخلف الهيكلي، وهنا تجلى دور الجامعة الجزائرية في تكوين الاطارات الكفوة، وما جاء في البيان السياسي للإصلاح الجامعي ما يلي: "لا مجال للشك من ان اي احد لا يساوره الشك في ان الهدف الاول للجامعة يكمن في تكوين الاطارات، كل الاطارات التي تحتاجها البلاد، ذلك ان غياب الاطارات يشكل في الوقت الراهن احد العقبات والقيود في كل جهود الجزائر التنموية، لهذا سيمنح للجامعة في كل المسارات عمل تجنيد وتعبئة مجموع قدراتها لتكوين الرجال اللازمين للتنمية³ وان الجامعة مطالبة بالاستجابة لكل الطلبات المتعلقة بالاطارات التي تطلبها للتكوين المنظمات المستخدمة(الشركات الجزائرية) وفي نفس الوقت والسياق، لا بد من خلق مردودية قصوى للاستثمارات المادية والبشرية من اجل التكوين النوعي بأقصى الدرجات وباقل التكاليف.... وهذا ما يشكل الطرح او الجانب الكمي للأهداف، ولكن يجب السهر على تكوين اي نمط من الاطارات، بحيث يجب الا يكون هذا الاطار المكون غريبا عن امته في التكوين، ومن الضروري ان تعرف الجامعة بالشعب والشعب يعترف داخل جامعتة بإطاراته، كما يجب تفادي المسخ والاغتراب الجامعي-كما حدث لبعض بلدان العالم الثالث-ولهذا وجب تشكيل النمط النوعي للاطار المكون في الجامعة الجزائرية، كما يلي:

1- اطار ملتزم ببناء البلاد وفق المنظومة الاشتراكية؛

¹، كان ذلك سنة 1964م، ولعل الباحث **الآن كولنتد** استعار عنوان بحثه من ذلك **où va l'Algérie**-الف الرئيس الراحل محمد بوضياف- رحمة الله عليه-

² **Alain,coulon(1976): Où va l'université algérienne?** in l'homme et la societe,No 39-40 Revue tiers monde, economie politique et culture, Paris, pp; 245-266.

³-منصف، بن خديجة(2018):**اليقظة الاستراتيجية**، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، عمان، ص ص:

2- اطار مطعم بالشخصية الجزائرية وبالحقائق الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛

3- اطار بإمكانه مجابهة المشاكل الخاصة التي تعيشها بلاده؛

4- اطار يرضى ان يكون التكوين العلمي كفيل بتحقيق مستوى يسمح له بالتأقلم والاندماج المستقر حيال التطور في مجال تراث المعارف الكونية والعالمية.

هكذا، كانت نظرة صناع قرار اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ومنهم الاستاذ الراحل محمد الصديق بن يحيى: وزير للتعليم العالي في عهد بومدين، ووزير الخارجية في عهد الرئيس الراحل الشاذلي-رحمة الله عليه، والنقاط المثارة اعلاه كانت بمثابة لبنة شخصنة التعليم العالي في الجزائر وتصور استشرافي للمنظومة الجامعية الجزائرية. ثم بين الباحث نقطتين بؤريتين بمثابة ارضية الانطلاق، حيث ان اصلاح التعليم العالي قام على سلسلتين من الاجراءات: احدهما تقتضي تكوين اسرع من النمط السابق لا كبر عدد ممكن من الاطارات، والاخرى يجب ان تضمن التجديد البيداغوجي للتعليم العالي.¹ هكذا بدأت بواكير التفكير في سياسة تكوين الاطارات والنخب وبقيت رغم التغيير في المذاهبات والمحتويات لدرجة ان احد الباحثين الجزائريين اندهش في تسعينيات القرن العشرين لما ظهرت جامعة التكوين المتواصل U.F.C على اعتبار انها فرصة مكمللة للتكوين المقدم من طرف الجامعة الكلاسيكية، وقال قولته الاستشرافية: الجامعة الجزائرية تعيش ازمة محتوى وليس مستوى"، لذا فان البرامج التعليمية غير كافية وارتجالية احيانا ولا تلبى ذكاء الطالب الجامعي في ظل تكنولوجيا الاعلام والاتصال لضعف- احيانا- تبني اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي كمنهج معرفي متطور والثقافة المقاولاتية كدليل حي في العمل الذاتي المبدع والابتكاري المفضي الى ريادة الاعمال في اقامة مؤسسات منتجة مرافقة كحاضنات الاعمال والمقاولاتية المبدعة.

في الجزائر المعاصرة تولى اهمية كبيرة للجامعة باعتبارها منارة للعلوم والمعارف، فضلا عن الاهتمام المتواصل بالباحث الجامعي للربط المستديم للجامعة بمحيطها، حيث يتم التركيز كثيرا على الكفاءات وتسييرها والاكثر من ذلك تسيير المواهب وإرفاقه ذلك بالثقافة المقاولاتية واليقظة الاستراتيجية التعليمية والبحثية

"Inciter les étudiants à La culture entrepreneuriale La veille stratégique dans le domaine de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique"

وباعتبار مخرجات التعليم العالي لبنة في صرح البناء المتكامل للتنمية المستدامة، فد اخذ - بعين الاعتبار- كل ما له صلة وثيقة بتحديد المظاهر الاساسية التي يتعين ان تحظى بالامتياز في تسيير الموارد البشرية(راس

¹-Alain,coulon,op cit, page; 248

المال البشري كاهم مورد)، مع الأخذ في الحسبان التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها البلد في إطار العولمة والتدفق الكبير في الانفجار المعلوماتي، وكل هذه المكونات حتمت التعرف إليها بعمق لمعرفة مختلف التحديات التي تواجهها الإدارة عموماً وتشخيص التدابير المصاحبة، سواء منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي أو النظامي والبشري الضرورية لإعداد وتنفيذ الإجراءات المقترحة، وهكذا نجد أن الدولة في إطار عصرنة قطاع التعليم العالي وترسيخ العولمة التكنولوجية قد اتخذت جملة من الإجراءات مثل: المرسوم التنفيذي رقم 279/03 المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيورها وكذا المرسوم التنفيذي رقم 130/08 المتضمن القانون الأساسي للأستاذ الباحث الدائم¹ وما تلا ذلك من مراسيم أخرى لتحسين الإجراءات الفعالة لسير الجامعة إلى يومنا هذا، وكل هذه التحسينات هدفها الأساسي تشخيص السبل والوسائل التي تسمح بالانتقال إلى تدبير حديث لها يمكن من أن تؤدي الجامعة الدور الفعال المنوط بها على ما يرام ويستجيب للمتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، علماً أن من بين العناصر التي لها انعكاس على تدبير الكفاءات والمواهب بصفة عامة، ذلك أن قوة الأمم تقاس اليوم بقدرة الابتكار ونوعية نظام التعليم² ونوعية تكوين مسيرتها في القطاع العام وفي القطاع الخاص وعوامل المنافسة تتجسد أساساً في ثلاثة عناصر: **راس المال البشري** وبخاصة نسبة السكان المزودة بتكوين عالٍ ورفيع المستوى ونسبة تكنولوجيا قطاع الإعلام الآلي والاتصالات في الدخل الوطني كإنتاج واستهلاك.... وهذه النسبة مرتبطة بمستوى التعليم والاستثمار في البحث والتقدم وأخيراً نوعية الهياكل العمومية والملاحظ أن نظام التعليم والتكوين في الجزائر في حاجة إلى تحسين نوعي في الوقت الذي تستلزم فيه شمولية الإنتاج والتجارة والمال نسبة تدرس جد مرتفعة في التعليم العالي وكذا تعليم رفيع المستوى في التخصصات التقنية، في حين أن الجزائر تمتعت بيسر مالي غير مسبوق، وبالتالي إمكانيات معتبرة لتمويل برامج طموحة في التكوين

¹ - ينظر في ذلك- بالتفصيل- المرسوم التنفيذي رقم 279/03 المؤرخ في 23/08/2003م (الجريدة الرسمية رقم 51 بتاريخ 24 أوت 2003م) المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيورها، وقد ورد في المادتين: 04-05 من نفس المرسوم كل ما تعلق بالمهام والدور المنوط بالمؤسسة الجامعية ويمكن تلخيص ما ورد في هاتين المادتين في الآتي ذكره: "المادة 04:" في إطار مهام المرفق العمومي للتعليم العالي؛ فإن الجامعة تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وهذه المهام تبلورت في شكل دور فعال مستديم لخدمة التنمية المستدامة ومجارات تطور التقنيات الحديثة، أما ما ورد في المادة 05، فهو يعبر عن: "تكوين الأطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث، المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها، المشاركة في التكوين المتواصل..... يلاحظ مبدأ الاستدامة، وكذلك المرسوم التنفيذي 130/08 المتضمن القانون الأساسي للباحث(الجريدة الرسمية رقم (عدد 23-04 مايو 2008م) وقد ورد في المادة الرابعة ما يلي: "العمل على زيادة قدرات فهم العلوم والتكنولوجيات والتحكم فيها وتحويلها وتطبيقها في جميع مجالات قطاعات النشاطات، المساهمة في إعداد وانماء المعارف العلمية، تصميم مواد وطرق وانظمة و/ او المساهمة بشكل حاسم في تحسينها، تطوير القدرات الوطنية في مجال الدراسات والخبرة والهندسة، ضمان تثمين نتائج البحث، المساهمة في اقتناء الاعلام العلمي والتقني، والثقافة العلمية والتقنية، ونشرهما في المجتمع، المساهمة في تحسين المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية".

²- أحمد، بن بيتور (2015): **حيز الأمل**،: الدار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص49(بتصرف).

والاستثمار' (ينظر الملحق رقم 1 المتعلق بنفقات التسيير لوزارتي التربية الوطنية و التعليم العالي والبحث العلمي على مدار 10 سنوات) وهذا ما يظهر الاهمية الكبرى التي توليها الدولة الجزائرية في الانفاق العمومي لترقية الاستثمار في الرأسمال البشري، وقراءة الاحصائيات كفيلة بالتعرف على الابعاد الكبرى لسياسة التعليم العالي واطوار التعليم الابتدائي والثانوي على اعتبار ان مخرجات التعليم الثانوي هي مدخلات التعليم العالي، وللدلالة على الجانب الكمي لتطور النسيج الجامعي على مدار نصف قرن، نشير الى إن الجزائر انتقلت من جامعة واحدة ومدرستين عاليتين بالجزائر العاصمة (فقط) سنة 1962، إلى 106 مؤسسة جامعية سنة 2018، ومن 2375 طالبا جامعيًا في 1962 إلى 1.730.000 طالبا لنفس الفترة (ينظر: تصريح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في اطار اشغال الندوة الدولية حول مسار بولونيا بباريس حول موضوع توسيع الاستفادة وضمان النجاح للجميع في مجال التعليم العالي: جريدة المساء-الجزائر- ليوم 27 ماي 2018م).

في نفس سياق تصريح الوزير، فقد حدث تطور نوعي معياري؛ ذلك: أنه قد تم الانتقال من 3 طلبة لكل 10000 نسمة إلى حوالي 400 طالب لكل 10000 نسمة، وسيرتفع هذا التعداد بشكل معتبر ليصل إلى 2 مليون خلال الفترة: 2019.2020، 3.5 مليون في آفاق 2030م.. ويمكن القول ان الجامعة بمثابة مؤسسة انتاجية من حيث انتاجها للقوى البشرية المكونة، فهي تنتج هذه الكفاءات والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤوليات في المجتمع، وقد انصب الاهتمام بالتعليم ومخرجاته وفق ثلاثة اسس، تتمثل في: توسيع قاعدة التعليم، خفض نسبة الامية الى ادنى مستوياتها وجعل التعليم الاساسي الزاميا، التركيز على التعليم النوعي لرفع كفاءة راس المال البشري وزيادة انتاجيته، واخيرا: اهمية تعليم المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما يقول بذلك احد الباحثين في ميادين التعليم والتنمية المستدامة.

ينطلق بحثنا من كون الاقرار بان الجامعة تمثل أهم الوسائل والادوات المتاحة لدى الجهات الحكومية في تفعيل حراك تنمية العنصر البشري، وتطوير المعرفة في المجتمع، لان عصرنا تتعدد فيه جملة من الاهتمامات الاستراتيجية المتناقضة أحيانا؛ نظرا لظهور حزمة من التغيرات المستمرة: اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتكنولوجية؛ فان ذلك سيفرض -لا محالة- على الجامعة القيام بوظائف متعددة ومتشابكة الجوانب، والتي تستطيع من خلالها تحقيق التنمية المستدامة.

تتمثل الوظائف السابقة في مجموعة من السلاسل المترابطة بأبعاد استراتيجية: تكوين الطلبة الجامعيين، وإجراء البحوث العلمية والتجريبية، إجراء لقاءات علمية مباشرة وغير مباشرة، المساهمة

الجادة والفعالة في تكوين النخب *les élites*¹ التي تساهم في حل المشكلات الحيوية القائمة والمستقبلية بأبعاد استشرافية توقعية، وتتمثل الوظيفة الأخيرة في توطيد علاقتها بالمحيط والعمل على خدمته وتنميته. تسعى الجامعة الجزائرية- كغيرها من الجامعات العربية- إلى تحقيق أدوارها في التنمية المستدامة، إلا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي تحول دون أدائها الدور المنوط بها في تحقيق ذلك؛ لذا حاولنا في هذه البحث تقديم بعض المقترحات التي تصورناها ونعتقد انها كفيلة بالمساهمة في منحى الابداع والتطوير انطلاقا مما اطلعنا عليه في هذا السياق، بغية تمكين الجامعة الجزائرية من التغلب على هذه المعوقات، سعيا للقيام بمهامها من أجل استرجاع مكانتها الرائدة في المجتمع.

مقدمة

هناك اعتقاد راسخ بان الغاية الاساسية من الجامعة تكمن في خلق المعرفة ونشرها من خلال التعليم والبحث اللذين يتطلبان مستوى عال من الاستقلالية المؤسسية، لان الاصل في السمعة الجيدة للجامعات هو انها ترتقي فوق التدخلات الخارجية عن محيطها -خاصة الحكومية-، وهذا ما يتطلب من الاسرة الجامعية السعي الى مشاركة الجميع في ذلك مع الحفاظ على الاستقلالية، ولعل اجمل عبارة في هذا السياق ما صرح به احد رؤساء الجامعات العربية* (ينبغي ان تكون الجامعات مستقلة وان تكون علاقتها في دعم الدولة لها من اجل تحقيق وتعزيز استقلاليتها، فانا كرئيس جامعة حكومية شعاري هو الدعم من اجل الاستقلالية الاكاديمية). والاستقلالية في الجامعات دعامة حساسة في تحقيق الرشادة وبالتالي تخرج كفاءات سليمة غير مرتبطة بالعصب المؤدلجة.

تعتبر الجامعة- في اي نظام تعليمي- المرتكز الأساسي للتنمية المستدامة، خصوصا في العصر الحاضر المعولم، نظرا لما تؤديه من مهام متعددة، ذلك ان الجامعة كانت وما تزال تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة، وخاصة ما يرتبط بتكوين رأس المال البشري Human Capital المتميز بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة خدمة للاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة²، التي يمكن للجامعة تحقيقها، من خلال القيام بوظائف رئيسية ثلاث اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة، وهي: التكوين الجامعي، البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته.

⁶ عبد الحليم، محمد و عزب، محمد علي(1998): دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع الواقع والمعوقات وإمكانية التغلب عليها، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد 28، ص. 66

² - عمار، حامد: (1996) دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة. المؤتمر السنوي الثالث عشر، قسم أصول التربية، جامعة المنصورة، .

مشكلة البحث: بناء على ما ذكر؛ ينطلق بحثنا من مقترح التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة الجامعة – بوظائفها الحيوية- في تفعيل حراك التنمية المستدامة في المجتمع؟ وما هو الدور الفعال الذي ينبغي أن تقوم به في توليد ارفاقيات نوعية بأبعاد اقتصادية ابداعية وابتكارية وفقا لدعامات اليقظة الاستراتيجية؟

للإجابة عن هذين التساؤلين وجزئياتهما، خلصنا الى تبني الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعتبر الجامعة عنصر الدوران الاستراتيجي في النظام التعليمي لأي بلد كان، لكونها تسهم بفاعلية في تكوين رأس المال البشري Human Capital المتميز بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة في خدمة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي المستدام؛

الفرضية الثانية: تمثل الجامعة أداة أساسية حساسة في تشكيل خطط التنمية المستدامة من خلال ثلاث ابعاد وظيفية: التكوين الجامعي، البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته؛

الفرضية الثالثة: تنجز استراتيجيات التعليم الجامعي الجزائري-رغم الترددات- التكوين الكمي والنوعي الذي وحده يحقق استراتيجيات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة؛

الفرضية الرابعة: اليقظة الاستراتيجية دعامة للدور الفعال للجامعة بمنطق الثقافة المقاولتية الابتكارية والمبدعة.

أهمية البحث وأهدافه: حاولنا في هذه البحث إبراز الدور الممكن ادائه من طرف الجامعة لتحقيق تنمية رأس المال البشري المفضي الى تحقيق التنمية المستدامة، أما الاهداف فتتلخص في: عرض المشاكل والمعوقات التي تعيشها الجامعة الجزائرية –رغم حجم الانفاق المالي الكبير في هذا المضمار-والتي حالت دون قيامها بأداء وظائفها وتحقيق التنمية المستدامة، وتبقى اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي منبعا في ترقية المقاولاتية وحاضنات الاعمال التي تولد الثروة المستديمة، ولن يحصل ذلك الا بدور الثقافة المقاولاتية في محتويات برامج الجامعة على كل الاصعدة، وأخيرا ابراز وحصر نسبي للصعوبات التي تواجهها الجامعة الجزائرية، من خلال تحليل موضوعي سببي Causale كفيل بإيجاد مقترحات للحلول المستدامة المتعلقة بالتكوين الجامعي والبحث العلمي ومخرجات النخب العلمية وسبل تفعيل علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها، وكذلك ابراز الدور الفعال للجامعة من خلال محددتين: المقاولاتية واليقظة الاستراتيجية وفق التقاط اشارات كل ما له علاقة بالرسمال البشري.

منهجية البحث وحدوده: اعتمدنا المنهج الوصفي وفروعه (دراسة الحالة وتحليل المحتوى) تحديدا ؛ لدراسة الاطار الفكري والتصورى ومنه الاسقاط على حالة الجامعة الجزائرية التي تعاني جملة معوقات وكوابح بيروقراطية، وقد استقينا المعلومات الكمية من المنظومة الاحصائية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للجزائر، فضلا عن فحص مختلف السياسات القطاعية ضمن برامج التنمية المستدامة التي خصصت لها اعتمادات مالية تستحق التنويه، وما ارتبط بذلك من عراقيل بيروقراطية حالت دون تحقيق الافضل رغم مدخلات كمية مهمة في ذلك.

مصطلحات ومفاهيم البحث الأساسية: تبعا لقراءتنا المتعددة وسعيا لإثراء بحثنا من الناحية المفاهيمية؛ ارتأينا الخوض في المصطلحات التالية والتي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث، وهي مفاهيم لا تشكل في الواقع العملي اسس انطلاق في التحليل، الا انها تمثل مسارا فكريا لا غنى عنه.

1- المؤسسة التعليمية كمركب اجتماعي: لها مكانتها ضمن المؤسسات الاجتماعية في ضوء ثلاثة اعتبارات متكاملة:

أولا: منجى الحجم: يتصل التعليم بكافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويتمركز فيه عدد كبير جدا من الأفراد التواقين للعلم والمعرفة للخروج من الحلقات المفرغة للامية والفقير.

ثانيا: المهام: يبرئ التعليم الفرد لمهام حيوية اخرى وفي الوقت ذاته ينهي الشعور بالمواطنة والإحساس بالمسؤولية الذاتية.

ثالثا: التعليم كنظام اعلامي في ذاته: يركز اهتماما كبيرا على العلاقة بين الاستاذ والطالب الجامعي، وعلى خبرة الاستاذ وحنكته واطلاعه بالدور الفعال في تحقيق وصول البلاغ؛ غير أن هذه العلاقة المباشرة لن تتسم بالفعالية والجدوى إذا لم تتصل بعلاقة إعلامية غير مباشرة تأتي عن طريق جملة من الوسائط الثقيفية مثل: الكتب والجرائد والشبكة العنكبوتية ومتابعة وسائل الإعلام الأخرى؛ حيث ان التعليم المثالي- كما هو معلوم -هو الذي يتجه للفرد ولكن هل يمكن للأستاذ أن يتوجه لكل الطلبة في ظل الهياكل والبنية التحتية المقبولة-عموما- في الميدان التربوي الجامعي؟

2- المعرفة والمهارة: تعد اساسا من اسس نجاح وتميز منظمات علمية اكااديمية، مثل منظمات التعليم العالي والتي تعد العملية العلمية وبناء المعرفة والمشاركة بها بمثابة ركن اساسي من اركانها ورسالة جوهرية تنوء بحملها، كما ان ترسيخ الثقافة المقاولاتية بإبداعاتها يفضي الى بلورة يقظة استراتيجية مستديمة تكفل خلق الثروات وفقا لمنطق العمل الذاتي.

3- الثقة: ترتبط الثقة بالمعرفة بشكل قوي ضمن مفهوم التمكين المطروح ولا بد من اقتران الثقة بالمساءلة، ذلك ان المساءلة اداة احترازية عند اساءة استغلال تلك الثقة الممنوحة والثقة المطلقة غير ممكنة، ولعل اسس الحوكمة الرشيدة خير مقياس لها.

4- الابداع: يمثل كيفية التفكير بعيدا عن السياقات التقليدية مع استحضار كل اشكال المغامرة Aventure من تبني عمليات التغيير ودعمه بما يحقق تحولات ابداعية في بيئة المنظمات وعملياتها فضلا عن مخرجاتها الى بيئتها حسب ما يراه بيتر دروكر. ويتحقق الابداع من خلال ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في: وصف الافكار واثارتها، مهارات التفكير الابداعي، الدافعية، كما ان الامكانيات الابداعية عند الافراد تتمثل في: الاصلاح، الاستقلالية، الصدق والبحث عن الحقيقة، الحاجة للإنجاز، وضوح الرؤية ونفاذ البصيرة، وهناك مقاييس للإبداع العلمي عموما، تتمثل في: عدد المنشورات والتقارير العلمية، الترخيص بالنشر، تقارير البحوث غير المنشورة، عدد براءات الاختراع المسجلة... الجوائز العلمية او الادبية او الفنية* الانتاجات الجديدة، التركيبات الجديدة، تقديرات الكفاية الانتاجية من المشرفين..

5- راس المال البشري: يطلق على المخزون من المعرفة والمهارة والخبرة والقدرة على الاختراع، ويمكن اكتساب هذه المهارات في جميع مراحل الحياة من الطفولة المبكرة الى الشيخوخة ويتشابه مع راس المال العيني من حيث الحاجة الى الصيانة والتحديث، كما ان هناك اجماعا بين الاقتصاديين حول ضرورة تضمين راس المال البشري لكل ما ينفق على المدارس والجامعات ومراكز الابحاث والمستشفيات والعيادات ويأتي التعليم على راس قائمة العوامل المحددة للرأسمال البشري.

6- التنمية المستدامة: تمثل التغير الايجابي والمستمر في مستوى الرفاه الاقتصادي الحالي للمجتمع، بحيث لا تحرم الاجيال المقبلة من ذلك، حيث ان الاستثمار في راس المال العيني يعتبر عنصرا ضروريا ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ان التنمية البشرية هي الضمان الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، حيث ان سبب اخفاق البلدان العربية في تنميتها انما يعود الى تركيزها على بناء راس المال العيني الذي كان يأتي في معظم الاحيان على حساب الراسمال البشري خاصة في البلدان ذات الريوع البترولية.

7- العولمة: اختلفت تعاريف العولمة باختلاف مواقف الافراد والجماعات منها، فهي عند مؤيديها تعني: "البحث في اقطار العالم كله عن ارض الامكنة انتاجا واكثرها بيعا واوفرها ربحا وذلك باستخدام التكنولوجيا الجديدة في الانتاج والتجارة والاتصال والتعليم والادارة وتأهيل الانسان وتدريبه على التكيف مع هذا كله" اما خصومها، فيعرفونها بانها: "تحول عالمي تاريخي في القوى الاجتماعية الاقتصادية ورؤوس الاموال وتنمية المعلومات والدولة والحكومات والعمل والتربية والتعليم والثقافات والفنون والفكر

والمعتقدات والقيم والاتجاهات والاخلاق والتقاليد والعادات والعلاقات الاسرية والاجتماعية وسائر مجالات الحياة ثم تشكيل ذلك كله طبقا لمصالح الشركات العالمية الضخمة التي برزت مفرطة القوة بعد انتهاء الحرب الباردة". وفي ظل العولمة الحاضرة وسياساتها الجديدة صار للتربية والتعليم في اقطار العالم النامي دور بارز يقوم على فلسفة تربوية تعتبر الطلبة رأسمال بشري لكنه في صالح شركات العولمة وهدفا من اهداف التنمية الاقتصادية التي تديرها هذه الشركات وصارت الانظمة التعليمية في الاقطار النامية تستمد معايير صلاحيتها وقيمتها ومكانتها من درجة اسهامها في تحقيق الهدف المذكور.

8- اليقظة الاستراتيجية La veille stratégique: تركز اليقظة الاستراتيجية على المعلومة التي لها صفة استراتيجية، وقد تعددت تعاريف المصطلح، حيث هناك من يعرفها بانها نظام معلومات في المؤسسة وحتى على المستوى الكلي، فهي بمثابة الرادار البشري والتكنولوجي الذي تمتلكه المؤسسة في مجال تحسين البيئة: (زبائن، منافسين، موردين، تكنولوجيا) : منصف بن خديجة: اليقظة الاستراتيجية، مؤسسة الوراق، عمان، 2018. اما Humbert lesca فيعرفها ب: اليقظة الاستراتيجية تمثل العملية التي يتم عبرها تنظيم الاستماع ومتابعة الاشارات الضعيفة للاستشعار وتفادي الوقوع في الازمات وهي تختلف عن التجسس نظرا للالتزامها بالأخلاقيات والقواعد المنظمة. وفي الواقع، هناك 04 اشكال لليقظة الاستراتيجية: اليقظة التجارية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة التنافسية، اليقظة المجتمعية.

9- المقاولاتية (ريادة الاعمال) Entrepreneuriat: هي الانشطة التي تساهم في تكوين ونمو الاعمال بمختلف اشكالها-صناعية تجارية-خدمية- والهدف هو خلق الثروة والتشغيل. كما قد يتعلق النشاط المقاولاتي بأشكال من المنظمات غير الربحية مثل ريادة الاعمال الاجتماعية (ينظر: ويكيبيديا) بالنسبة ل: Frank Knight (1967) و Peter Drucker (1970)، فإن المقاولاتية تدور حول المخاطرة.

10- حاضنة الاعمال الجامعية: Incubateur universitaire

تهدف الى تطوير وتحفيز الاعمال في علاقة او غيرها مع المهارات والموارد العلمية للمختبرات والتدريب، حيث يتصل المنتج مع قائد المشروع مباشرة في رحلته من الفكرة الى انشاء النشاط.

تصميم البحث:

بني البحث على خطة جاءت على النحو التالي:

مقدمة عامة

المبحث الاول: عرض وصفي حول الجامعة والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: عرض حول نشاط الجامعة الجزائرية.

المبحث الثالث: متطلبات تأهيل الجامعة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الرابع: دعوات الدور الفعال للجامعة: الثقافة المقاولاتية واليقظة الاستراتيجية.

خاتمة عامة

1. عرض وصفي حول الجامعة والتنمية المستدامة.

يتوفر لدى الجامعات الكثير من الخصوصيات التي تستطيع عبرها تقديم العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فهي في الغالب مؤسسات مستقرة ومتعودة على التخطيط من أجل رؤية طويلة الأجل، كما تتضمن التكوين الجامعي والبحوث باعتبارهما الجوانب الرئيسية لعملياتها الحيوية والبؤرية، كما تميل لتقبل الأفكار الابداعية الجديدة؛ لذا فهي فضاءات مثالية للانطلاق في الممارسات المستدامة وتطوير المشاريع على نطاق أوسع، ولفهم أكثر، نورد ما يلي:

1.1. مفاهيم حول الجامعة والتنمية المستدامة

1.1.1. ماهية التنمية المستدامة :ثمنت وجسرت السيدة غروها لام برونتلاند- رئيسة وزراء النرويج - مفهوم التنمية المستدامة وحددت ملامحها الكبرى، حيث لعبت دورا هاما في ترسيمها في تقرير: "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 والتي أعطت تعريفا للتنمية المستدامة يمكن ايجازه كالتالي: "التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدررة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها"¹، كما اقترح الخبير الاقتصادي روبرت سولو (*Robert Solow*) تعريفا بديلا سنة 1993 ورأى أن واجب الاستدامة يتضمن: "عدم توريث الأجيال المقبلة شيئا معينا، بل تزويدها بكل ما يلزم لتضمن مستوى معيشيا لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعيم به، ولتطلع إلى الأجيال التي ستليها من المنظور نفسه"²، كما طالب الاقتصادي الشهير Milton Friedman بحل كل من مؤسستي الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي تبعا لفشل برامجهما في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبيرة في البلدان ذات

¹-اليونسكو: التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، بنظر: الموقع الإلكتروني www.Unesco.org. تاريخ آخر تصفح: 2018/12/23.

² Ludovico, Ciferri et Patrizia, Lambardi: The Role Of University Education In Fostering Sustainable And Responsible development. www.visionebsite.eu تاريخ الاطلاع 06/10/2012.

المشاكل في النمو والتنمية، وهذا ما جعل المؤسسات الدوليتين تسعيان لتبني فلسفة التنمية المستدامة بكل ابعادها.

2.1.1. ماهية الجامعة كعنصر لتكوين النخب: لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة، ونستطيع إيعاز صعوبة إعطاء تعريف موحد للجامعة، إلى تعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى هذه المؤسسة، فعند علماء التربية: هي مؤسسة تعليمية تعرض التعليم العالي، وفي نظر علماء الاجتماع: هي مؤسسة اجتماعية نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع، أما عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي: مؤسسة هدفها إعداد رأس المال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما بأقل التكاليف الممكنة بمنطق الرشادة والاحتراز والتواصل العقلاني.

يقودنا الطرح الاولي السابق الى كون الجامعة تمثل "مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية في : التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها من خلال مخرجات الاستثمار في رأس المال البشري¹، يلاحظ في هذا الطرح التأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع، والمتمثلة في: التكوين الجامعي، البحث العلمي وتنمية رأس المال البشري وخدمة المجتمع وتنميته، ومن الناحية الاقتصادية يمكن تعريفها بكونها مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد رأس المال البشري الضروري للقيادة في بلد ما وبأقل التكاليف الممكنة، ولهذا فالجامعة ليست مجرد نظام إداري اجتماعي؛ بل منظومة متكاملة الانساق تحقق التوازن مع المجتمع لأنه منطلقها ونهايتها والتنمية المستدامة هدفها.

2.1. وظائف الجامعة: تقوم الجامعة بعدة وظائف تؤهلها لأن تكون مصدرا لصناعة وتطوير رأس المال البشري، كما يلي:

1.2.1. التكوين الجامعي: هناك أساليب ماثلة وقائمة في زمننا الراهن وتحديدًا في ما يتعلق بالتعليم، يمكن ذكرها على النحو التالي: الأسلوب التقليدي، الأسلوب التلقائي، الأسلوب المبرمج، الأسلوب المرتكز على المجهود الشخصي، وهذا الأسلوب الأخير، تفرع عنه أسلوب يعرف بالتعلم بالاكشاف، حيث يساعد الأستاذ المتعلم بدرجة ما، كما أن الطالب المتعلم يعمل تحت إشراف الأستاذ وتوجيهه، والتعليم بالاكشاف يعتبر من أساليب التعليم الذاتي* لا سيما عندما تقل تلميحات الأستاذ وتوجيهاته بدرجة كبيرة، لذا، تهدف وظيفة الجامعة التعليمية إلى تنمية شخصية الطالب من جميع جوانبها، وإعداده للعمل المستقبلي من

¹ مرصد التعليم العالي: الراصد الدولي، وكالة التخطيط والمعلومات لوزارة التعليم العالي، مجلة شهرية، شهر أفريل، العدد 16، السعودية، ص.50

خلال تحصيل المعارف وحفظها وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها، ويمكن إعطاء تعريف للتكوين الجامعي بأنه "تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا"¹، فضلا عن ذلك فإن التكوين الجامعي هو ذلك النمط من التكوين الذي يعمل على تنمية رأس المال البشري من أجل إعداد الكفاءات والإطارات من مخططين ومسيرين وغيرهم من أصحاب المهن الرفيعة في المجتمع، من أجل مواصلة البحث العلمي في مختلف التخصصات، والمشاركة في تطوير المجتمع وتنميته للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

2.2.1. الجامعة والبحث العلمي: يعتبر البحث العلمي عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي وتتبع الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (مشكلة البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)؛ بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث)².

بناء على ما ذكر، فإن: البحث العلمي نشاط حيوي وديناميكي هادف ومنظم، يسعى لدراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها، وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع، وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته، وتحقيق التنمية المستدامة، كما ان للبحث العلمي أهمية كبرى في مجال التنمية بمجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية، مما دفع بالكثير من الدول للاهتمام به.

3.2.1. الجامعة وخدمة المجتمع: لا ريب في ان وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع تكمن في ذلك النشاط المنجز لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة³، كما أن خدمة الجامعة للمجتمع تعنى قيام الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجرى في مجال التعليم: فكرا و ممارسة، وعليها يقع تقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضاياها ومشكلاته، وكذا الادلاء بتصورات وبدائل تثير وتشجع فكرا تربويا داخل المجتمع⁴.

¹ - Walter Leal Filho ,Sustainable Development Culture Education, 9th International JTEFS/BCC Conference, Siauliai University, may18-21, Lithuania, p.183.

² عريفج سامي، سلطي (2001): الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر، عمان، ط2، ص.92.

³ - مكتب التربية العربي لدول الخليج (1987): تطور التربية في الصين، الرياض، ص.ص 65-66.

⁴ - بوشامب، إدوارد (1985): التربية في اليابان المعاصرة، ترجمة محمد عبد العليم مرسي، مكتب التربية العربية لدول الخليج، الرياض، ص.49.

3.1. وظائف الجامعة والتنمية المستدامة: للجامعة دور رائد-لا غنى عنه- في تحديد المسارات والمتجهات التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة؛ ذلك ان الجامعة تقوم بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسئولين بوسعهم اشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصا للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة(الاستدامة)، كما تسهم في تقدم المعارف واثرائها ونشرها عبر البحوث، اضافة الى كونها توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية¹.

1.3.1. التكوين الجامعي والتنمية المستدامة:تطبق الجامعات الافكار الجديدة المتعلقة بالتكوين الجامعي والابحاث والابتكارات، والتي يتم من خلالها: إنتاج وتكوين رأس المال البشري المزود بدراية منطقية حول مبادئ التنمية المستدامة، كما يمكن تكييف التكوين الجامعي مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال عده عناصر موضوعية يمكن ايجازها في:

أولاً: إيجاد نماذج جديدة للنمو الاقتصادي متطابقة مع فلسفة و ابعاد التنمية المستدامة:يتم ذلك عبر الربط الفعال بين البيئة والتنمية المستدامة في مناهج الاقتصاد من خلال دراسات بعض القضايا، مثل: الندرة، الاقتصاد البيئي، الموارد المتجددة وغير المتجددة، تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاقتصادية ووضع مبادئ التنمية المستدامة في جميع التخصصات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي والتركيز على التخصصات الخضراء كالمحاسبة الخضراء التي تهتم بالإفصاح المحاسبي للأنشطة التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الأنشطة الاقتصادية، والحماية الخضراء وكذا التسويق الأخضر.

ثانياً: التركيز على ترابط وتداخل أبعاد التنمية المستدامة في العملية التكوينية: ادت أنماط الإنتاج والاستهلاك المفرطة إلى أضرار بليغة بالبيئة وزادت من حدة الفقر في مناطق أخرى من العالم، وهذا ما بين انعكاس الأنشطة الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية والبيئية للبلدان النامية خاصة.

إن فهم الطلبة الدارسين والباحثين لهذا الترابط أمر بالغ الأهمية لتأسيس نظام بيئي أكثر استدامة، لأن معرفة هذا الترابط تفضي إلى الحذر أكثر عند استخدام الموارد الطبيعية، كما يؤدي إلى الحفاظ على البيئة، كما أن نشر الوعي بالاستدامة لدى الطلبة من خلال التركيز على أثر أنشطة البشر على النظم الايكولوجية، ونتائج الاحتباس الحراري والاستهلاك المفرط للطاقة وأنماط الاستهلاك والتلوث والنقل، يساهم في بناء القيم والمواقف والمهارات عندهم، والتي تساعدهم على اتخاذ المواقف في سياق

¹ طارق ، عبد الرؤوف ومحمد، عامر(2007): تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ¹.

التنمية المستدامة، بوعي ومسؤولية في الحاضر والمستقبل اضافة الى تأثير هذه القرارات على الأجيال المستقبلية.

ثالثا: فعالية التكوين الجامعي عبر تطبيق أساليب جديدة للطاقة المستدامة: لا يقتضي الحفاظ على الطاقة والموارد غير المتجددة عدم الإفراط في استغلال هذه الموارد، وإنما يتطلب توفير البدائل لها. فعلم الاستدامة يطلب البحث في الطاقات البديلة للموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على نصيب الأجيال -التي لم تولد بعد- من هذه الطاقة والموارد غير المتجددة، ويمكن للتكوين الجامعي دعم التنمية المستدامة عن طريق تدريب وتثقيف وتشجيع الطلبة على البحث في بدائل ومصادر جديدة للطاقة، كالطاقة المائية وتوربينات الرياح، وأمواج المحيط والطاقة الشمسية والحرارة الجوفية، مع نقل هذه المعارف إلى النشء من الأجيال المقبلة¹.

رابعا: إدراج مبادئ التنمية المستدامة في جميع التخصصات الجامعية: تعتبر التحديات في المناهج الجامعية عبر التخصصات المختلفة مفتاح التعامل مع التنمية المستدامة، كتدريس مناهج في التكيف المناخي، والتخطيط المستدام، وبناء المؤسسات المستدامة². وكأمثلة عن تدريس مبادئ التنمية المستدامة، هناك برنامج دراسي في معهد جورجيا أتلانتا عن "التنمية الحضرية المستدامة"، يطرح مجموعة من المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة، كالمباني المستدامة، إعادة التدوير، التسميد، الحد من مخاطر النقل، ومنع التلوث، والتعليم والتوعية مع إعطاء الطلبة الحرية في تصميم المشاريع وتنفيذها، ومساعدتهم على التغلب على العراقيل التي يواجهونها عند تصميم مشاريعهم³ كما ان جميع المعاهد العالية المتخصصة في تكوين التقنيات الحضرية في الجزائر تدرج مقاسات البحوث البيئية سواء في مرحلة التدرج او الدراسات العالية المتخصصة.

خامسا: إدماج التربية البيئية في العملية التكوينية: ينبغي التشديد على أن يكون الطالب واع بأهمية الحفاظ على البيئة، والإلمام بقضاياها ومشاكلها من خلال إدراكه لبعض المفاهيم كالمنظومة البيئية، السكان، الاقتصاد والتكنولوجيا، القوانين والتشريعات البيئية، القيم والسلوك، وأخلاقيات السلوك البيئي.

¹المقدادي، كاظم(2006): التربية البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدانمارك، ص ص.40-41
² معهد البحوث والاستشارات(2006): نحو مجتمع المعرفة، الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث، الإصدار السادس، الرياض، ص ص.58-59.

³ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي رقم: 279/03 المتضمن القانون المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيورها، الجريدة الرسمية، العدد:51، بتاريخ 24 اوت عام 2003م، ص.21.

1.2.3.2. أهمية توجيه البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر الجامعة أكبر ممون للمؤسسات العلمية البحثية برأس المال البشري المؤهل القادر على العمل العلمي ولن تستطيع الجامعة تلبية حاجات المؤسسات العلمية بذلك؛ إن لم تكن على صلة وثيقة بهذه المؤسسات، وهذا ما يتطلب سياسة علمية تجعل الجامعة على بينة من احتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، كما تجعل تلك القطاعات على بينة من إمكانيات الجامعة في خدمتها، ولعل في تجارب جامعة التكوين المتواصل الجزائرية خير دليل على ذلك¹.

تساعد البحوث العلمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- 1- إجراء البحوث التي من شأنها حفظ وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية، وخلق المزيد من الطاقات البديلة وتسخير الأبحاث العلمية لوضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد المتاحة.
- 2- إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحا على الصعيد الدولي والمحلي وذات العلاقة بالتنمية المستدامة.
- 3- طرح التكوين في برامج الماجستير والماستر Master والدكتوراه في مواضيع التنمية المستدامة والتنمية البيئية.
- 4- إجراء أبحاث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل اثر المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.
- 5- انجاز بحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ.
- 6- انجاز البحوث التي تقدم حلولاً لمخاطر التغير المناخي.
- 7- إنشاء مراكز بحث تعنى بالتنمية المستدامة.
- 8- البحث عن مواد جديدة لاستبدال المواد القائمة، والتغيرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.

1.3.3.3 دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنميته: تعد خدمة الجامعة للمجتمع، الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا، ومع الحاجات الثقافية المتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي قدمتها وسائل الاتصال الحديثة.

خطت بعض الدول خطوات كبيرة لجعل الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، ففي جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على

²¹تركي، رابع (1975): التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 153.

الصحة العامة، وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل، وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بمدارس الآباء¹.

وفي اليابان تقدم الكليات المتوسطة "Junior Colleges"، حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته، تتمثل هذه البرامج في تعليم الأفراد حفظ الطعام، والتربية في رياض الأطفال والتصور².

كما تقدم جامعة ولاية ميتشجان "Michigan State University" خدماتها للمجتمع وخاصة في المجال الزراعي، لأنها تسمى كليات منح الأراضي، وبدأت تقديم مقررات في الزراعة حتى تأسس اتحاد الخدمات الممتدة في الولايات المتحدة الأمريكية³.

وفي بلدان شرق اسيا، تقوم السياسات التعليمية على كل ما يتعلق بالعملة بما يتلاءم وحالات شعوبهم من خلال تبني ماهية البرامج المبتكرة والتي ينبغي على الانظمة الجامعية تطويرها لتنمية الروح القيادية لدى طلابهم واداراتهم ومؤسساتهم مع النماذج التي تتلاءم مع ظروف المجتمعات ومستويات التنمية المستدامة،، ولم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد الا تبعا للانعكاس الواضح في الاستثمار الفكري والموارد البشرية ويتم توظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات وكان لها ذلك بفضل التركيز في التعليم الابتدائي والثانوي على المعارف الاساسية والمعاني الوطنية، ان اهم ميزتين اساسيتين لسياسات التعليم العالي في سنغافورة هما: الانتقاء والجودة وهذا ما جعلها مصنفة بين افضل الجامعات في اسيا والعالم برمته باحتلالها الرتبة 34 عالميا سنة 2010، اما الصين فإنها تركز في سياستها التنموية على اربعة عناصر للوصول الى التنمية المستدامة والمتمثلة في: الصناعة، الزراعة، الدفاع والعلم والتكنولوجيا، وتبين مؤخرا ان الجامعات الجزائرية تظهر في الترتيب العالمي بشكل متطور سنة بعد اخرى، وحسب اخر تقرير، لما يعرف بـ **Uni Rank** المهتم بترتيب الجامعات منذ 2005م، والذي يقوم على اساس تحليل الاداء للجامعات : 200 جامعة متميزة بشكل صاعد (افريقيا)، حيث ظهر ترتيب مقبول ل 24 جامعة جزائرية بين 200 جامعة افريقية (2018)، وجاءت كل من: جامعة قاصدي مرباح بورقلة في الرتبة 39 وابي بكر بلقائد بتلمسان في الرتبة 47. ينظر المزيد في: El Moudjahid du 26 Février 2018)⁴

¹ ينظر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.Mesrs.dz، تاريخ الاطلاع: 2014.08.12 على الساعة: 21:05

² ينظر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.Mesrs.dz، تاريخ الاطلاع: 2013.02.17 على الساعة: 12:50.

³ ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 اوت عام 1998م المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الجريدة الرسمية رقم 62 بتاريخ 24 اوت عام 1998م .

⁴- Voir: Quotidien El Moudjahid, Algérie, du 05 Mars, 2019 -

تنطلق الوظيفة الثالثة للجامعة، من أن الجامعة ينبغي أن تكون بؤرة علمية وثقافية في المجتمع، من خلال الانفتاح على المجتمع، وتقوية الروابط معه وتقديم المشورة له، والمساهمة في حل مشاكله، ومساعدته على استغلال موارده الطبيعية، بتوفير القوى البشرية اللازمة المدربة، ويمكن للجامعة أن تساهم في خدمة المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التركيز على الأدوار التالية¹:

- القيادة الفكرية للمجتمع وبناء الحس الوطني والقومي عند المواطن، وترسيخ قيم النظافة، والمحافظة على كنوز المجتمع وثروته، والتصدي لكل محاولات العبث والتدمير والإيذاء الذي قد يتعرض له بعض موارد البيئة، بطريقة عمدية أو تلقائية.
- مجال التعليم المستمر للمواطنين الذين فاتتهم مثل هذه الفرص من خلال التعليم النظامي عبر تبني برامج الدراسات المسائية النظامية، والجامعة المفتوحة، والتعليم عن بعد (كما هو حال جامعة التكوين المتواصل في الجزائر)، والدورات والبرامج المهنية المتخصصة، والدورات الفنية والمهنية للعمال والفنيين، والدورات العامة للراغبين والمهتمين لزيادة حصيلة المواطنين المعرفية وتوسيع مداركهم العلمية.
- تقديم الاستشارات والدراسات لكل مؤسسات المجتمع، عبر اليات: الدراسة، والتحليل، والتشخيص، وتقديم الاستشارة للإصلاح والتحديث، فمن خلال طلب المشورة من الجامعة يمكن لمؤسسات المجتمع أن تحصل على حلول نابعة من مقتضيات العمل وطبيعة التعامل في المؤسسة وقائمة على الدراية بالبيئة المحلية والقوانين التنظيمية الوطنية واللوائح سارية المفعول والاستفادة من قاعدة علمية وفنية ومعلوماتية واسعة لا تنحصر في رؤيتها لقضايا محدودة والتعرف على أفكار مبتكرة متحررة من انغلاق المعرفة المحدودة النابعة من المتهات الإدارية المتشعبة².
- تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية، التي تستهدف نشر المعرفة، وتبادل الرأي والخبرة، وعرض الدراسات والبحوث في مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية، ومنها تحليل مشكلات البيئة، وعرض وجهات النظر المختلفة للتصدي لها ونشر الوعي البيئي لدى المواطنين، والاحتفال بالمناسبات العامة ومنها المناسبات البيئية، وقد توجت بعض الجامعات اهتمامها بهذه الوظيفة (وظيفة الخدمة العامة للمجتمع) باستحداث مركز قيادي عال للإشراف على نشاطات الجامعة في هذا المجال.

نفس المصدر. 1

يراجع في ذلك: 2.

-الخطيب، أحمد(2006): الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، اربد، الاردن، ، ص ص.102-111.

-بلقرع، العربي وزهير، رو ابح(2009): سبل تفعيل علاقة البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية بالجرائر، مداخلة غير منشورة،

جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

2. عرض نشاط الجامعة الجزائرية.

عرفت الجزائر التعليم الجامعي منذ 1877م واصبحت في عاصمة الجزائر جامعة شاملة ومركزية منذ 1909م سميت: جامعة الجزائر المركزية Université d'Alger، كما عرفت تطوّرات جذرية بعد الاستقلال سنة 1962م، كان أهمّها الانتقال من القليل من المراكز الجامعية إلى شبكة وطنية معتبرة من الجامعات الكبرى، وبرز هنا هذه التطوّرات وكذا أهمّ مميزات الجامعات الجزائرية.

صورة جامعة الجزائر العريقة



1.2. مفهوم ومضمون الجامعة الجزائرية: ترسخ الطرح والمفهوم المعاصر والحداثي للجامعة الجزائرية تبعاً لما ورد في المرسوم رقم 279-03 المؤرخ في 23 أوت 2003 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، حيث تعتبر الجامعة في الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹.

2.2. التطورات الكمية للجامعة الجزائرية: يمكن رصد وتتبع اهم أهمّ التطوّرات التي مرّت بها الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال وحتى وقتنا الرّاهن من خلال تناول النقاط التالية:

1.2.2. الشبكة الجامعية: شهد النظام الجامعي في ظل الاستقلال توسعاً كبيراً، حيث انتقل عدد المؤسسات الجامعية في الجزائر من جامعة واحدة عادة الاستقلال موروثاً عن الحقبة الاستعمارية هي جامعة الجزائر، أضيفت لها جامعة وهران سنة 1966، ثم جامعة قسنطينة سنة 1967 وبلغ عدد

¹ بوحنية، القوي ونور الدين، حشود: البحث العلمي في الوطن العربي: تحديات و آفاق، على الموقع الإلكتروني www.bouhania.com، تاريخ آخر اطلاق: 2018/11/03.

الجامعات سنة 1977 ست جامعات¹، وبحلول عام 2014 أصبحت الشبكة الجامعية الجزائرية تتضمن: 97 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية تضم 48 جامعة و10 مراكز جامعية و20 مدرسة وطنية مدرسة عليا و7 مدارس عليا للأساتذة و12 مدارس تحضيرية مدمجة و4 ملحقات²، ولم يتحقق هذا الكم من المرافق الا بفضل الاستثمار العمومي في قطاع التعليم العالي بفضل سياسة الانفاق العمومي.

2.2.2. التكوين الجامعي : كان التكوين الجامعي في الجزائر جد متأخر، حيث لم يتعد عدد المسجلين في الجامعة في أول موسم جامعي (1962-1963) 2725 طالبا، يؤطرهم 298 أستاذا معظمهم أجنب وواصلت منظومة التعليم العالي تطورها الكمي للفترة (العشرية): 1990 و2000، حيث بلغ عدد الطلبة في مرحلة التدرج 181350 و407795 على التوالي، يؤطرهم 14536 أستاذا في سنة 1990 و17460 أستاذا لسنة 2000، وتشير آخر الإحصائيات أنه في الموسم الجامعي: 2011/2012 بلغ عدد الطلبة في مرحلة ما قبل التدرج 1401700 طالبا³. هذا الكم يعكس الإرادة السياسية الوطنية الداعمة للتربية والتكوين العالي وتكوين نخب قادرة على التسيير الفعال. وقد صرح وزير التعليم العالي والبحث العلمي انه في مجال تطور الشبكة الجامعية الجزائرية، فإن القطاع انتقل من 53 مؤسسة، منها 18 جامعة في الفترة: (1999-2000) إلى 106 مؤسسة جامعية، منها: (50 جامعة و13 مركزا جامعيًا و43 مدرسة عليا) في الفترة: 2017-2018.

3.2.2. تنظيم البحث العلمي في الجزائر: يبرز القانون رقم 11-98 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي-1998-2002، التطور الملحوظ في تنظيم وتطوير البحث العلمي بالجزائر، فقد حدد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف وبرامج الفترة الخماسية: 1998-2002 التي حدد لها ثلاثون برنامجا وطنيا للبحث في مختلف ميادين البحث الأساسي والبحث التكنولوجي للتنمية والبحث التطبيقي⁴.

مع ما ذكر، فإن البحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول حسب المقاييس الدولية، ولتجاوز هذه النقائص تم إجراء تعديلات على البرنامج الخماسي 1998/2002 واعتماد برنامج خماسي ثان للبحث العلمي 2008/2012، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية

¹ أحمد أبو زيد، محمد (2011): تقرير اليونسكو على العلوم في العالم، على الموقع الإلكتروني www.almarefh.net، تاريخ آخر إطلاع: 2018/12/03.

² بوحنية، القوي ونور الدين، حشود، مصدر سابق.

³ عزت، عابدة: هجرة العقول العربية، على الموقع الإلكتروني www.mfti.gov.eg/sme، تاريخ آخر تصفح: 2018/12/10.

⁴ اليونسكو (2010): الموجز التعليمي العالمي لعام 2010 مقارنة بإحصائيات التعليم عبر العالم، كندا، ص. 182.

والتكنولوجية وترقية التنمية المستدامة في البلاد، وهذا من خلال وضع أهداف طموحة وتوفير الوسائل المادية والبشرية لتحقيق تلك الأهداف¹.

3.2. مشاكل الجامعة الجزائرية: تكمن في العناصر الاتي ذكرها:

1.3.2. مشاكل التكوين الجامعي: تعاني الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات العربية من بعض المشاكل التي تحول دون تحقيقها للتنمية المستدامة المنشودة ن ومن بين هذه المشاكل:

- الأعداد المتزايدة للطلبة؛ مما أدى إلى ضعف الطاقة الاستيعابية، وهذا يعود إلى تشجيع الجزائر لديمقراطية التعليم والنمو السكاني السريع (ضغوط الطلب الاجتماعي على التعليم العالي).
- زيادة نسبة الطلاب والخريجين في التخصصات النظرية والإنسانية عن نسبتهم في الدراسات العلمية والتطبيقية.
- النمطية في الخطط والمناهج الدراسية والسنوات الدراسية ونمطية التكوين المبنية على التلقين، بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي.
- التركيز على التكوين الجامعي، وإهمال البحث العلمي وخدمة وتنمية المجتمع.
- هيمنة الطابع التقليدي على هياكل الجامعات وأسلوب عملها.
- هيمنة التخصصات والأقسام والدراسات التقليدية، وندرة التخصصات والدراسات الحديثة والدراسات المتكاملة التي تجمع علوما متعددة تعالج موضوعا معيناً كعلوم الصحاري والبيئة والبحار وغيرها.
- لا تزال قضية التعريب مشكلة أساسية، وخاصة في التخصصات العلمية والتطبيقية.
- يغلب على التكوين الجامعي طابع التدريس، بشكل يكاد يكون امتداداً للمرحلة الثانوية، دون أن يكون هناك اختلاف نوعي للمرحلتين. وتكاد وظيفته تتركز في إعداد القوى العاملة التي قد يحتاج إليها المجتمع، وقد يكون في غنى عنها.
- مشاكل تطبيق نظام (LMD) في الجامعة الجزائرية كالتباين الكبير في محتويات عروض التكوين من جامعة إلى أخرى، مما يؤثر سلباً على مبدأ الحركة وطول الجذع المشترك في بعض الميادين، وهذا ما أدى منطقياً إلى ضيق فترة التخصص؛ ومشكل اللغة حيث هناك العديد من الميادين (وخاصة التقنية منها) لغة التدريس المستعملة هي اللغة الفرنسية وهي لغة غير مكتسبة أو غير متحكم فيها فعليا من طرف الطلبة مما يشكل عائقاً أمام التحصيل الجيد للطلاب، كما يلاحظ أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق؛ كونه ليس متعلقاً بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي،

عزت عايدة، مصدر سابق.¹

الذي هو الآخر يخوض تجربة جديدة متمثلة في: الخوصصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الاعمال les incubateurs وفتح المجال للمستثمر الأجنبي.

- المركزية في صناعة القرار، الأمر الذي يترتب عليه فقدان المشاركة وتمركز السلطة بأيدي فئة محدودة، والتفرد في صناعة القرارات المتعلقة بالجامعة، له انعكاسات سلبية على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات، وبالتالي على قدرتها في تحقيق أهدافها والاضطلاع بمسؤولياتها.

2.3.2. معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: يمكن حصر مجموعة من المعوقات التي تعرقل البحث العلمي على أداءه الدور المنوط به في التنمية المستدامة والمتمثلة في:¹

- ضعف التخطيط والتسيير لنشاط البحث العلمي فمشاريع البحث لا تعتمد على عملية تقييميه ومتابعة صارمتين، كما أن كل التقارير الدورية التي تنجز على البحوث تغطي عليها الصفة الإدارية البحتة.
- غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير فرق ومخابر البحث.
- التوجه غير المتوازن للبحث النظري على حساب البحوث التطبيقية.
- ضعف الميزانيات وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى الإجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة مشاركة الجهات المانحة.
- غياب الدعم الخاص للبحث العلمي حيث يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس إن لم يكن الأوحيد للبحث العلمي في الدول العربية بما فيها الجزائر، حيث يبلغ حوالي 80٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3٪ للقطاع الخاص، و 7٪ من مصادر مختلفة.
- غياب إستراتيجية لتسويق نتائج البحث العلمي إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة².
- ندرة الباحثين، حيث أن أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار المراكز والجامعات العربية من أضعف الأنشطة البحثية في العالم، بسبب قلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، وانشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي بسبب العجز المالي. واستحوذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية³.
- انخفاض معدل الإنتاجية العلمية، حيث أظهرت الدراسات أن ما ينشر سنويًا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث، ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو 55 ألفًا، فإن معدل الإنتاجية

¹ الربيعي، سعيد(2008): التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، عمان. ص. 235.

² الخطيب، نعمان أحمد(2005): مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الأردن بين تشريعات الاعتماد ومتطلبات الجودة، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، القاهرة، 21 أبريل، ص. 139.

³ الكثيري راشد، بن حمد(2005): برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية الإصلاح، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، القاهرة، 21 أبريل، ص. 167.

هو في حدود 0.3، وهو وضع غير مقبول اذا ما قورن بالإمكانات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ 10٪ من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة، وهذا من الأمور التي تجعل من الحكومات العربية غير مهتمة بدعم البحث العلمي بالشكل اللائق¹؛

• غياب المحيط المناسب للبحث العلمي، فرغم الزيادة في أجور أساتذة الجامعة مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أنها تعد الأضعف مقارنة بغيرها في العالم، كما أن هناك مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تفقد الحافز للأساتذة للبحث العلمي، مع عدم توفر وسائل البحث المناسبة.

• هجرة الكفاءات من الوطن العربي إلى الخارج (وهو شكل من اشكال النقل المعاكس للتكنولوجيا) وحرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمكاسب التي تجنيها الدول المتقدمة من جراء هجرة العقول إليها، هي نفسها وبصورة معكوسة تمثل الخسائر التي تمنى بها الدول الأقل تقدماً نتيجة هجرة العقول منها²، ويقدر معهد اليونسكو للإحصاء في تقريره لسنة 2010 عدد الطلاب الجزائريين في الخارج سنة 2008 بـ 21726 طالباً³، كما تشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة العمل العربية أن نسبة 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج، لا يعودون إلى بلدانهم، وإنما يستقرون في البلدان التي تخرجوا منها، ويقدر منتدى رؤساء الشركات واتحاد الاقتصاديين الجزائريين، عدد الباحثين الجزائريين الذين تركوا الجزائر منذ سنة 1990 بأكثر من 40000، ووفقاً لإحصائيات إدارة السياسة السكانية والهجرة بالجامعة العربية لسنة 2008 عن إحصاءات تفصيلية عن نسب هجرة الكفاءات للدول العربية، حيث جاءت الجزائر في مقدمة الدول العربية بنسبة 215347 كفاءة علمية؛ يليها المغرب بـ 207117 كفاءة؛ ثم مصر بـ 147835 كفاءة.

• ومن أهم العوامل التي أدت إلى هجرة العقول العربية الوضع الاقتصادي للباحثين والمحسوبة وزيادة أعداد الكفاءات البطالة، وعدم تقدير العلماء من قبل دولهم، والافتقار إلى عوامل التشجيع على الابتكار والاختراع، وغياب المكافأة المالية والمعنوية من المسؤولين، والتي تتناسب مع جهود الباحثين. مقابل كل هذا هناك عوامل جذب للعقول من الدول المتقدمة والمتمثلة في مهارة وسياسات دول العالم الصناعي في اجتذاب الكفاءات من مختلف الدول في إطار من التخطيط الواعي، وعلى أساس انتقائي،

¹ تومي، ميلود(2009): الجامعة الجزائرية والتنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.882.

الخطيب، أحمد: مرجع سابق، ص. 114².

تومي، ميلود: مصدر سابق، ص.883³.

كما يعد التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات التي تشهدها البلدان المتقدمة عنصرا جاذبا لأصحاب الاختصاصات في التكنولوجيا العالية.¹

3. متطلبات تأهيل الجامعة الجزائرية للعمل على أداء دورها في التنمية المستدامة: أن الأوان للجامعة الجزائرية أن تدرج مفاهيم التنمية المستدامة في جميع وظائفها، وهنا يمكن للتعليم الجامعي أن يلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق المساواة بين الأجيال من خلال قيامها بما يلي:

1.3. تحقيق التوافق بين التكوين الجامعي وتنمية رأس المال البشري: هناك قدرة محورية للتعليم تعود أساساً إلى ما يمكن أن يحدثه التعليم من تغير إيجابي على خصائص المجتمع في النواحي التالية:

1-الدافعية على التفكير.

2-الابداع.

3-المساهمة في راس المال الفكري.

4-الابعاد الاجتماعية.

5-استمرارية عملية التعلم.

6-التوظيف.

إن تحقيق التوافق التام بين التعليم الجامعي وتنمية رأس المال البشري ليس بالأمر اليسير، وربما يكون أمراً مستعصياً على الجامعة منفردة في انجازه، إلا أنه بالإمكان تحقيق ذلك من خلال التعاون والتضامن بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع الأخرى بوضع صيغة للعمل المشترك للمواءمة بين الفرص التعليمية المتاحة ومتطلبات المجتمع وخطط التنمية المستدامة، ويمكن الوصول إلى ذلك وقال:

1.1.3. تطوير سياسة القبول: يتم ذلك من خلال تقليل فرص القبول في التخصصات والبرامج التي لا يحتاجها قطاع العمل، ويكثر بها عدد الباحثين عن عمل، وربط المقررات التي يدرسها الطالب بالميدان الفعلي للعمل، لتحقيق تكامل بين الجوانب النظرية والعملية.²

2.1.3. تطوير مخرجات التعليم الجامعي: تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده وتعكس مخرجات التعليم العالي مدى متانة النظام التعليمي ومدى تطور أو تأخر المجتمع، حيث تبرز هذه المخرجات في جودة المخرجات الأكاديمية والتعليم والتوظيف، مثلاً: رضا العملاء الداخليين والخارجيين والبحث

الخطيب أحمد: مرجع سابق، ص. 114¹

² الربيعي، سعيد (2008): التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، عمان، 2008، ص.ص 235-237

العلمي وخدمة المجتمع وضمان استمرارية التمويل، وللمخرجات علاقة تغذية مرتدة Feed back مع المدخلات، كما ينبغي الانتباه الى كون: ارتباط الجودة بالإنتاجية في العملية التعليمية.

لا بد من البدء في وضع تصور شامل لتحسين آليات ووسائل التعليم الجامعي في كافة مؤسساته لضمان مخرجات متميزة¹، وإعادة تصميم البرامج الأكاديمية وفقاً لاحتياجات السوق وخطط التنمية المستدامة والتوجهات العالمية، وتشجيع القيام بالدراسات والبحوث المشتركة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية والصناعية، وضمان المشاركة الفعلية للطلاب للمساعدة في اكتساب المهارات والاستفادة من خبرات الآخرين وتكثيف تعليم اللغات الأجنبية، وحث الطلبة عموماً وطلبة نظام (LMD) بوجه أخص عليها، وذلك باستعمال مخابر اللغات الموجودة على مستوى كل مؤسسة جامعية وهذا لتسهيل العملية التكوينية وخاصة في الفروع والتخصصات التقنية، وأخيراً تسهيل اتصال الأساتذة بما يدور حولهم في العالم، من حركة متسارعة تشمل في مظاهرها كل جوانب الحياة، وتشجيعهم على حضور المؤتمرات والندوات وورشات العمل والبرامج والدورات التدريبية والإجازات العلمية. إن النظام السابق الجامعي الغي نتيجة التطور السريع المرتبط بالعولمة والضغط الاجتماعي على التعليم العالي بصفة متزايدة وقد ترجم عدم المواءمة هذه في عجز النظام التعليمي السابق على الاستجابة للتحديات الكبرى التي فرضتها منظومة تكنولوجيا الاعلام والاتصال وكذلك عولمة الاقتصاد؛ فمنذ سنة 2002 أصبح نظام L.M.D المرتكز على مقارنة جديدة للعلاقات البيداغوجية والعلمية بين: الطلبة والأساتذة والإدارة، إضافة الى ما ابتدته الحكومة الجزائرية من استعداد لتحسين اوضاع الجامعة الجزائرية وضمان الاستمرار في التطور من خلال الندوات والملتقيات التي اشارت الى ضرورة تبني مدخل ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي؛ لذلك جعلت بعض البلدان شعار بناء البلد يبدأ بجودة التعليم العالي..... وان نظام LMD مرتبط بالمنظومة العالمية للتعليم العالي ومن اهدافه اقرار هيكلية جديدة للتعليم واعادة تنظيم للتعليم وتقييم وتأهيل عروض التكوين فضلاً عن مضامين متجددة للبرامج البيداغوجية بصيغة الاستدامة وهذا كله يصب في تحقيق غايات الاصلاح من حيث تقديم تكوين نوعي لضمان ادماج مهني احسن والتكوين للجميع وعلى مدى الحياة واستقلالية المؤسسات الجامعية وانفتاح الجامعة على محيطها وعلى العالم برتمته. هناك متطلبات العيش الكريم وظهور العجز في متطلبات التطور المستدام والنمو المتشابك تبعاً لشبكات خدمات منتجات مؤسسات التعليم العالي وهذا ما ارتبط بعاملين اساسيين- كما يذكره الباحث الجزائري باشيوة عبد الله - في بحثه الرائع المعنون: "افضل الممارسات في تحديث هيكلية السياسات التعليمية"، ص 111، حيث اشار الى وجود عاملين هما: العامل الداخلي: يتمثل في زيادة الطلب على التعليم العالي بمختلف مراحلہ وتخصصاته وضغط الراي العام وقوة المواطن تستمد من نظرتہ الى ما ينقصه والى ما تحقق له، وهنا تظهر الحاجة الى

¹ أحمد، الشميمري: المتطلبات الخمس لبناء جامعة الريادة، على الموقع الالكتروني www.alqat.com: تاريخ آخر تصفح: 2019/01/07.

تعديل مؤسسات التعليم العالي في نظرتها الى الاستثمار ومشاركة قطاع البنية التحتية في ذلك وكذلك قطاع التنمية البشرية والاقتصادية باعتبارهما قطاعات خدمية واعتبارها قطاعات استثمارية ليصبح التعليم مساندا ومقدما لهذه الخدمات والمنتجات والتقنية والعقول ، اما العامل الخارجي فيتمثل في زيادة الطلب على مخرجات التعليم العالي وما يمثله من تأثير على الفرصة الجيدة للوظيفة والتعامل الجاد مع منتجات تكنولوجيا الاعلام والاتصال والعملة بما قدمته من منافسة واسواق مفتوحة ومعيارية، من خلال العاملين، يبرز البعد الاستراتيجي للاستثمار في الموارد البشرية واثبات مبادئ الادارة والتسيير التي انتقلت منك الادارة بالأهداف الى الادارة بالكفاءات الى الادارة بالمعارف...

3.1.3. تطوير وتحيين محتويات المناهج والبرامج الدراسية¹: هناك ضرورة ملحة لا عادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات لتحديثها بشكل مستمر، والعمل على إنشاء مراكز تميز في تخصصات محددة في كل جامعة، وإعادة النظر في التخصصات التي لا تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة من الخريجين، أما في ما تعلق بالمساواة بين الأجيال، فإن أفضل طريقة لتفسير مبدأ المساواة هو التعبير وفق فلسفة: "المحافظة على الموارد"، وهنا يمكن للتعليم الجامعي أن يلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إدخال مفهوم الإحساس بالمسؤولية في المناهج الدراسية ليس فقط لتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية، بل للأجيال المستقبلية أيضاً.

4.1.3. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات²: يتم ذلك بالسعي لتحقيق التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني، والمكتبة الالكترونية والقنوات الفضائية وبعث الجامعات الافتراضية التي تعتمد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال في نقل المحتوى التعليمي إلى طلابها في أماكن مختلفة، وتحرير الطالب من الاختيار بين الدراسة والعمل.

2.3. اهتمام الجامعة الجزائرية بالبحث العلمي كأحد دعائم و متطلبات التنمية المستدامة: هناك بعض الآليات والطرق التي تضمن الاستثمار في البحث العلمي لضمان تحقيق للتنمية المستدامة والمتمثلة في:

1.2.3. وجود سياسة علمية تعمل على تفعيل البحث العلمي: يكون ذلك بإنشاء هيئة عليا مشتركة للبحث العلمي، تنتهي هذه الهيئة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم ممثلين عن الجامعات والقطاع الخاص والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي؛ تعمل على توحيد الجهود

¹ صيفي، زهي (2010): دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أيام: 19-20 ماي، ص. 302.
² الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (1989): مستقبلنا المشترك، ترجمة: كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص. 83.

العلمية والبحثية في الجامعات والمؤسسات الأخرى، وتوجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع¹؛

2.2.3 توفير التمويل اللازم للبحث العلمي: يتحقق ذلك بتخصيص أموال كافية لتجسيد الانجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تمت في مخابر البحث وغير مجسدة في حيز الاستثمار، وزيادة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، والخروج من النظرة الضيقة القائمة على فهم خاطئ وقاصر، والذي يعتبر أن البحث العلمي غير منتج ولا يدر أي قيمة مضافة ولا يحقق إيرادات مناسبة، لذا يتعين توفير جميع المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لتحفيز الباحثين على الإبداع².

3.2.3 تحقيق الشراكة بين مراكز البحث في الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة : يدعم من خلال اقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة وتعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة³؛

4.2.3 محاولة الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة : مما لا شك فيه ، ان هجرة الكفاءات (the skilled people / the elites) من الجزائر تحرمها من عنصر هام من عناصر التنمية، ألا وهو رأس المال البشري Human Capital الأكثر رقيًا، ويمكن الاستفادة من الكفاءات المهاجرة الجزائرية بطريقتين مختلفتين:

أولاهما: التخفيف من حدة هجرة الكفاءات : يتم ذلك بإتاحة المناخ السياسي والأكاديمي اللازم لازدهار البحث العلمي، لدفع حركة البحث العلمي وتشجيع الباحثين والكفاءات، وتوفير الحرية الفكرية للعلماء بحيث ترفع الخوف الذي يعيق جهدهم، والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، ونشر مناخ علمي ايجابي وتشجيع المواهب العلمية على الإبداع والابتكار.

ثانيا: الاستفادة من الكفاءات الجزائرية في المهجر: يكون ذلك ببناء شراكة مع العقول الجزائرية المهاجرة، فالعلماء الجزائريون اليوم يتواجدون في أعرق المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية ويطورون كثيرا منها، لذلك فانه بإمكانهم عند تقديم دعوة صادقة لهم للمشاركة من مواقعهم في بعض البرامج القائمة هنا في مراكز البحث والجامعات الجزائرية، أن يكونوا خير عون إذا أحسن الاختيار.

¹هيئة الأمم المتحدة: البرنامج الانمائي (2011): الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، ص. 83.

² أبو ملحم، محمد (1999): أزمة التعليم العالي، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، دار الفكر العربي، بيروت، ص. 21.

³ مذكور، على أحمد (2000): الشجرة التعليمية، رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص. 47.

3.3. تفاعل الجامعة الجزائرية مع محيطها: لتفعيل دور الجامعة في تنمية المحيط؛ لا بد من تحقيق الموازنة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق الشغل الجزائرية، وأيضا المبادرة بالشراكة مع مختلف مؤسسات المجتمع.

1.3.3. متطلبات ادماج مخرجات التعليم الجامعي في سوق العمل لتحقيق التنمية المستدامة: تتمثل إحدى الإشكالات الكبرى التي تعاني منها الجامعة الجزائرية في ذلك الانفصال الموجود بين التعليم الجامعي، وسوق الشغل... ومن أجل تطوير وظيفة الجامعة الجزائرية وجعل مخرجاتها البشرية أكثر قدرة على التكيف مع سوق الشغل، فإنه يتعين تحقيق الآليات التالية:

- وضع سياسة إستراتيجية تحقق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق الشغل.
- تشكيل اللجان القطاعية بين الجامعة وقطاعات العمل، للتعرف على احتياجات قطاعات العمل المختلفة والمساعدة على دعم الخريجين من ذوي المبادرات الخاصة والمواهب للقيام بمشاريع خاصة بهم.
- تحسين جودة التكوين الجامعي والتدريب المستمر لمخرجات الجامعة لتواكب متطلبات الاقتصاد والتجارة، ووضع برامج تدريبية خاصة للخريجين والموظفين للمساهمة في الإنماء المهني وزيادة تمكين قدرات العاملين¹.
- تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل ونشر ثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة، والاعتماد الأعظم على توظيف الذات، وهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة التوظيف المستديم إلى كونها مجرد بطاقة دخول إلى عالم الشغل.
- الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين، وهي الشراكة المتوازنة التي تتيح للجامعة الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي، والتي يأتي على رأسها الخريجون، إضافة إلى أهمية التركيز على شراكة المؤسسات الصغيرة، ورواد الأعمال، والجمعيات غير الهادفة للربح أي تكريس مبادئ المواطنة والمجتمع المدني.
- نقل التقنية والمعرفة، ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة وهذا بإقامة الواحات العلمية، ومراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية والحاضنات الافتراضية والحقيقية².

¹ زويلف، مهدي وتحسين، الطروانة (1998): منهجية البحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ص. 245 .
² عبد الحليم، محمد وعلي، عزب (1998): دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع، الواقع والمعوقات وإمكانية التغلب عليها، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد 28، ص. 66 .

2.3.3. تفعيل الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط العام:

لتفعيل الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، تصبح الجامعة الجزائرية تمارس الدور المحوري في توطيد العلاقة مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة، ومن جهة ثانية، ينبغي على المؤسسات الاقتصادية والصناعية والقطاع الخاص في الجزائر الولوج في هذه الحلقة والمشاركة في تفعيل دورها في تدعيم أنشطة البحث والتطوير والمشاركة في اقتصاد المعرفة¹.

3.3.3. إقامة علاقة وثيقة مع مؤسسات المجتمع:

لم يتسن بعد للجامعة الجزائرية أن تصبح مؤسسات أصيلة ذات بنية ذاتية تلبى حاجات المجتمع؛ فثمة فجوة واسعة وكبيرة بين الجامعات من جهة ومؤسسات الدولة والمجتمع من جهة أخرى. لربط الجامعة الجزائرية بالمجتمع؛ لا بد من السعي باتجاه استحداث نظام واضح يحقق ارتباطا بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والدولة يقوم على وضع برامج عمل مشتركة، تستهدف إجراء دراسات أو تهيئة حلول لمشاكل فنية أو غيرها أو إحداث تنمية لبحوث تطوير التكنولوجيا، ويمكن أن يحدد هذا النظام آلية للتعاون بين الباحثين من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا والمشاريع الصناعية أو الشركات أو مؤسسات ومنظمات المجتمع غير الحكومية.

4- المبحث الرابع: دعوات الدور الفعال للجامعة: الثقافة المقاولاتية واليقظة الاستراتيجية.

بناء على ما سبق ذكره حول: إقامة علاقة وثيقة مع مؤسسات المجتمع وتفاعل الجامعة الجزائرية مع محيطها، يمكننا ان نتساءل: ما هي الاسس الاستراتيجية الداعمة لدور الجامعة في التنمية؟ عود على بدء، فالجامعة الجزائرية، تعمل جاهدة على تجسيد الفكرة القائلة: "نحو اقامة بحث علمي رصين يصغي لأسئلة المجتمع ومجتمع يسترشد بالبحث العلمي"، وهو شعار كثير من المراكز البحثية Think tank² في كثير من البلدان العربية الصاعدة في مجالات البحث والابتكار بفعل المقاولاتية(ريادة الاعمال) واليقظة الاستراتيجية التعليمية، ومن مهام الجامعات الجزائرية والمراكز البحثية المرتبطة بها حسب القانونين الاطار(سابق الذكر): المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المتضمن القانون الاساسي للأستاذ الباحث والمرسوم التنفيذي رقم 03-279 المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها وما تلا ذلك من امريات

¹ اعمار، حامد: (1996): دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، المؤتمر السنوي الثالث عشر، قسم أصول التربية، جامعة المنصورة،

² مركز بحث علمي في العلوم الانسانية: (مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية بمدينة وجدة المغربية والمشييد من طرف متبرعي ابناء المدينة وقراها مع انتداب للباحثين من وزارة التعليم العالي المغربية، وهو شبيه بمركز البحوث الانترولوجية والاجتماعية بوهران ومركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية بالجزائر، يختلف فقط في التمويل المستمر) ينظر الموقع التالي:

ونشریات محينة لغاية 2019م، ومن روح المرشومين السابقين؛ يمكننا استنباط ما يلي: ان من بين الادوار الفعالة للجامعة القيام بتكوين نوعي يلبي متطلبات التنمية على ان يكون هذا التكوين مستمرا، هدفه اعداد كفاءات وتفجير طاقات كامنة وابرار مواهب مهمشة بغية الاندماج الواعي والسليم في الحياة العملية بمختلف انشطتها ودون تمييز قطاع عن الاخر، ولن يتأتى ذلك الا عبر فعل دال لتنمية المهارات عن طريق تطوير طرق تدريس جميع اصناف التعليم والتكوين والتدريب والرسكلة وتجديد المعلومات وتحضير تامين شهادات تتعلق بذلك؛ فضلا عن تنظيم التكوين المستمر لفائدة الاشخاص المندمجين او غير المندمجين في الحياة العملية قصد تلبية حاجات فردية او جماعية، ونشير الى اهمية العطل الاقامية العلمية في الخارج والتي اسهمت في استكمال كثير من المشاريع البحثية العلمية والاطلاع على ابتكارات فكرية في مواطن استقبال باحثينا، كما اصبحت الجامعات الجزائرية من خلال عدة قوانين ومراسيم تساهم في نشر الفكر المقاوالاتي (ريادة الاعمال) وتحدث شركات تابعة ويكون الهدف منها انتاج سلع او خدمات وتحسين قيمتها وتسويقها في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية وهكذا تجسدت افكار المقاوالاتية الجامعية عبر دار المقاوالاتية المقامة في كل جامعة جزائرية، وان دور دار المقاوالاتية هو بالدرجة الاولى نشر الثقافة والفكر المقاوالاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة لدى مخرجات الجامعات الجزائرية.. وان تبني الفكر المقاوالاتي يمثل بديلا استراتيجيا معلوماتيا للتعرف على الانشطة التي يبحث فيها طالبو العمل عن الشغل والتوظيف المعبر عن كفاءاتهم ومواهبهم غير المعبر عنها، وقد قامت جامعات كثيرة في هذا المضمار بحملات توعية للطلبة على مختلف التخصصات تحت شعار: "اكتشف دار المقاوالاتية؟". وهذا ما قامت به جامعة الجزائر خلال الفترة: 21 الى 31 يناير 2019م¹ تحت مسمى الايام المقاوالاتية للطلبة Student's entrepreneurship، وكانت المحاور الاساسية للنقاش والاعلام مركزة على:

- 1- اعلام الطلبة بوجود دار المقاوالاتية على مستوى الجامعات والتعريف بالمهام والاهداف الاساسية؛
- 2- احصاء احتياجات ورغبات الطلبة؛
- 3- تعميم الية ما يعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- 4- تسجيل الطلبة المهتمين بالمقاوالاتية للمساهمة الرسمية في الانشطة المقاوالاتية؛ لان طالب اليوم والحاضر سيصبح مقال الغد.

تاريخ اخر اطلاع: 06/01/2019م، p=1560. http://www.univ.alger3.dz - 1.

صورة فعالية الثقافة المقاولاتية



دلت الحقائق، أن الدور الفعال للجامعة لا ينتج بالأقوال، انما قيمة الانسان تتأتى بما يضيفه للحياة من افعال وليس اقوال وغوغاء، كما كان يحث به ثوار امريكا اللاتينية الفيلسوف تشي غيفارا. وحتى يكون الطالب والجامعة في صلب الفعالية Efficacite يجدر ادراك ان حيوية الجزائر بثرواتها المتعددة، لا تكون فعالة الا بالقيام بما يلي:

- 1- التعرف الى البيئة واهميتها في التكوين الجامعي وارتباطاتها بالتنمية المستدامة للبلاد؛
- 2- المواطنة كأساس للوعي والتطور والحراك الايجابي؛
- 3- وسائل الاتصال الحديثة والتي جعلت من العالم قرية صغيرة معلوماتيا؛
- 4- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمقاولاتية كشكل راق من اشكال الاقتصاد التضامني الرشيد؛
- 5- الثقافة الممنهجة؛
- 6- الابتكار؛
- 7- المقاولاتية.

ان التجديد الابداعي لدور الجامعة، ينبغي ان يسمح بترقية الثقافة المقاولاتية، فضلا عن ان الجامعة كفاعل محلي للتنمية في اطار العولمة؛ ينبغي ان تقترح فعاليات واقتراحات واجراءات ترتبط بالمقاولاتية، ولكن هل من مقاربات في الثقافة المقاولاتية؟

الثقافة المقاولاتية

يمكن تطبيق الفكر المقاولاتي على عديد الانشطة، ومنها النشاط التعليمي الاكاديمي الجامعي، ولعل النقاط التالية تمثل افضل دعائم للثقافة المقاولاتية التي ينبغي ان يتزود بها اي خريج جامعي يبحث

عن شغل يتوافق وتخصصه، والا نصبح في دارة مهمة: الجامعة تخرج بطالين والجامعة تعدش ازمة نقص في الرؤى الاستشرافية لما بعد الجامعة.

أولاً: كيفية اقامة وتسيير وتديبر موارد مؤسسة اقتصادية خلاقة للثروة ومساهمة في تفعيل القيم المضافة و في الناتج الداخلي الخام P.I.B؛

ثانياً: التعرف على المقاربة الديناميكية والابداعية للعامل خريج الجامعة للمساهمة في تطوير المؤسسات؛

ثالثاً: البحث الفعال والديناميكي عن وظيفة او شغل لباحث عن تلك الوظيفة الحلم؛

رابعاً: التعرف على التعليمية المحفزة للأستاذ والمدرس تجاه الشباب الموجودين في اطار التكوين؛

خامساً: الادماج الاجتماعي الايجابي والابتكاري.

يحق لنا التساؤل عن الدور الفعال للجامعة في عملية البناء والتنمية؟

تبدو الاجابة صعبة نسبيا ومع ذلك سنحاول الاجابة المبدئية عن تساؤلنا هذا بما يلي، وفق مبادئ

كلية:

أولاً: البحث المتواصل المستديم للوصول الى مؤشرات دولية تخص رواد الفعالية في الجامعة ومحيطها: عدد الطلبة، الحوكمة الجامعية- خاصة في الجامعة الجزائرية- بالنظر الى ميزانية التسيير فقط للقطاع خلال العشرية الاخيرة، اللامركزية الحقيقية في الاداء، نظام اداء البحث.؛

ثانياً: استهداف نسبة مقبولة وفق العلاقة التالية: مؤسسة/عدد السكان او عدد الطلبة؛

ثالثاً: جعل الثلاثية المقدسة والرغيدة فعالة: تنمية وتمتين متواصل ومستديم للعلاقة الثلاثية:

الدولة- الجامعة-الصناعة.(ينظر الملحق رقم 02)

في الفكر المقاولاتي الجامعي ، يبقى التساؤل قائما ومستديما في: كيف وماذا يجب القيام به لربط الجامعة العصرية بالمنظمة، وخلق جسرين للتبادل و "الحوار" الخصب، و من وجهة نظرنا ، من الضروري تدريب الطلبة القادرين على أن يصبحوا مدربين بمفردهم لتوفير المعرفة النظرية المفيدة للمنظمات، مع الاستفادة من المعرفة العملية التي يمكنهم بدورهم- من خلالها تعليم زملائهم من الاجيال الاخرى.، من الضروري أيضاً إجراء المسوحات النوعية للمنظمات وتحديد احتياجاتها ومعرفة كيفية تلبية توقعاتها المتعددة من حيث الدراسة والتقييم والتوقع، في المقابل ، يمكن أن تكون المنظمة مختبراً عملياً للتعلم "المركبي" لكل من الباحثين والطلاب، ومن هذا الترابط بين الجامعة والمنظمة يتولد نجاح الانتقال المعرفي من خلال: وتكملة القراءة الملزمة ، نقل المعرفة المتجددة والدراية.

اليقظة الاستراتيجية في التعليم العالي

عرف Humbert Lesca اليقظة الاستراتيجية ب: "عملية جماعية مستمرة تقوم بها مجموعة من الأفراد بالبحث عن معلومات طوعية حول التغييرات التي قد تحدث في البيئة الخارجية للمنظمة. ، من أجل خلق فرص العمل والحد من المخاطر وعدم اليقين بشكل عام ، والذي يسمح للمنظمة بالتصرف بسرعة وفي الوقت المناسب" كما عرف LESCA Humbert, CARON Marie-Laurence، اليقظة الاستراتيجية ب: النظام الذي يساعد في اخذ القرارات والتحليل للمحيط العلمي التقني والتنفيذي والتكنولوجي والمؤثرات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية لالتقاط اشارات التهديدات والفرص التطويرية والابداعية حيث تركز اليقظة الاستراتيجية على المعلوماتية التي لها صبغة استراتيجية.

كما يقدم David Coudol & Stéphane Gros التعريف التالي: "تعتبر المراقبة الإستراتيجية نظام دعم اتخاذ القرار الذي يراقب ويحلل البيئة العلمية والتقنية والتكنولوجية والآثار الاقتصادية الحالية والمستقبلية من أجل استخلاص التهديدات والفرص. التنمية. تعتمد بشكل أساسي على المعلومات ذات الطبيعة الاستراتيجية أو القرارات المهمة التي تربطها بمصطلح المراقبة الاستراتيجية.

تمثل اليقظة الاستراتيجية نوعا من مراقبة المعلومات المتعلقة بالبيئة الكلية للمؤسسة¹ مهما كان نوعها وطبيعتها(بما في ذلك المؤسسات الجامعية) وهذا من اجل عقلنة التحكم في التهديدات والفرص في الاجلين المتوسط والطويل، انها باختصار البحث والمعالجة والنشر بغية استغلال امثل للمعلومات، كما انها تمثل كذلك الاستعلام الكفيل بتوجيه القرارات الاستراتيجية، وتشمل العديد من انواع واشكال اليقظة مثل: اليقظة التكنولوجية التي تنصب على المنتجات وعمليات التصنيع وهي تقوم برقابة ايداع براءات الاختراع وتطور المعايير والتكنولوجيات والقطيعة التكنولوجية وعمليات التصنيع والبحث الاساسي والمقالات العلمية والاطروحات والتقارير العلمية كذلك، وكل هذه النقاط مدرجة في القوانين التوجيهية للبحث التكنولوجي في الجزائر بموجب مراسيم وتوصيات-سبق ذكرها- وهناك اليقظة التسويقية وهي تقوم على الاسواق ذات العلاقة بالمؤسسة عبر رقابة تطور سوقها وسلوك المستهلكين ومحاوّر الاتصال لدى المنافسين؛ اذن اليقظة التسويقية تعرف الاسواق الجديدة وتقتراح منتجات جديدة لعملائها وكذلك إرفاقه اطلاق منتج جديد. اما اليقظة التجارية² فهي تركز على مراقبة الحالة المالية وقنوات التوزيع والصفقات العمومية والخاصة وكذلك التحكم العقلاني في مشترياتها من حيث الوقت والأجال والاسعار... الخ. وكذلك ايجاد وبسرعة لمصدر من مصادر تموينها في حالة تماطل احد الموردین، كما ان هناك ما يعرف باليقظة

¹ Mercadex international(2016):Veille stratégique ou réveil tragique,publication de mercadex international, ,p05

² Abdelkader djeghdjeh et autres(2012):,implantation d'une veille stratégique dans une unité industrielle-cas de la scimat algerie,Revue intelligence journal,no01,sept,p 3-5

حسب الصورة *veille d'image* تختص بالصورة وبسوء السمعة للمؤسسة او لاحد الماركات والعلامات وهذه اليقظة تتسم بمراقبة وتتبع الاشاعات، الغضب والتذمر، والاسقاطات المتعلقة بحملة للاتصال وكذلك الاسقاطات المتعلقة ببيانات الصحافة والمنتديات الخاصة بالنقاشات فضلا عن المواقع المتعلقة بأراء المستهلكين وتسمح هذه اليقظة بقياس اثر حملة الاتصال وكذلك تلبية مطالب الزبائن وسوء السمعة للعلامة وللمنتوج ، اما اليقظة التنافسية *la veille concurrentielle* فهتم بالمنافسين المباشرين وغير المباشرين الحاليين والفاعلين وهذه اليقظة تراقب استراتيجيات المنافسين وسياسات التعريفات والمنتجات الجديدة او الخدمات وكذلك النتائج المالية والتوظيفات الخاصة بهم في مجال الموارد البشرية والعملاء وصفقاتهم الجديدة واتصالاتهم على مواقع التواصل اضافة الى تحالفات هؤلاء المنافسين ، كما تسمح هذه اليقظة بتعديل الحجج التجارية للمؤسسات ووضع الاستراتيجيات الفعالة والتعريف بالمنافسين الاكثر تهديدا لها، اما اليقظة المجتمعية *la veille sociétale* فهتم بالأطروحات الاجتماعية الاقتصادية والجيوسياسية والثقافية الاجتماعية للامة وتسمى كذلك اليقظة الاجتماعية-السياسية او اليقظة البيئية-المحيط، وتعمل هذه اليقظة على مراقبة تطور العادات والذهنيات وكذلك سلوكات المستهلكين والبيئة والمحيط ، الانضباط والمنازعات.... الخ وكذلك الحركات الاحتجاجية والاجتماعية وحركات وايداع العرائض والشكاوى. كما ان هناك ما يعرف باليقظة القانونية والتشريعية *la veille juridique* وهي تتطلب القيام بمراقبة براءات الاختراع والعلامات والنماذج المودعة من طرف المنافسين واكثر من ذلك من طرف كل الفاعلين الذين ينشطون في مجالات ذات علاقة بنشاط المؤسسة، واخيرا هناك اليقظة التنظيمية *la veille réglementaire* وهي تسعى لرقابة القوانين والقرارات وفقه القوانين والمناقشات البرلمانية اضافة الى مقترحات القوانين ومقترحات ارباب العمل والجباية وتسمح هذه اليقظة بعقلنة وتوقع كل التغيرات المرتبطة بتبني نص قانوني وبالتغلغل والاختراق وبكل شرعية اضافة الى الاسواق الاجنبية الخاضعة لقواعد الوطنية الخاصة .

اذن اليقظة الاستراتيجية ذات طابع تكراري واستشراقي¹ من اجل توقع التغيرات في بيئة المؤسسة وتجنب الاحداث الغير مرغوب فيها في الأجال والتوقيت الملائمين. ذلك ان اليقظة الاستراتيجية تساعد في صناعة القرار الاستراتيجي في المؤسسة وحتى الدولة من خلال تحليل تطور الاتجاهات وبيئتها. ولهذا لجأت جامعاتنا الى اقامة خلية اليقظة الاستراتيجية ضمن هياكل التسيير.

1 https://fr.wikipedia.org/wiki/Veille_strat%C3%A9gique https://fr.wikipedia.org/wiki/Veille_strat%C3%A9gique https://fr.wikipedia.org/wiki/Veille_strat%C3%A9gique https://fr.wikipedia.org/wiki/Veille_strat%C3%A9gique
التالي تاريخ الاطلاع 2019-01-07 الساعة 23:19م

محاور اليقظة الاستراتيجية

تطور مفهوم اليقظة الاستراتيجية وتم ادراجها ضمن عتبات ابعاد كبيرة للذكاء الاقتصادي والاستعلام بمختلف اوجهه، تركز اليقظة الاستراتيجية على 06 دعائم اساسية بمثابة مراحل يمكن ايجازها في:

1-تعريف الاحتياجات: من الضروري تحديد محاور التنمية وتحديد الاستهداف اليقظ للمؤسسة والمتعاملين والزبائن، والقيام بتخطيط استشرافي تنبؤي، مع الاخذ في الحسبان الأجل والتكاليف ثم التساؤل عن المعلومات المراد الحصول عليها سواء كانت كمية او نوعية؛

2-تجميع مصادر المعلومات: كل مؤسسة مطالبة بالحصول على معلومات تخصها وهذا عبر قاعدة البيانات الواجب توفرها داخليا، اما خارجيا فتكون عبر الرسائل التوجيهية وشبكات التواصل الاجتماعي؛

3- تجميع المعلومات: بعد تجميع المصادر؛ يتم التمييز والفرز وفق نوعين من المعلومات، المعلومات الرسمية: الأنترنت، المجلات والوسائط الصحفية، قواعد المعطيات...الخ، اما المعلومات غير الرسمية فتتمثل في: الصالونات، المنتديات، اللقاءات الشخصية مع الزبائن...الخ؛ (احسن قناة هي الجامعة من خلال مؤتمراتها وایامها الدراسية وندواتها العلمية)؛

4-تحليل المعلومات : الاخذ في الحسبان المعلومات الاستراتيجية والبحث عن مصادرها الحقيقية وكذلك مدى ملاءمتها ثم بعد ذلك العمل في العمق وتفادي السطحيات؛

5-توزيع ونشر المعلومة: في الاخير، تكون المعلومات قد اميط عنها اللثام للمتعاملين مع المنظمة او شركائها، وتوجد عدة وسائل للتواصل وخاصة الانترنت او على شكل ورقي؛

6-حفظ نتائج اليقظة: تكون نتائج البحث مفيدة ليقظة مقبلة ومع مرور الوقت يمكن تحسين البحث وتطويره.

هذه المراحل المختلفة وتبعاً للطابع الاحترافي لليقظة ستتجدد بطابع مستديم تراكمي وباستمرار¹.

الجامعة واليقظة الاستراتيجية

هناك كثير من مراكز البحوث والتفكير والشركات والمقاولات (المقاولاتية في ميدان الاعلام الالي والبرمجيات مثلا) التي تقوم بشراكات مع التعليم العالي لجعل الطلبة على بينة من الذكاء الاستراتيجي، بدء من الخطوات الاولى بعد تخرجهم الى الحياة العملية والهدف واضح، وهو تزويد هؤلاء القادة المديرين

53-لحسن، عبد الله باشبوة(2013):هيكله السياسات التعليمية(دراسة استشرافية لمؤسسات التعليم العالي العربية)، مجلة الجامعة،

الجامعة العالمية الاسلامية، العدد 08، السنة 19، لندن، ص 111.

المستقبلين بأدوات راسخة ومتجددة ومتجدرة في مجال الذكاء الاقتصادي والرهانات الاستراتيجية الرئيسية لكل المنظمات، مهما كانت طبيعتها، وهنا تتجلى أهمية التكوين المقاولاتي للطلاب الجامعي.

في ايماننا هذه يمكن ملاحظة انه مطلوب من الجامعة ان تلعب دورها المحرك في التنمية الاقتصادية والصناعية عبر البحث العلمي والتقني ومسارات تخصصات جديدة في نظام ل ام دي ويتجلى ذلك عبر: ترقية العلاقات بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي والعمل المبدئي على اثره برامج المقاولاتية، فالجامعة مؤسسة متعددة التخصصات لأنها تحضر لأكثر عدد ممكن من حملة الشهادات لمختلف القطاعات وهي توسع مجال المعارف عبر التعليم والبحث العلمي من خلال التعريف بمختلف التخصصات والتكوينات التي تقدمها، وهي تطور مهامها الحيوية للمجتمع والانفتاح على المحيط عبر التقاط الاشارات وفق مسار اليقظة ويكون العمل الجاد على التنبؤ وترقية الفكر المقاولاتي الرصين. حتى تتقارب الجامعة مع محيطها؛ ينبغي القيام بمبادرات تجسد هذا التقارب، ذلك انه بإمكان المؤسسة والجامعة ايجاد تكامل عبر تعاون في المقاولاتية الصلبة كوسيلة فعالة للتكيف والتطور اكثر فاكثر، وان الشراكة الفعالة تترجم من جانب المؤسسة بترقية الاجراءات الصناعية والابتكار والمنتجات الجديدة وتنافسية احسن ضمن اقتصاد السوق والعولمة وخلق مسارات جديدة في مناصب الشغل وبالنسبة للجامعة: عبر توسيع افضل في المعارف وتكوين افضل للباحثين وضمان تحويل متطابق للمعارف، وهنا تبدو اهمية الاستعداد لتحقيق كل اتصال مع المؤسسات ومع فرق الابحاث للمخابر الجامعية او الكليات وكذلك تطوير ورسكلة الاساتذة والقيام بخلق تعاون بين الجامعات الوطنية والاجنبية واخيرا المداخلات والمهرجانات العلمية. لأجل نشر ثقافة الابداع الجامعي المأمول وخلق التكوين المقاولاتي الانجذابي.

بناء على ما ذكر، تجدر بنا الاشارة الى ان ابحاث الابتكار في الجزائر لا توجد الا في ميزانيات مخصصة لهذا الغرض في الواقع. ولا يوجد ابتكار في الاقتصاد الجزائري ولا من جانب هيكل الدولة رغم الميزانيات السنوية المرصودة لوزارة التعليم العالي؛ ناهيك عن المنظمات العامة وحتى الخاصة؛ لكن يمكن الاعتماد مبدئيا على الشركات التي لديها دوائر للجودة والمجموعات ومراكز ابحاث التنمية وعقود الشراكة مع الابحاث الجامعية من جهة والتي تعد على اصابع اليد الواحدة. ان نشاط الابتكار لا يمكن ان يتطور وان يكون فعالا على مستوى المنظمة، ويمكن للدولة مساعدة ومرافقة وتشجيع هذا النشاط من خلال مجموعة من الحوافز، ولكن يبقى الامر متروكا للمنظمة لإشراك وتبني معركة الابتكار وفي غياب قيود الكفاءة وخاصة في غياب المنافسة، تتردد المنظمات في الابتكار لانه يمكن التحايل بشكل مؤقت على العقوبات من خلال استخدام الشراكة مع الشركات الاجنبية ذائعة السمعة العالمية ومساعدة الدولة في شكل ائتمانات بأسعار فائدة منخفضة؛ هذا يعني انه رغم الاعتمادات الموجهة للجامعات وما تقوم به، الا انه يتجلى غياب سياسة التدريب المؤهلة، وهذا ما يميز كثيرا من البلدان الريفية التي تعاني من نقص الموارد لوجود بلدان

غنية بالموارد؛ لكنها في طريق الافتقار سنة بعد أخرى، رغم وفرة الموارد، وهذا ما يؤدي الى الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي ويمكن استشراف هذا الاختلال من خلال التعرف الى مشاكل التمويل والانفاق وخاصة ما يعرف بالاحتمال القوي لادخار حقيقي سلبي والمتمثل في استغلال مواد طبيعية غير قابلة للتجديد، فالذي يجب الاهتمام به هو الادخار الحقيقي بدل الادخار المالي او الربح والادخار الحقيقي يحسب كالتالي:

الادخار الحقيقي¹= الادخار المالي العمومي والخاص + النفقات الموجبة الى التعليم التي تعكس تحولات راس المال البشري غير المادي-الاهتلاك-نضوب الموارد الطبيعية-الاضرار الناجمة عن الملوثين، المعادلة توضح اهمية التعليم، وبالتالي فان الادخار الحقيقي يمثل الانخفاض او الارتفاع في الثروة الوطنية وبعبارة اخرى، فان كل برميل من البترول او متر مكعب من الغاز المستخرج من الارض-كما يراه احد الخبراء الجزائريين- هما في بداية الامر تفكير للامة؛ لان استعمال المداخل المتأتمية من بيع او استغلال هذه الموارد الطبيعية، يؤدي الى الاغناء عند تواجد الادخار الحقيقي الايجابي او الى التفجير عند الادخار الحقيقي السلبي.

الخاتمة

ثمة أسئلة عديدة، يمكن من ورائها فهم السلوك الإنساني في موقف من المواقف، وهي كما حددها **كينيث بروك** تدور حول: الفعل، الإطار، الفاعل، الاداة، العرض، ولا بد من توفر كلمات تسمى الفعل وكلمات تحدد الاطار او الخلفية التي تحيط بالفعل وكلمات تطلق على الشخصية التي تنجز الفعل وكلمات تسمى الاداة التي تم توظيفها لتحقيق ذلك الفعل واخيرا كلمات تبين الهدف حيث يصيغ بروك اسئلته على النحو التالي: ما الفعل الذي تم انجازه؟ وفي أي اطار؟ ومن اضطلع بالفعل؟ وكيف؟ ولماذا؟ فالجامعة- حسب بعض المفكرين- هي مكون من مكونات الاطار، وثمة اطار يتسم بالشمولية والاتساع والجدة والمرونة يحيط بالجامعة والمجتمع بما يقدم من معلومات وتسلية واثارة، وهذا الاطار المتجدد تعمل على تكوينه وادامته أجهزة الاعلام، والجامعة الجزائرية لا تعيش أزمة مستوى بقدر ما تعيش أزمة محتوى عميق حال دون

احمد، بن بيتور: جزائر الامل، مرجع سابق، ص 54¹

55- **LESCA, Humbert.**(1997): Veille stratégique, Concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise. Ministère de l'Éducation Nationale, de la Recherche et de la Technologie, DISTNB et ADBS, , p27

56- **LESCA, Humbert et CARON Marie-Laurence**(1995): Veille stratégique : créer une intelligence collective au sein de l'entreprise, Revue Française de Gestion, septembre-octobre, pp:58-68 .

57- يراجع تصريح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، جريدة المساء-الجزائر- ليوم 27 ماي 2018م

تقدم نخبها في كثير من المجالات وعدم مواكبتها للواقع المعولم في ميدان التعليم العالين كما ان هناك فرضية هامة مفادها: ان مراحل التعليم الاولى هي الاساس لما يليها من مراحل التعليم المستقبلية المهنية والفنية والجامعية وهنا يأتي دور الجامعات في التأكيد على تخطيط مناهجها على مواد بناء الامة من عدة علوم والانفتاح الواعي على الثقافة الانسانية لأخذ الصالح منها.

تبين لنا في هذا البحث الدور الذي تستطيع الجامعة القيام به من خلال وظائفها للمساهمة في تنمية رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة، وبدراسة لواقع الجامعة الجزائرية؛ وجدنا أنه رغم الجهود المعتبرة التي تبذلها الجزائر في مجال التكوين الجامعي، والارتفاع الكمي في أعداد الجامعات على مستوى الوطن، وتجاوز الطلبة أعتاب المليون، وزيادة الإنفاق على نشاطات البحث العلمي بهدف ترقيته، والقيام بالإصلاحات في مجال التكوين الجامعي ككتبي نظام (LMD) المعمول به في الجامعات العالمية؛ إلا أنه رغم كل هذه الجهود المبذولة، فإن الجامعة الجزائرية لا تزال لحد الساعة تركز على أداء وظيفة تكوين الطلبة، وهذا ما نلمسه في تزايد أعداد المتخرجين سنة بعد سنة، دون الاهتمام بنوعية المخرجات، ومدى ارتباط التخصصات بمتطلبات سوق الشغل، كما أن هناك قصورا في توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية والاقتصار على الأبحاث الأساسية. أما عند الحديث عن الوظيفة الثالثة للجامعة الجزائرية فقد شهدت محاولات جديدة لبناء علاقات وطيدة بين الجامعة والمحيط، والاستفادة من انفجار المعلومات والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، باستعداد المؤسسات الاقتصادية - خاصة - لدخول اقتصاد السوق، والتعرف الى المحيط الاقتصادي والاجتماعي اقليميا او دوليا، امام الجزائر تحديات مثل: الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وكذا اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وغير ذلك، مما يحتم على صناعات القرار التقاط الاشارات وتحليلها في اطار اليقظة الاستراتيجية، لكن واقع الجامعة اليوم يكشف أن طريقة تخطيط أهدافها وبرامجها أصبحت ضعيفة الصلة بالواقع العملي، وهذا ما يجسده الكم الهائل من المتخرجين الذين يعانون ويلات البطالة، أو العمل في إطار بطالة مقنعة، كما أن الجامعة لا تستجيب بفعالية للمتغيرات الحاصلة في المحيط، وقد صدق شيخ المؤرخين الجزائريين الدكتور ابو القاسم سعد الله، حين قدم نصيحته الاستشرافية بواقع اليقظة الاستراتيجية لترقية الجامعة الجزائرية: تدرسا وبحثا وانفتاحا وابتكارا وشراكة وتغلغل؛ لكن للأسف لم تلتقط الاشارات التي وردت في صرخته حين قال: "يجب الحرص على مستوى الطلبة حتى لا يتدنى بهم المتدنون ويعبث بهم العابثون، لقد راجت بضائع الانتهازين والوصوليين..... واخشى ما اخشى ان نجد مستقبلا: الزعانف والمبتدلين في غياب النخبة الحريصة على السمعة العلمية للجامعة".

لذلك، فعند التفكير في تطوير الجامعة الجزائرية لتساهم في التنمية المستدامة، لا بد وأن يؤخذ بعين الاعتبار توفير التكوين الجامعي الجيد الذي يحقق التوافق بين المخرجات الكمية والنوعية ومتطلبات

التنمية المستدامة، والتركيز على البحوث التطبيقية وتسويقها والمساهمة في تنمية المحيط من خلال فتح الأبواب أمام مؤسسات المجتمع للاستفادة من خدمات الجامعة.

ينبغي استغلال اشارات المعلومات على ضعفها في الجامعات والتركيز على تحسين التنافسية في الجامعات الجزائرية ومعالجة المعلومات ونشر المعرفة للتحكم في المحيط من جانبين: التهديدات والفرص.

هناك وعي في السنوات القليلة الماضية: التركيز على الدور الفعال للوظيفة الاساسية للجامعة

العصرية في الوقت الراهن بترسيخ الضمير المقاولاتي الابداعي، بالنظر لنقمة الموارد التي تعاني منها بلادنا كما تعاني منها بلاد شبيهة بواقعنا الاقتصادي والتعليمي وهذا ما سيسمح وبصفة مستديمة بتطوير القدرات الابداعية الى اقصى مراتها من المعارف المكتسبة في الجامعة والاداء الموضوعاتي والقيام بالنشاط الابداعي حسب مقتضيات الفعالية والقيمة العادلة وان التعليم العالي ينبغي ان يسمح بالترقية العلمية والاجتماعية عبر منح الجزائريين امكانية الوصول الى وظائف ومهن مختارة ومؤهلة واكثر مكافاة مقابل الجهد البدني والفكري، ومن هذا المنطلق فان التعليم العالي وعن طريق التكوين المستمر بروح المقاولاتية واليقظة الاستراتيجية؛ سيعطي لأولئك الذين لم تسعفهم الظروف بمتابعة الدراسات العليا باستئناف التعليم المكيف وكذا التمهين العالي للمشاركة في مسار التنمية المستديمة، كما لا يمكن انكار جهود الدولة الجزائرية في ترقية التعليم العالي رغم بعض النقائص الهيكلية والتنظيمية ولا بد من مضاعفة فعالية الدور الحضاري للجامعة عبر تثمين فعالية نظامنا التعليمي العالي وما يرتبط به من بحث علمي متكامل والوصول الى الكتلة الحرجة المنتجة في كل التخصصات للحصول على نتائج احلالية بالطرح النوعي ويجب تدعيم تكوين المكونين والوصول الى تأطير نوعي على حساب الكمي ومضاعفة منافذ المرور بين التكوينات الجامعية والانشطة المهنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لان هناك وحاليا قطيعة ملاحظة بين انشطة الدراسة والبحث والحياة المهنية من جانب الانشطة المهنية ويجب تقليص هذه الهوة لأنها بمثابة افة وغير منتجة في عالمين ينبغي لهما ان يتكاملا بداية ونهاية(وهذا ما ستحققه الثقافة المقاولاتية واليقظة الاستراتيجية) وبروح التكامل والتضامن. وان هذين الفضلاءين ينبغي ان يكونا نشيطين للاستفادة من المزايا التكافلية والعمل وفق منطق تناظري للرقى المؤكد. وهذه الوثبات في التكامل تحققت في بلاد كثيرة مثل: ماليزيا، البرازيل، وكوريا الجنوبية، وبعض البلاد العربية. بفضل الاستراتيجية متعددة الابعاد في التكوين خارج ربوع قطاع المحروقات وتقوية الممرات بين الجامعة وعالم المؤسسة عبر خلق حاضنات الاعمال ومشارتل المؤسسات وانفتاح اكثر للتعليم العالي على القطاع الصناعي والمقاولاتية الخاصة على غرار البلدان -سابقة الذكر- ويتعين أن تعمل الجامعة على تكوين مخزون من الرأسمال الفكري باقل جهد واقل وقت ممكن و توعية الطلبة على نوعية النشاط المستقل كخيار مسار مهني وفي المستقبل ينبغي على الجامعات الجزائرية ان تضاعف في مجال مساهمتها في ترقية وتنمية المقاولاتية عبر تكوينات وبرامج خاصة بالمقاولاتية

وتخصيص جوائز لأحسن مؤسسة مقاولاتية جامعية واقامة مشاريع مشتركة في المقاولاتية بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وتطبيق ممارسات الحوكمة في تسيير الجامعة ومعرفة تساؤلية عن مردود الاعتمادات المرصودة للابتكار والبحث. وتبقى التحديات الرئيسية للجامعة الجزائرية، والتي ينبغي مواجهتها بفضل سياسة إشراف فعالة وذكية للباحثين واستغلال رشيد للمعدات الموجودة والمساهمة في لعب دور استراتيجي في بناء المهارات التكوينية.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: المراجع والمصادر باللغة العربية

1-الكتب

- أحمد، الخطيب (2006): الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، اربد، الاردن.
- إدوارد، بوشامب (1985): التربية في اليابان المعاصرة، ترجمة محمد عبد العليم مرسي، مكتب التربية العربية لدول الخليج، الرياض، السعودية.
- الخشت، محمد عثمان (1989): فن كتابة البحوث العلمية واعداد الرسائل الجامعية، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (1989): مستقبلنا المشترك، ترجمة: كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- بن بيتور، احمد (2015): جزائر الامل: الدار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر .
- بن خديجة، منصف (2018): اليقظة الاستراتيجية، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، عمان. الاردن.
- راجح، تركي (1975): التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- سعيد، أبو ملحم سعيد ، (1999): أزمة التعليم العالي، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، دار الفكر العربي، بيروت .
- سعيد، الربيعي (2008): التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، عمان، الاردن.
- سلطي، عريفج سامي (2001): الجامعة والبحث العلمي، ط2، دار الفكر، عمان، الاردن.
- على، أحمد مذكور (2000): الشجرة التعليمية، رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- كاظم، المقداوي (2006): التربية البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدانمارك.
- مهدي، زويلف و الطروانة، تحسين (1998): منهجية البحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الاردن.

2- مقالات علمية ودراسات

-- الشميمري، أحمد: المتطلبات الخمس لبناء جامعة الريادة، www.alqt.com: تاريخ آخر اطلاع: 2019/01/07.

- القوي ، بوحنية وحشود، نور الدين: البحث العلمي في الوطن العربي: تحديات وآفاق، www.bouhanian.com، تاريخ آخر اطلاع: 2018/11/03. 4- عبد الله، باشيوة لحسن(2013): هيكلية السياسات التعليمية(دراسة استشرافية لمؤسسات التعليم العالي العربية)، مجلة الجامعة العالمية الاسلامية، لندن، العدد 08، السنة 19.

- عايدة، عزت: هجرة العقول العربية، . www.mfti.gov.eg/sme: تاريخ آخر اطلاع: 2018/12/10.
- محمد، عبد الحليم وعزب، علي (1998): دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع، الواقع والمعوقات وإمكانية التغلب عليها، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد 28، ص. 66 .

3-- قوانين ولوائح المنظومة الجامعية

-- القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 اوت عام 1998 م المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: 1998-2002، الجريدة الرسمية رقم 62، بتاريخ 24 اوت عام 1998 م.
-- المرسوم التنفيذي رقم: 279/03 المؤرخ في 2003/08/23 م (الجريدة الرسمية عدد 51 بتاريخ 24 اوت 2003 م) المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وبسيرها،

- المرسوم التنفيذي رقم: 279/03 المتضمن القانون المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وبسيرها، الجريدة الرسمية، العدد: 51، بتاريخ 24 اوت عام 2003 م، ص. 21.

- المرسوم التنفيذي 130/08 المتضمن القانون الاساسي للباحث (الجريدة الرسمية، عدد 23 04 مايو 2008 م).

- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(قوانين ولوائح جامعية)، www.Mesrs.dz، : تاريخ الاطلاع: 2014.08.12 على الساعة: 21:05

- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (قوانين ولوائح جامعية)، www.Mesrs.dz، : تاريخ الاطلاع: 2013.02.17 على الساعة: 12:50.

4- منشورات هيئات استشارية تعليمية(عربية ودولية)

- عبد الرؤوف، طارق و عامر، محمد(2007): تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية.

- محمد، أحمد أبو زيد (2011): تقرير اليونسكو على العلوم في العالم، ينظر الموقع الالكتروني: www.almarefh.net، تاريخ آخر إطلاع: 2018/12/03.

- معهد البحوث والاستشارات(2006):نحو مجتمع المعرفة، الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث، الإصدار السادس، الرياض، السعودية.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج(1987):تطور التربية في الصين، الرياض، السعودية.
- هيئة الأمم المتحدة: البرنامج الانمائي(2011): الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع .
- وكالة التخطيط والمعلومات لوزارة التعليم العالي:مرصد التعليم العالي: مجلة الراصد الدولي، مجلة شهرية، شهر افريل، العدد 16، الرياض. السعودية.
- اليونيسكو: التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، ينظر: الموقع الإلكتروني .www.Unesco.org : تاريخ آخر تصفح: 2018/12/23 .
- اليونيسكو (2010): الموجز التعليمي العالمي لعام 2010 مقارنة بإحصائيات التعليم عبر العالم، اوتاوة، كندا. .

5- مؤتمرات علمية

- بن حمد الكثيري، راشد (2005): برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية الإصلاح، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، القاهرة، 21 أبريل .
- حامد، عمار (1996): دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي الثالث عشر، قسم أصول التربية، جامعة المنصورة، مصر.
- زهير، صيفي (2010): دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، يومي: 19-20 ماي.
- العربي، بلقرع و رواج، زهير (2009): سبل تفعيل علاقة البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، ورقة غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- ميلود، تومي (2009): الجامعة الجزائرية والتنمية المستدامة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- نعمان، أحمد الخطيب (2005): مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الأردن بين تشريعات الاعتماد ومتطلبات الجودة، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: استشراف مستقبل التعليم، القاهرة، 21 افريل.

6-موسوعات الكترونية، تصريحات صحفية، مواقع الكترونية، متفرقات

Voir:https://fr.wikipedia.org/wiki/Veille_strat%C3%A9giquehttps://fr.wikipedia.org/wiki/Veille_strat%C3%A9gique
تاريخ الاطلاع: 2019-01-07 الساعة: 23:19
http://www.univ.alger3.dz/?p=1560 تاريخ اخر اطلاع: 2019/01/06م.
- تصريح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، جريدة المساء (النسخة الورقية)، الجزائر، يوم 27 ماي 2018م.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية Bibliographie en langues étrangères

-livres

- Abdelkader, djeghdjeh et autres(2012):,implantation d'une veille stratégique dans une unité industrielle-cas de la scimat Algerie,Revue intelligence journal,no 01,sept.
- Borrero, cabal Alfonso (1995):L'université d'aujourd'hui- éléments de réflexions ,C.R.D.I ,Ottawa,Canada. .-39
- Humbert, Lesca (1997): Veille stratégique, Concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise. Ministère de l'Éducation Nationale, de la Recherche et de la Technologie, DISTNB et ADBS.

-articles

- Ciferri, Ludovico et Lambardi, Patrizia: The Role Of University Education In Fostering Sustainable And Responsible development. www.visionebsite.eu, consulte le: 06/10/2012.
- Coulon,Alain, (1976): Où va l'université algérienne? in l'homme et la societe,No: 39-40, Revue tiers monde, economie politique et culture, Paris.
- Humbert LESCA, et Marie-Laurence(CARON 1995): Veille stratégique : créer une intelligence collective au sein de l'entreprise, Revue Française de Gestion, septembre-octobre.

3-colloques scientifiques

- Leal, Filho Walter(2014):Sustainable Development Culture Education, 9th International JTEFS/BBCC Conference, Siauliai University, Lithuania ,may18-21 .

الملاحق

صورة رقم 01: المعارف والعلاقة:دولة-جامعة-صناعة



صورة رقم 02: المقاولاتية-اليقظة الاستراتيجية وفعالية الجامعة



ملحق رقم 01: تطور اعتمادات ميزانية تسيير وزارتي: التربية الوطنية و التعليم العالي(2010-2019م)
المصدر: تم اعداد الجدول بناء على قوانين المالية للجزائر(الجريدة الرسمية)

السنوات	وزارة التربية الوطنية(د ج)	وزارة التعليم العالي(د ج)
2010	390.566.167.000	173.483.802.000
2011	569.3.17.554.000	212.830.565.000
2012	544.388.508.000	277.173.918.000
2013	628.664.041.000	264.582.513.000
2014	696.810.413.000	270.742.002.000
2015	746.643.907.000	300.333.642.000
2016	764.052.396.000	312.145.998.000
2017	746.261.385.000	310.791.629.000
2018	709.558.540.000	313.336.878.000
2019	709.558.540.000	317.336.878.000

ملحق 02: ترتيب الجامعات الجزائرية والافريقية حسب UniRank

اضحت مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في "موقع جيد" في تصنيف أفضل الجامعات افريقيا. تم تصنيف ما لا يقل عن 24 جامعة جزائرية في الترتيب الذي وضعته وكالة تحليل الأداء في الجامعة أفضل 200 جامعة في عام 2018.

يعتمد هذا التصنيف على معايير معينة مثل: الاعتماد ، مدة التدريب المقدم ، هيمنة المحاضرات ، ووفقاً لهذا التصنيف ، تعد جامعات جنوب إفريقيا من بين أفضل الجامعات أداءً في القارة ، حيث تضم ثماني جامعات في أفضل 10 جامعات ، قبل جامعة نيروبي (9) والجامعة الأمريكية في القاهرة (10).

تعتبر الجزائر ثاني أكثر الدول تمثيلاً في هذا الترتيب المحدد ، وهو تمثيل تشترك فيه مع مصر ، حيث ان أول مؤسسة جزائرية تصنفها الوثيقة هي جامعة قاصدي مرباح في ورقلة ، وقد جاءت في المرتبة 39 ، تليها جامعة ابي بكر بلقايد(تلمسان) ، في المرتبة 47 ، في حين عاد المركز الثالث إلى جامعة محمد خيضر بسكرة ، التي جاءت في المرتبة 49، اما بقية الترتيب فكان على النحو التالي: جامعة الاخوة منتوري- قسنطينة 1- (54) ، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (60) ، جامعة فرحات عباس في سطيف 1 (72) ، جامعة مولود معمري في تيزي وزو (74) ، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية (86) ، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

(100) ، جامعة محمد بوضياف المسيلة (101) ، جامعة الجزائر 1 (103) ، جامعة حمة لخضر جاءت في المركز 197.

التصنيفات منذ 2005م بناء على وجه الخصوص UniRank تنشر

على : بيانات الويب الخاصة بمعدل الجمهور في الجامعات المختارة، ومن شروط التأهل للتصنيف ، يجب أيضًا الاعتراف بالجامعة (أو المعهد) رسميًا و / أو اعتمادها من قبل هيئات وطنية أو إقليمية ، مثل وزارات التعليم العالي أو المنظمات ، وفقًا لتشريعات البلاد ، يحق لها رسميًا منح الشهادات منذ 4 سنوات (أقدمية)، وكذلك التراخيص والماجستير والدكتوراه و يجب أن تقدم هذه المؤسسات دورات في التعليم العالي ، وبشكل أساسي على شكل تقليدي ، أي في مستوى: الماستر، ماجستير ، مع بنية تحتية مرضية.

رغم أهمية التصنيف وفق معايير محددة -كما اسلفنا- تظل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحدث معايير لتصنيف جامعاتها بناء على معايير الاعتماد للمنظمات المتخصصة، وهناك آراء متباينة مثل: ان بعضا من المعايير غالبا ما تكون ذات بعد تجاري وليس علميا، كما ان بعض معايير التصنيف هذه تفضل الجامعات الخاصة حتى لا تتكيف مع الواقع الجزائري-رغم وجود بعض الجامعات الخاصة المعتمدة في الجزائر على محدوديتها- مع ان جميع الجامعات الجزائرية جامعات حكومية يتم تمويلها بالدرجة الاولى من ميزانية الدولة (تجهيزا وتسييرا)، كما ان التصنيفات العالمية مربكة كونها تركز على منشورات الاعمال البحثية واتقان التكنولوجيا، بينما ينبغي تحليل مخرجات الجامعة وفقا لتخصصات الصناعة والتميز، ولتحسين تصنيف البلاد يجب ان تكون الجامعات الجزائرية أكثر وضوحا على شبكة الانترنت (وهذا ما شرع في تطبيقه خلال السنوات الثلاث الاخيرة) لزيادة فرصها في ان تكون مدرجة في المنشورات العلمية والبحوث والابتكارات.

ملحق رقم 03: وضعية الجزائر في تصنيف 2016م

لا تظهر الجامعة الجزائرية في الترتيب السنوي لأفضل 500 جامعة في العالم، بعد أن فقدت مكانتها القديمة ، اي ليس لها أي قيمة على الساحة الدولية. وهكذا - كما في الماضي-، لم تظهر الجزائر في تصنيف 2016 الذي سيطرت عليه - بالطبع - الجامعات الأنجلو سكسونية ، وخاصة الأمريكية ، ففي هذا البلد الضخم اين الدراسة الجامعية ليست مجانية ، تعتبر جودة التعليم فيها الأفضل عالميا، وقد جاء تصنيف اول جامعة غير أمريكية (جامعة كامبردج البريطانية المرموقة) في المرتبة الرابعة ، مما حسن تصنيفها بنقطة واحدة مقارنة بعام 2015. في أفضل 100 جامعة في العالم - هذه بشكل رئيسي جامعات من الدول الغربية، و يأتي بعد الجامعات الأمريكية تأتي الجامعات البريطانية والأسترالية والألمانية والسويسرية والفرنسية

والكندية واليابانية والإسرائيلية والسويدية والصينية، ففي الترتيب العام للجامعات التركية والإسبانية والإيطالية والكورية الجنوبية والدنماركية والبولندية والنمساوية وحتى السعودية ، لا يوجد سجل للجامعات الجزائرية التي سيطرت على التصنيف الأفريقي في السبعينيات وما تزال كذلك كما ذكرنا في الملحق رقم 02 .

على مدى ثلاثة عقود ، فقدت الجامعات الجزائرية مكانتها في إفريقيا ، وهي غائبة تمامًا عن المشهد العلمي الدولي ، جامعاتنا لا تظهر حتى في القائمة المختصرة للترتيب السنوي ، كان للوساطة التي تضرب المدرسة الجزائرية تأثير سلبي على جودة التدريس في الجامعة. وتم استدراك الوضع ، رداً على ترتيب عام 2015 ، وقد تعهدت الوصاية باتخاذ تدابير لتحسين مكانة الجزائر في التصنيف العالمي عبر مسار خطوات عملية لتحسين رؤية الجامعات الجزائرية ؛ حتى يتم تصنيفها على المستوى الدولي.

من بين هذه التدابير : توعية الاساتذة والباحثين بإجراءات نشر المقالات في المجلات العلمية الدولية واحترام اسم المؤسسات الأكاديمية التي ينتمون إليها ، فوفقا لمصطلح معروف ، هناك: عدد كبير من الاساتذة والباحثين الذين يساهمون في المجلات الدولية ولكن دون ذكر المؤسسات التي ينتمون إليها؛ هذا ما يجعل الجامعات تفقد الكثير من الإمكانيات لتكون في افضل ترتيب ولهذا الامر مرجعيته الذاتية احيانا ولغياب استشراف عقلاي ويقظة استراتيجية ترصد الاشارات ذات الصلة ؛لذا طلبت الوصاية من جميع الجامعات على المستوى الوطني إعداد دراسة محددة حول النسيج الصناعي الوطني، من أجل تنفيذ المشروع المركز على المؤسسة ، ابتداء من عام 2016. وتلخصت عبارة المرور في: "يجب أن يكون لدى كل جامعة برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يقوم على أسس علمية محددة ، لتوفير حلول للقضايا الاقتصادية". للإشارة، هناك نوع من التضليل المعلوماتي، بناءً على التصنيف الدولي الذي طورته ثماني مؤسسات دولية. يقوم تصنيف شنغهاي المنبثق نتيجة يقظة استراتيجية منذ عام 2003 ، بالتقييم والتصنيف بناء على 6 معايير، لتمييز 500 مؤسسة من بين 1200 مؤسسة مدرجة في العالم ، بما في ذلك عدد نوبل بين الطلاب السابقين ، وعدد الباحثين الاكثر اشارة اليهم في تخصصهم أو عددهم. فضلا عن عدد المنشورات في العلوم والطبيعة، بمعنى آخر ؛ حتى يتم تصنيف جامعة ما في مجال البحث، ينبغي ان يكون ذلك من خلال براءات الاختراع والجوائز والمنشورات والجوائز الدولية الممنوحة للباحثين، هذا ليس هو حال الجامعات الجزائرية بفعل التضليل المعلوماتي .

أثر التكنولوجيا التعليمية على تطوير وتجويد التعليم

في المدارس الرسمية في طرابلس - الشمال

ط/د. ميرنا حلواني، الجامعة اللبنانية.

The impact of modern educational methods on the quality of education in public schools (Tripoli - North).

Mirna HALAWANI

Abstract:

This research came to identify the reality of modern educational means from the point of view of managers and teachers the third and secondary schools in the official schools in Tripoli in the academic year 2018 - 2019, and its role in improving the education, the results came:

A - For managers: they monitor and evaluate the teachers, and motivate them to develop the content of the scientific subjects through the participation in different training courses, also they are working to maintain the school's competitive position , development of students, and education quality.

B - For teachers: We know the properties of scientific teachers, and their experiences in using the modern means that are suitable for the educational objectives and to the learners and their mental abilities. In addition of evaluating the methods and knowing the difficulties in applying them and the benefits to the education quality. We have presented some theories on this subject.

الملخص والمجاور:

يعتمد كل نظام تعليمي ناجح على وسائل تعليمية تضمن نجاحه وتساهم في تحسين عملية التّعليم والتّعلم، وأي وسيلة تُستخدم لخدمة التّعليم تعتبر وسيلة تعليمية، ونجاح هذه الوسيلة يعتمد على تقديم إدراك حسي، إثارة المتعلم وتشويقه، تقديم خبرات واقعية ملموسة، وتنمية مستمرة للتفكير لدى المتعلم.

ولتحقيق النظام التّعليمي يحتاج المعلم إلى:

1- المعلومة

2- مهارات التّعامل مع التّكنولوجيا الحديثة

3- التقنيات الحديثة

وعليه يجب إجراء دراسة تحليلية متأنية للمنهج وتحديد الأهداف التّربوية والتّعرف على إمكانات التلاميذ قبل البدء باستخدام الوسائل التعليمية الحديثة.

فالوسائل الحديثة هي التي تساعد على إيصال المعلومات بشكل أفضل معتمدة على الحواس المختلفة، مع مراعاة الفروقات الموجودة في كل مجتمع.

وهذه الوسائل تعتمد على تقنيات تكنولوجية تمر بعدة مراحل عند استخدامها من مرحلة التّحضير والعرض ومن ثم المتابعة وأخيراً التقييم، ولها أهمية كبيرة إذ أنها تساعد على تعلّم الكثير من المهارات وهي سهلة الاستخدام وغير مكلفة.

وهي تساهم في تحسين العلاقة بين المعلمين والتلاميذ وزيادة مهاراتهم ووعيهم وتنقلهم من المعلومات المجردة إلى الواقع المادي المحسوس كما تحثهم على النّشاط والتّفاعل فيما بينهم. وهذه النتائج تُحسن من جودة الأداء المدرسي وتعمل على تطوير التّعليم وتحقيق الجودة الشّاملة وفق معايير محددة تساهم في إمكانية تحقيق الأهداف ورفع المستوى التعليمي. وهنا سنقوم بدراسة ميدانية هدفها معرفة واقع المدارس الرسمية في طرابلس التي تتألف من عينة من 99 مدرسة (80 مرحلة ابتدائية ومتوسطة، 11 مرحلة ثانوية و8 مرحلة مهنية) ومدى استخدامها للوسائل التعليمية الحديثة وإمكانية تحقيقها (من خلال المعلمين ومهاراتهم التعليمية) مدى جودة التعليم.

المقدمة:

تعتبر الوسائل التعليمية الحديثة من أهم الطرق التي تحسّن وتطوّر التعليم. وتُعرف الوسائل التعليمية بأنّها جميع المواد والأدوات والأجهزة التي يستخدمها المعلّمون داخل الغرفة الصفّية. حيث أقرّت الحكومة اللبنانيّة مشروع الإنماء التربوي "2010" الذي يهدف إلى الإصلاح في أنظمة التعليم العام والمهني، من خلال بناء قاعدة المعرفة وتعزيز النّمو والجهوزيّة المؤسّساتيّة في وزارة التّربية والتعليم العالي. يعتمد هذا المشروع على أهداف تتلاءم مع الأهداف الاستراتيجية للبنك الدولي الخاصّة. ويتماشى أيضاً مع "أولويّة الحكومة اللبنانيّة لتوفير النّوعيّة التربويّة في المدارس الرّسميّة في سبيل الإنصاف وتحقيق الجودة"¹. وقام البنك الدولي بتمويل المشروع بـ 14,3 مليون دولار من أصل 56,6 مليون دولار التّكلفة الكليّة للمشروع.

أمّا المكوّنات الأساسيّة للمشروع هي إنشاء نظام معلوماتيّة الإدارة التربويّة لخدمة القطاع التعليمي مباشرةً من خلال برنامج "التدريب المستمر"، للمعلّمين والأساتذة (إذ يتمّ تدريبهم لامتلاك المهارات التربويّة وتلك المتعلّقة بتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وإطلاعهم على التّوجهات الدوليّة الحاليّة المتعلّقة بإصلاح نظام التعليم. بالإضافة إلى جميع طّلاب القطاعين التعليميين الذين يستفيدون من مخرجات جميع مكوّنات المشروع، إنشاء بنية تحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات لإطلاق نظام إدارة المعلومات التربويّة، توفير مختبرات أساسيّة وتجهيزات للمدارس الجديدة في قطاع التعليم العام، توفير مختبرات أساسيّة ومعدّات لمشغل طّلاب قطاع التعليم المهني².

وعملت الإسكوا مع الحكومة اللبنانيّة على إنشاء مكتب وطني لنقل التكنولوجيا لتعزيز القدرة على الابتكار من خلال إصلاح التّشريعات والسياسات. ويرتبط هذا المكتب بجامعات ومؤسّسات بحثيّة، ما ييسّر الشّراكة بين الباحثين والجهات الفاعلة من القطاعين الاقتصادي والصّناعي ومن الحكومة.

فيما يشهد العالم اليوم ثورة تكنولوجيا جديدة هائلة يطلق عليها الموجة الثالثة ثورة علميّة تكنولوجيايّة معلوماتيّة، أصبح فيها من يملك العلم والتكنولوجيا والمعلومات له الحقّ بالبقاء. ما يتطلّب توجيه أهداف التعليم إلى قدرات التّعامل مع البشر والموارد والأنظمة والتكنولوجيا والمعلومات بهدف إعداد جيل يستطيع التّعامل مع لغة العصر ومع التكنولوجيا ويُطوّعها³.

أمّا تكنولوجيا التعليم فهي عبارة عن الوسائل التعليمية التي ركّزت على المواد والمعدّات والبرامج، حيث يُربط المفهوم بأنظمة الاتّصال، وتعود أصول هذا المفهوم إلى جذور تاريخيّة؛ حيث يرى البعض أنّها تمتدّ إلى

1 - البرنامج التنموي في قطاع التعليم في لبنان ٢٠٠٩-٢٠٠٦ قطاع التعليم في لبنان. (2012/11/11)، <https://hrammal.wordpress.com>.

2 - مشروع تطوير التعليم في لبنان، (2010) Retrieved from <https://ar.wikipedia.org/wiki> (بتصرف).

3 - الموسى، أنور عبد الحميد، التكنولوجيا في خدمة التعلم والتعليم. بيروت - لبنان- دار النهضة العربية 2014.

عصر الإنسان البدائي الذي يمتلك تقنياته الخاصة، وتطور هذا المفهوم حسب تطور الإنسان، ومرّ بمراحل متعدّدة إلى أن وصل إلى المفهوم الحالي، لذلك على كلّ من يدرس في مجال التّعليم أن يدرس مجال التّطور في التّعليم على مرّ الأيام¹. كما عرّفت منظّمة اليونسكو تكنولوجيا التّعليم بأنّه منحى منظّم يقوم على تصميم، وتنفيذ، وتقويم العمليّة التّعليميّة حسب أهدافٍ مُحدّدة وواضحة باستخدام جميع الموارد المتاحة لجعل عمليّة التّعليم أكثر فعاليّة. وقد عرّفت لجنة تكنولوجيا التّعليم الأمريكيّة مفهوم تكنولوجيا التّعليم على أنّه المنحى الذي تقوم عليه المنظومة التّعليميّة الذي يتعدّى جميع الوسائل والأدوات، أي أنّه لا ينحصر في أسلوب مُحدّد أو جهاز تكنولوجي واحد، بل يتعدّاهما جميعها من أجل تطوير البرنامج التّعليمي. إنّ تحسين العمليّة التّعليميّة، وتفعيل دور المشاركة الفعّالة بين المُعلّم والمُتعلّم باستخدام الوسائل التّكنولوجيّة المتعدّدة تساهم في مُساعدة التّلميذ على تذكّر المادّة التّعليميّة لأطول فترةٍ مُمكنة، وعلى تقييم وتقويم المادّة التّعليميّة باستمرار؛ حيث يضمن استخدام تكنولوجيا التّعليم في العمليّة التّعليميّة كإدخال تحديثات دائمة بشكلٍ مُستمر وفعّال يضمن فاعليّة أكبر للعمليّة التّعليميّة، وتنوع أساليب التّعليم ومراعاة الفروق الفرديّة بين المُتعلّمين، واختصار الوقت المُحدّد للتّعليم. بالإضافة إلى تزويد المُتعلّم بمعلوماتٍ في كافّة مجالات العلوم عن طريق توسيع قاعدة المعلومات الخاصّة بأيّ موضوع دراسي، كتدريب المُتعلّم على حلّ المشكلات التي يواجهها. وتنمية الثّروة اللّغويّة للمُتعلّم؛ حيث تزيد الوسائل التّعليميّة المُستخدمة في تكنولوجيا التّعليم من الحصيلة اللّغويّة للمُتعلّم عن طريق المشاهد والمواقف التي تحتوي على ألفاظٍ جديدة².

أمّا الجودة في التّعليم فهي التّركيز على أساليب التّعليم الفعّالة التي تدعم قدرات المُتعلّمين وتنمي المواهب في داخلهم حتّى تساعدهم على اكتساب المعرفة اللاّزمة والمهارات العمليّة والسلوك التّطبيقي الذي يتناسب مع تغيّرات العصر. بالإضافة إلى خفض التّكاليف لأنّ إنجاز العمل وفق معايير الجودة يحدّ من تكرار العمل ممّا يؤدّي إلى اختصار الوقت والجهد.

هناك عدّة معايير للجودة الشّاملة يجب أن تطبّق حتّى يتمّ وجود جودة في التّعليم كما هو مطلوب ومن هذه المعايير: الارتقاء بجودة التّعليم حتّى يصل إلى المستوى الملائم للمعايير في جميع الأنظمة التّربويّة، من خلال تحديد رؤية وأهداف واضحة. وتوفير المسؤوليّة الكاملة التي تطبّق على نظام الجودة حتّى يتمّ مراقبتها والتّحكّم فيها من خلال توافر المواصفات الخاصّة والمُحدّدة لها. إمكانيّة تحقيق الأهداف في كافّة المجالات

1 - دويكات، سناء، مفهوم تكنولوجيا التعليم ومراحل تطوره. (november, 2014 2) تم الاسترداد من <https://mawdoo3.com>.

2 - منصور، أحمد، تكنولوجيا التعليم، الأردن-الجنادرية للنشر والتوزيع 2015.

في التربية والتعليم. والعمل على إيجاد بيئة مناسبة تقوم على تطبيق معايير الجودة الشاملة. بالإضافة إلى الحفاظ على المستوى التعليمي الذي يصل إليه الطلاب من خلال متابعة تقييم الأداء بشكل مستمر¹.

فالمدرسة اليوم لم تعد تمتلك إحتكار نشر المعرفة بعد التطور التكنولوجي، لأنّ المعلومات تصل للتلميذ من مصادر متعدّدة، وعندما يكون تأثير المدرسة ضعيف، نصل للفشل المدرسي نتيجة التعدّد في مصادر التكوين ولتنافر بعض الوسائل وصعوبة إستيعابها، ولكن المديرون يتمتّعون بهامش من الحرية يمكن الإنتفاع به لتصحيح نقائص النظام عبر وظيفة الإصطفاء المني والإجتماعي، وإختيار المعلمين خاضع لمعايير الكفاءة، فالكفاءات والخصال الأخلاقية لا غنى عنها في عملية التعليم. ولتحقيق النظام التعليمي يحتاج المعلم إلى التعرف على إمكانات التلاميذ، كما عليه امتلاك المعلومات، مهارات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة التي تستدعي استخدام الحواس المختلفة التي تتألف من الأجهزة والمواد والبرامج والصّور والرّسومات، مع مراعاة الفروقات الموجودة في كلّ مجتمع وبحسب الفئات العمريّة المستهدفة حيث يكون على المعلم استخدام الوسيلة المناسبة لأعمارهم حتّى يستطيع أن ينقل المعلومات بشكل واضح وبسيط.

فبعد رؤيتنا لاهتمام الحكومة اللبنانيّة والمنظّمات غير الحكوميّة بقضيّة تطوير وسائل التعليم وجعلها حديثة، جاء هذا البحث للتعرف على واقع التكنولوجيا التعليميّة الحديثة من وجهة نظر المدرّاء والمعلمين في الحلقة الثالّثة والمرحلة الثانوية في المدارس الرّسميّة في طرابلس ودورها في تجويد التعليم، وذلك عن طريق دراسة واقعها، والتعرف على قدرة الأساتذة على استخدامها وعلى قدرتهم على تطبيقها، وعلى مدى مساهمتها في تطوير وتجويد التعليم في المدارس الرّسميّة في طرابلس، بالإضافة إلى التعرف على أبرز الأدوات والوسائل الحديثة (اللّوائح الإلكترونيّة، /lcd projector smart board.....) التي تسهم في تطوير الأنظمة التعليميّة المستخدمة في المدارس الرّسميّة، من هنا ننطلق من عدّة تساؤلات التي نطرحها في هذه الدراسة وهي التّاليّة:

- أ- هل تمكّنت المدارس الرّسميّة من تطوير الوسائل التعليميّة وجعلها تكنولوجيايّة تعليميّة؟
- ب- إلى أيّ مدى التزم المعلّمون بتطبيق المناهج من خلال تكنولوجيا التعليم في المدارس الرّسميّة في طرابلس؟
- ت- هل ساهم المعلّمون في تحقيق جودة التعليم عبر استخدامهم الطّرق والوسائل التعليميّة الحديثة؟

1 - حجاوي، ربي، تعريف الجودة في التعليم. (4، 2، 2016)، تم الاسترداد من <https://mawdoo3.com>: (بتصرف).

للإجابة على هذه التساؤلات لا بدّ من طرح عدّة إجابات مبدئية التي تكون بمثابة افتراضات يجب التّحقّق منها وبرهنتها من خلال المعطيات التي جمعناها في المرحلة الميدانية من الدّراسة، وبناءً على الإشكالية التي تمّ طرحها، يمكننا طرح الفرضيات التالية:

- كلّما أتاحت الإدارة الفرصة للأساتذة للمشاركة في الدّورات التدريبية التكنولوجية كلّما تمكّن الأساتذة من توجيه مهاراتهم وتطبيقها في خدمة التّعليم.
- إنّ عدم قدرة المدارس على تأمين التكنولوجيا التعليمية يحدّ من قدرة الأساتذة على تطوير التّعليم وتحقيق الجودة في التّعليم.
- كلما استطاع الأستاذ أن يستخدم التكنولوجيا التعليمية كلّما تحقق دوره كموجّه ومساهم في إيضاح المعلومات بشكل أسرع.
- إنّ استخدام التكنولوجيا التعليمية يساعد في تطوير وتحسين المعرفة العلمية وبالتالي تحسين الجودة في التّعليم.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ الإحصائيّ، الذي يقوم على " أسلوب التحليل المرکز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدّد، أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثمّ تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"¹.

فالوصف والتحليل هما مرتكزان أساسيان يقوم عليهما البحث العلميّ، والباحث عليه ملاحظة الواقع ووصفه ومن ثمّ التحدّث عنه بالنتائج الإحصائية التي يحصل عليها في القسم الميداني بعد استخدام تقنيات البحث العلمي ومن ثمّ يقوم الباحث بتحليل النتائج الإحصائية وربطها بالاطار النظري وبالتالي التّوصّل إلى نتائج علمية جديدة.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على تقنية:

- 1- الملاحظة: وقد استخدمناها أثناء المقابلات وأثناء تواجدها في المدارس لتعبئة الاستمارات.
- 2- المقابلة: توجّهنا بها إلى إدارة المدارس مباشرة وطرحنا عدّة أسئلة عن وضع المدرسة بشكل عام وعن التكنولوجيا وكيفية استخدام المعلمين لها بشكل خاص.
- 3- الاستمارة: لقد توجّهنا بالاستمارات بالتحديد الى المعلمين في المرحلتين (الحلقة الثالثة والثانوية)، ولقد تضمّنت الاستمارة أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة لمعرفة آرائهم في بعض الأحيان، وأيضاً تضمّنت أسئلة عامّة عن المعلمين وشهاداتهم العلمية وعن كيفية تعاطيهم مع التكنولوجيا التعليمية الحديثة.

1 - وحيد الدويدري، رجاء، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العلمية. دمشق: دار الفكر(2005).

وهذه التّقنيات من الوسائل العلميّة المستخدمة في البحوث العلميّة، وبعد إجراء المقابلات والاستمارات قمنا بفرز البيانات على البرنامج الاحصائي SPSS، وبعد ذلك قمنا بربط الجداول وتحليل المعطيات وتوصّلنا الى الاستنتاجات الضّروريّة التي تهدف الى دراسة دور التّكنولوجيا في تطوير وتجويد التّعليم في المدارس الرّسميّة في مدينة طرابلس نموذجاً.

فلقد قمنا باختيار مدينة طرابلس ك مجال جغرافي للدراسة كعيّنة إختيارية ممثلة لمجتمع البحث، ممثّلة لمحافظة لبنان الشّمالى وباعتبارها العاصمة الثانية للبنان ولقد توجّهنا الى المدارس الرّسميّة لمعرفة مدى حصولهم على الوسائل التكنولوجية الحديثة على اعتبار أنّ طرابلس مدينة فقيرة إذ تصل نسبة الفقر فيها الى 60%، ممّا جعلها المدينة الأفقر على حوض البحر الأبيض المتوسط¹.

أمّا عن المجال البشري فقد تم التّوجه الى المعلّمين في الحلقة الثالثة وفي الثانويّات للتعرف على مهاراتهم وامكانيّات استخدامهم للتكنولوجيا الحديثة.

وهنا قمنا بدراسة ميدانيّة هدفها دراسة دور التّكنولوجيا في تطوير وتجويد التّعليم في المدارس الرّسميّة في مدينة طرابلس نموذجاً، الذي يبلغ عددها 53 مدرسة (حلقة ثالثة) وثانويّة من ضمن العيّنة القصدية التي اخترناها وحدّدنا 20% من عدد المدارس وبالتالي قمنا باستهداف 11 مدرسة وثانويّة، وهنا اخترنا العيّنة العشوائيّة من المدارس 53 في العينة القصدية، فنحن لدينا لوائح أوليّة بأسماء المدارس والثانويّات ونعلم أيّ منهم (حلقة ثالثة أو ثانويّة أو الإثنى معاً) 2، وقد تمّت مراعاة عدد المدارس بحسب المنطقة الجغرافيّة (الأحياء في طرابلس)، ومن ثمّ اخترنا بشكلٍ عشوائيّ (القرعة) أسماء المدارس التي توجّهنا لها بالمقابلات والاستمارات وبعد أخذ موافقة الإدارة أتممنا المقابلة مع الإدارة ومن ثمّ أخذنا عيّنة 20% من أعداد الأساتذة في هاتين المرحلتين ثمّ توجّهنا لهم بالإستمارة بشكل مباشر وقد تمّت تعبئة 65 استمارة مع الأساتذة.

مع الإشارة إلى أنّنا استبعدنا عدد من المدارس بعد رفضهم بالتّجاوب معنا، واستبعدنا عدد آخر من المدارس التي لا تستخدم أيّ من الوسائل التّعليميّة الحديثة، كما أنّ الأساتذة لم يتجاوبوا معنا 100% بسبب إنشغالهم بتحضيرات الامتحانات، فقد تمّ هذا البحث خلال العام الدراسي 2018 – 2019.

1 - مؤتمر البطالة وفرص العمل الكامنة في طرابلس، (2018/10/20). جريدة سفير الشمال، تم الاسترداد من www.safiralchamal.com.

2 - محمد علي، محمود، التوزع السكاني والمعاهد والمدارس الرسمية في طرابلس والميناء، (2014-2015)، ص 120 (بتصرف).

أولاً: أهمية التكنولوجيا في الوسائل التعليمية

"قدّمت التكنولوجيا الحديثة وسائل وأدوات أدت دورًا كبيرًا في تطوير أساليب التعليم والتّعلّم، وأتاحت الفرصة لتحسين أساليب التّعليم التي من شأنها أن توفّر المناخ التربوي الفعّال الذي يساعد على إثارة اهتمام الطّلاب وتحفيزهم، ومواجهة ما بينهم من فروق فردية بأسلوب فعّال"1.

وتعرّف تكنولوجيا التّعليم بأنها تطبيق التكنولوجيا في مجال التّعلّم بهدف الارتقاء به وتطويره (أي تطبيق المعرفة العلميّة بشكل منظمّ في مجال التّعليم). بالإضافة إلى إدماج الموادّ التعليميّة (المحتوى التعليمي) مع الأجهزة التعليميّة، واستخدامها في مجال التّدريس من أجل تطويره وتعزيزه وتحقيق أهدافه2. إذاً هي جهد إنسانيّ وطريقة للتّفكير في استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشريّة وغير البشريّة المتاحة في مجال معيّن، وتطبيقها في اكتشاف وسائل تكنولوجيايّة لحلّ مشكلات الإنسان، وإشباع حاجاته، وزيادة قدراته3.

تتعدّد مصادر التّعلّم في تكنولوجيا التعليم إلى:

- أ- الأفراد: بما فيهم المعلّمين، ومساعدتي المعلّمين، والمشرفين، والأشخاص الذين يستخدمهم المعلّم في العمليّة التعليميّة؛ كالأطباء، والعسكريّين، وأفراد الشّرطة.
- ب- المحتوى التعليمي: هي الأفكار، والنظريّات، والقيم، والاتجاهات التي تتمّ صياغتها على شكل صوّر، أو كلمات، أو رسوم متحرّكة.
- ت- المواد: هي الوسائل التي تنقل التّعليم إلى المتعلّم. الأجهزة والتجهيزات: هي الأدوات والأجهزة التي تُستخدم لإنتاج وعرض مصادر أخرى، مثل: آلات التصوير، والحواسيب
- ث- الأماكن: هي البيئة التي يتفاعل فيها المتعلّم مع مصادر التّعلم، مثل: المبنى المدرسيّ ، والمختبر، والمكتبة.
- ج- الأساليب: هي الطّرق والخطوات الاستراتيجيّة التي يمارسها الأفراد، ويتمّ استخدامها في المواد والأجهزة التعليميّة4.

أهميّة تكنولوجيا التعليم تتأكد على مستويين رئيسيين يسمحان للمهتمين بالتّربية من عمليّة التّطوير وهما: الاهتمام بالتكنولوجيا على مستوى تخطيط وتطوير المناهج الدّراسيّة. والانتقال بالتكنولوجيا من فنّ التّصميم إلى الاستراتيجيّة في التّعليم والتّعلّم .

1 - الموسى، أنور عبد الحميد، التكنولوجيا في خدمة التعلّم والتعليم. بيروت - لبنان: دار النهضة العربيّة، (2014) ص، 175.

2 - الموسى، أنور عبد الحميد، مرجع سابق، ص22.

3 - الموسى، أنور عبد الحميد، مرجع سابق، ص 13.

4 - دعمس، مصطفى، تكنولوجيا التعلّم وحوسبة التعلّم. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع (2009).

ثانياً: نظريات التعليم وأسس اختيار التكنولوجيا التعليمية

تلعب التكنولوجيا التعليمية دوراً في توسيع خبرات المتعلم وتيسير بناء المفاهيم وتخطي الحدود الجغرافية والطبيعية. فالهدف الرئيسي لها هو تحقيق أهداف التعلم. فمن خلال هذه الوسائل يأخذ التلميذ بعض الخبرات التي تثير اهتمامه وتحقق أهدافه. وكلما كانت الخبرات التعليمية التي يمر بها التلميذ أقرب إلى الواقع كلما أصبح لها معنى ملموساً وثيق الصلة بالأهداف التي يسعى التلميذ إلى تحقيقها والرغبات التي يتوق إلى إشباعها. كما تساعده على اكتساب خبرة مما يجعله أكثر استعداداً للتعلم، خاصة عند اشتراك جميع الحواس في عمليات التعليم التي تؤدي إلى ترسيخ وتعميق هذا التعلم وهي بذلك تساعد على إيجاد علاقات راسخة وطيدة بين ما تعلمه التلميذ، ويترتب على ذلك بقاء أثر التعلم لمدة أطول. فالانتقال من المجرد إلى المحسوس يساعد على زيادة التقارب والتطابق بين معاني الألفاظ في ذهن كل من المدرس والتلميذ. كما تنمي تكنولوجيا التعليم قدرة التلميذ على التأمل ودقة الملاحظة وإتباع التفكير العلمي للوصول إلى حلّ المشكلات. وهذا الأسلوب يؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية التعلم ورفع الأداء عند التلاميذ.

فتكنولوجيا التعليم تساعد في تنوع أساليب التعزيز التي تؤدي إلى تثبيت الاستجابات الصحيحة نظم التعزيز عند سكون التعزيز المستمر (أي حدوث التعزيز عقب كل استجابة وسليّة صحيحة أو قريبة من الصّحة)، وتعزز متغير أو جزئي (أي أنّ بعض الاستجابات الصحيحة أو قريبة من الصّحة تعزز والبعض لا يعزز) وهذه النظم تساعد على تنوع أساليب التعليم لمواجهة الفروق الفردية بين المتعلمين، كما تؤدي إلى ترتيب واستمرار الأفكار التي يكوّنها التلميذ وبالتالي إلى تعديل السلوك وتكوين الاتجاهات الجديدة. من الإسهامات الكبيرة لنظرية سكون ما قدمه للتربية والمسعى بأسلوب التعلم المبرمج والذي يتلخّص في تحقيق شروط مثال: أن تقدّم المعلومات المراد تعلمها في شكل خطوات صغيرة أو مرحلية، وأن تعطى للمتعلم تغذية رجعية سريعة تتعلق بنتائج تعلمه في كلّ موقف وهي حافز ودافع تصحيح الأداء، أن يعطي المتعلم الحرية لكي يمارس عملية التعلم في السرعة والكيفية التي تناسب مع إمكانيّاته. حيث راعى سكون أنّ الأفعال الإجرائية ليس عليها قيود بل تعطى للمتعلم حرية مسؤولة بطريقة تناسب مع إمكانيّاته¹.

وقد أشار ريزر (Reiser) إلى أنّ إحدى نقاط القوة للتعريف الثالث لتكنولوجيا التعليم أنّه يركّز على العمليّات النظامية واستخدام المصادر التكنولوجية وتكنولوجيا الأداء البشري، كما يركّز على تحليل التعليم ومشكلات الأداء والتصميم والتطوير والاستخدام والتّقييم وإدارة العمليّات التعليمية وغير التعليمية والمصادر، لتحسين التعليم في مختلف المؤسسات. وبذلك ارتبط المفهوم الجديد لتكنولوجيا

1 - بن علي القرزعي، عبد الله، نظرية "سكون" الاشتراط الإجرائي - التعزيز والتعلم (2012/3)، تم الاسترداد من <http://child-trng.blogspot.com/2012/03/blog-post.html>

التّعليم بحقل تصميم التّدرّيس والتّكنولوجيا، ممّا ساعد على وضوح مفهوم تكنولوجيا التّعليم وتميّزه عن الوسائل التّعليميّة.

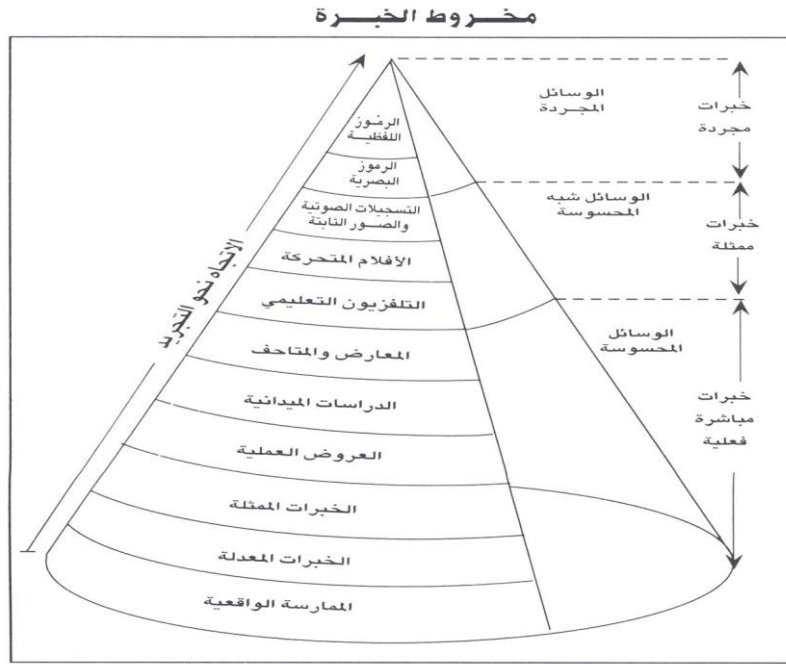
وبكلمات أخرى، فإنّ معظم هؤلاء الأفراد يساؤون بين مصطلح تكنولوجيا التّعليم ومصطلح الوسائل التّعليميّة بالرّغم من جميع التّعريفات الواسعة لتكنولوجيا التّعليم والتي ظهرت خلال فترة الـ(30-40) سنة الماضية. وبذلك أصبح من المناسب تسمية هذا الحقل بتصميم التّدرّيس والتّكنولوجيا بدلاً من تكنولوجيا التّعليم. وتعتبر تكنولوجيا التّعليم في أوسع معانيها تخطيطاً وإعداداً وتطويراً وتنفيذاً وتقويماً كاملاً للعمليات التّعليميّة وابتكاراً للعمليات والمصادر دعماً للحلول من مختلف جوانبها، ومن خلال أدوات وبيئات تقنية متنوّعة تعمل جميعها بشكل منسجم مع العناصر البشريّة لتحقيق أفضل لأهداف التّعلم¹.

من هنا نرى أنّ تكنولوجيا التّعليم تسعى إلى تحقيق تعلّم أكثر فاعليّة وأكثر كفاءة وقابلية للتّطبيق على أرض الواقع، بحيث يتمّ الرّبط بين الدّراسة والممارسة. وبذلك نخلص إلى أنّ عمليّة الإدارة تتضمّن التّحكّم بتكنولوجيا التّعليم من خلال التّخطيط (لتحديد الأهداف والاستراتيجيّات والإجراءات التّنفيذيّة الخاصّة بالمصادر والعمليات وتوفير الإمكانيات الماديّة والبشريّة وضبط الميزانيّة)، والتنسيق والتنظيم (تحديد الأنشطة والمهام والأدوار وتحديد الأفراد ودراسة العلاقات وضبط الجهود)، والإشراف والتّوجيه (ملاحظة أداء الأفراد وتوضيح المهام والأنشطة للجميع وتقديم التّعليمات والتّوجيهات والإرشادات)، والمراقبة والتّحكّم (التّحقق من الوظائف والعمليات والأداء وفقاً للمعايير الموضوعية واكتشاف ومعالجة الأخطاء)، كلّ هذا من أجل الاستخدام الأمثل للموارد البشريّة وغير البشريّة ولتحقيق أهداف النّظام بكفاءة وفاعليّة².

ونرى أنّ إدجارديل صنّف الوسائل التّعليميّة ووضع الخبرة المباشرة في قاعدة الهرم والتي اعتبرها أفضل أنواع الوسائل التّعليميّة لأنّ الطّالب فيها يتعامل مع الخبرة الحقيقيّة التي سيستفيد منها بعض الخبرات بجميع حواسه والتي ستصرّف فيها الخبرة الحقيقيّة بسلوكها الطّبيعي، ونجد على النّقيض من ذلك وفي أعلى الهرم الرّموز اللفظيّة التي فقط تؤثر على حاسة السّمع فقط (فكلّما اتّجهنا إلى قاعدة المخروط زادت درجة الحسيّة، وكلّما اتّجهنا إلى قمّة الهرم ازدادت درجة التّجريد) وهذا ينطبق فقط على مخروط الخبرة.

1 - الملاح، تامر، تكنولوجيا التعليم: المفهوم الجديد وعناصره. (2015/10/9)، تم الاسترداد من <https://www.new-educ.com>

2 - الملاح، تامر، (2015, 10 9)، المرجع سابق ذكره.



ومن أسس اختيار الوسائل التعليمية هو مناسبة الوسيلة للأهداف التعليمية المرجو تحقيقها، وملاءمة الوسيلة لخصائص المتعلمين ومناسبتها لقدراتهم العقلية والمعرفية. كما ينبغي أن تكون المعلومات التي تقدمها الوسيلة صادقة ومطابقة للواقع، وأن تُعطي صورة متكاملة عن الموضوع، وأن تكون مناسبة للمحتوى. ويجب أن تكون اقتصادية (غير مكلفة)، والعائد التربوي منها مناسب لتكلفتها. كما يجب أن تتميز الوسيلة بإمكانية استخدامها أكثر من مرة. بالإضافة إلى المتانة في الصنع، ومراعاة السمة الفنية، وتحديد الأجهزة المتاحة، ومناسبتها للتطور العلمي والتكنولوجي، وتعرّف خصائصها، وإمكانية زيادة قدرة المتعلم على التأمل والملاحظة من خلالها، وأن تكون سهلة التعديل أو التغيير بما يتناسب وطبيعة الموضوع.

وهناك طريقة أخرى لاعداد وسائل تعليمية من خامات البيئة، فهي تساهم في تنمية المهارة الفنية واليدوية، تزيد من قدرة التلميذ على التفكير، قليلة التكلفة، ربط بيئة التلميذ بمحتوى التعلم، مشاركة التلميذ، تبيان أهمية البيئة كمصدر للوسيلة التعليمية. هذا ما ساعد في ظهور مفهوم التعلم الذاتي Self Learning كضرورة لكل متعلم¹.

أما وسائط التكنولوجيا فتكون من:

- أ- وسائط مقروءة: الكتاب، المجلة، الصحيفة، المطبوعات الدورية، والحواليات السنوية
- ب- الوسائط المرئية: كالتلفزة، السينما، المسرح، الفيديو، (حاسبي السمع والبصر).
- ت- الوسائط السمعية: كالإذاعة والأسطوانة، الأقراص المضغوطة... (حاسبة السمع)

1 - Edgar Dale. مخروطة الخبرة لادجار ديل. <http://tei1.blogspot.com/2011/06/edgar-dale.html> (2011)

ث- وسائط ورقية وغير ورقية

ج- المالتيميديا

ثالثاً: دور المعلم في تسهيل عملية التعليم من خلال تكنولوجيا التعليم.

تبلورت أهمية العنصر البشري في عملية دمج تكنولوجيا المعلومات في التربية، وهذا ما ظهر في ورقة النقاش التي طرحتها منظمة اليونسكو عام 2001 بـ "مكوّن الدّفء" warmware كمكوّن ثالث ضروري يضاف إلى عتاد الحاسوب hardware و برمجيات software . وقد ورد في هذه الورقة التي تحمل عنوان " دمج الناس والتكنولوجيا في نظام التربية والتعليم": " مع الحاجة لأجهزة وبرمجيات لمعالجة الهوة المعلوماتية information divide، لعلّ أهم المتطلّبات هي الحاجة إلى مكوّن الدّفء"، أي إلى هؤلاء الناس المعنيين بتطبيق التكنولوجيا من أجل دعم نظام التربية والتعليم والتدريب، ومنهم التلاميذ والمربّون والإداريون التربويون والأهالي¹. وقد أُجريت دراسات عديدة بحثت في موضوع تصوّرات المعلمين ومواقفهم من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مهنتهم، حيث ساعدت نتائج هذه الاستطلاعات على تحديد بعض العوائق التي تسبّب وترسخ عزوف المعلمين عن استخدام التكنولوجيا في تعليمهم².

إنّ تكنولوجيا التعليم تشكّل أداة مميزة للمعلمين إذ تسمح لهم القيام بعملهم بفاعلية أكبر لما توفّره من داتا ومعلومات حول أداء الطلاب الأكاديمي ونجاحهم وتعثّرتهم. ويشرح شايبرو أنّه في سبيل فهم كيفية عمل تكنولوجيا التعليم الحديثة، علينا أن نبدأ بالنظر إلى العلاقة التقليدية بين المعلم والتلميذ. إذ يسهل الحفاظ على استراتيجية تعليمية موجهة نحو الحاجات الفردية للطلاب حين تكون العلاقة مع المدرّس علاقة مباشرة وفردية. فيتمّ تقسيم الأهداف والمفاهيم والمهارات التعليمية إلى أجزاء يسهل على التلميذ فهمها، ويتمّ شرح كلّ جزء بطريقة تتلاءم والفرد. وعندما يواجه التلميذ مشاكل في الفهم، يقوم المعلم مباشرة بتغيير طريقة الشرح، فهو قادر على تقييم أداءه مباشرة وتناسبه مع حاجات التلاميذ.

ويؤمّن جوردن شايبرو أنّ التّقييم القائم على الألعاب الالكترونية وتكنولوجيا التعليم التّكفيّيّ يقدّم للأساتذة فرصة التحوّل من معلّمين إلى مرشدين ومسّهلين للعملية التعليمية. وهو يتصوّر أنّ هذه التكنولوجيا ستسمح للأساتذة مستقبلاً أن يكتفوا أسلوب تدريسهم، والمناهج وبرنامج الصّفوف بطريقة تسمح لهم أن يبقوا على قرب وصلة من تلاميذهم وحاجاتهم. كما يمكن لهذه التكنولوجيا أن تسمح لهم

1- Unesco, Narrowing the gap between the information rich and the information poor: new technologies and the future of education (2001). Retrieved from <http://www.ibe.unesco.org/internatiol/ICE/46english/46ws6e.htm>.

2- watson, D. M, blame the technocentric artefact, what research tells us about problems inhibiting teacher use of IT. in.G. marshall & M. Ruohonen(Eds). capacity Building for IT in Education in Developing Countries (1998).

تحقيق الاستفادة القصوى من وقتهم لأنهم تؤمن لهم جميع المعلومات التي يحتاجونها لتقييم أدائهم وأداء طلابهم وتحسينهما بسرعة وفعالية¹.

أصبح دور المعلم اليوم هو تحقيق التفاعل داخل المواقع التعليمية من خلال أجهزة تكنولوجيا التعليم. فالمعلم هو مرشد وموجه للتلاميذ وليس مجرد ملقن للمعرفة، وهو المصمم للمنظومة التدريسية داخل الفصل الدراسي، عندما يستخدم المعلم الوسيلة التعليمية يجب أن يعي أنها جزء من خطة الدرس؛ ومن الضروري أن يسأل المدرس نفسه قبل استخدام الوسيلة: لمن؟ وأين؟ ومتى؟ وكيف؟ ولماذا سيستخدم هذه الوسيلة التعليمية؟

وهناك بعض المعايير الأساسية التي يجب أن يراعيها المعلم عند اختيار الوسائل التعليمية واستخدامها كما يلي:

- 1- أن يكون المعلم ملماً بتكنولوجيا التعليم التي تخدم المادة التي يدرسها وطريقة استخدامها وفوائدها التربوية ومقتنعا بها.
- 2- أن تكون الأهداف التعليمية التي تحققها الوسيلة التكنولوجية واضحة ودقيقة، وهذا يتطلب معرفة جيدة بطريقة صياغة الأهداف بشكل دقيق قابل للقياس ومعرفة أيضاً بمستويات الأهداف: العقلية، الحركية، الإنفعالية.... وبالتالي تحديد الأهداف يساعد المعلم على الاختيار السليم للوسيلة التي تحقق هذا الهدف أو ذلك.
- 3- معرفة بالمنهج المدرسي ومدى ارتباط هذه الوسيلة بالمنهج (الأهداف والمحتوى، طريقة التدريس والتقويم، ومعنى ذلك أن المستخدم لتكنولوجيا التعليم عليه الإلمام الجيد بالأهداف ومحتوى المادة الدراسية وطريقة التدريس وطريقة التقويم حتى يتسنى له الأنسب والأفضل للوسيلة فقد يتطلب الأمر استخدام وسيلة جماهيرية أو وسيلة فردية).
- 4- أن تكون ذات قيمة تربوية واضحة من حيث توفيرها للوقت والجهد والمال.
- 5- معرفة خصائص الفئة المستهدفة (التلاميذ: المستوى العلمي، العمر، الجنس) ومراعاتهم.
- 6- أن يكون المعلم والتلميذ إيجابيين أثناء عرض الوسيلة.
- 7- يجب أن تتميز بالسهولة والوضوح وصحة المعلومات ودقتها وحداتها.
- 8- تجربة الوسيلة قبل استخدامها.
- 9- استخدام أساليب لتهيئة أذهان التلاميذ لاستقبال محتوى الرسالة مثل:
أ- توجيه مجموعة من الأسئلة إلى الدارسين تحثهم على متابعة الوسيلة.

1 - شاييرو، جوردن، تكنولوجيا التعليم داخل الصفوف الدراسية: كيف ولماذا؟ (2019/1/12)، تم الاسترداد من <http://www.wise-qatar.org/innovative-trends-education-technology-classrooms>

ب- تلخيص لمحتوى الوسيلة مع التنبيه إلى نقاط هامة لم يتعرض لها التلخيص.
ت- تحديد مشكلة معينة تساعد الوسيلة على حلها.
عرض الوسيلة ومراقبة نشاط الطلبة ولفت انتباههم إلى النقاط الهامة.
مشاركة الطلبة في استخدامها، فالمتعلم هو الذي يكشف المعلومات منها، ويحدّد المدن على الخارطة، ويفسّر ما يراه، ويستخلص الأفكار..

10-مرحلة ما بعد الاستخدام

أ- النقاش الذي يتبع العرض ويكون المعلم قد أعدّ مسبقًا بعض الأسئلة ليطرحها.
ب- المتابعة: كتوجيه الطلبة نحو القيام بنشاطات متّصلة كحلّ مسألة أو إجراء تجربة..
ت- التقييم: فمن خلاله يعرف المعلم إلى أيّ مدى نجحت الوسيلة في تحقيق الأهداف التي حدّدت.
ث- التقييم بمعنى إظهار قيمة الشيء faire sortir la valeur تعبر عنه أيضًا كلمة "Evaluation" في اللغتين الفرنسيّة والإنكليزيّة كما توضح ذلك أمّهات المعاجم الأجنبية مثل قاموس وبستر Webster وقاموس أكسفورد Oxford وقاموس غرولييه Grolier وسواها.
كما نورد تعريف لويس آرينلا Louis Arenilla الذي يرى أنّ التقييم " عملية تستهدف الوصول إلى تقدير موضوعي لنتائج ومدلولات العمل التعلّمي بواسطة وسائل علميّة"¹.

المحور الرابع: الصّعوبات في اختيار الوسائل التكنولوجية التّعليميّة الملائمة للمجتمع

يرتبط المعلم أحيانًا في اختيار الوسيلة التكنولوجية التّعليميّة المناسبة وذلك لاختلاف الفئات العمريّة والمستويات العلميّة وتعدّد حصصه في أكثر من مدرسة، وبالتالي يتعب كثيرًا وتزول لديه كلّ أفكار الابداع والنشاط داخل الصّفوف، غياب التّفهم في الإدارة لأهميّة التكنولوجيا التّعليميّة وعدم تحقّق الارغونوميا التّعليميّة في المدرسة، عدم توفّر الأجهزة أو الكهرباء أو المكان والجو المناسبين لاستخدامها، صحّة استخدام التكنولوجيا التّعليميّة بطريقة صحيحة أو استراتيجية لتسهيل عمليّة التعلّم، وصعوبة توفّر الخبرة في جميع الأوقات.

من جهة أخرى، "يواجه العديد من المعلمين مشاكل ومصاعب في دمج الأدوات التكنولوجيّة كالمواقع الالكترونيّة والألعاب التّعليميّة واللّوائح الذكيّة وغيرها مع الأساليب التّعليميّة التّقليديّة"².

1 -Arenilla, L. Dictionnaire de pedagogie. Paris, Bordas (1996).

2 - روبين، كاثي تكنولوجيا التعليم داخل الصفوف الدراسية: كيف ولماذا؟ (12, 1, 2019) تم الاسترداد من <http://www.wise-qatar.org/innovative-trends-education-technology-classrooms>

المحور الخامس: واقع الوسائل التعليمية في مدارس طرابلس الرسمية.

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى البحث في الدور التنموي الذي تلعبه المدارس في تحقيق حاجات وأهداف التلاميذ وفي تحقيق جودة التعليم، بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ويسعى هذا البحث لمعرفة أفضل الاستراتيجيات التسييرية التي تسعى إدارات المدارس الرسمية لإمتلاكها (الوسائل التكنولوجية التعليمية) لمواكبة التطور لتضمن لها عملية الاستثمار الفعال للأساتذة باعتبارهم وحدهم القادرين على إعداد التلاميذ وتحقيق النجاح وبالتالي الجودة في التعليم للعمل على تنمية المجتمع المحلي ككل.

وتأسيساً على ما تقدّم فإنّ الدراسة الزاهنة تهدف إلى ما يلي:

التعرّف على اهتمام إدارة المدرسة بأساتذتها وحثّهم على تطوير قدراتهم لاستعمال الوسائل التكنولوجية التعليمية الحديثة، ومدى إلتزام الأساتذة بتوصيات إدارتهم والسعي الدائم لحضور تدريبات ليتّم تمكينهم للعمل على نقل المنهج العلمي للتلاميذ بشكل مُبسّط عبر الوسائل التكنولوجية التعليمية الحديثة. بالإضافة إلى التعرّف على مدى تحقيق المدارس لأهدافها من خلال وضع إستراتيجيات لتدريب أساتذتها وتنميتهم، ومن خلال الاهتمام بمعرفة حاجاتهم لتطبيق تكنولوجيا التعليم.

وهنا سنعرض أسماء المدارس الرسمية في طرابلس وهي عيّنة هذا البحث: (الصّلاح الرسميّة للبنات، ابن خلدون الرسميّة للبنات، ابن خلدون الرسميّة للصبيان، ثانويّة القبة الرسميّة، ابن سينا الرسميّة للصبيان، ثانويّة جورج صرّاف، القبة المتوسّطة الرسميّة للبنات، الغزالي الرسميّة للصبيان، ثانويّة القبة الجديدة الرسميّة المختلطة، التدريب الرسميّة للبنات، التهديبية الرسميّة للبنات).

أ- آراء إدارات المدارس بأساتذتهم وواقع استخدام التكنولوجيا

تبين لنا هذه الدراسة معايير إختيار الأساتذة في المدارس الرسميّة، إذ نرى أنّ هناك نسبة 82% من الأساتذة يتمّ تسميتهم من قبل دائرة التربية مع ضرورة التأكيد على حصولهم على الإجازة الجامعيّة. ولا علاقة للمدراء بالاختيار، إلّا من خلال المراقبة والتقييم. فيحق للمدير استبعاد أيّ أستاذ لا يقوم بعمله بشكل جيّد، كما نرى أنّ هناك نسبة 18% من الأساتذة يتمّ إختيارهم لأنّهم خريجي كليّة التربية.

وقد رأت الإدارات في عيّنة البحث بنسبة 82% بأنّ أساتذتهم على استعداد لتبني الوسائل التكنولوجية التعليمية الحديثة، كما يرون أنّ نسبة 18% من أساتذتهم ليس لديهم القدرة على التغيّر والتطوير عن الوسائل التعليمية القديمة.

كما أنّ جميع الإدارات في عيّنة البحث، تقوم بحثّ الأساتذة على تطوير المحتوى العلمي من خلال إلزامهم بتطبيق نظام التعليم الإلكتروني. وإشراكهم بدورات تدريبية متعلّقة بالتكنولوجيا الحديثة، فقد بلغت

نسبة 82% من المدارس المشاركة بدورات تتراوح بين (1- 5) دورات في السنة، متعلقة بالتدريب على التكنولوجيا الحديثة و18% منهم يشاركون ما بين (6-10) دورات تدريبية في السنة.

النسبة المئوية	العدد	تمكن الاساتذة من تحقيق جودة التعليم
18%	2	درجة ممتازة
27%	3	درجة جيدة
45%	5	درجة مقبولة
9%	1	درجة متدنية
100%	11	Total

كما ظهرت من خلال هذه الدراسة، أنّ نسبة 45% من الإداريين في عينة البحث يرون أنّ أساتذتهم قد استطاعوا تحقيق جودة التعليم بـ "درجة مقبولة"، ونسبة 27% منهم يرون أنّهم حقّقوا جودة التعليم بدرجة "جيدة"، ونسبة 18% منهم بدرجة "ممتازة"، وبلغت نسبة 9% بدرجة "متدنية". هذا ما يثبت لنا صحّة (الفرضية الأولى) وهي بأنّه عندما تتيح الإدارة الفرصة للأساتذة للمشاركة في الدورات التدريبية التكنولوجية يتمكّن الأساتذة من توجيه مهاراتهم وتطبيقها في خدمة التعليم وتحقيق الجودة.

كما صرّحت 55% من المدارس الرسمية في طرابلس، أنّها لم تتلقّ أيّ نوع من الهبات المتعلقة بالتكنولوجيا من قبل جهات مانحة. بينما نرى أنّ هناك نسبة 45% منهم تلقّوا هبات تكنولوجية من جهات مانحة، وهذه الهبات هي التي جعلت هذه المدارس تواكب التطور الحاصل في الوسائل التعليمية، إذ أنّ هناك نسبة 45% من الإداريين صرحوا بأنّ التمويل القائم من وزارة التربية والتعليم لا يكفيها لتطويرها، وتجويد مناهجها الأكاديمية بإدخال التكنولوجيا إلى نظامها التعليمي. بينما نرى أنّ هناك نسبة 36% من المدارس ترى أنّ التمويل القائم يكفيها لعملية التطوير التكنولوجي في مدارسها.

وأيضاً يرى الإداريون أنّهم بإمكانهم الحفاظ على مركزهم التنافسي، من خلال تطوير الكادر التعليمي بالدورات التدريبية. وتأمين الوسائل والتجهيزات الحديثة بنسبة 55% من عينة البحث، كما أجاب البعض أنّ الحفاظ على المركز من خلال متابعة التلاميذ وحثّهم على التعليم بنسبة 18%، وأيضاً النسبة ذاتها عند تشجيع الأساتذة على القيام بدورات تدريبية، أمّا نسبة 9% فكانت في المحافظة على الإنضباط وجودة التعليم.

وأيضاً برأي الإداريين هناك 27% منهم يرون أنّ مدرستهم تتميز بأنّها مدرسة نموذجية، من حيث نسبة النجاح وتطبيق الأنظمة والقوانين. وأنت النسب متقاربة هنا حيث بلغت نسبة 18% من الإداريين في عينة البحث يرون أنّهم يمتازون باللّغة الإنجليزية عن غيرهم من المدارس الرسمية. والنسبة ذاتها للذين يمتازون

بنسبة النّجاح المرتفعة في الشّهادات، وأيضاً من حيث امتلاكهم للتقنيات الحديثة جميعها. ورأى البعض الآخر أنّ تميّزهم يكمن بتركيزهم على تطوير شخصية التلميذ وقدراته حيث بلغت النسبة 18%.
أما عن أوجه الضّعف التي تسعى الإدارات في عيّنة البحث إلى تغييره، فنرى أنّ هناك نسبة 36% من إدارات المدارس الرّسميّة ترى أنّ ضعف المدرسة يكمن في ضعف قدرة بعض الأساتذة لديها على استخدام الوسائل الحديثة. وربطوا هذا الاحتمال بأعمار الأساتذة إذ أنّه من الصّعب عليهم تقبّل التّكنولوجيا وتطبيقها. وأنّ هناك نسبة 18% لديهم ضعف في قلة التّجهيزات التّقنية الحديثة، أي أنّ ليس لديها ما يكفي من الوسائل التّكنولوجية لتحقيق جودة التّعليم. ونسبة 9% منهم يكمن الضّعف بأنّ ليس لديهم توجيه تربوي. وأخيراً ظهرت نسبة 54.5% من الإداريين، يرون أنّ موقع المدرسة جيّد وهذا لبعدها عن الضّجيج. وهناك نسبة 9.1% من الإداريين يرون أنّ موقع المدرسة "سيئ" والنسبة نفسها ل "سيئ جداً"، وهذا يدلّ على أنّ الإداريين لا يستطيعون تغيير موقع المدرسة من جهة، ومن جهة ثانية نرى أنّ هذه النسب أتت من مدراء مدارس تقع على خط التماس في طرابلس، وشهدت 21 جولة حرب داخلية. أو لأنّ موقع المدرسة لا يؤمّن للأساتذة والتلاميذ المرور لزحمة الحي، وأيضاً بسبب الضّجيج إذ أنّها تقع في وسط المدينة. وأيضاً ظهرت نسبة 54.5% يجدون أنّ مبنى مدرستهم هو واسع، ونسبة 27.3% يجدون أنّه ضيق، و18.2% يجدون أنّ حالته وسط. وهذا يدلّ على التّمايز بين المباني من جهة وعلى عدم قدرة الإداريين على تغييره للأفضل من جهة أخرى.

ب- خصائص متعلّقة بالأساتذة وتعاملهم مع الوسائل التكنولوجيّة الحديثة:

في هذا القسم توجّهنا بأسئلة الإستمارة الى الأساتذة، وهنا ظهر لنا أنّ هناك نسبة 45% من عدد الأساتذة تتراوح أعمارهم بين (36-45) سنة، أي أنّهم في عمر يستطيعون التعلّم وإستعمال التّكنولوجيا الحديثة. بينما هناك نسبة 8% منهم تتراوح أعمارهم بين (56-64) سنة، أي أنّهم قريبين من العمر التّقاعدي وبالتالي هم غير قادرين على التّأقلم مع التّكنولوجيا الحديثة.

من الملفت في هذه الدّراسة أنّ في المدارس الرّسميّة في طرابلس، تتراوح نسبة المعلّمت 85% من عيّنة البحث في حين تبلغ 15% فقط للذكور. وهذا ما يدلّ على توجّه الإناث نحو التّعلم والتّعليم أكثر من الذّكور.

وقد استهدفنا في هذه الدّراسة حلقتين فقط: الحلقة الثّالثة فجاءت نسبة 65% من عيّنة الدّراسة من المدارس التّكميلية، بالمقابل نرى أنّ نسبة 35% منهم فقط ثانويّات. وأنّ هناك نسبة 72% من الأساتذة الحاصلين على الإجازة الجامعيّة، في حين أنّ هناك نسبة 28% فقط من الأساتذة الحاصلين على الدّراسات العليا (ماجستير). ومن هنا تبين أنّ هناك نسبة 63% من الأساتذة يُعلّمون الحلقة الثّالثة، بالمقابل نرى أنّ هناك نسبة 35% منهم يُعلّمون المرحلة الثّانويّة، ونسبة 2% فقط يُعلّمون المرحلتين معاً.

وفي الحديث عن كفيّة تعامل الأساتذة مع التلاميذ، نرى أنّ هناك نسبة 75% من الأساتذة يقومون بنشاطات داخل المدرسة مع تلاميذهم، بينما نرى أنّ نسبة 25% منهم لا يقومون بنشاطات مع تلاميذهم. وتتعدّد النّشاطات التي يقوم بها الأساتذة في عيّنة البحث، وكان أبرزها في نتائج الدّراسة نسبة 20% من النّشاطات "الثّقافيّة التّربويّة" بالمقابل النّشاطات "الكشفيّة والعلميّة البيئيّة" بلغت 3% فقط من حجم العيّنة.

ونرى أنّ نسبة 71% من الأساتذة، يعتقدون أنّ استخدام تكنولوجيا التعليم يساهم في إتقان اللّغات الأجنبيّة، وهذا عبر استخدام العبارات باللّغة الأجنبيّة واستخدامها بشكل يومي. بينما نجد أنّ نسبة 29% من عيّنة البحث من الأساتذة أجابوا أنّها لا تساهم في إتقان اللّغات الأجنبيّة، إذ أنّه بات هناك في كلّ وسيلة حرّيّة اختيار اللّغة. ونسبة 57% من الأساتذة في عيّنة البحث خضعوا لدورات تدريبيّة متخصصة في مجال تكنولوجيا التّعليم، بينما هناك نسبة 43% منهم لم يشاركوا في هذه الدّورات وهذا يدلّ على سببين: إمّا لأنّ الإدارة لم تسمح الا بمشاركة عدد محدّد من الأساتذة، او لعدم رغبة الأساتذة أنفسهم في تطوير معارفهم. فيما نسبة 71% من عيّنة البحث من الأساتذة يعتقدون أنّ إتقان التّكنولوجيا التّعليميّة تزيد من ثقة الأستاذ بنفسه، بينما نرى أنّ نسبة 2% فقط منهم أجابوا أنّ إتقان التّكنولوجيا لا يزيد من ثقة الأستاذ بنفسه أو أنّها تزيد بدرجة متدنّيّة.

هنا نرى أنّ نسبة 98% من عيّنة البحث أجابوا أنّ التّكنولوجيا التّعليميّة تساهم في اكتساب التّلاميذ التّعلم بطريقة أسرع وأسهل، بينما هناك 2% أجابوا بـ "كلاً".

وفي الحديث عن المكتبة الإلكترونيّة أجابوا بنسبة 75% منهم بأنّ مدارسهم لا يوجد فيها المكتبة الإلكترونيّة، بينما هناك نسبة 25% أجابوا بأنّ مدارسهم تحتوي على مكتبة إلكترونيّة. ولكن نسبة 91% من عيّنة البحث من الأساتذة أجابوا بأنّ المكتبة الإلكترونيّة تساهم في تنمية المهارات الفكريّة لدى التّلميذ وذلك بالتّفكّر وبحثه هو عن المعلومات، بالمقابل نرى أنّ 9% فقط من عيّنة البحث أجابوا بأن لا علاقة بين المكتبة الإلكترونيّة وتنمية التّلميذ الفكريّة. وهذه الاجوبة لا ترتبط برايمهم بوجود المكتبة الإلكترونيّة بالمدارس الرّسميّة لأنّها وجهة نظرهم فقط دون اختبارهم لها.

كما نرى أنّ هناك نسبة 94% من الأساتذة في عيّنة البحث أجابوا بأنّ تكنولوجيا التّعليم تساعد على التّواصل الفعّال بين الأساتذة والتّلاميذ، وفي جدول آخر أيضاً نسبة 94% من الأساتذة في عيّنة البحث أجابوا أنّ استخدام الإنترنت يسهّل مهمّة التّعليم والتّعلّم ونسبة 82% من الأساتذة في عيّنة البحث أجابوا أنّ استخدام التّكنولوجيا التّعليميّة يقلّل من الجهد والوقت في التّعليم.

النسبة المئوية	العدد	أوجه الضعف التي تسعى المدرسة لتغييره
8%	5	لا ضعف
37%	24	عدم تزويد المدرسة بالوسائل التكنولوجية الحديثة بشكل كاف
12%	8	ضعف مستوى التلاميذ
6%	4	ضعف المناهج التعليمية
9%	6	غياب الإرشاد النفسي التعليمي
24%	15	عدم خضوع المعلمين لدورات تدريبية متعلقة بتكنولوجيا التعليم
5%	3	ضعف اللغة
100%	65	المجموع

أما الصّعوبات التي تعاني منها المدارس الرّسميّة في طرابلس بشكل عام، هي أنّ الأساتذة في حجم العيّنة عبّروا عن آراء وأشاروا إلى وقائع معاشة. فقد ظهر من خلال هذا الجدول أنّ نسبة 37% من عيّنة البحث يجدون أنّ من أوجه الضّعف هو عدم تزويد المدرسة بالوسائل التكنولوجية الحديثة بشكل كاف للمدرسة ككل. ونسبة 24% لم تسمح لهم الفرصة بالمشاركة بدورات تدريبية على الوسائل التكنولوجية التّعليمية الحديثة، ونسبة 12% يرون بأنّ الضّعف يكمن في مستوى التّلاميذ، ونسبة 9% بغياب الإرشاد النّفسي التّعليمي، ونسبة 6% يرون أنّ الضّعف هو بالمنهج التّعليمي القائم و5% يرون أنّ الضّعف يكمن في اللّغة. بينما أجاب 8% منهم بأنّه لا يوجد ضعف أبداً. وهذه النّسب هي التي تثبت لنا صحّة (الفرضية الثانية) التي تقول بأنّ عدم قدرة المدارس على تأمين الوسائل التكنولوجية التّعليمية يحدّ من قدرة الأساتذة على تطوير التّعليم وتحقيق الجودة في التّعليم.

وقد تحدّث الأساتذة في عيّنة البحث عن الوسائل التكنولوجية التّعليمية التي يستخدمونها، فنرى أنّ نسبة 80% اختاروا أنّهم يستخدموا الكمبيوتر كوسيلة أولى. وعن أجهزة العرض الضّوئية، اختاروا أنّهم يستخدمون السّبورة الضّوئية بنسبة 58%، تليها الفيديو بنسبة 20%. أمّا عن الأجهزة الصّوتية فقد اختاروا SOUNDSYSTEME بنسبة 78%، من ثمّ جهاز الميكروفون.

عند اختيار الوسيلة التكنولوجية التّعليمية يحتاج الأستاذ الى تجربة الوسيلة قبل استخدامها، ولكن اتّضح لنا من خلال هذه الدّراسة أنّ هناك نسبة 98% من عيّنة البحث يجربون الوسيلة قبل استخدامها،

و2% لا يتم تجربتها. وعن كفاءة اختبار الوسيلة قبل استخدامها فنسبة 57% منهم اختاروا أنهم يجربون مدى توفر الوسيلة ومن ثم 29% يختبرون كفاءة استخدامها في الوقت المناسب للدرس.

وقبل البدء بوسيلة تعليمية تكنولوجية حديثة لا بدّ من تحضير التلميذ، وهنا نرى أنّ نسبة 55% من الأساتذة يقومون بعرض الوسيلة ومراقبة نشاط الطلبة ولفت إنتباههم إلى النقاط الهامة. و29% منهم أجابوا بأنهم يوجهون للتلاميذ مجموعة أسئلة تحمّم على متابعة الوسيلة، و9% منهم يستخدمون طريقة تحديد مشكلة معينة تساعد الوسيلة على حلّها. و6% منهم أجابوا أنهم يلخصون محتوى الوسيلة مع التنبيه إلى نقاط هامة لم يتعرّض لها التلخيص.

وبعد عملية الاختبار للوسيلة، وتحضير التلاميذ وعرض الوسيلة عليهم. يقوم الأستاذ بتقييم الوسيلة بعد استخدامها، ونرى أنّ نسبة 38% من عينة البحث أجابوا بأنهم يقيمون الوسيلة بطرح الأسئلة على التلاميذ بعد استخدامهم الوسيلة، ونسبة 28% يقيمون الوسيلة ومدى فعاليتها بإجراء تقييم خطّي للتلاميذ، وأيضاً نسبة 28% يرون تفاعل التلاميذ معهم، ونسبة 6% منهم يقومون بإجراء نقاش الاختبار مدى فهم الأهداف التي وضعها الأستاذ قبل استخدام الوسيلة.

وبعدها نرى أنّ نسبة 95% من عينة البحث أجابوا بأنهم شعروا بتحسّن في مشاركة التلاميذ بعد استخدام التكنولوجيا التعليمية.

وفي تطبيق الوسيلة قد يواجهوا الأساتذة بعض الصعوبات، فنرى أنّ نسبة 32% من عينة البحث أجابوا بأنّ الصعوبات التي تواجههم في تطبيق الوسائل التعليمية في المدرسة هي بعدم توفر جميع الوسائل اللازمة. ونسبة 22% منهم يجدون صعوبة في تطبيقها بسبب ضيق الوقت، ونسبة 18% منهم يجدون صعوبة في تطبيقها لعدم معرفتهم الكاملة بها. ونسبة 14% منهم يجدون الصعوبة في توفر الكهرباء لاستعمال الأدوات التعليمية الحديثة، بينما هناك نسبة 8% لا يجدون صعوبة في تطبيقها. ونسبة 5% منهم يجدون الصعوبة بضعف اللغة، وبالتالي لا يستطيعون التأقلم معها. ونسبة 2% يجدون الصعوبة بعدم توفر غرف مؤهّلة لاستخدام التكنولوجيا بشكل خاص.

النسبة المئوية	العدد	الدور الذي تلعبه في تسهيل عملية التعليم من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة
29%	19	ايصال المعلومة بشكل اسرع وأوضح
6%	4	المعلم والمراقب
17%	11	الموجه
5%	3	استخدام اكثر من وسيلة لترسيخ المعلومة
8%	5	جذب الانتباه من خلال الرسوم المتحركة
5%	3	توضيح الأهداف
17%	11	تحفيز التلاميذ للمتابعة
14%	9	الوسيط بين المعلومة والتلميذ
100%	65	المجموع

ومن خلال هذا الجداول، تبين لنا رؤية الأستاذ في دوره الذي يلعبه ليسهل عملية التعليم من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة. فنرى أنّ نسبة 29% يرون أنّهم يوصلون المعلومة بشكل أسرع وأوضح، ونسبة 17% منهم يرون أنّهم يلعبون دور الموجه. وأيضاً 17% منهم يرون أنّهم يساهمون في تحفيز التلاميذ لمتابعة الوسيلة، ونسبة 14% يرون أنّهم الوسيط بين المعلومة والتلميذ. ونسبة 8% يجدون أنّهم يجذبون الإنتباه من خلال الرسوم المتحركة، ونسبة 6% منهم يرون أنّهم المعلم والمراقب، ونسبة 5% يستخدمون أكثر من وسيلة لترسيخ المعلومة أكثر. وهنا نتحقق (الفرضية الثالثة) التي تقول أنّه "كلما استطاع الأستاذ أنّ يستخدم التكنولوجيا التعليمية كلّما تحقق دوره كموجه ومساهم في إيضاح المعلومات بشكل أسرع".

كما نرى أنّ نسبة 60% من الأساتذة في عينة البحث، أجابوا بأنّ التكنولوجيا التعليمية تساعد في التأثير على جودة التعليم بدرجة "جيدة". بنسبة 26% بدرجة "مقبولة"، وبنسبة 14% منهم أجابوا أنّها تساهم في جودة التعليم بدرجة "ممتازة".

وأيضاً أنّ نسبة 43% من الأساتذة من عينة البحث، أجابوا بأنّ الفوائد المترتبة على استخدام مبدأ إدارة الجودة الشاملة رفع المستوى الأدائي لدى الطلاب في جميع النواحي التعليمية والاجتماعية والعقلية. والعمل على زيادة مستوى الوعي لدى الطلاب، وبنسبة 29% رفع مهارات العاملين في العملية التعليمية سواء كان المعلمين او الإداريين. ونسبة 14% منهم تعمل الجودة في التعليم على تحسين العلاقة بين المعلمين وبين الطلاب وتقوية روح التعاون بينهم، وأيضاً 14% منهم رفع مستوى الأداء التعليمي والكفاءة في التعليم.

وهذه الدراسة أظهرت لنا أكثر الوسائل التكنولوجية المستخدمة في المدارس الرسمية في طرابلس. فنرى أنّ الأساتذة من خلال خبراتهم أجابوا بنسبة 35% ، "Projector + laptop + Net" هم الأكثر فعالية لتحقيق جودة التعليم. ونسبة 26% منهم أجابوا بأنّ اللّوح الذّكي هو الأكثر فعالية، بينما نرى أنّ 14% يرون أنّ lcd projector هو الأكثر فعالية من بين الوسائل. ونسبة 11% كان رأيهم بأنّه لو وجد Ipad "لكلّ تلميذ سيكون هذا هو الحل الأنسب لتحقيق جودة التعليم، كما أتت النسب 9% للإنترنت والكمبيوتر ونسبة 5% للفيديو.

النسبة المئوية	العدد	نوع التدريب الذي يمكن ان يزيد من فعالية تحسين الجودة
78%	51	يساهم في زيادة فعالية تحسين الجودة في التعليم
5%	3	كيفية التواصل واستيعاب جميع انواع الطلاب
12%	8	توفر جميع الوسائل التكنولوجية الحديثة
5%	3	مواكبة التطور
100%	65	المجموع

وأخيراً لتحقيق فعالية وجودة التعليم برأي الأساتذة، بنسبة 78% من عينة البحث أجابوا، بأنّ تدريب الأساتذة على استخدام الوسائل التكنولوجية التعليمية الحديثة يساهم في زيادة فعالية تحسين الجودة في التعليم. ونسبة 12% منهم أجابوا بأنّ توفر جميع الوسائل التكنولوجية الحديثة يساهم في فعالية تحسين الجودة، ونسبة 5% منهم أجابوا بأنّ مواكبة التطور تزيد من فعالية تحسين جودة التعليم. وهنا نتحقّق (الفرضية الرابعة) التي تقول بأنّ استخدام التكنولوجيا التعليمية يساعد في تطوير وتحسين المعرفة العلمية وبالتالي تحسين الجودة في التعليم.

الخلاصة: آفاق المناهج التعليمية مع تطبيق التكنولوجيا

إنّ الإدارة المدرسية هي التي تسعى بشكل دائم لتتبع التطورات ومراقبة الأستاذ والتلاميذ والعلاقة بينهما مع توفير الأجهزة التكنولوجية التعليمية الحديثة. ولكن الواقع أنّ تكنولوجيا التعليم دخلت على المدارس الرسمية في طرابلس ولكنها مازالت حديثة إذ أنّ الوسائل التكنولوجية مازالت حديثة فهم كانوا يستخدمون الرسومات أو الصور أو المسجّل الصوتي وغيره من الوسائل القديمة ومع إنتقائنا لعينة البحث استبعدنا عدد من المدارس التي لا تملك الوسائل التعليمية الحديثة لغياب التمويل الكافي سواء من الوزارة أو من الجهات المانحة وهذا ما يفتح إشكالية جديدة وهي: كيف تستطيع طرابلس أن تتبّع وتطبّق جودة التعليم إن لم يكن كل مدارسها مجهزة بالوسائل الحديثة؟

نستنتج من الدراسة أنّ استخدام الوسائل التكنولوجية التّعليميّة الحديثة تقوم بتطوير أساليب التّعليم والتّعلّم التي تعمل على إنجاز العمليّة التّعليميّة من خلال ادخال التّكنولوجيا الى التّعليم والابتعاد عن طرق التّعليم التّقليديّة من أجل تحقيق الجودة المطلوبة في التّحصيل العلمي، ولا يتحقّق ذلك إلّا من خلال تأمين بيئة تكنولوجيّة متكاملة في المدارس، وهذا يتوقف على مدى إمكانيّة الحصول على التّمويل اللازم للحدّ من التّفاوت الحاصل في نظام التّعليم في المدارس الرّسميّة والتّفاوت أيضًا بين المدارس الرّسميّة والخاصّة في المنطقة نفسها.

في الختام لا بدّ من التّأكيد على أنّ جودة التّعليم هي نتيجة العلاقة الثنائيّة المحوريّة بين: الأساتذة الكفويين وبين المناهج التّربويّة المتطوّرة التي تتبنّاها المدارس اليوم لتحقيق التفاعل بين الأساتذة والتلاميذ وعمليات التحفيز والاهتمام هذه هي التي تساهم مساهمة كبيرة في تطوير النظام التعليمي القديم، "لا تنمية دائمة ومستدامة ولا اقتصاد حقيقيًا مستدامًا إلّا بالتهوؤ التّعليمي"¹.

لائحة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

- 1- البرنامج التنموي في قطاع التعليم في لبنان ٢٠٠٩ - ٢٠٠٦ قطاع التعليم في لبنان. (2012/11/11)، <https://hrammal.wordpress.com>
- 2- الموسى، أنور عبد الحميد، التكنولوجيا في خدمة التعلم والتعليم. بيروت - لبنان- دار النهضة العربية 2014.
- 3- الملاح، تامر، تكنولوجيا التعليم: المفهوم الجديد وعناصره. (2015/10/9)، <https://www.new-educ.com>
- 4- بن علي القرزعي، عبد الله، نظرية " سكرن" الاشتراط الإجرائي - التعزيز والتعلم (2012/3)، <http://child-trng.blogspot.com/2012/03/blog-post.html>
- 5- حجاوي، ربي، تعريف الجودة في التعليم. (4، 2، 2016)، تم الاسترداد من <https://mawdoo3.com>: (بتصرف).
- 6- دعمس، مصطفى، تكنولوجيا التعلم وحوسبة التعليم. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع (2009).

1 - منيمنة، حسن، كلمة في مؤتمر البطالة وفرص العمل في طرابلس، 2018.

- 7- روبين، كاثي. (12, 1, 2019). تكنولوجيا التعليم داخل الصفوف الدراسية: كيف ولماذا؟ تم الاسترداد من <http://www.wise-qatar.org/innovative-trends-education-technology-classrooms>
- 8- شايبورو، جوردن، تكنولوجيا التعليم داخل الصفوف الدراسية: كيف ولماذا؟ (2019/1/12)، تم الاسترداد من <http://www.wise-qatar.org/innovative-trends-education-technology-classrooms>.
- 9- محمد علي، محمود، التوزيع السكاني والمعاهد والمدارس الرسمية في طرابلس والميناء، (2014-2015)، ص 120 (بتصرف).
- 10- مشروع تطوير التعليم في لبنان، (2010) <https://ar.wikipedia.org/wiki> (بتصرف).
- 11- منصور، أحمد، تكنولوجيا التعليم، الأردن-الجنادرية للنشر والتوزيع 2015.
- 12- منيمنة، حسن، كلمة في مؤتمر البطالة وفرص العمل في طرابلس، 2018.
- 13- مؤتمر البطالة وفرص العمل الكامنة في طرابلس، (2018/10/20). جريدة سفير الشمال، تم الاسترداد من www.safiralchamal.com.
- 14- وحيد الدويدري، رجاء، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العلمية. دمشق: دار الفكر (2005).
- باللغة الأجنبية:

15-Arenilla, L. Dictionnaire de pedagogie. Paris, Bordas .(1996)

16-Edgar Dale .مخروطة الخبرة لادجار ديل. (2011) <http://tei1.blogspot.com/2011/06/edgar-dale.html>.

17-Unesco, Narrowing the gap between the information rich and the information poor: new technologies and the future of education (2001). Retrieved from <http://www.ibe.unesco.org/international/ICE/46english/46ws6e.htm>

18-watson, D. M, blame the technocentric artefact, what research tells us about problems inhibiting teacher use of IT. in.G. marshall & M. Ruohonen(Eds). capacity Building for IT in Education in Developing Countries (1998).

تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية"
د. مروان علاونة، جامعة الاستقلال، فلسطين.

Evaluation of the Military Curriculum at AL-ISTIQLAL University from the Point of View of the
Palestinian Security Establishment

Prepared by: Dr. Marwan Alawneh

Abstract:

This study aimed at understanding the evaluation of the military curriculum at Al-Istiqlal University. Development impediments, proposed development mechanisms from the point of view of the Palestinian security establishment. The study population consists of (20) members of teaching staff and employees of the Palestinian security establishment. The researcher used the questionnaire as a tool to study, the study reached a set of results; the most important is that there is great interest for faculty members of the curriculum. The curriculum is clear, understandable and teaching methods appropriate to the curriculum and there is a great commitment to give full courses. Curriculum characterized by scientific follow-up in the field of competence, the study showed that the most important obstacles to the development of the curriculum are the authors of the curriculum with previous experiences and the absence of incentives and the lack of a budget for the development and preparation of curricula. One of the most important mechanisms proposed to develop the curriculum was training the participants in the process of developing the curriculum, and understanding the process of development and its dimensions by the developers of the curriculum, In addition, involve the community, the security establishment and the university in the process of curriculum development. The study included recommendations such as modernity in developing the curriculum, providing incentives for developers, and providing a special budget for the development of the curriculum.

Keywords: Curriculum, Evaluation

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال ومعوقات تطويره وآليات التطوير المقترحة من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية، تكون مجتمع الدراسة من (20) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية ومنتسبي المؤسسة الأمنية الفلسطينية، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد اهتمام كبير لأعضاء الهيئة التدريسية بالمنهاج، وكانت المناهج واضحة ومفهومة وطرق التدريس مناسبة للمنهاج وهناك التزام كبير بإعطاء المقررات كاملة ويتسم المنهاج بالمواكبة العلمية في مجال الاختصاص، وبينت الدراسة أن أهم معوقات تطوير المنهاج تمسك معدي المنهاج بالخبرات السابقة لديهم وغياب الحوافز وعدم توفر ميزانية خاصة بتطوير واعداد المناهج، ومن أهم الآليات المقترحة لتطوير المنهاج كانت تدريب المشتركين في عملية تطوير المنهاج، وفهم عملية التطوير وأبعادها من قبل القائمين على تطوير المنهاج، وإشراك المجتمع والمؤسسة الأمنية والجامعة في عملية تطوير المناهج وخرجت الدراسة بتوصيات منها اتباع الحدثة في تطوير المنهاج، وتقديم الحوافز للقائمين على عملية التطوير، وتوفير ميزانية خاصة لعملية تطوير المنهاج.

كلمات مفتاحية: منهاج، تقييم

المقدمة:

أنشأت جامعة الاستقلال في العام 1998 على أرض فلسطين تحت مسمى الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، وافتتحها فخامة السيد الرئيس محمود عباس في العام 2007، وتم تحويلها في العام 2011 إلى جامعة، وهي الجامعة الحكومية الأحدث والأولى التي تختص وحدها دون المؤسسات الجامعية في فلسطين بالتعليم العالي في مجال العلوم الأمنية والعسكرية، لتكون بذلك رافداً أساسياً للمؤسسة الأمنية الفلسطينية بكوادر الأمن المسلحين بالعلوم والتخصصات المهنية من خلال برامج البكالوريوس وعددها تسعة والعدد في ازدياد دائم، وكذلك إعادة تأهيل الفئات الشابة من منتسبي ومنتسبات المؤسسة الأمنية عبر برامج الدبلوم المهني في مختلف فروع العلوم الأمنية والعسكرية والشرطية من خلال ثمانية برامج دبلوم مهني متخصصة كما يوجد بالجامعة ثلاثة برامج دبلوم متوسط مدتها عامان متخصصة في مجالات الأمن والعلوم العسكرية. وجميع التخصصات موزعة على أربع كليات¹.

¹ الموقع الإلكتروني لجامعة الاستقلال انظر الرابط: <http://www.alistiqlal.edu.ps/page-304-ar.html>

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بما أن جامعة الاستقلال هي الجامعة الوحيدة على مستوى فلسطين والتي تدرس العلوم الأمنية والعسكرية، وجميع خريجوها سينخرطون للعمل في المؤسسة الأمنية بعد تخرجهم، وضمن رؤية الجامعة وسعيها الدؤوب لتحسين جودة مخرجاتها باستمرار، وكون المنهاج العسكري جزء رئيس في عملية التعلم، وكون عملية التطوير عملية مستمرة تحتاج إلى التغيير الإيجابي لمواجهة متطلبات العصر ومواكبة الجديد في مجال العلوم العسكرية، وكون الباحث يعمل كعضو هيئة تدريس في الجامعة، فقد ارتأى ضرورة تحليل الواقع للمناهج العسكرية التي تدرس في الجامعة، وكذلك التعرف على معيقات التطوير، ووضع الآليات المناسبة للخروج بمنهاج عسكري محدث يواكب متطلبات العصر، وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الآتي: ما واقع المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال ومعيقات تطويره وآليات التطوير المقترحة من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية؟

س1. ما واقع المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية؟

س2. ما معيقات تطوير المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة

الأمنية؟

س3. ما هي آليات التطوير المقترحة للمنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية.

2. التعرف على معيقات تطوير المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية.

3. وضع آليات التطوير المقترحة للمنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية، وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة.

4. تطوير المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال ضمن آليات واستراتيجيات حديثة وبالتنسيق الكامل مع المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة بما يأتي:

1. نتائج هذه الدراسة قد تفيد المسؤولين في الجامعة في تقييم المنهاج العسكري الذي يدرس في الجامعة.

2. نتائج هذه الدراسة تفيد في معرفة معيقات تطوير المنهاج العسكري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العسكريين في الجامعة، مما يساعد المسؤولين في الجامعة في الحد من تلك المعوقات.

3. نتائج هذه الدراسة تساعد المسؤولين في وضع الخطط والاستراتيجيات وبرامج التدريب الملائمة لتطوير المنهاج العسكري في الجامعة بما يتلاءم ومتطلبات العصر.

4. هذه الدراسة تعد من الدراسات الأولى في فلسطين- على حد علم الباحث -والتي تتناول تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال ومعيقات تطويره وآليات التطوير المقترحة من وجهة نظر

المؤسسة الأمنية الفلسطينية"، مما قد يُشكل إثراءً للمكتبة التربوية بالجديد من الدراسات.

حدود الدراسة:

تحدد حدود هذه الدراسة بما يأتي:

-الحدود الموضوعية: تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال ومعيقات تطويره وآليات

التطوير المقترحة من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية"

-الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في جامعة الاستقلال، وفي المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

-الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام 2018/ 2019.

-الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس العسكريين في جامعة الاستقلال من المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

منهج الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات التي تحتاجها الدراسة.

المصطلحات:

المنهاج: هو مجموعة من المواد والمقررات الدراسية التي يدرسها الطالب من المدرس المتخصص بالمادة أو المقرر الدراسي، وهو عبارة عن مجموعة من المعلومات والحقائق والمفاهيم والأفكار التي يتلقاها الطلاب في الحجرات الدراسية على هيئة مواد دراسية، والبعض يعرفه بأنه مجموعة من الأنشطة والممارسات

المخططة والهادفة التي توفرها المدرسة لمساعدة المتعلمين على تحقيق مجموعة من الأهداف التعليمية، والحصول على أفضل النتائج بناءً على قدراتهم وإمكانياتهم داخل الصف الدراسي¹.

تقييم: هي عملية منهجية تقوم على اسس عملية تستهدف اصدار الحكم بدقة وموضوعية على مدخلات وعمليات ومخرجات اي نظام تربوي، تعليمي، تدريبي، ومن ثم تحديد جوانب القوة والضعف تمهيدا لاتخاذ قرارات مناسبة لإصلاح ما قد تم الكشف عنه من نقاط الضعف والقصور²

الدراسات السابقة

دراسة العازمي(2018) تقويم كتب اللغة العربية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت في ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر معلمي المادة هدفت هذه الدراسة إلى تقويم كتب اللغة العربية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت في ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر معلمي المادة، وتكونت عينة الدراسة من (100) معلم ومعلمة، وكانت أداة الدراسة استبانة مكونة من (47) فقرة، تمثل مفاهيم المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تقويم كتب اللغة العربية للمرحلة المتوسطة في ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر معلمي المادة جاءت (مرتفعة). وأظهرت النتائج أيضاً أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقويم الكتب المشار إليها تعزى إلى الجنس، أو المؤهل، أو الخبرة، أو الصف الدراسي³.

دراسة خليل (2018) تقويم كتب اللغة الانجليزية المقررة للمرحلة المتوسطة في العراق في ضوء المحتوى الثقافي الانجليزي من وجهة نظر مدرسي المادة هدفت هذه الدراسة التعرف إلى المحتوى الثقافي الإنجليزي في كتب اللغة الانجليزية المقررة للمرحلة المتوسطة في العراق في ضوء المحتوى الثقافي الانجليزي من وجهه نظر مدرسي المادة، وتكونت عينة الدراسة من (102) مدرس ومدرسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي البحثي حيث قام بإعداد استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، استخدم الباحث في هذه الدراسة الاستبانة كأداة لدراسته، واستناداً إلى ما تهدف إلى تحقيقه الدراسة الحالية، صيغت أدوات الدراسة بصورتها النهائية تكونت من (39) فقرة موزعة على ستة مجالات هي: القيم التربوية، القيم الاخلاقية، القيم التاريخية، القيم الاجتماعية، القيم النفسية، القيم الوطنية؛ وأظهرت نتائج الدراسة إن درجة توافر قيم المحتوى الثقافي الانجليزي في كتب اللغة الانجليزية من وجهه نظر مدرسي المادة على المجال الكلي جاءت بدرجة متوسطة ، حيث احتل مجال القيم الوطنية بدرجة

¹ سعادة، جودت أحمد (1990)، مناهج الدراسات الجامعية. الطبعة الثانية. بيروت: دار العلم للملايين ص (58).

² - الطائي، ايمان حسين (2009)، سلسلة محاضرات التقويم والقياس في التربية الرياضية.

³ العازمي، احمد مرزوق (2018) تقويم كتب اللغة العربية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت في ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر معلمي المادة (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة ال البيت: الأردن.

مرتفعة ، في حين جاءت جميع المجالات الأخرى بدرجة توافر متوسطة ، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور ، وعدم وجود فروق تعزى للمؤهل العلمي والخبرة وفي ضوء النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات من ضمنها إعادة النظر في محتوى موضوعات كتب اللغة الانجليزية وتأكيد على التعديل بما يتناسب مع قدرات الطالب ومستواه العقلي¹.

دراسة جودة وحرب (2018) تقويم كتاب الرياضيات للصف الثاني الأساسي من المنهاج الفلسطيني الجديد في ضوء معايير الجودة هدفت الدراسة إلى تقويم كتاب الرياضيات الفلسطيني الجديد للصف الثاني الأساسي في ضوء معايير الجودة، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة البشرية عنقودية تكونت من (165) من معلمي الرياضيات حكومة ووكالة للصف الثاني الأساسي في محافظة رفح، أما عينة الدراسة الموضوعية فهي عينة تامة شملت جميع صفحات كتابي الرياضيات الفلسطيني الجديد في الفصلين الأول والثاني للصف الثاني الأساسي، واستخدم الباحثان أداة تحليل المحتوى، واستبانة للتقويم، وأشارت النتائج إلى أن السلبيات في الكتاب الأول كثيرة وهي أكثر من سلبيات الكتاب الثاني بكثير وتم حصرها في جداول مفصلة، وتوافق ذلك مع النتيجة الثانية التي بينت أن توافر معايير الجودة في الكتاب الأول ضعيفة وفي الكتاب الثاني كانت متوسطة، وكانت الأخطاء اللغوية والطباعية الواردة متصدرة لهذه السلبيات، وأظهرت النتائج أيضاً أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توافر معايير جودة الكتاب تعزى لمتغير المؤسسة (حكومية - وكالة الغوث) لصالح معلمي الحكومة².

الطريقة والاجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفا وعرضاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، وتحديد متغيرات وإجراءات الدراسة، إضافة إلى وصف تصميم الدراسة والمعالجات الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات وفيما يلي بيان ذلك:

منهج الدراسة:

لأغراض هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الارتباطي للملاءمة لطبيعة هذه الدراسة وأغراضها، وذلك بهدف التعرف إلى تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال ومعوقات تطويره وآليات التطوير المقترحة من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية وهذا المنهج يناسب أغراض الدراسة.

¹ خليل، حازم عبد خليل (2018) تقويم كتب اللغة الانجليزية المقررة للمرحلة المتوسطة في العراق في ضوء المحتوى الثقافي الانجليزي من وجهة نظر مدرسي المادة (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة ال البيت: الأردن.

² جودة، موسى محمد وحرب، سعيد ابراهيم (2018) تقويم كتاب الرياضيات للصف الثاني الأساسي من المنهاج الفلسطيني الجديد في ضوء معايير الجودة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، العدد24، مجلد8

مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع الأفراد أو العناصر التي تعاني من مشكلة الدراسة أو ذات علاقة بها، ويسعى الباحث إلى تعميم نتائجها عليها، وبذلك فإن المجتمع في هذه الدراسة هم جميع المحاضرين العسكريين بالجامعة وعددهم (20) محاضراً خلال الفصل الدراسي الأول (2018-2019).

عينة الدراسة

قام الباحث بتوزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة في جامعة الاستقلال ، وكان عدد الاستبانات المسترجعة التي جرى عليها التحليل الإحصائي (18) استبانة. والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
التخصص	عسكري	10	55.6
	أمني	8	44.4
	المجموع	18	100.0
الرتبة العسكرية	نقيب-رائد	6	33.3
	مقدم	6	33.3
	عقيد	5	27.8
	عميد فأعلى	1	5.6
	المجموع	18	100.0
	الخبرة	اقل من 5 سنوات	3
من 5-10 سنوات	3	16.7	
اكثر من 10 سنوات	12	66.7	
المجموع	18	100.0	
الجهاز	الامن الوطني	5	27.8
	الاستخبارات العسكرية	1	5.6
	المخابرات العامة	4	22.2
	الامن الوقائي	1	5.6
	أخرى	7	38.9
	المجموع	18	100.0

أداة الدراسة:

قام الباحث ببناء الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تهدف إلى استطلاع وجهات نظر الموظفين في جامعة الاستقلال من المؤسسة الأمنية الفلسطينية حول تقييم المهام العسكري في جامعة الاستقلال ومعيقات تطويره وآليات التطوير المقترحة وذلك بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام القسم الأول: يشمل مقدمة الاستبانة ويحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات، والقسم الثاني: معلومات عامة عن أعضاء الهيئة التدريسية (البيانات الشخصية) التي أُدخلت كمتغيرات في البحث وهذه المتغيرات الديموغرافية القسم الثالث: تكونت الاستبانة من (104) فقرة موزعة في خمسة محاور وقد تم تصميم الفقرات على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد وقد بنيت الفقرات وأعطيت الأوزان كما هو آت:

- كبيرة جداً: خمس درجات
- كبيرة: أربع درجات
- متوسطة: ثلاث درجات
- صغيرة: درجتين
- صغيرة جداً: درجة واحدة

تفسير النتائج (معياري): تم التوصل الى المتوسطات الحسابية وتفسير النتائج على هذا الأساس وفق المعيار التالي للتقدير:

- (4.2 فما فوق) كبيرة جداً.
- (من 3.4-4.2) كبيرة.
- (اقل من 2.6-3.39) متوسطة.
- (اقل من 1.8-2.59) قليلة.
- (اقل من 1.8) قليلة جداً.

صدق الأداة:

بعد إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية وللتحقق من صدقها قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال العلوم العسكرية في الجامعات الفلسطينية، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، حيث طلب منهم بيان صلاحية العبارة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد حصلت على موافقتهم بدرجة كبيرة مع إجراء بعض التعديلات على فقراتها

ثبات الأداة:

لقد تم استخدام معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ الفأ (Chronback Alpha) والجدول التالي يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (3) معاملات الثبات لمجالات الاستبانة والدرجة الكلية

رقم المجال	المجال	معامل الثبات
.1	المقرر	0.95
.2	الاهداف	0.96
.3	طرق التدريس	0.96
.4	معوقات تطوير المنهاج	0.96
.5	الاليات التطوير المقترحة	0.95

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة كانت عالية وفوق الجيدة، حيث تراوحت معاملات الثبات ما بين (0.95-0.96) وهي معاملات ثبات عالية وتفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد مجتمع الدراسة .
- تحديد أفراد عينة الدراسة .
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص .
- قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدراسة.

- استرجاع الاستبانات المعبأة ومراجعتها من قبل الباحثة وترميزها.
 - إدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتفرغ إجابات أفراد العينة.
 - استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.
- المعالجات الإحصائية:-**

بعد تفرغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.

2- اختبار كرونباخ الفا.

نتائج أسئلة الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال ومعوقات تطويره وآليات التطوير المقترحة من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية. كما هدفت إلى التعرف إلى دور متغيرات الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبانات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لتسلسل أسئلتها وفرضياتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

السؤال الاول

وما واقع تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات واقع تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية فيما مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي ونتائج الجدول (4) تبين ذلك:-

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات واقع تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.1	المقرر	3.8492	0.54764	كبيرة
.2	الأهداف	3.7857	0.78667	كبيرة
.3	طرق التدريس	3.8758	0.65902	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.8369	0.64621	كبيرة

يتضح من الجدول (4) أن واقع تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية ، قد أتت بمتوسط (3.83) وانحراف معياري (0.64) على الدرجة الكلية للمحاور أي انه كانت درجات المحاور جميعها كبيرة، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على المجالات بين (3.78-3.87)، كما وبلغت الدرجة الكلية (3.83) وهذه النتيجة تعد كبيرة حسب المقياس المعد للدراسة، ويعزو الباحث هذه النتيجة الى ان هناك اهتمام كبير لمخططي ومؤلفي ومنفذه المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال حيث انه المقرر الدراسي خطواته الأساسية واضحة بالنسبة ومناسبة بالنسبة للموظفين في المؤسسة الأمنية وان طرق تدريس المقرر متسقة مع الخطوط الأساسية الخاصة للمقرر، كما ان هناك التزام كبير بإعطاء المقرر بشكل كامل ، وانه يتم استخدام في هذا المقرر الأنشطة الصفية لتطوير معارف ومهارات الطلبة التي يهدف المقرر لتعليمها وان المقرر يتسم بالمواكبة العلمية في حقل الاختصاص، اما بالنسبة للأهداف تبين أنها تغطي مجالات المعرفة: المهارية، المعرفية، الوجداني ، وان هناك قابلية تحقق الأهداف ضمن الموارد البشرية المتاحة، وان هناك تطابق أهداف المقرر مع فلسفة وأهداف البرنامج التدريسي في القسم والكلية كما وانه يكتسب الطالب للأهداف المعرفية والمهارية والوجدانية بصورة كبيرة، وان طرق التدريس مناسبة حيث ان أعضاء هيئة التدريس توفر المصادر العلمية الحديثة الكتب والمراجع وان عرض المقرر يتسم بالوضوح وان كافة المدرسين يلتزمون بالموعد المقرر للدرس .

السؤال الثاني : ما معوقات تطوير المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيقات تطوير المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية فيما مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي ونتائج الجدول (5) تبين ذلك:-

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيقات تطوير المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1.	تمسك بعض العاملين في مجال تطوير المناهج بسابق خبراتهم فيه، ومحاولة تطبيقها	3.83	1.098	كبيرة
2.	غياب الحوافز المقدمة للعاملين في مجال تطوير المنهج ولجهودهم المبذولة في هذا الإطار	3.33	1.188	متوسطة
3.	عدم كفاية الميزانية لإنجاز التعديلات المطلوبة على المنهاج	3.11	1.231	متوسطة
4.	توجد فئة من الفنيين الذين يقومون بأعمال مهمة في عملية تطوير المناهج الدراسية ، لا تأخذ - أحياناً - حظها من العناية في عملية التطوير.	3.11	1.323	متوسطة
5.	عدم تمثيل العناصر التي ينبغي أن تشترك في عملية التطوير	3.06	1.056	متوسطة
6.	بعض الأفراد يدعون امتلاكهم القدرة على التطوير وفقاً لرؤيتهم الشخصية التي لن تكون بالضرورة قائمة على أساس علمي صحيح	3.00	1.283	متوسطة
7.	عدم إعداد الكتب والمراجع التي سوف تستخدم في التطوير الإعداد المناسب	3.00	1.283	متوسطة

متوسطة	1.323	2.89	8. عدم إدراك القائمين على تطوير المناهج لمفهوم المنهج الدراسي
متوسطة	1.079	2.89	9. عدم التعاون من جانب العاملين في عملية التطوير
متوسطة	1.043	2.83	10. تصور كل فرد لعملية تطوير التعليم والشكل الذي يجب أن تكون عليه،
متوسطة	1.114	2.78	11. عدم تدريب المشاركين في عملية التطوير التدريب المناسب
متوسطة	1.085	2.67	12. عدم ادراك القائمين بالتطوير لمفهوم المنهج الدراسي
متوسطة	1.138	2.67	13. عدم تأسيس تطوير المنهج على تقويم علمي له يعيق التطوير عن بلوغ أهدافه
متوسطة	970.	2.67	14. عدم العناية بالتجريب المتابعة بالتقويم ومن ثم عدم استثمار التغذية العائدة
متوسطة	1.092	2.61	15. استثناء خطة التطوير لبعض النواحي التربوية والتعليمية؛
متوسطة	1.195	2.61	16. عدم إشراك المعلمين بعملية التطوير أو تدريبهم
متوسطة	979.	2.61	17. عدم رسم خطة كاملة لعملية التطوير تستوعب جميع المشاطات المطلوبة،
قليلة	1.098	2.50	18. عدم تفاعل وتجاوب الطلبة مع المنهاج
قليلة	1.097	2.44	19. القيام بعملية تطوير المنهج على أسس غير علمية؛
قليلة	922.	2.44	20. رفض الإدارات المتعددة لعملية التغيير في المنهاج
قليلة	1.029	2.33	21. معوقات تتصل بالمجتمع
قليلة	1.227	2.28	22. غياب عملية الإشراف من قبل الإدارة
قليلة	1.114	2.22	23. عدم تمكنه من المادة العلمية

قليلة	1.043	2.17	عدم إدراك إمدرس لأهداف التطوير
قليلة	1.029	2.00	المدرس لا يمتلك المهارات المطلوب تنفيذها
متوسطة	0.826	2.7222	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول (4) أن معيقات تطوير المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية، قد أنت بمتوسط (2.72) وانحراف معياري (0.86) على الدرجة الكلية لمعيقات تطوير المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية أي انه كانت درجاتها متوسطة، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على المجالات بين (2.00-3.83)، كما وبلغت الدرجة الكلية (2.72) وهذه النتيجة تعد متوسطة حسب المقياس المعد للدراسة، كما تبين ان اهم المعيقات الخاصة بتطوير المنهاج كانت:

- تمسك بعض العاملين في مجال تطوير المناهج بسابق خبراتهم فيه، ومحاولة تطبيقها
- غياب الحوافز المقدمة للعاملين في مجال تطوير المنهج ولجهودهم المبذولة في هذا الإطار
- عدم كفاية الميزانية لإنجاز التعديلات المطلوبة على المنهاج
- توجد فئة من الفنيين الذين يقومون بأعمال مهمة في عملية تطوير المناهج الدراسية، لا تأخذ - أحياناً - حظها من العناية في عملية التطوير .
- عدم تمثيل العناصر التي ينبغي أن تشترك في عملية التطوير
- بعض الأفراد يدعون امتلاكهم القدرة على التطوير وفقاً لرؤيتهم الشخصية التي لن تكون بالضرورة قائمة على أساس علمي صحيح
- عدم إعداد الكتب والمراجع التي سوف تستخدم في التطوير الإعداد المناسب
- عدم إدراك القائمين على تطوير المناهج لمفهوم المنهج الدراسي
- عدم التعاون من جانب العاملين في عملية التطوير
- تصور كل فرد لعملية تطوير التعليم والشكل الذي يجب أن تكون عليه.

السؤال الثالث

ما هي آليات التطوير المقترحة للمنهاج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآليات التطوير المقترحة للمناهج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية فيها مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي ونتائج الجدول (5) تبين ذلك:-

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآليات التطوير المقترحة للمناهج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1.	تمثيل العناصر التي ينبغي أن تشارك في عملية التطوير مثل المدرسين أو القيادات الاجتماعية.	4.00	0.907	كبيرة
2.	أن يدرك القائمين على عملية التطوير لمفهوم التطوير وأبعاده	4.00	0.970	كبيرة
3.	اعداد الكتب والمراجع التي سوف تستخدم في التطوير الإعداد المناسب	3.94	0.873	كبيرة
4.	أن يدرك القائمين على تطوير المناهج لمفهوم المنهج الحديث الذي يهتم بجميع جوانب النمو لدى التلاميذ	3.89	0.900	كبيرة
5.	المرونة في اتخاذ الإجراءات الإدارية وعدم التمسك بالروتين الحاد.	3.89	1.132	كبيرة
6.	التخلص من المركزية وإشراك المجتمع والمدرسة في عملية التطوير.	3.89	1.079	كبيرة
7.	تدريب المشتركين في عملية التطوير التدريب المناسب	3.83	1.043	كبيرة
8.	العناية بالتجريب والمتابعة بالتقويم ومن ثم استثمار التغذية العائدة	3.83	0.924	كبيرة

كبيرة	1.060	3.78	9. رسم خطة كاملة لعملية التطوير تستوعب جميع النشاطات، وتستثمر الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، وتنسق بين المراحل والخطوات، وتستشرف المعوقات والمشكلات
كبيرة	970.0	3.67	10. أن يدرك القائمين بالتطوير أن التطوير يشمل جميع جوانب المنهج وليس جانبا دون آخر
كبيرة	1.138	3.67	11. توفير الحوافز المناسبة للقائمين على عملية التطوير
كبيرة	1.290	3.61	12. الإبتعاد عن الروتين في صرف الإعتمادات المالية
متوسطة	1.320	3.28	13. توفير الميزانية اللازمة لعمل التعديلات المطلوبة في المباني، وتوفير الأثاث والمواد
كبيرة	0.855	3.7906	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول (4) أن لآليات التطوير المقترحة للمنهج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية، قد أتت بمتوسط (3.79) وانحراف معياري (0.85) على الدرجة الكلية لآليات التطوير المقترحة للمنهج العسكري في جامعة الاستقلال من وجهة نظر المؤسسة الأمنية أي انه كانت درجاتها كبيرة، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على المجالات بين (3.79-4.00)، كما وبلغت الدرجة الكلية (3.79) وهذه النتيجة تعد كبيرة حسب المقياس المعد للدراسة، حيث تبين من خلال الاطلاع على المتوسطات الحسابية حيث كانت اهم الآليات المقترحة للمنهج العسكري في جامعة الاستقلال:

- تمثيل العناصر التي ينبغي أن تشارك في عملية التطوير مثل المدرسين أو القيادات الاجتماعية
- ادراك القائمين على عملية التطوير لمفهوم التطوير وأبعاده.
- اعداد الكتب والمراجع التي سوف تستخدم في التطوير الإعداد المناسب.
- أن يدرك القائمين على تطوير المناهج لمفهوم المنهج الحديث الذي يهتم بجميع جوانب النمو لدى التلاميذ.
- المرونة في اتخاذ الإجراءات الإدارية وعدم التمسك بالروتين الحاد .

- التخلص من المركزية وإشراك المجتمع والجامعة في عملية التطوير .
- تدريب المشتركين في عملية التطوير التدريب المناسب.
- العناية بالتجريب والمتابعة بالتقويم ومن ثم استثمار التغذية العائدة.
- رسم خطة كاملة لعملية التطوير تستوعب جميع النشاطات، وتستثمر الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، وتنسق بين المراحل والخطوات، وتستشرف المعوقات والمشكلات.

التوصيات

- ضرورة اتباع العاملين في مجال تطوير المناهج الحداثة ومحاولة تطبيقها.
- على القائمين على المناهج تقديم الحوافز بصورة مستمرة للعاملين في مجال تطوير المنهج .
- الاهتمام الفائق من قبل الفنيين الذين يقومون بأعمال مهمة في عملية تطوير المناهج الدراسية
- رسم خطة كاملة لعملية التطوير تستوعب جميع النشاطات، وتستثمر الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، وتنسق بين المراحل والخطوات، وتستشرف المعوقات والمشكلات.
- على القائمين بالتطوير إدراك أن التطوير يشمل جميع جوانب المنهج (المقرر، المدرسين، البيئة، الأهداف، التقويم، طرق التدريس) وليس جانبا دون آخر.
- الابتعاد عن الروتين في صرف الإعتمادات المالية وإعطاء الكل حقه.
- ضرورة توفير الميزانية اللازمة لعمل التعديلات المطلوبة في المباني، وتوفير الأثاث والمواد.
- ضرورة اجراء دراسات مفصلة تتناول كل عنصر من عناصر المنهج في المؤسسة الأمنية على حدا.
- ضرورة اجراء دراسة بنفس الموضوع واحتوائها على متغيرات لم تشتمل الدراسة الحالية عليها.

الاستبانة

حضرة السيد / المحترم

يقوم الباحث بدراسة بعنوان " تقييم المنهاج العسكري في جامعة الاستقلال ومعوقات تطويره وآليات التطوير المقترحة من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الفلسطينية "

"، ولتحقيق هذه الغاية تم إعداد هذه الاستبانة، لذا يرجى قراءة كل فقرة بعناية والإجابة عليها بدقة وموضوعية، علماً بأن البيانات سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

وشكراً لحسن تعاونكم...

الباحث: د. مروان علاونة.

الجزء الأول: بيانات شخصية:

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) أمام ما يتوافق مع بياناتك الشخصية

التخصص	عسكري ()	أمني ()
الرتبة	نقيب-رائد ()	مقدم ()
العسكرية	عقيد ()	عميد فأعلى ()
الخبرة	أقل من 5 سنوات ()	5-10 سنوات ()
الجهاز	الأمن الوطني ()	أكثر من 10 سنوات ()
	المخابرات العامة ()	الاستخبارات العسكرية ()
	أخرى حدد	الأمن الوقائي ()

الجزء الثاني: محاور الاستبانة:

أرجو التكرم بوضع علامة (✓)

المقرر:

م	عبارات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
1	الخطوط الأساسية (بما في ذلك المعلومات والمهارات التي صمم المقرر لتطويرها) واضحة بالنسبة لي					
2	متطلبات النجاح في المقرر واضحة					
3	طرق تدريس المقرر متسقة مع الخطوط الأساسية للمقرر					
4	التزم بإعطاء المقرر بشكل كامل (مثل : بدأ المحاضرات في الوقت المحدد ، تواجد عضو هيئة التدريس بشكل دائم ، الإعداد الجيد للمواد المساعدة في التدريس)					
5	لدى إلمام كامل بمحتوى المقرر					
6	اساعد الطلبة خلال الساعات المكتتبية					
7	اتحمس لما اقوم بتدريسه					
8	اهتم بتطوير نفسي في تدريس المقرر.					
9	المقرر حديثا ومفيدا (النصوص المقروءة ، التلخيصات ، المراجع ، وما شابهها).					
10	المصادر لهذا المقرر متوافرة كلما كنت أحتاج إليها					
11	كان هناك استخدام فعال للتقنية لدعم تعليمي في هذا المقرر.					
12	اشجع الطلبة لإلقاء الأسئلة وتطوير أفكارهم الخاصة في هذا المقرر					
13	شجعت في هذا المقرر على تقديم أفضل ما عندي					
14	استخدم في هذا المقرر الأنشطة الصفية لتطوير معارف ومهارات الطلبة التي يهدف المقرر لتعليمها					
15	كانت كمية العمل في هذا المقرر متناسبة مع عدد الساعات المعتمدة المخصصة للمقرر					
16	قدمت درجات الواجبات والإختبارات في هذا المقرر خلال وقت معقول					
17	كان تصحيح الاختبارات عادلا ومناسبا					
18	وضحت لي الصلة بين هذا المقرر والمقررات الأخرى بالبرنامج (القسم)					
19	أشعر بالرضا بشكل عام عن مستوى جودة هذا المقرر					
20	يوفر المقرر أمثلة عملية					
21	يتضمن المقرر معلومات حديثة					
22	يرتبط المقرر بالتخصص					
23	المقرر مشوق					
24	يعتبر المقرر ضعيف					

م	عبارات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
25	يعتبر المقرر مفهوم					
26	المقرر مفيد في التطبيق العملي					
27	مخرجات التعلم المستهدفة					
28	المقرر يزودني بالمعرفة					
29	المقرر له أهداف واضحة ومعلنة					
30	المقرر يكسب بعض المهارات المهنية التي تفيد في الحياة العملية.					
31	المقرر يحفز على التفكير والفهم المتعمق للموضوع					
32	توافر المراجع في المكتبة وسهولة الحصول عليها					
33	يتسم المقرر بالمواكبة العلمية في حقل الاختصاص					
34	يغطي المقرر أساسيات المعرفة					
35	خلو المقرر من الأخطاء النحوية والإملائية					
	الأهداف					
1	عبارات الأهداف واضحة ومحددة					
2	الأهداف تغطي مجالات المعرفة: المهارية، المعرفية، الوجدانية					
3	لأهداف صيغت وفقاً لحاجات الطلبة والمجتمع					
4	ينسجم المحتوى مع الأهداف					
5	معلومات تتسم بالجدة والحدثة					
6	الأهداف تتسم بالدقة العلمية					
7	توافر المصادر الأساسية و توافر متطلبات تنفيذها					
8	تشجع التعليم الذاتي					
9	قابلية تحقق الأهداف ضمن الموارد البشرية المتاحة					
10	تطابق أهداف المقرر مع فلسفة وأهداف البرنامج التدريسي في القسم والكلية					
11	اكتساب الطالب للأهداف المعرفية والمهارية والوجدانية					
12	اتساق الأهداف بالمرونة					
13	يتسم المقرر بالمواكبة العلمية في حقل الاختصاص					
14	علاقة المقرر بالمقررات الأخرى					
	طرق التدريس					
1	توفر المصادر العلمية الحديثة الكتب والمراجع					
2	الإفادة من الدروس العملية والتطبيقية					
3	استخدام التدريسي لتكنولوجيا التعليم					
4	استخدام طرق تدريسية متنوعة					
5	ارتباط العملي بالنظري					
6	قدرته على إدارة الصف					

م	عبارات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
7	يتسم عرض المقرر الدراسي بالوضوح					
8	التزام المدرس بالموعد المقرر للدرس					
9	تحفيز الطلبة على الاشتراك الفاعل في مجريات					
10	الساعات المكتتبية مناسبة لوقت التدريسي					
11	تحفيز الطلبة على التعليم الذاتي					
12	ملانمة قاعات الدرس من حيث: أ-المقاعد الدراسية ب-التهوية ج- الحرارة والبرودة د-الإضاءة هـ-الصوت و-النظافة					
13	استخدام اسلوب الحوار داخل المحاضرة					
14	استخدام البيروجكتر في الدرس					
15	استخدام الافلام التوضيحية في الشرح					
16	استخدام النماذج التوضيحية في الشرح					
17	توافر خدمات الإنترنت					
معيقات تطوير المنهاج						
1	القيام بعملية تطوير المنهج على أسس غير علمية؛					
2	استثناء خطة التطوير لبعض النواحي التربوية والتعليمية؛					
3	عدم إشراك المعلمين بعملية التطوير أو تدريبهم					
4	رفض الإدارات المتعددة لعملية التغيير في المنهاج					
5	غياب عملية الإشراف من قبل الإدارة					
6	تصور كل فرد لعملية تطويرالتعليم والشكل الذي يجب أن تكون عليه،					
7	بعض الأفراد يدعون امتلاكهم القدرة على التطوير وفقاً لرؤيتهم الشخصية التي لن تكون بالضرورة قائمة على أساس علمي صحيح					
8	غياب الحوافز المقدمة للعاملين في مجال تطوير المنهج ولجهودهم المبدولة في هذا الإطار					
9	عدم كفاية الميزانية لإنجاز التعديلات المطلوبة على المنهاج					
10	عدم تفاعل وتجاوب الطلبة مع المنهاج					
11	عدم إدراك إلمدرس لأهداف التطوير					
12	عدم تمكنه من المادة العلمية					
13	المدرس لا يمتلك المهارات المطلوب تنفيذها					
14	معوقات تتصل بالمجتمع					
15	عدم ادراك القائمين بالتطوير لمفهوم المنهج الدراسي					
16	عدم تأسيس تطوير المنهج على تقويم علمي له يعيق التطوير عن بلوغ أهدافه					

م	عبارات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
17	عدم رسم خطة كاملة لعملية التطوير تستوعب جميع المشاطات المطلوبة،					
18	عدم تدريب المشتركين في عملية التطوير التدريب المناسب					
19	عدم إعداد الكتب والمراجع التي سوف تستخدم في التطوير الإعداد المناسب					
20	عدم العناية بالتجريب المتابعة بالتقويم ومن ثم عدم استثمار التغذية العائدة					
21	عدم تمثيل العناصر التي ينبغي أن تشارك في عملية التطوير					
22	توجد فئة من الفنيين الذين يقومون بأعمال مهمة في عملية تطوير المناهج الدراسية ، لا تأخذ - أحيانا - حظها من العناية في عملية التطوير.					
23	تمسك بعض العاملين في مجال تطوير المناهج بسابق خبراتهم فيه، ومحاولة تطبيقها					
24	عدم إدراك القائمين على تطوير المناهج لمفهوم المنهج الدراسي					
25	عدم التعاون من جانب العاملين في عملية التطوير					
	آليات التطوير المقترحة					
1	أن يدرك القائمين بالتطوير أن التطوير يشمل جميع جوانب المنهج وليس جانبا دون آخر					
2	رسم خطة كاملة لعملية التطوير تستوعب جميع النشاطات، وتستثمر الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، وتنسق بين المراحل والخطوات، وتستشرف المعوقات والمشكلات					
3	تدريب المشتركين في عملية التطوير التدريب المناسب					
4	اعداد الكتب والمراجع التي سوف تستخدم في التطوير الإعداد المناسب					
5	العناية بالتجريب والمتابعة بالتقويم ومن ثم استثمار التغذية العائدة					
6	تمثيل العناصر التي ينبغي أن تشارك في عملية التطوير مثل المدرسين أو القيادات الإجتماعية.					
7	أن يدرك القائمين على عملية التطوير لمفهوم التطوير وأبعاده					
8	أن يدرك القائمين على تطوير المناهج لمفهوم المنهج الحديث الذي يهتم بجميع جوانب النمو لدى التلاميذ					
9	توفير الحوافز المناسبة للقائمين على عملية التطوير					
10	المرونة في اتخاذ الإجراءات الإدارية وعدم التمسك بالروتين الحاد.					
11	التخلص من المركزية وإشراك المجتمع والمدرسة في عملية التطوير.					

م	عبارات	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
12	توفير الميزانية اللازمة لعمل التعديلات المطلوبة في المباني، وتوفير الأثاث والمواد					
13	الإبتعاد عن الروتين في صرف الإعتمادات المالية					

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- الطائي، ايمان حسين (2009)، سلسلة محاضرات التقويم والقياس في التربية الرياضية.
- سعادة، جودت أحمد (1990)، مناهج الدراسات الجامعية. الطبعة الثانية. بيروت: دار العلم للملايين ص (58).

دوريات علمية:

- جودة، موسى محمد وحرب، سعيد ابراهيم (2018) تقويم كتاب الرياضيات للصف الثاني الأساسي من المنهاج الفلسطيني الجديد في ضوء معايير الجودة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، العدد 24، مجلد 8

رسائل و أبحاث علمية:

- العازمي، احمد مرزوق (2018) تقويم كتب اللغة العربية للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت في ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر معلمي المادة (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة ال البيت: الأردن.
- خليل، حازم عبد خليل (2018) تقويم كتب اللغة الانجليزية المقررة للمرحلة المتوسطة في العراق في ضوء المحتوى الثقافي الانجليزي من وجهة نظر مدرسي المادة (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة ال البيت: الأردن.

المواقع الإلكترونية:

- الموقع الإلكتروني لجامعة الاستقلال على الرابط: <http://www.alistiqlal.edu.ps/page-304-ar.html>

حكمة التدبير الجامعي والتخطيط الاستراتيجي في أفق تحقيق الجودة (الجامعة المغربية نموذجا)

La gouvernance et la planification stratégique de l'enseignement supérieur (L'université marocaine comme type)

أ.د. عبد العالي دقوقي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مكناس المغرب.

Abdelali DAKKOUKI

Résumé :

Le système de l'enseignement et de l'éducation au Maroc a subi plusieurs reformes et l'université marocaine ne fait pas exception.

L'université marocaine est un grand chantier de recherche scientifique, et de diversité des idées et de projet de société en générale.

L'université marocaine aujourd'hui est régi par la loi cadre 00.01, ce dernier a essayé d'instaurer une certaine autonomie au niveau de la gestion et de la décision, cette loi est considérée comme un couronnement de la charte nationale de l'éducation et de formation.

Malgré les efforts déployés, la loi 00.01 reste insuffisante pour cette indépendance, puisque les structures de l'université ne sont pas démocratisées, tant que le premier responsable de l'université n'est pas élu.

Au niveau de la recherche scientifique qui est le paramètre essentiel de progrès, on constate que tous les indicateurs attestent que les productions scientifiques sont très faible, vu l'absence de financement surtout au niveau des sciences humaines, même les recherches au niveau des sciences appliqués restent purement théorique.

A propos de système L M D (licence, master, doctorat.)

N'aboutit pas à réaliser les objets escomptés, pour ces raisons, on a essayé d'introduire des systèmes, des reformes en vue de réaliser les critères essentiels de la qualité, à travers la restaurations de certains valeurs et normes puisque le problème n'est pas seulement la qualité des programmes ou des ressources humaines.

Dans le même but le conseil national de la formation et de la recherche scientifique a instauré une vision stratégique 2015-2030, parmi ces objectifs la révision de l'offre de l'université marocaine, on a également instauré de l'agence nationale d'évaluation et d'assurance qualité de l'enseignement supérieur, pour donner un souffle à l'évaluation et la qualité dans ce domaine.

مقدمة:

إن نظام التربية والتكوين بالمغرب يخضع بشكل مستمر لتقويم منتظم من حيث مردوديته الداخلية والخارجية، والجامعة المغربية كفضاء للتكوين والبحث العلمي لا يخرج عن هذا السياق¹، ذلك أن رهان الجودة يبقى المحرك الأساسي لكل إصلاح جامعي بالمغرب.

إن الجامعة تعتبر ورشا للفكر المجدد والبحث العلمي المبدع، والدعامة الأساسية للمقاربات الموضوعية للقضايا الشاغلة علميا ومجتمعيا، وهو ما يجعل منها الفضاء الاجتماعي المعرفي الأكثر تحفيزا لفضاءات الفكر العلمي ومواقف الجرأة والإبداع الطلابي والأكثر تجسيدا لقيم التعددية وتقديم البراهين وطرح الدلائل²، إنها تعتبر المجال الأرحب لطرح الأفكار وبلورتها، بل وطرح مشاريع مجتمعية كفيلة بإخراج وتغيير مفاهيم ظلت إلى عهد قريب تعتبر مسلمات، على غرار مفهوم التنمية، وعلى هذا الأساس ظل هاجس الجودة والحكامة حاضرا في جميع مشاريع الإصلاح، والمواثيق التي يتم إعدادها في أفق إصلاح جامعي حقيقي.

لقد خضع قطاع التعليم بالمغرب لمحاولات متعددة للإصلاح، لم تخرجه من عنق الزجاجة، بحيث ظلت الأزمة بنيوية كما أن الإصلاحات حاولت أن تكون بنيوية وفي هذا الإطار صدر القانون 01.00 الخاص بتنظيم التعليم العالي والذي جاء كمحاولة لترسيخ مبدأ استقلالية الجامعة، ويعتبر إطارا تنظيميا حاول تحديد مسارات التعليم العالي، غير أنه في الآن ذاته أبان عن محدوديته، وعدم كفايته للتصدي للتحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي بالمغرب، وإن كان هذا القانون جاء تنويجا في نهاية المطاف للميثاق الوطني للتربية والتكوين.

إن القانون 00.01 نص في المادتين الرابعة والخامسة على أن الجامعة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي والعلمي والبيداغوجي.

¹ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين: (1999)، التقرير التحليلي حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات والمعوقات والتحديات، ص 8-9.

² - عبد الرحيم عمران، (1999)، الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية، منشورات الموجه، ص 88.

ولذلك نلاحظ على أن هذا القانون حاول إرساء الدعائم الأساسية للإصلاح كمحاولة للخروج من الأزمة العميقة التي ظل يعيشها قطاع التعليم العالي بالمغرب. مع ضرورة الإشارة إلى أن أزمة التعليم العالي كما توضحها نظرية الأزمة في علم الاجتماع، لا تهم الجامعة فقط، بل تمتد إلى المحيط والسياسة، لأنها تمس في العمق توازنات إنسانية وقيما ومصالح رمزية¹.

على أساس ما سبق فإن إصلاح الجامعة المغربية بواسطة القانون 00.01 ركز على الثوابت التقليدية للأمة المغربية كالهوية الإسلامية، كما حاول إدماج بعض المعارف المعاصرة وقيم الحداثة من خلال البرامج والكتب المدرسية والجامعية، لكن الإشكال ظل قائما بخصوص ربط كل ذلك بالاختلالات المجتمعية التي يعرفها المغرب، لذلك فإن بعض الباحثين يؤخذون على محاولات الإصلاح هاته عدم وضوح وانسجام مرجعية الإصلاح بشكل عام بل هناك تضارب للمرجعيات.

إن مختلف الإصلاحات التي أدخلت على نظام التعليم العالي بالمغرب بقيت جزئية حيث أنها لم تمس جوهر المشاكل العميقة التي يعاني منها قطاع التعليم العالي، إذ أن وقعها ظل محدودا، خاصة بالنسبة للمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، حيث إن نسبة بطالة حاملي الشهادات تزداد سنة بعد أخرى، ولهذا إذن فإن منظور إصلاح التعليم العالي يتوخى تحقيق الفعالية والمردودية والجودة والملاءمة والتنافسية.

إن الفعالية ترتبط بترشيد استعمال كل الوسائل المتوفرة لدى القطاع بما في ذلك الموارد البشرية والمادية كالقاعات والمعدات والتجهيزات، أما المردودية فإنها ترمي إلى إعادة النظر في المنظومة التعليمية بهدف تمكين أكبر عدد ممكن من الطلبة في مختلف التخصصات المتواجدة من الحصول على التكوين الجيد والتأهيل الملائم وبالتالي الرفع من مردودية النظام، أما الملاءمة فإنها ترمي إلى مد نظام التعليم العالي بالوسائل الضرورية للاستجابة إلى حاجات المجتمع عموما بغية الوقوف على المؤشرات الجديدة لسوق العمل وعلى التغييرات التكنولوجية والاجتماعية للمحيط الوطني والدولي، أما بالنسبة لمفهوم الجودة فلقد تم إدخاله في منظومة التكوين حتى تتمكن هذه المنظومة من مسايرة منطلق المعايير الدولية²، بناء على كل ذلك تحاول هذه الورقة تشخيص واقع التعليم العالي بالمغرب ثم الوقوف عند الرؤيا الاستراتيجية لإصلاح نظام التعليم العالي في أفق تحقيق الجودة، بل سنحاول الوقوف عند مكان الخلل في نظام التعليم العالي بالمغرب من خلال بعض الأرقام والإحصائيات، وأيضا المجهودات التي تبذل حاليا في إطار الرؤيا الاستراتيجية 2015-2030 للنهوض بقطاع التعليم العالي خاصة في شقه المتعلق بالبحث العلمي، ولذلك فإن الإشكالية المركزية تتمثل مدى قدرة الرؤيا الاستراتيجية 2015-2030 للاستجابة لطموحات كافة المتدخلين في قطاع التعليم العالي.

¹ - محمد عابد الجابري، (1973)، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية الدار البيضاء.

² - نجيب الزروالي، (2000) عرض أمام اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، مطبعة برنيت ديفريون، ص 104.

المبحث الأول: واقع التعليم العالي بالمغرب بين المعرفة ومشاريع الإصلاح

إن الجامعة بصفة عامة لا تنحصر وظيفتها في التحصيل العلمي فقط، بل هي فضاء واسع للنقاش والجدال أو إنتاج الأفكار، وإبداء الرأي في المشروع المجتمعي الذي نريد، إن مستقبل الإنسان يرتبط أساسا بجودة التكوين في الجامعة، بل أن بناء أي مشروع مجتمعي يرتبط بنوعية الخدمة التي تسهر الجامعة على تقديمها.

المطلب الأول: تشخيص لأزمة التعليم العالي بالمغرب من حيث مبدأ الإستقلالية وصيرورة البحث العلمي
قبل الخوض في تشخيص بعض مظاهر أزمة التعليم العالي بالمغرب لابد من التذكير ببعض المسلمات التي تهم الميدان التعليمي بصفة عامة.

إن الهدف من العملية التعليمية يتمثل في تحقيق ستة أهداف أساسية متفق عليها على الصعيد الدولي والتي ترمي في نهاية المطاف إلى تلبية حاجات التعلم لجميع الفئات، وهي:

- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل لفائدة أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا.
- العمل على أن يتم بحلول سنة 2015 تمكين الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي ومجاني وإلزامي.
- ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
- تحقيق تحسين بنسبة 50% في مستويات محو الأمية بحلول 2015 لا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر للكبار¹.
- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الإبتدائي والثانوي، وتحقيق المساواة بين الجنسين، بحلول عام 2015، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات كالإنتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الإمتياز للجميع، بحيث يحقق جميع

الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم².

إن واقع السياسة التعليمية بالمغرب، على الرغم من المجهودات التي تبذل على الصعيد الرسمي وغير الرسمي، لا تعكس بشكل عام هاته التوجهات، حيث تغيب معايير الجودة خاصة بالنسبة للتعليم الأساسي في حدود 90% من الأطفال المغاربة، مع العلم أن التعلم الأساسي يلعب دورا أساسيا بالنسبة للعملية التربوية

¹ - شاتوك مايكل: (1995)، المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن 21، عالم الفكر، العدد الأول والثاني، ص 39.

² - راجع: عبد الحق الوسولي: (25 نونبر 2016)، التعليم العالي المغربي بين مشاريع الإصلاح وواقع اللازمة، مجلة هسبريس الإلكترونية.

والتعليمية ككل¹.

وبالرجوع إلى أزمة التعليم العالي بالمغرب ، فإن أهم إشكال تواجهه الجامعة المغربية يتمثل في غياب الإستقلالية في التسيير، بحيث إن القرارات لازالت تتخذ على مستوى الإدارة المركزية، وأن أي هفوة أو خطأ يرتكبه المسؤول عن تدبير الجامعة قد يكلفه منصبه، بالإضافة إلى المساطر الإدارية المعقدة والإجراءات الطويلة أحيانا خاصة عندما يتعلق الأمر بطلبات تسجيل الطلبة الأجانب.

لقد اتخذت في المغرب مجموعة من الإجراءات لمحاولة دعم استقلالية الجامعة، وهو ما حاول القانون 01-00 الخاص بتنظيم التعليم العالي تكريسه والذي يعتبر حاليا الإطار المعمول به لتحديد مسارات التعليم العالي بالمغرب، غير أن هذا الإطار القانوني كرس بدوره مجموعة من الإختلالات، بحيث ظل عاجزا عن مواجهة تحدي استقلالية الجامعة، إذ أن رئيس الجامعة تبقى له اليد الطولى في اتخاذ القرارات الحاسمة، فهو يعتبر على سبيل المثال الإطار المرجعي لتعيين عمداء ومدراء مختلف المؤسسات التابعة للجامعة، وهذا الوضع هو ما أدى ببعض الباحثين إلى التساؤل حول الجهة التي من المفروض أن تتمتع بالاستقلالية: الجامعة أم رئيس الجامعة خاصة وأن آليات المراقبة غير فعالة ، وعلى هذا الأساس فإن العوامل التي تهدد استقلال الجامعة بالمغرب ما فتئت تتضاعف في ظل غياب عوامل الديمقراطية والنزاهة في التدبير وفي تقلد المسؤوليات.

وعلى أساس ما سبق فإن تكريس مبدأ الاستقلالية يفرض ضرورة ديمقراطية الهياكل الجامعية وتفعيل دورها التقريري واستبعاد مبدأ التعيين في المسؤولية، عن طريق انتخاب رؤساء الجامعات والعمداء، فهذا هو المدخل في اعتقادي لتحقيق استقلالية الهياكل الجامعية.

أما على مستوى البحث العلمي بالمغرب،، فمعلوم أن البحث العلمي هو مقياس تقدم الشعوب والمجتمعات، وهو مجموعة من النشاطات والتقنيات والأدوات التي تبحث في الظواهر المحيطة والتي تهدف إلى زيادة المعرفة وتسخيرها في عملية التنمية لمختلف جوانب الحياة². ولهذا فإن الدول المتقدمة جعلت من البحث رهانا استراتيجيا، لذلك فإنها سخرت لذلك جميع الإمكانيات، بل بفضل البحث العلمي تسلقت بعض الدول مسلم التنمية بشكل متسارع (دول جنوب شرق آسيا كنموذج).

أما بالنسبة لدول الجنوب فالأمر مختلف إذ أن الأجندات المتحكمة في البحث العلمي تختلف من بلد إلى آخر حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كذلك³.

¹ - تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين لسنة 2015، ص 5.

² - عبد الحق الوسولي،، مقال سابق.

³ - بلقاسم جطاري، (3 فبراير 2014)، جريدة هسبريس الإلكترونية.

هكذا وبالنسبة لحالة المغرب، وحسب تقرير لليونسكو فإن المغرب تحتل المرتبة الثانية من بين دول الفضاء المغاربي، من حيث حجم الإنفاق على التعليم والمرتبة الخامسة بالنسبة لمؤشر الإنتاج العلمي ويحتل عربيا الرتبة 12 حسب مؤشر المنشورات العلمية لكل مليون نسمة ب 36 منشور علمي لكل مليون نسمة، وهو رقم ضعيف، ومؤشر دال على أن ضعف البحث العلمي، بل إن الفرق بين مختلف هذه المؤشرات دليل على وجود اختلال تدييري في إحدى حلقات البنية البحثية.

بالإضافة إلى كل ما سبق، فإنه إذا كان البحث العلمي في المغرب يتركز بشكل خاص على العلوم الحقة، فإن مختلف هذه البحوث تكتسي طابعا نظريا بصفة عامة، وبالتالي فإن الإحصائيات التي تقول بأنه ينشر بالمغرب سنويا ما يناهز 1000 مقال، فجل ذلك له طابع نظري، والدليل على ذلك أن براءات الاختراع لا تتجاوز في المغرب 3000 براءة اختراع في السنة، في حين أنه في الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز 160000 براءة اختراع سنويا.

وعلى العموم فإن عملية الإصلاح كما أرادها القانون 00.01 لم تحقق منه الغايات المرجوة، ذلك أنه إذا كان الهدف من هذا القانون تجويد العرض التكويني بالجامعة، فإن ذلك بصفة عامة لم يتحقق نظرا للعصوبات التي ما زالت محدقة ببنيات البحث العلمي، والنقص في موارده البشرية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهدر على مستوى قسم الدكتوراه، ولهذا فإن أهم ملامح الأزمة تتمثل فيما يلي:

- افتقار العديد من مشاريع البحث إلى المحتوى التطبيقي، وانفصالها عن واقع المجتمع ومشاكله.
- تقادم الوسائل اللوجستيكية المستخرجة لخدمة البحث العلمي
- غياب هيئات ساهرة على تتبع نتائج البحث العلمي والعمل على توظيفها، مع غياب قواعد للبيانات تكشف المنجز من الأعمال والدراسات.
- ضعف صيغ التعاون والشراكة بيم مختلف المؤسسات الجامعية والمعاهد البحثية.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي عامة، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى ضعف الميزانية المخصصة له.
- تنامي هيمنة الوزارة الوصية على إدارة البحث العلمي.

المطلب الثاني: تشخيص لأزمة العليم العالي بالمغرب في الجانب البيداغوجي

الفقرة الأولى: طبيعة الهندسة البيداغوجية للمسالك والشعب

إن الإصلاح البيداغوجي يشكل دعامة مركزية لإصلاح نظام التربية والتكوين، بحيث يحدد نمط تنظيم أسلاك التعليم ومضامين البرامج وصيغ التعلم.

لقد تم إقرار الإصلاح البيداغوجي انطلاقاً من الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي وضع سنة 1999، وتتضمن الهيكلية المطبقة بالجامعة المغربية ثلاثة أسلاك، الإجازة، الماستر، والدكتوراه، وتهيأ على التوالي في ستة فصول، أربعة فصول ثم ستة فصول، وتطلب كل فصل 16 أسبوعاً دراسياً، وقد دخل هذا النظام حيز التطبيق بشكل تدريجي منذ الموسم الجامعي 2003-2004، بحيث هم هذا الإصلاح في البداية المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح وكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان بحيث تنجز البرامج في هذا الإطار في شكل وحدات ومسالك، وهو ما يفترض معه أنه يسمح بملاءمة عرض التكوين مع تطور الحاجيات الاقتصادية للمجتمع عبر التقييم والاعتماد المستمر للمسالك الأساسية القائمة على دفاتر المعايير البيداغوجية الوطنية¹.

وعليه فإن هذا النظام جاء من أجل تحقيق هيكلية أفضل للدراسات، كما سمح نظام الإجازة، الماستر والدكتوراه من تنويع التكوينات، وهكذا فلقد تضاعف عدد هذه المسالك خلال العشر سنوات الأخيرة بما يزيد عن 2300 مسلك، شكلت العلوم والتقنيات نصفها أما النصف الآخر فتتقاسمه بالتساوي، الآداب والعلوم الإنسانية من جهة، والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، كما تضاعف عدد لمسالك المهنية ليصل حالياً إلى أزيد من 1300 مسلك مهني، بل لقد ساهم إلحاق المدارس العليا بالجامعات من رفع عدد هذه المسالك.

وبالرجوع إلى بعض الإحصائيات في إطار هذه الهندسة البيداغوجية في موسم 2016-2017 نجد ما

يلي:

623370	الإجازة الأساسية
32821	الإجازة المهنية
24799	ماستر
10212	ماستر متخصص
720849	المجموع

ومن تم إذن يعتبر المغرب من بين الدول الأوائل التي تبنت هذا النظام، بعد إعلان بولونيا الذي وضع قواعد هذه الدورة الجديدة، حيث رافقته تعبئة من قبل الباحثين على أن نظام الوحدات والفصول هذا

¹ - التقرير التحليلي،: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات والمعوقات والتحديات.

والذي يشكل العمود الفقري لهذا النظام كان مطبقا في كليات العلوم والتقنيات قبل تبنيه من قبل الجامعات المغربية.

على أن إنجاح هذا النظام يتطلب استقلالية تامة للجامعة بيداغوجيا، إداريا وماليا، بل لقد تم فهم هذا النظام على المستوى السياسي كمراجعة تقنية وليس كإصلاح هيكلي حقيقي¹.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا في هذا الإطار، هل مكنت هذه الهندسة البيداغوجية من تحقيق الأهداف المسطرة.

فعلى صعيد جميع المستويات يلاحظ أن مسالك التكوين يغلب عليها طابع العجز عن التأهيل، بالنظر إلى ضيق المجال في اختيار التخصصات، ولذلك فإن اتباع منهج الحصص في توزيع عدد التلاميذ المستمد من المنطق الداخلي للخريطة المدرسية يترتب عنه احتشاد للتلاميذ على مستوى الشعب التي يغلب عليها الطابع الأدبي، ويتفاقم الوضع عند ولوج مؤسسات التعليم العالي، سيما أن المؤسسات التعليمية ذات المقاعد المحددة تتوفر على طاقة استيعابية ضعيفة².

على أساس ما سبق ما نسجله في هذا الإطار هو وجود اختلال عميق ما بين المسالك، الشيء الذي يتجسد في هيمنة الشعب العلمية التي لا تفضي إلى تكوين ذي طبيعة مهنية، وهو ما يؤدي إلى صعوبات جمة في ولوج الحياة العملية، وللتدليل على ما نقول نورد الإحصائيات التالية: إلى حدود النصف الأول من هذه الألفية:

- 25% من الملتحقين بالتعليم العالي خضعوا لتكوين أكاديمي وتمكنوا من الحصول على الإجازة في المسالك المفتوحة
- 14% من الخريجين تلقوا تكوينا ذي توجه خاص مثل القانون والإقتصاد وهما شعبتان وإن كانتا لا تفضيان إلى تكوين ذي طبيعة مهنية فيمكن أن تفضيا إلى تكوين تكميلي يؤهل للانخراط في الحياة العملية.
- 58% من الخريجين تلقوا تكوينا ذي طبيعة مهنية (معاهد التكنولوجيا التطبيقية شهادة تقني عالي، شهادات في الهندسة والطب، الإجازات المهنية، وإجازات العلوم والتقنيات).
- 61% من الشهادات ذات الطبيعة المهنية، هي شهادات صادرة عن مؤسسات التكوين المهني³.

¹ - التقرير التقييمي الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين 2018.

² - اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين: (غشت 2000)، نظرة على نظام التربية والتكوين بالمغرب، ص 66.

³ - اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين: (غشت 2000)، نظرة على نظام التربية والتكوين بالمغرب، ص 67.

إن توزيع هذه الشعب لأن كان في وقت من الأوقات يستجيب إلى متطلبات تنمية البلاد وإلى حاجتها إلى اطر تعمل في القطاع العام (أساتذة ، اطباء...) فإن ذلك لم يعد قائما في الوقت الراهن، ولهذا يمكن القول أن نظام التربية والتكوين لا يندرج في إطار تصور متطور، وإنه ابان عن ضعف في إمكانات تكيفه مع سوق الشغل وهذه الوضعية في نهاية المطاف غير ناتجة فقط عن نوعية اداء التعليم العالي، بل هي ناتجة كذلك عن اختلالات في مسار التكوين في هذه المرحلة الأخيرة خاصة بالإكراهات التي تملها الخريطة المدرسية التي تخضع بدورها إلى منطقتا الاستيعاب المحدودة.

إن هذه الاختلالات في التوجيه تتفاقم بفعل نمط الانتقاء المتبع عند ولوج مختلف الشعب، والذي لا يتيح للحاصلين على شهادة البكالوريا إمكانية إعادة التوجيه، ذلك أن التلاميذ المنتمين إلى الشعب الأدبية يجدون أنفسهم مجبرين على الالتحاق بشعب ذات تكوين غير مهني، وبالشعب القانونية، ونفس الشيء ينطبق على التلاميذ المنتمين للشعب العلمية، إذ باستثناء التكوين العلمي الأكاديمي الذي تقدمه الجامعة، فإنهم لا يتوفرون إلا على حظوظ قليلة للالتحاق بمدارس الهندسة والشعب الأخرى ذات الطبيعة المهنية نظرا للمقاعد المحدودة التي تتوفر عليها ونظرا لما يتطلبه ولوجها من نتائج مدرسية ممتازة.

بالإضافة إلى كل ما سبق فإنه يمكن تسجيل الجمود الذي طبع سير النظام على مستوى الشعب نفسها، إذ أن الملتحقين بشعبة ما يجدون أنفسهم مجبرين على تلقي تكوين موحد يفرض على الجميع وفق نفس الشروط، وبالتالي فإم مبدأ المرونة يمكن مرشحا من التحاق بتكوين معين وفي نفس الآن التعاطي مع اهتمامات معينة او التفتح على مجالات معرفية ثانوية لم تعرها المسالك أو الشعب أهمية خاصة.

الفقرة الثانية: نمطية الهندسة البيداغوجية بالتعليم العالي

في ظل ازدياد المؤهلات التي تشترطها المقاولات يتضح بالملاموس حاليا عدم ملاءمة المؤهلات التي ينتجها النظام التربوي مع ما يتطلبه سوق الشغل بالمغرب، ومن ثم إذن فإن غالبية المتخرجين ليسوا مهنيين بما فيه الكفاية للمبادرة بخلق مشاريع يمكن أن تضمن التشغيل الذاتي.

وعلى هذا الأساس فإن الدراسات المنجزة أثبتت أن أكثر التقييمات سلبية فيما يتعلق بالوظائف المسندة إلى المدرسة أنصبت على مدى قدرة النظام التربوي على تزويد المستفيدين منه بالوسائل الكفيلة بالعثور على منصب شغل، حيث لا تتجاوز نسبة الذين يعترفون للنظام التعليمي المغربي بنجاعته على هذا الصعيد أقل من 24%¹ وهذا الوضع هو ما يجعل العناصر الإيجابية تتلاشى كلما تقدمنا في مراحل المسار المدرسي الذي يبتدأ بالتعليم الأساسي إلى غاية شهادة الإجازة حيث نجد أن هناك ارتباط واضح بين المدرسة، الجامعة، والبطالة والفسل المدرسي، ولهذا فإن التشاؤم يظل السمة الغالبة لدى الشباب رغم أن هناك تباين

¹ - اللجنة الخاصة للتربية والتكوين، نظرة على نظام التربية والتكوين بالمغرب، م.س، ص 69.

واضح بين مختلف أنواع التكوين، على أن الطلبة المتدربين في التكوين المهني يبدون درجة أكبر من التفاؤل فيما يتعلق بمستقبلهم المهني، ذلك أن بعض الدراسات أبرزت أن 48% منهم تؤمن بحظوظها في الاندماج المهني خلال السنتين الموالتين لإنهاء تكوينهم وتنخفض هذه النسبة لتصبح فقط 24% بالنسبة للطلبة ذوي التكوين الأكاديمي النظري¹.

المبحث الثاني: مرتكزات الإصلاح الاستراتيجي للتعليم العالي بالمغرب في أفق تحقيق معايير الجودة
في ظل المتطلبات التي يعاني منها نظام التعليم العالي بالمغرب، ارتفعت مجموعة من الأصوات تنادي بضرورة إصلاح بنوي لنظام التعليم العالي بالمغرب سيما أن مختلف التقارير الدولية الصادرة حاليا تصنف الجامعات المغربية في مراتب متأخرة.

إن جميع مكونات الحقل السياسي بالمغرب حاليا تنادي بضرورة إصلاح نظام التعليم العالي بالمغرب، عن طريق تغيير برامج التكوين ومناهجه وضرورة توفير التأسيس الملائم وانفتاح الجامعة على محيطها، لكن ما هي التوجهات الكبرى التي من خلالها ستحدد كيفية إعادة هيكلة وتنظيم الجامعة، ومن ثم ما هي نوعية الإجراءات التدبيرية والتنظيمية التي سيتم العمل بها، وما هي نوعية المهام والوظائف التي سيتم التركيز عليها، وما هي مكانة البحث العلمي وتوجهاته.

المطلب الأول: رهانات الإصلاح في أفق تحقيق الجودة

إن مفهوم الجودة بصفة عامة مرتبط بالتميز وبالتالي الرقي والإزدهار على جميع الأصعدة أما في المجال التعليمي فإن مفهوم الجودة يتناول الأهداف المرجوة منه والمتمثلة أساسا في التمييز والتميز عن الآخرين عن طريق الملاءمة مع الغايات أو المدخلات مع الطموحات لتحقيق درجة الرضا سواء من حيث الطلبة الوافدين أو المتخرجين وحتى في علاقة مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الأخرى، خاصة المؤسسات الاقتصادية². وبصفة عامة يمكن تعريف نظام الجودة في التعليم العالي بأنه: "فحص إجرائي نظامي للمؤسسة وبرامجها الأكاديمية لقياس المنهجية من حيث مناسبة الترتيبات المخططة لتحقيق أهدافها والتطبيق من حيث توافق الممارسة الفعلية مع الترتيبات المخططة والنتائج والتقييم والمراجعة من حيث قيام المؤسسة بالتعليم والتحسين من خلال تقييمها الذاتي للترتيبات والطرق والتنفيذ والنتائج"³.

¹ - يرجع كذلك فيما يتعلق بطبيعة التكوينات الملقنة بالجامعة: حسين العمراني: (1999)، إدارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب، الجزء الثاني، ص 271.

² - أحمد إبراهيم أحمد: (2007)، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، دار الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية، ص 165.

³ - زين الدين بروش، يوسف بركان (2012)، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، الواقع والآفاق، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، ص 12.

إن مشكل إصلاح التعليم في أفق تحقيق الجودة بالمغرب ليس مشكلا تديريا تقنيا وبيداغوجيا، وإنما هو بالأساس مشكل المشروع التعليمي الجامعي في علاقته المباشرة مع رهانات وألويات المشروع البديل، ولهذا وكما يرى بعض المفكرين فإن الإشكال الأساسي بالنسبة لمشروع إصلاح نظام التعليم الجامعي هو إشكال المشروع المجتمعي المفضل بقيمة أولوياته، ومدى مساهمة المؤسسة التعليمية الجامعية في ترسيخ دعائمه وممارساته وتحقيق رهانته المعرفية والثقافية والتأهيلية والتنموية والاجتماعية، ولهذا فإن المشكل لا يتمثل فقط في نوعية البرامج والموارد البشرية للمؤسسة التعليمية وإنما المشكل يتعلق بنوعية القيم والممارسات التي نريد أن تسود داخل المجتمع من خلال المشروع التربوي المفصل ومؤسساته المرجعية¹.

إن الجامعة المغربية حاليا أصبحت عرضة لمجموعة من الأحكام الجاهزة، حيث يوصف التكوين داخل الجامعة بأنه "ثقافة عامة"، ومعارفها ذات نظرة تجريدية، وخريجوها ذوي تكوين غير ملائم مما يجعلهم عرضة للبطالة، على أن هذه المبررات إذا كانت تجد ما يبررها على مستوى بعض المؤسسات الجامعية، فإن الأمر ليس بقاعدة عامة تشمل جميع المؤسسات، وعليه فإن الأبعاد الإيجابية لمجتمع المعرفة المحصنة بالبحث العلمي الجامعي تتطلب كمدخل أساسي بلورة سياسة وطنية مشجعة ومحفزة للبحث العلمي في مجالات العلوم الإنسانية، لأنها تعتبر أحد الروافد الأساسية لتغيير المجتمع وتحرير المواطن المغربي من أشكال التنمية وأنساق التفكير الخرافي².

لقد تم إحصاء أربع مبادرات منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي لإصلاح قطاع التعليم عامة انطلقت سنة 1997، ثم في سنة 2004 بعد تبني الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبعدها سنة 2009 في إطار البرنامج الاستعجالي، وأخيرا سنة 2014 بعد إقرار الدستور الجديد سنة 2011، على أنه تبقى سنة 2004 هي السنة المرجعية التي تم من خلالها إنزال القانون 00-01 الذي يشكل الإطار الحقيقي لإصلاح التعليم العالي، من خلاله تم تبني نظام إجازة، ماستر، دكتوراه، كما حاول هذا القانون إرساء نوع من الاستقلالية بالنسبة للجامعة كما عمل على إنشاء هيئات للتقييم والتنظيم من بينها على الخصوص اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، ومجلس تنسيق مؤسسات التعليم العالي³.

على أنه في اعتقادي أن بلورة مدخل إصلاح التعليم العالي لا يتم إلا عن طريق ترسيخ قواعد حقيقية للحوار بين مختلف المكونات أهمها النقابة الوطنية للتعليم العالي التي بلورت من خلال المؤتمرين الخامس

¹ - عبد الرحيم عمران: الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية، م.س، ص 68.

² - عبد الرحيم عمران، الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية، م.س، ص 115، كذلك وفي نفس الإطار انظر:

MOHAMED MERROUMI, (1999), l'université et le prodige de l'efficacité.

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ص 86.

³ - التقرير التقييمي الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين 2018.

والسادس مشروعاً متكاملًا للإصلاح يشمل نظام الدكتوراه والنظام الأساسي للأساتذة الباحثين، وهياكل الجامعة والبحث العلمي والنظام التربوي، على أنه تبقى من أهم الأسس التي ارتكزت عليها النقابة الوطنية في عملية الإصلاح تتمثل فيما يلي:

- الإقرار بضرورة وضع تصور شمولي، أي مراعاة الارتباط بين مكونات جميع مستويات التعليم (الأساسي، الثانوي والعالي)، مع الأخذ بعين الاعتبار تفاعلات المحيط لاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى.
- مرونة النظام التربوي: وهي مرونة الغاية منها تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها مساهمة التطور العلمي والتكنولوجي والتربوي، بالإضافة إلى تسهيل عملية التفاعل مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتبقى أهم مداخل تحقيق هذه المرونة أحداث أشكال متنوعة من الجسور بين التخصصات والمؤسسات وتشكيل تكوينات متعددة التخصصات أو مشتركة بين المؤسسات، مع إقرار نظام للمراقبة المستمرة وتطوير مناهج التقييم¹.

ولقد حاولت الجهات الحكومية التجاوب مع مداخل الإصلاح هذه عبر اقتراح توحيد نظام التعليم العالي، بدمج مؤسسات تكوين الأطر العليا ضمن التعليم الجامعي، وجمع شتات هذه المؤسسات ضمن جامعة أو جامعات ذات هدف غير تجاري، كما تروم هذه الرؤيا إحداث معاهد عليا للتعليم الأساسي والتكنولوجي الهدف منه التخفيف عن الجامعات، ويكون ولوج هذه المعاهد مقننا بالتوجيه بعد الحصول على البكالوريا، حيث يتم تهيئ الطلبة لمدة سنتين من التكوين، وتتباين المعاهد العليا للتعليم الأساسي عن المعاهد العليا للتعليم التكنولوجي في كون هذه الأخيرة تهيئ الطلبة للاندماج في الحياة العملية، أما معاهد التعليم الأساسي فتهيئ الطلبة إما للحياة العلمية وإما للدخول إلى الجامعات، ولذلك ونظرا للطبيعة الخاصة لكل هذه المعاهد فإنها تبقى منفتحة على المحيط الاقتصادي بصفة عامة لأنها تزود سوق العمل بالأطر التقنية المتوسطة².

إن هذه المبادرات كانت ترمي كلها إلى تحقيق معايير الجودة في نظام التعليم العالي، ذلك أن المغرب كما أكد ذلك أيضا جون ميتشيل مدير المجلس الثقافي البريطاني، اعتمد الحوار السياسي ليسلط الضوء على الأهمية التي يكتسبها نظام تأمين وتدريب الجودة في الجامعات، فبالنظر إلى العدد المتزايد من الطلبة المنخرطين في التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أصبحت الجودة مسألة محورية بالنسبة للمؤسسات والعاملين والكليات وكذا بالنسبة للطلبة وآبائهم³.

¹ - حسين العمراني: (2003)، إدارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب، الجزء الثاني، ص 295.

² - حسين العمراني، م.س، ص 306.

³ - جون ميتشيل: (8 و9 مارس 2016)، مداخلة مؤتمر الدولي حول تنمية ثقافة الجودة في التعليم العالي المنعقد بالرباط.

فإذن أصبحت آليات تحقيق الجودة في نظام التعليم العالي المغربي هاجسا بالنسبة للإدارة والنقابات على حد سواء وهو ما يفسر احتضان المغرب بتاريخ 8 و9 مارس 2016 الدورة الرابعة من المؤتمر الدولي حول ثقافة الجودة في التعليم العالي بمشاركة كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الثقافي البريطاني ومنظمة الأيسسكو، كان الهدف من ورائه دعم التعاون وتبادل الخبرات حول مختلف الجوانب ذات الصلة بمجال إدارة الجودة في التعليم العالي، بهدف تحسين وتطوير الأداء التعليمي بصفة مستمرة من خلال الانفتاح على النظم التعليمية ذات المعايير الدولية والإستفادة من خبراتها كأفضل طريقة لتطوير نظام التعليم العالي بالمغرب.

إن ضمان الجودة حاليا يشكل إحدى الدعائم الأساسية التي تركز عليها الخطة الاستراتيجية التي أعدتها الوزارة تنفيذا للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030. للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بل لقد شكلت هذه الجودة محور استراتيجي لعمل الوزارة خلال الفترة 2013-2016، خاصة عبر إحداث وكالة وطنية للتقييم، وإحداث نظام للتقييم المؤسسي الداخلي والخارجي، وتحسين إجراءات اعتماد مسالك التكوين. مع إنشاء مرصد لملاءمة التكوين الجامعي مع متطلبات المحيط الاقتصادي والمهني، وهذه هي أهم مرتكزات الإصلاح الاستراتيجي للجامعة المغربية.

المطلب الثاني: مرتكزات الخطة الاستراتيجية لإصلاح قطاع التعليم العالي في ضوء رؤية 2015-2030

الفقرة الأولى: أهم مقومات الخطة الاستراتيجية لإصلاح قطاع التعليم العالي

تقوم الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم العالي على مجموعة من المقومات، أهمها تنزيل رافعات الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015-2030، أما المرتكز الثاني فإنه يتتمثل في مواكبة التحديات المطروحة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص وجودة التعليم وكل ذلك يتم في إطار التوجيهات التي جاءت بها مختلف الخطب الملكية.

إن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي عمل على صياغة الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، من خلال أربع فصول 23 رافعة، و134 مادة، بحيث يتمحور الفصل الأول حول مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، أما الفصل الثاني فإنه يتعلق بمدرسة الجودة للجميع فيها الفصل الثالث يتعلق بمدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع، أما الفصل الرابع فإنه يتلخص في الريادة الناجحة والتدبير الجديد للتغيير.

كما تهدف هذه الخطة إلى مراجعة التغطية الجهوية للجامعات من حيث عرض المؤسسات الجامعية، حسب نوعها وتوسيع الطاقة الاستيعابية من الموارد البشرية، حسب الحقول المعرفية بالإضافة، إلى إحداث تكتلات جامعية متكاملة جغرافيا واجتماعيا، ومراجعة شروط وكيفيات ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود، وبشكل عام، فإن الخطة ترمي إلى تعزيز دور التعليم العالي كشريك للدولة في

مجال التربية والتكوين مع وضع نظام للتربية الدامجة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة وتوفير الدعم الإجتماعي لفائدة الطلبة.

إن هذه الخطة التي عمل على صياغتها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من بين أهم مرتكزاتها كما سبق ذكر ذلك الارتقاء بالجودة وملاءمتها مع متطلبات التنمية وسوق الشغل، بتوطيد نظام إجازة- ماستر- دكتوراه وخلق جسور بين مختلف مكونات التكوين مع تنوع وتعزيز مهنة التكوينات وتطوير مسالك جامعية للتربية بالمدارس العليا للأساتذة وكلية علوم التربية بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية، مع دعم تنوع لغات التدريس، وإرساء آليات لدعم وتشجيع التميز بالتعليم العالي، بالإضافة إلى وضع نظام وطني موحد للإعلام والمساعدة على التوجيه، بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية¹.

إن هذه الخطة الاستراتيجية 2015-2030 لم تغفل البحث العلمي، حيث دعت إلى دعمه بكل الوسائل والرفع من مردوديته عن طريق تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي، وتشجيع استعمالها المشترك للرفع من أدائها وتحفيز وتشجيع الباحثين على الممارسة والتميز والمنافسة ووضع نظام معلوماتي مندمج خاص بالبحث العلمي.

وفي إعتقادي فإن أهم حلقة من حلقات هذه الخطة تتمثل في تشجيع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج على المساهمة في جهود التنمية التي تبنتها الدولة، خاصة على مستوى التكنولوجيا والبحث العلمي. كذلك من بين أهم حلقات الإصلاح الجامعي تحقيق استقلالية الجامعة، ذلك أنه إذا كان القانون 00-01 قد شرع في إقرار استقلالية الجامعة فإنه لم يحدد معالم هذه العملية، خاصة ما يتعلق بتدبير الممتلكات والموارد البشرية.

ولتحقيق كل الأهداف المسطرة في هذه الخطة، فإن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي عملت على رصد مجموعة من الأولويات ذات الطابع الاستعجالي، خاصة ما يتعلق بمراجعة مسطرة ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الإستقطاب المحدود، مع تفعيل نظام تأمين صحي لفائدة الطلبة، ثم تطوير آليات التعليم عن بعد، ووضع برامج سنوية للتكوين المستمر لفائدة الأطر الإدارية والتربوية بتنسيق مع الجامعات.

إن هذه الخطة الاستراتيجية التي ترمي إلى إصلاح نظام التعليم العالي وتجويده، وحسب ما أكده مدير التعليم العالي والتنمية البيداغوجية، تواجه مجموعة من التحديات، أهمها تزايد ضغط الطلب البيداغوجي على التعليم العالي، وكذا تحدي البحث عن تمويل التعليم العالي وضمان استمراريته، وتنوع مصادره، بالإضافة إلى أهم إكراه يتمثل في إشكالية التشغيل بعد التخرج دون إغفال لمتطلبات الجودة، كما

¹ - محمد الطاهري، (5 نونبر 2011)، مدير التعليم العالي والتنمية البيداغوجية، جريدة التجديد.

تبقى من أهم التحديات كذلك مسألة ربط البحث العلمي بالتنمية وجعله رافعة أساسية للتنافسية والتطور التكنولوجي وضعف تعبئة وتحفيز وتكوين الخلف من الباحثين واستدامة تمويل البحث العلمي¹.

وبصفة عامة فإن إرساء نظام الجودة في نظام التعليم العالي يتطلب تغييرا جذريا في البيئات الثقافية والفكرية للتعليم وفي المناهج التربوية وبرامج تكوين المدرسين، وإن تدعيمها يقتضي تغييرا جذريا على مستوى المقاربات البيداغوجية والتكنولوجيات التربوية والتقييم وبيئات التعلم وبنيات الحكامة والتدبير فضلا عن الشراكة مع المجتمع ومع القطاع الخاص².

إن أحسن وسيلة للرفع من نظام جودة التعليم العالي تمثل كذلك في الرفع من حدة المنافسة بين المؤسسات، من خلال الربط بين حجم التمويل ومدى تحقيق الأهداف المسطرة، قياسا للمعايير الوطنية للجودة، وفي نفس الإطار عمل المغرب منذ سنة 2008 على تطوير نظام وطني للتقييم المؤسسي في التعليم العالي، يركز على أربعة محاور استراتيجية، تشمل إحداث الوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي، إحداث بنيات جامعية لضمان الجودة، صياغة إطار مرجعي وطني للتقييم، وتكوين الموارد البشرية.

إن قطاع التعليم العالي بالمغرب، عرف في العقود الأخيرة تحولات كبرى ترجع إلى الديمقراطية والتدويل والتعليم عن بعد، فضلا عن الإرتفاع المتسارع للعرض في القطاع الخاص، مما ساهم في انبثاق هاجس تحسين الجودة عبر العالم، وتطوير آليات ضمان ذلك، ولذلك فإن الرؤيا الاستراتيجية 2015-2030 أعادت تحديد أهداف قطاع التعليم العالي وحددت أسسه المنهجية للقيام بالإصلاح.

الفقرة الثانية: إحداث الوكالة الوطنية للتقييم وضمان جودة التعليم تكريسا للرؤيا الاستراتيجية 2015-2030.

تعتبر الوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي وضمان الجودة المحدثة بموجب القانون 80.12 الذي تم تعديله بمقتضى القانون 67.16 مؤسسة عمومية، كان الهدف من وراء إحداثها النهوض بثقافة التقييم وضمان الجودة باعتبارها رافعة لإصلاح نظام التعليم العالي بالمغرب.

إن الوكالة الوطنية للتعليم والبحث العلمي حاليا، عقدت عدة لقاءات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي من أجل المواكبة التقنية، وتزويد الوكالة بمرجعية للتقييم تمكنها من القيام بمهامها الخمس المتمثلة في: التقييم المؤسسي، تقييم الشعب، التقييم والبحث العلمي، تقييم مراكز دراسات الدكتوراه، وتقييم التعاون الجامعي، ولهذا فتح ورش واسع للنقاش حول فرص تطوير النظام المغربي لضمان الجودة ووضع

¹ - محمد الطاهري، (5 يناير 2011)، مدير التعليم العالي والتنمية البيداغوجية، جريدة التجديد.

² - محمد الصمدي: (2017/11/15)، إرساء نظام الجودة في التعليم العالي، مقال منشور بموقع "لكم".

إطار لتقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المغربية، مما سيمكنها من تحديد نقاط القوة والضعف، وتحسين الجودة، وكذا تطوير منهجية التقييم وضمان تكوين الأطر.

ولتطوير آليات اشتغال الوكالة وفي إطار سياسة الانفتاح على المجتمع العلمي والدولي، وتقوية الشراكات مع الوكالات المماثلة انضمت الوكالة منذ شهر ماي 2017 إلى الشبكة الفرنكوفونية لوكالات ضمان جودة التعليم العالي التي تم إحداثها سنة 2014 من طرف الوكالات الآتية: وكالة الاعتماد وضمان الجودة بسويسرا، وكالة تقييم جودة التعليم العالي ببلجيكا، لجنة دبلومات المهندسين بفرنسا، المجلس الأعلى لتقييم البحث والتعليم العالي بفرنسا، السلطة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي بالسنغال، لجنة تقييم التعليم المشترك بكندا.

إن هذه الشبكة تسعى في نهاية المطاف إلى الإنفتاح على كل وكالات الجودة الفرنكوفونية العاملة في مجال التعليم العالي من أجل التعاون وتقوية الروابط وتبادل الخبرات، ويهدف تنظيم ملتقى سنوي وإنجاز مشاريع مشتركة.

إن عمل الوكالة ولكي يكون أكثر فاعلية يفرض تمتعها باستقلالية تامة بعيدا عن المؤثرات السياسية الإيديولوجية التي قد تحرفها عن أهدافها، استقلالية في تقييم المسالك المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي، وفق مبادئ وأهداف الجودة التي تحدثنا عنها، وهذا يعتبر في اعتقادي إحدى المداخل الأساسية لتحقيق استقلالية الجامعة، وبالتالي فإن الوكالة يجب أن تستقل بدراسة وتقييم مسالك التكوين قصد الحصول على الإعتماد أو تجديده، مع تقييم عدة مجالات تهم القطاع خاصة ما يتعلق بتقييم أنشطة مراكز الدراسات في الدكتوراه، وإعداد حصيلة تكوينات وأعمال البحث المنجزة بها، أيضا الاستقلالية في تقييم البحث العلمي وفعالية بنياته بالإضافة إلى برامج ومشاريع التعاون الجامعي في ميدان التكوين والبحث العلمي.

خاتمة

إن قطاع التعليم العالي بالمغرب مازال يزرح تحت وطأة مجموعة من المشاكل ذات الطابع البنيوي تهم خاصة الهندسة البيداغوجية، التي لا تسمح البتة بتلقين الطالب المعلومة بأحدث الطرق البيداغوجية، كما تهم قطاع البحث العلمي، بحيث هناك غياب تام لتشجيع البحث العلمي في ميدان العلوم الإنسانية، والتي تشكل حاليا في الدول المتقدمة رافعة للبحث العلمي، بالإضافة إلى غياب تأهيل العنصر البشري لذلك كله اعتقد أن الجامعة ولكي تقوم بأدوارها الأساسية وللنهوض بهذا الوضع الذي تعيشه كمدخل في البداية أن تكون جامعة مستقلة عن جميع المؤثرات السياسية، كما يجب أن تلعب الوكالة الوطنية لتقييم وضمان الجودة دورها الحقيقي والفاعل لتجويد البحث العلمي، مع إعادة النظر في الهندسة البيداغوجية عن طريق إشراك جميع المتدخلين على رأسهم الأستاذ الباحث بالتعليم العالي .

وعلى العموم فإن رهانات وتحديات اكتساب الفعالية والنجاعة كما صاغها التقرير التقييم الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين تتمثل في:

- إقرار حكمة استباقية قائمة على المساءلة؛
- العمل على تمييز جودة التكوينات في نظام الولوج المفتوح.
- المطالبة بالتميز كيفما كان التخصص.
- اعتبار التكنولوجيا الرقمية رافعة للتحويل الكبير بالجامعات.
- تتمين هيئة التدريس من خلال نمط التوظيف والتقييم الذاتي.
- تنويع استدامة الموارد المالية¹.

وهذا هو ما تم إقراره في نهاية المطاف بواسطة دراسة أنجزها البنك الدولي والهيئة الوطنية للتقييم حول حكمة الجامعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث حاولت هذه الدراسة الإحاطة بمختلف الجوانب المرتبطة بالحكمة الجامعية بالاعتماد على عدة معايير أهمها، الشفافية، المساءلة لفائدة المجتمع، مساهمة الفاعلين في التدبير، الاستقلالية².

لائحة المراجع المعتمدة:

- أحمد ابراهيم أحمد: (2007)، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- الجابري محمد عابد: (1973)، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، الطبعة الأولى، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.
- الزراولي نجيب: (2000)، عرض أمام اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، مطبعة برينت ديفيزين.
- العمراني حسين: (2003)، إدارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب، الجزء الثاني.
- المروني المكي: (1996)، الإصلاح التعليمي بالمغرب 1956-1994، منشورات كلية الآداب بالرباط.
- بروش زين الدين: بركات يوسف: (2012)، مشروع تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي
- عمران عبد الرحيم: (1999)، الجامعة المغربية، رهانات الديمقراطية، الطبعة الأولى، منشورات الموجه.

¹ - التقرير التقييمي الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين 2018، مشار إليه سابقا.

² - التقرير التقييمي الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين 2018.

- MERROUN mohamed :(2009), l'université et le prodigue de l'efficacité.
- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- مقالات وتقارير
- التقرير التقييمي الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين 2018.
- جطاري بلقاسم: (2014/2/3)، أزمة التعليم العالي بالمغرب، مجلة هسبريس الإلكترونية،.
- شاتوك مايكل: (1995)، المهيدات الداخلية والخارجية لجامعة القرن 21، عالم الفكر، العدد الأول والثاني.
- قاصدي فايزة، طيب فاتحة: (2017)، مفهوم الجودة في التعليم العالي ، موقع مركز جيل البحث العلمي، jilrc.com
- اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين: (غشت 2000)، نظرة على نظام التربية والتكوين بالمغرب.
- اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين: (2000)، الاستماع للوزراء المكلفين بقطاعات التربية والتكوين حول الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين: التقرير التحليلي، تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات، المعوقات والتحديات.
- ميشيل جون: (8-9 مارس 2016)، المؤتمر الدولي حول تنمية ثقافة الجودة في التعليم العالي، الرباط.
- الوسولي عبد الحق: (25 نونبر 2016)، التعليم العالي المغربي بين مشاريع الإصلاح وواقع الأزمة، مجلة هسبريس الإلكترونية.

تطوير مستويات التعليم العالي بكليات الحقوق المغربية

أ.د. العروصي محمد، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

Mohammed LAAROUSSI

Résumé:

Au Maroc, l'enseignement supérieur dans les facultés de droit souffre de plusieurs lacunes dans les trois niveaux: Licence fondamentale, Maîtrise et Doctorat (LMD), que se soit à cause du nombre insuffisant des cadres dans le système éducatif, comme en témoignent les statistiques, ou à cause du nombre important des étudiants inscrits dans lesdites facultés à accès ouvert, ou encore, à cause de la durée des enseignements et de l'absentéisme, confirmé par les statistiques, d'un certain nombre d'étudiants, mais aussi à cause des contenus des programmes qui ne répondent pas aux exigences du marché de travail, sans oublier la méthode des examens qui facilite la fraude. A tout cela, s'ajoute le problème du manque de communication entre les différentes structures universitaires au sein de la faculté ainsi que les problèmes relatives à la recherche scientifique, qui remplit souvent ses objectifs de développement.

Nous avons, donc, réfléchi à de véritables perspectives visant le développement et la qualité culturelle en insistant sur la nécessité d'adopter des règles méthodologiques précises dans les facultés de droit en raison de leur importance à éclairer les étudiants de leur environnement social et économique. Ceci ne peut être réalisé que par l'adoption de nouveaux contenus dans les programmes éducatifs de ces établissements, sans oublier de revoir les modalités des examens pour mettre fin à toute fraude; et, par conséquent, former des étudiants disposant de qualité scientifique et cognitive. De plus, nous nous sommes, aussi, intéressés à la durée des études dans les facultés de droit afin de réaliser la culture de la qualité dans les différents parcours d'enseignement, afin d'être concurrentiels. Prenant en considération des exigences finales.

ملخص:

يعرف التعليم العالي عدة مواطن للخلل بكليات الحقوق في مسالك المستويات الثلاث وهي: الإجازة، والماستر، ثم الدكتوراه (LMD)¹، إن على مستوى قلة عدد أطر النظام التعليمي كما تؤكد الأرقام الإحصائية، أو على مستوى العدد الهائل من الطلبة الملتحقين بمؤسسات كليات الحقوق ذات الاستقطاب المفتوح بالمغرب. أو بخصوص مدة التدريس والهدر الجامعي لعدد من الطلبة للكليات المذكورة على وجه التحديد، حسب دلائل الأرقام الإحصائية، وكذا محتوى البرامج التي لا تسير متطلبات الواقع، ناهيك عن طريقة الامتحانات التي تساهم في الغش. ولا يخفى أيضا مشكل عدم تواصل الهياكل الجامعية بالكليات، ومشكل البحث العلمي الذي يحقق في الغالب أهدافه التنموية. لذا تم التفكير في أفق ناجعة تروم التنمية والجودة الثقافية من خلال التركيز على ضرورة نهج أساليب وقواعد منهجية دقيقة بكليات الحقوق لأهميتها في تنوير وربط الطالب بمحيطه الاجتماعي والاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا باعتماد محتوى جديد في البرامج التعليمية بهذه المؤسسات، دون إغفال إعادة النظر في طريقة الامتحانات التي يجب أن تتم بها، حدا لكل غش، وبالتالي تكوين طلبة متميزين بجودتهم العلمية والمعرفية، كما تم الاهتمام بالمدة الزمنية للدراسة بكليات الحقوق تحقيقا لثقافة الجودة بها في مختلف مسالك الدراسة بها، مع مراعاة متطلبات ختامية.

الكلمات المفتاحية: نظام المسالك الثلاث- نظام الإصلاح لسنتين 2009 و2014، ومشروع الإصلاح لسنة 2018- التأطير- الاستقطاب المفتوح- الهياكل الجامعية- البحث العلمي- قواعد المنهجية- محتويات مواد التدريس- الأمد الزمني.

مقدمة:

إن تحقيق التقدم في مجالات الحياة رهين باعتماد الفكر والنظر، والبحث والبرهان والاستنتاج؛ لأن الإنسان مجبول على سبر أغوار المعرفة واكتشاف خباياها، وحل مشاكلها المعقدة، لإمكانية الوصول إلى المبتغى المنشود من خلال سعيه الدؤوب نحو تطوير معارفه ومداركه.

1 - (LMD) c. a. d: licence master et doctorat

ولا يخرج اهتمام المختصين بأحوال الجامعات عن المبتغى أعلاه، بالنظر للتراجع المهول في مستويات خريجي الجامعات، حيث يعد هاجس تطوير المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية، سيما على مستوى التعليم العالي من المواضيع التي تؤرق كل المهتمين بالتدقيق في برامجها التعليمية، وبالتحليل والمقاربة والنقد والمقارنة بين مختلف المناهج والأساليب المعتمدة. وهذا الاهتمام ليس وليد اليوم، بل حظي به منذ إنشاء مؤسسات التعليم العالي، أي منذ اقتراب نهاية القرون الوسطى. فمنذ ذلك الوقت وإلى الوقت الراهن ما يزال هناك نظامين متضاربين لضبط إدارة الجودة، حيث كانت الجامعات الفرنسية تخضع لرقابة الكنيسة وبعدها لرقابة الدولة، وبالتالي كانت البرامج التدريسية واختيار هيئة التدريس تخضع دائما لرقابة الدولة¹. أما في بريطانيا فان البرامج التدريسية وكذا اختيار هيئة التدريس من رؤساء الجامعات وغير ذلك؛ يتم من خلال طاقم الإدارة الذي يتمتع باستقلال ذاتي وبالتالي تتحمل المؤسسات التعليمية بها ضمان الجودة بها اتجاه مجتمعها، وكل هذا وذاك إنما غايته تحقيق إدارة جودة شاملة²، وتطوير مستويات الخريجين منها.

ولم يخرج المغرب عن سنة التطور منذ إحداثه لعدد من الجامعات بالمملكة³ بعد الاستقلال، حيث انطلقت مراسيم تنزيل الإصلاح و أجرته خلال موسم 2003 و2004، ثم الاعلان عن المخطط الاستعجالي 2009 إلى غاية 2012، ومن دون شك جاء ليرمم ما يمكن ترميمه ليعقبه إصلاح 2014. غير أنه وبعد صدرت الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وبحكم العوائق التي يعاني منها هذا المكون الأساسي من التعليم العالي فقد تم إعداد التقرير التقييمي الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين⁴ بغية

1 - لاحظ في نفس السياق غربي صباح ، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنمية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014، ص 49 وما بعدها.

2 - مزيدا من التوضيح بشأن موضوع إدارة الجودة الشاملة سواء في العصور القديمة أو في مرحلة الثورة الصناعية، أو ما بعدها... ينظر أسماء عميرة، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة جامعة جيجل، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة بالجزائر 2013، ص 6 وما يليها.

3 - ينظر الظهير الشريف رقم 1.75.398 بتاريخ 10 شوال 1395 الموافق 16 أكتوبر 1975 ويتعلق بإحداث الجامعات، منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 شوال 1395 الموافق 22 أكتوبر 1975 عدد 3286 في الصفحة 2774 وما يليها.

4 - التقرير القطاعي الصادر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمملكة المغربية، وعنوانه: "التعليم العالي بالمغرب، فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح" التقرير القطاعي 2018، مزيدا من التوضيح يمكن الدخول للموقع الإلكتروني التالي: <http://www.csefrs.ma/publications/> التعليم-العالي-بالمغرب-فعالية-ونجاعة

قياس فعالية ونجاعة التعليم العالي بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، ومنها وضعيات كليات الحقوق بالمغرب، حيث تم إعداد مشروع للإصلاح ابتداء سنة 2018.

وتلك الإصلاحات التي همت مختلف مؤسسات التعليم العالي ومنها وضعيات كليات الحقوق بالمغرب، إنما يرجى منه تحقيق تنمية مستمرة وهادفة سواء في المجال الاقتصادي أو الصحي أو الاجتماعي. وأيضا أملا في جودة تعليمية تتأقلم مع حاجيات ومتطلبات سوق العمل¹، بتطوير مستويات طلبتها استعدادا لهذا السوق.

ومن تم يظهر أن تأكيد موضوع التحليل على تطوير مستويات التعليم العالي سيما بكليات الحقوق بالمغرب، إنما هو تأكيد على ثقافة جودة هذا التعليم، التي لا تتم إلا بالتفكير في تصورات ناجعة تروم تحقيق هذا المبتغى، لما لذلك من أهمية بالغة بالنسبة لكافة المجتمعات. إذ رقيها وتطورها رهين باهتمامها بمؤسساتها التعليمية، فهي علم وتطور اقتصادي وفكري واجتماعي.

واستنادا لما تقدم تبرز أهمية الموضوع النظرية والعملية. فمن الناحية الأولى يحتل التعليم العالي بكليات الحقوق مكانة هامة في مختلف دول العالم. بما فيها دولة المغرب. إذ تسعى الدول إلى أن يكون خريجها منافسين ناجحين في أسواق العمل، وتحقيق التنمية المستدامة في جميع النواحي البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن الناحية الثانية ترسخ في الواقع أن تحقيق الجودة في التعليم عامة والتعليم العالي خاصة لا يتحقق إلا من خلال عقد ملتقيات دولية، وإنشاء وكالات للتقييم في كل البلدان.

وقد طرح موضوع كليات الحقوق بالمغرب أكثر من علامة استفهام، بل أثار عدة مشاكل قانونية منها: هل تدني مستوى التعليم العالي بكليات الحقوق بالمغرب يعود لسوء البرامج التعليمية المتمثلة في زخم المواد خلال الموسم الدراسي التي يمتحن فيها الطالب؟ أم أن المشكل يرجع لطرق تقييم الطالب؟ أم يعود لمشكل للنظام التعليمي والمتمثل في الاستقطاب المفتوح في حد ذاته؟...

لقد تعددت المشاكل القانونية التي أدت إلى تدني مستويات كليات الحقوق بالمغرب حتى إن ذلك أدى إلى ظهور إشكالية جوهرية للموضوع وهي: كيف يمكن إصلاح التعليم العالي من خلال كليات الحقوق بالمغرب

1 - يمكن الرجوع لبعض الأرقام الإحصائية حول عدد الطلبة وعدد المؤسسات الجامعية وعدد التخصصات والتكوينات التي أنشأت بعد الاستقلال للجنة الخاصة بالتربية والتكوين: الاستماع: الاستماع للوزير المكلف بقطاعات التربية والتكوين حول الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية. مطبعة برينت ديفريون بمدينة سلا المغرب (2000)، ص 101 وما بعدها.

بتطوير خريجها؟ أو بالأحرى ما هي البرامج والوسائل الناجحة التي تحقق ثقافة تنظيمية متميزة لتجاوز أزمة كليات الحقوق بالمغرب في الوقت الراهن، لكي يتطور قطاع التعليم العالي بهذه الكليات؟

إن الفرض الأولي الملائم لتطوير مستويات التعليم العالي بكليات الحقوق بالمغرب يستلزم إصلاحاً جذرياً في أفق تحقيق جودة نوعية لمستويات خريجي هذه الكليات. وهذا الفرض يتعلق بالجهات المسؤولة عن قطاع التعليم العالي التي تبقى مطالبة بمراجعة سياستها الإصلاحية التي لم تنفذ إلى عمق مشكل التعليم ببلادنا. والفرض الثاني يرتبط في عمقه بتغيير سياسة البرامج التدريسية بما يتوافق مع متطلبات سوق الشغل، حتى يكون الخريج مؤهلاً مستقبلاً، وتروم المجتمعات نحو التقدم المنشود. وكفرض آخر لا بد من إعادة النظر في وسائل تقييم الطلبة بكليات الحقوق بالمغرب.

ولهذا فللبحث طريقتان يفصح عنهما العنوان وهما: الطريقة الأولى ستعتمد على رصد واقع كليات الحقوق التي تعطلت بها ثقافة الجودة، من خلال اعتماد إحصائيات في الموضوع، إمكانية بيان مواطن الخلل. أما الطريقة الثانية ستكون نظرية وترتبط بكليات الحقوق بواقعها اعتماداً على منهج وصفي. وبيان ذلك يقتضي التعرض للموضوع في نطاق التجربة العملية. بكليات الحقوق بالمغرب. من خلال المحورين التاليين:

أولاً: تجسيد واقع كليات الحقوق في المغرب في أفق تطويرها

ثانياً: تحديد وسائل تطوير كليات الحقوق بالمغرب

أولاً: تجسيد واقع كليات الحقوق في أفق تطويرها

بالنظر للتحديات التي تواجهها كليات الحقوق في العديد من الدول، والتي من بينها تدني جودة الخرجين من كليات الحقوق بالمغرب، اقتضى الوضع طرح تساؤلات عدة منها: ما هي الأسباب الحقيقية لتدني مستوى التعليم العالي بهذه الكليات والتي حالت دون تطويرها؟ وهل لواقع هياكل الجامعات ومسألة توسيع التعليم العالي بكليات الحقوق تأثير على سياسة التطوير بها؟ وأخيراً رصد الواقع الحقيقي للبحث العلمي بكليات الحقوق ببلادنا لمعرفة معوقات التطور.

أ: تجسيد و اقع كليات الحقوق بالمغرب من خلال أرقام صادمة

يظهر من خلال اعتماد منظومة إصلاح التعليم العالي بالمغرب في سنة 2009، أنه تم إدخال إصلاح على هذا الإصلاح وكان ذلك سنة 2014 ليبرهن منذ انطلاقتها على فشله¹. وفشله تجسد في مسالك المستويات الثلاث (LMD)² على صعيد كليات الحقوق بالمغرب، رغم الرؤية الاستراتيجية التي كانت ينتظر منه بين 2015-2030. ذلك أنه بعدما ساد الحماس عند انطلاقة هذا الإصلاح فتر مع مرور الوقت ليفسح المجال أمام تراجع مؤكد³.

وتؤكد الأرقام باللموس حقيقة الفشل الذي تعيشه كليات الحقوق بالمغرب بداية من نسبة التأطير بالجامعات، ثم نظام الأسلاك المعتمد في كليات الحقوق بالمغرب.

بالنسبة لنسبة التأطير بالجامعات، فقد عرفت هيئة الأساتذة الجامعيين منذ سنة 2001 نسبة ازدياد قدرها 22%، إذ بلغ عددهم في المجموع 12036 أستاذا قارا في السنة الجامعية 2012-2013، إلا أن الاستفادة همت بالأساس المسالك ذات الاستقطاب المحدود حيث وصلت نسبة الاستفادة إلى 54 %، في حين لم تتجاوز زيادة الأساتذة بالمسالك ذات الاستقطاب المفتوح 8%، علما أن الاستقطاب الأول شمل 13% من مجموع الطلبة على المستوى الوطني، بالمقابل يستقبل الاستقطاب الثاني 87%. وتبين أن نسبة التأطير بالنظام الأخير بلغ 65 طالبا لكل أستاذ سنة 2013، بالمقابل إن هذه النسبة لم تتجاوز 54 طالبا سنة 2012. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 104 طالب لكل أستاذ بمسالك كليات الحقوق والكليات المتعددة الاختصاصات بالمقابل استقرت النسبة في المسالك ذات الاستقطاب المحدود في 16 طالب لكل أستاذ خلال السنة نفسها⁴.

وقد كشف التقرير القطاعي للهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2018 أن نسبة الزيادة في عدد الأساتذة الباحثين في الاستقطاب المفتوح لم تتجاوز 12% خلال السنوات 2011-

1 - إذ صدر قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 2082.14 صادر في 5 ذي الحجة 1435 الموافق 30 سبتمبر 2014 بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الإجازة، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ربيع الأول 1436 الموافق 1 يناير 2015، عدد 6322.

2 - (LMD) c. a d: licence master et doctorat

3 - التقرير القطاعي للهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ص 5. ينظر الموقع التالي:

http://www.csefrs.ma/publications/التعليم-العالي-بالمغرب-فعالية-ونجاعة/

4 - راجع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي الصادر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ودعوتها لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000-2013)، ص 31.

2016، في حين زادت نسبة الطلبة خلال هذه السنوات بنسبة 108%، وتبعاً لذلك أصبح كل أستاذ يؤطر 57 طالب وطالبة¹، وبمقارنة مع نظام الاستقطاب المحدود فإن نسبة التأطير لا تتجاوز 17 طالب وطالبة لكل أستاذ².

وبناء على ما تقدم، يصدق القول بأنه إذا كانت غاية الجامعة عامة وكليات الحقوق على وجه الخصوص هي: التكوين الذي يعد بمثابة العملية المنظمة والهادفة إلى صقل وتنمية قدرات الأفراد ومهاراتهم والزيادة فيها، والعمل على تعميق الأداء وتقييم السلوك، وإعداد الطالب بالخصوص لتأهيله ليكون مواطناً صالحاً لوطنه، مندمجاً في محيط الشغل، ومنخرطاً في عالم التنافسية، ومتكيفاً مع رهانات العولمة³. فإنه بالنظر لتلك الأرقام يصعب تحقيق تلك المرامي، مما يفرض التفكير في تطوير ثقافة الجودة بكليات الحقوق، سيما بعد بروز نوع من التباين بخصوص تطبيق توصية البرنامج الاستعجالي الداعي إلى خلق 2400 منصب مالي ما بين سنتين 2009 و2012 من أجل الاستجابة لحاجيات التأطير. ذلك أن عدد المناصب التي تم رصدها للتعليم العالي والمتضمنة لهيئة التدريس والهيئة الإدارية. بلغ 2282 منصب. ومن باب المقارنة لكي يبلغ المغرب نسبة قريبة من بلد كفرنسا، لا يوجد في المراتب الأولى لمجموعة البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)⁴ (18)؛ فإنه مطالب بتوظيف أكثر من 18000 أستاذ⁵. وستزداد هذه الحاجات مستقبلاً، خصوصاً إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار العدد المتكاثراً للطلبة الملتحقين بالجامعة نتيجة الجهود الهامة المبذولة من أجل تعميم ولوج التعليم الثانوي التأهيلي. كما ستزداد حدة ضغوطات التأطير بفعل تقاعد عدد كبير من الأساتذة

- 1- وبمقارنة مع بعض الدول يلاحظ أنه في الاستقطاب المفتوح لا تتجاوز نسبة تأطير الأستاذ لكل طالب وطالبة مثلاً في: النرويج 10 طلبة، وتونس 10، وألمانيا 12 وإسبانيا 13 والمكسيك 15، وفرنسا 19، وإيطاليا 20... ينظر <http://www.csefrs.ma/publications>
- 2- وفي التقرير القطاعي للهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، أن الاستقطاب المفتوح المتضمن 56 مؤسسة يحتوي على عدد هائل من الطلبة والطالبات وصل بين 2016-2017 إلى 684718 في حين في التعليم الخاص يشمل 202 مؤسسة وعدد الطلبة والطالبات هو 43616. وفي الاستقطاب المحدود هناك 68 مؤسسة وعدد الطلبة والطالبات هو: 96783. لاحظ الرسم البياني في شكله 1 ص 15 <http://www.csefrs.ma/publications/التعليم-العالي-بالمغرب-فعالية-ونجاعة/>
- 3- خاصة وأن الاهتمام بالجودة أصبحت ظاهرة عالمية بل وأسلوب وفلسفة إدارية لكل مؤسسة تسعى إلى تعزيز مكانتها من خلال تميز منتجاتها، وتحسين أدائها وإشباع رغبات زبائنهم، مما يجعلها تحصل على ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرار، في ظل ظهور الأسواق العالمية وحدة المنافسة وزيادة طلبات الزبائن. أسماء عميرة، إدارة الجودة الشاملة، ص 2.
- 4- تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2013) ص 381.
- 5- يفترض في هذا الإسقاط أن النسبة التي يجب بلوغها تتحدد في 17 طالباً لكل مدرس.

Regards sur l'éducation, les indicateurs de l'OCDE, édition 2013, p381.

سيبلغ خلال السنوات الست المقبلة 1855 مدرس أي ما يناهز 16% من العدد الإجمالي للأساتذة في الوقت الحالي¹.

وقد أثبت التقرير القطاعي بالهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لسنة 2018 أن عدد الأساتذة الباحثين لم يسجل سوى 33% بين سنة 2001 وسنة 2016 كزيادة لعدد الأساتذة الباحثين²، حيث انتقل العدد من 9903 أستاذ وأستاذة إلى 13170، أي زيادة سنوية قدرها 1.92%. وتعتبر هذه الزيادة بطيئة بالمقارنة مع الزيادة المتسارعة التي عرفها عدد الطلبة والتي فاقت خمس مرات 187% زيادة الأساتذة في الفترة نفسها³، في وقت ستعرف السنوات المقبلة حالات للتقاعد تم تحديدها في 1565 أستاذ وأستاذة باحثة، وسترتفع هذه النسبة سنة 2025 إلى 2744 وفي سنة 2030 إلى 2784، مما سيكون العدد المتراكم الذين سيغادرون الجامعة بين 2015-2030 هو 7332 أستاذ باحث وباحثة، أي ما يمثل 57% من مجموع هؤلاء سنة 2015. وهذه الأرقام التي صدرت عن التقرير القطاعي بالهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2018 تقر في نفس الوقت وصراحة بوجود غياب لمعطيات التوظيفات الجديدة⁴. فكيف يقبل ألا يكون للجهة الوصية على قطاع التعليم العالي نظرة مسبقة عن آفاق التوظيف لمواجهة هذا الكم الهائل من الملتحقين بكليات الحقوق؟

إن الجواب عن السؤال أعلاه يشاهد واقعياً وبشكل غير المباشر من خلال إقدام كليات الحقوق بالمغرب على التعاقدات مع الدكاترة أو الباحثين في طور إعداد أطروحاتهم، وهذا ما يؤدي بسياسة التعليم ببلادنا إلى مسار مجهول وتكوين غير رصين.

وبالنسبة لنظام الأسلاك المعتمد بكليات الحقوق بالمغرب فيتمثل في الهيكلية الجديدة للدراسات المطبقة بالجامعة ذات الاستقطاب المفتوح ثلاثة أسلاك وهي: الإجازة والماستر والدكتوراه حيث تهيأ في 6 فصول ثم 4، ثم في 6 فصول، والتي كشفت عن الكثير من العيوب. يكفي الإشارة إلى أن 25% من الطلبة المسجلين بالإجازة المهنية، و50% من الطلبة المسجلين بالماستر المتخصص. أما بخصوص الماستر فتم تسجيل 36% فقط، وهي

1 - تقرير الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، م س، ص 32.

2 - علماً أنه ما بين 2005 و2006 عرف عدد الاساتذة الباحثين انخفاضاً بنسبة 8% بسبب عملية المغادرة الطوعية، حيث انخفضت عددهم من 10640 سنة 2005 إلى 9773 سنة 2006. وقد أثر هذا الإجراء بشكل سلبي على الجامعات التي غادرها عدد من الأساتذة ذوي الخبرة حتى كادت تززع عملية تأطير الطلبة في بعضها سيما في كليات الحقوق.

3- ينظر الصفحة 65 من التقرير القطاعي لسنة 2018 <http://www.csefrs.ma/publications>

4 - لاحظ الصفحة 66 من نفس التقرير.

مسالك تم اعتمادها في غياب مرصد وطني يلائم بين التعليم العالي بما في ذلك كليات الحقوق، والوسط السوسيو اقتصادي الذي يحدد حاجيات سوق الشغل. ناهيك عن عدد المغادرين الطوعيين لكليات الحقوق بالمغرب.

ولا يمكن إغفال مشكل آخر لنظام (LMD) وهو عدم توفر الجامعة عامة وكليات الحقوق على وجه الخصوص على استقلالية تامة في مختلف المستويات، إذ الاستقلالية الناقصة لا تضمن لكليات الحقوق قدرتها الكبيرة للملاءمة تكويناتها مع العالم السوسيو اقتصادي والمنظمات الأجنبية في عالم منفتح ويزداد تنافسية.

وارتباطا بمشكل المسالك، وقلّة الأطر وتزايد عدد الطلبة في مؤسسات كلية الحقوق ذات الاستقطاب المفتوح، فقد انعكس ذلك على جودة التعليم العالي بكليات الحقوق بالمغرب، حيث تم اللجوء إلى وسائل لتقييم الطالب ومنها النظام الكندي (QSM) أي نظام الأسئلة ذو الاختيارات المتعددة في العديد من هذه الكليات، لتقييم الطلبة من حيث ذكائهم لمواجهة كمهم الهائل، وليس من حيث مواجهة المشاكل العملية بربط البرامج التدريسية بواقعها سيما طلبه القانون، مما أدى إلى تدنى مستواهم سنة بعد أخرى، فضلا عن عدم تأقلمهم مع المباريات وطبيعة تخصصهم. نعم ذلك النظام الكندي يعد لاثقا في المدارس والمعاهد الخاصة وفي المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود في الفصل الأول أو حتى في كليات الحقوق بالنسبة لشعبة الاقتصاد. لكن بالنسبة لطلبة القانون في القسم العربي أو الفرنسي فالأمر مرتبط بواقع مغاير، هو واقع القضايا التي تعرض على القضاة والمحاماة، ومرتبطة بالاستشارات في المكاتب المختصة، وما يخص توثيق العقود، والنزاعات المالية وغمها من المشاكل العملية التي تفرض مواجهتها من خلال نماذج تطبيقية في الأشغال التوجيهية. أيضا هناك من يلجأ للأسئلة أو المواضيع القانونية المباشرة عند الاختبار، سواء في المراقبة العادية أو المستمرة، لكن وبحكم كثرة المواد وقصر مدة الفصول نتج عنه ازدياد حالات الغش بمختلف كليات الحقوق بالمغرب من خلال أرقام صادمة يكفي الإشارة إلى أنه تم ضبط بكلية الحقوق بمكناس خلال سنوات 2015-2017 ما لا يقل عن 100 حالة في كل فصل. ومما زاد من انتكاسة التعليم وجودته المتطلبة، مشكل المدة المخصصة للامتحان حيث كانت مع بداية الإصلاح البيداغوجي للتعليم العالي سنة 2009 لا تتجاوز 45 دقيقة، وبإدخال إصلاح على هذا الإصلاح سنة 2014 أصبحت المدة الزمنية المخصصة للامتحان هي ساعة ونصف. ولذلك فمدة الامتحان ساهمت هي الأخرى في تعدد حالات غش الطلبة، للحصول على النقطة بأي وسيلة تجنبنا للنقطة الإقصائية

وهي 20/5 أو أقل، أو الاعتماد الأولي للإصلاح سنة 2004 على المراقبة المستمرة التي كانت تأخذ كثيرا من الوقت على حساب التدريس الفصلي، ليتبين سلبياتها فتم إقصاؤها في إصلاح 2014 والاكتفاء بالمراقبة النهائية في نهاية كل فصل. أو غير ذلك من الأسباب الأخرى التي كشفت عن واقع سلبي في سياسة الإصلاح، دون إغفال مشاكل أخرى منها عدم ملاءمة استعمال الزمن مع إكراهات الطلبة، والاستغناء عن الأشغال التوجيهية في الفصل الأول من سلك الإجازة، مما أفقد فعالية طالب في منظومة الإصلاح. ومشكل اللغة، وضعف البيئة التحتية¹، وقلة التفويج بحكم قلة الأساتذة المؤطرين للطلبة، ليشهد تكدر هؤلاء داخل المدرجات وبالتالي أصبحت المدرجات تتجاوز الطاقة الاستيعابية لها... كلها عوامل خلصت إلى ارتفاع نسبة التكرار في السنة الأولى من الإجازة، ويكفي تقديم إحدى النسب المئوية لعينة من المؤسسات الجامعية استند عليها التقرير الأخير لسنة 2018 الصادر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي أفاد أنه خلال سنة 2016-2017 بلغ عدد المكررين 47% بعدما كان يتراوح بين 19% و34% خلال سنتي 2006-2010 إلى جانب أرقام إحصائية حول الحاصلين على شهادة الإجازة والمنقطعين عن الدراسة...² هناك هو مرتبط بهياكل الجامعات، ومشكل الاستقطاب المفتوح بالتعليم العالي وتأثيرها على ثقافة الجودة كما سيتضح بعده.

ب: مشكل تعدد هياكل الجامعات وتوسيعها على تحقيق التطور بكليات الحقوق بالمغرب

تحليل واقع كليات الحقوق بالمغرب غير مقتصر على ما سبقت إثارته بل ارتبط هو الآخر بمشكل تعدد هياكل الجامعات والتوسع الكبير سيما في الاستقطاب المفتوح للطلبة، وارتباطه بالمردودية.

1 - جاء في التقرير القطاعي للهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: "إن طاقة الاستقبال على مستوى المقاعد الفعلية بالجامعات المغربية عرفت تزايدا بنسبة 70.2% ما بين 2001 وهي سنة تطبيق الميثاق و2016 وهي سنة إقرار الرؤية. وتشير المعطيات إلى أن زيادة عرض المقاعد الفعلية بالجامعات المغربية ما بين سنتي 2001 و2016 ظلت غير كافية للاستجابة للتزايد الهائل لأعداد الطلبة بالمؤسسات الجامعية والتي بلغت 186.7% خلال الفترة نفسها". في الصفحة 46.

من التقرير القطاعي لسنة 2018 <http://www.csefrs.ma/publications>

2- التقرير القطاعي للهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي المشار إليه سلفا ينظر من الصفحة 19 إلى 22.

<http://www.csefrs.ma/publications>

بالنسبة لتعدد هياكل الجامعات وطبقا لمقتضيات الميثاق¹ فقد رفع قانون² 01.00 الجامعات إلى مرتبة المؤسسات العمومية المتوفرة على شخصية معنوية وعلى الاستقلال المالي والإداري والبيداغوجي، وأدى هذا الوضع الجديد إلى إنهاء النظام المراكز الذي تدبره الوزارة بشكل كامل، باعتبارها السلطة الوحيدة التي تصدر مراسيم خلق المسالك الجديدة، وتحرص على تطبيق سياسة التعليم العالي بالمؤسسات ومتابعة تنفيذها، وتعيين رؤساء الجامعات...

وبناء على القانون أعلاه أصبح رئيس الجامعة يقوم بدور المسير للكيان الجامعي³ بمختلف مكوناته على مجموع الجهة التابعة له، كما له عدة اختصاصات⁴ منها ترأسه لمجلس الجامعة. أيضا سمح القانون بتطوير التنسيق بين مختلف المؤسسات المكونة للجامعة، مادام الرئيس يقوم بدور الموحد، من خلال مشروع تطوير الجامعة برمتها، وهو المشروع الذي كان أساس اختياره رئيسا لها. وعلاوة على ذلك وإلى جانب مجلس الجامعة هناك مجلس الكلية، ونظام المسالك بها والمختبرات، الشيء الذي اقتضى ضرورة إقامة تنسيق بينها، وكذا التنسيق على المستوى الوطني منذ بداية عشرية الميثاق، من أجل تطبيق هذا الأخير وتحديدا تطبيق القانون⁵ 01.00 ومواكبة ترسيخ استقلالية كل جامعة. وكان من اللازم في هذا الإطار ابتكار إجراءات واتخاذ

1 - تراجع مواد الميثاق الوطني للتربية والتكوين بالمغرب، الصادر سنة 2000.

2 - ينظر الظهير الشريف رقم 1.00.199 صادر في 15 من صفر 1421 الموافق 19 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي. والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 صفر 1421 الموافق 25 ماي 2000، عدد 4798، ص 1194.

3 - تنص المادة 15 من قانون 01.00: "يسير الجامعة رئيس لمدة أربع سنوات، يختار بعد إعلان مفتوح للترشيحات من بين المترشحين الذين يقدمون مشروعا خاصا لتطوير الجامعة.

وتدرس هذه الترشيحات والمشاريع من لدن لجنة تعيينها السلطة الحكومية الوصية، التي توافيها اللجنة المذكورة بثلاثة ترشيحات تخضع للمسطرة المعمول بها فيما يتعلق بالتعيين في المناصب العليا .
ويحدد تكوين اللجنة بنص تنظيمي .

ويمكن للرئيس الذي انتهت مدة انتدابه أن يترشح لمرة ثانية وأخيرة".

4 - ينص مثلا الفصل 16 من قانون 01.00: "يرأس رئيس الجامعة مجلسها ويقوم بتحضير قراراته وتنفيذها ويتلقى اقتراحاته وأرائه ، ويحدد جدول أعماله طبقا للشروط المحددة في النظام الداخلي للمجلس .

يبرم الاتفاقيات والاتفاقيات بعد موافقة مجلس الجامعة ويقوم بجميع الأعمال التحفظية.

يوقع على الشهادات الوطنية والشهادات الخاصة بالجامعة المسلمة من لدن المؤسسات التابعة لها.

يمثل الجامعة أمام القضاء ويؤهل لرفع الدعاوى والدفاع باسمها.

يقوم بالتنسيق بين المؤسسات الجامعية التابعة للجامعة.

يعين جميع الأساتذة الباحثين ومستخدمي الجامعة.

ويحدد مقررات تعيين الأساتذة والمستخدمين الإداريين والتقنيين بالمؤسسات الجامعية ومصالح الجامعة والمصالح المشتركة.

رئيس الجامعة هو الأمر بقبض موارد الجامعة وصرف نفقاتها..."

مبادرات مثل بلورة دفاتر المعايير البيداغوجية، وتشكيل لجان للخبرة بالنسبة لمسالك التكوين التي ينبغي أن تحظى بموافقة اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي (CNCE)، والتفكير في أساليب لحل المشاكل اللغوية للطلبة... والواقع أنه لم يتم إعمال ذلك في أي هيكلية مؤسساتية لتنسيق من أجل إقرار الإصلاح وتطبيقه. مما يظهر أن المبادرات الرامية إلى لا مركزة ولا تمركز التعليم العالي لم تتضح تماما بسبب غياب رؤية وهندسة شاملتين لهذا الأخير.

وبالنسبة للتوسع الكبير في الاستقطاب المفتوح لعدد الطلبة، وارتباطه بالمرودودية يرجع لنص الميثاق الوطني للتربية والتكوين والذي جاء في مادته العاشرة: "مؤسسة منفتحة وقاطرة للتنمية" و"مرصدا للتقدم العلمي والتقني". وقد ترتب عنه أن أضحى التعليم العالي مرتعا خصبا لشمول عدة تكوينات¹ مندرجة بين نظامين هما الاستقطاب المفتوح والاستقطاب المحدود.

وإذا كان الاستقطاب المفتوح يضم كليات مفتوحة في وجه حاملي شهادة البكالوريا لمن يرغب فيها²؛ فإن المشكل تعلق بكليات الحقوق التي استقطبت النسبة الهامة من الحاصلين على البكالوريا.

وتوضيح ما تقدم أن الإحصائيات كشفت بأن الجامعة عرفت توسعا كبيرا في استقطاب الطلبة، إذ أصبحت تمثل اليوم 86.7% من مجموع أعداد طلبة التعليم العالي. فانتقلت نسبة الزيادة من 8% سنة 2001 إلى 13.3% سنة 2013. حيث تضاعفت بين سنتي 2000 و2013 من 10.6 إلى 22.1%. وقد تزامن تسارع وثيرة هذا النمو الناتج عن تزايد أعداد الطلبة الحاصلين على البكالوريا، مع مرحلة المخطط الاستعجالي. حيث انتقلت النسبة من 0.6% خلال السنوات 2000-2008 إلى 15% وإن 90% من الحاصلين على الشهادة المذكورة سجلوا بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح. وتعود هذه الزيادة إلى نسبة النجاح في البكالوريا حيث انتقلت من 44.5% سنة 2005 إلى 57.3% سنة 2012. وبالنتيجة تبين خلال السنوات من 2001 إلى 2009 أن عدد الطلبة انتقل من 75000 طالب كمعدل لكل سنة إلى 191836 طالبا ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2013 ومنهم 47.6% إناث³.

1 - فهو يضم جامعات ومؤسسات تكوين الأطر والمؤسسات الخصوصية وإن كانت مكانتها متواضعة حيث لا تمثل سوى 5.3% من العرض الإجمالي، فضلا عن التكوين المهني.

2 - أما التسجيل بالماستر والدكتوراه فيخضع للانتقاء.

3 - تقرير الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، م س، ص 106 و107.

وأكد التقرير القطاعي للهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لسنة 2018 بأن عدد الطلبة في مسلك العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ارتفع بحوالي 15 % ما بين سنتي 2013 و2017، فضلا عن أرقام أخرى¹.

والهام من تلك الإحصائيات هي أن نسبة المردودية في هذا الصدد تفيد بأن كليات الحقوق سجلت أكبر نسبة من الهدر في السنة الأولى من الإجازة وصل 68%، وأدنى نسبة تخرج تليها كلية الآداب والعلوم الإنسانية. كما أن المغادرون للكلية دون الحصول على الشهادة 65.5% وبالتالي فإن توقعات البرنامج الاستعجالي الرامي إلى تحقيق نسبة تخرج تصل 69% سنة 2012 بالنسبة للمسجلين ما بين 2009 و2010 مثلا كانت بعيدة المنال. وهكذا يظهر بأن التكوين في كليات الحقوق ذات الاستقطاب المفتوح لم يحقق المبتغى منه، فهو استقطاب لمن لم يستطع ولوج الاستقطاب المحدود، وتعتبرها المقاولات غير ملائمة لسوق الشغل، الأكثر من هذا ينظر إليها المجتمع نظرة سلبية²، ويزداد الوضع استفحالا بخصوص البحث العلمي كما سيوضح بعده.

ت: معوقات تطور للبحث العلمي بكليات الحقوق في المغرب

يعد البحث العلمي مكونا هاما من مكونات الإصلاح، ويساهم في تطوير الرأسمال العلمي للبلاد، ويمهد الطريق لولوج اقتصاد المعرفة. وقد شكل الميثاق منعظا في سياسة التعليم، من خلال إدراجه لمكون البحث في الإصلاح. كما عمل المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) على تطبيق برامج البحث المنجز من طرف وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي لفائدة الجامعات ومنها ما تم سنة 2006 بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

وتتضمن هياكل إنتاج البحث الجامعات ومراكز البحث العمومية والخاصة... وتهيمن المختبرات الجامعية على هذه الهياكل المتنوعة. وقد تم عرض مشاريع لفائدة الباحثين بالجامعات مثل برنامج التعاون بين الجامعات لدعم وتكوين البحث، فضلا عن تشكيل أقطاب البحث وجائزة البحث... أيضا أعدت لجنة من الخبراء المغربية سنة 2006 استراتيجية للبحث بعيدة المدى، وذلك في أفق سنة 2025 وتم إقرارها من طرف الوزارة الوصية. وتتمفصل هذه الاستراتيجية حول عناصر هامة منها تحقيق التنمية السوسيو اقتصادية، والتعاون الدولي وتعميق السياسة المتبعة خصوصا مع الاتحاد الأوروبي، وتمويل البحث... وفي هذه النقطة

1 - راجع التقرير القطاعي لسنة 2018 <http://www.csefrs.ma/publications> ص 9 و10.

2 - ن تقرير الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، م س، ص 109.

الأخيرة لم تسمح المعطيات بتبويب المساهمات الخاصة حسب الوجهة من أجل معرفة طبيعة التزامات الخواص الذين يمكنهم تمويل أبحاث الجامعات العمومية.

وتلك المعطيات لم تعكس بحق مسعى التطور المؤمل من البحث العلمي يكفي الإشارة إلى أنه لم يتم تكوين سوى 636 دكتور سنة 2009 مقابل 728 سنة 2000، وفي سنة 2010 لم تناقش سوى 680 رسالة علما أن البرنامج الاستعجالي حدد عدد المناقشات بـ 1037 رسالة دكتوراه. أيضا رغم توفير بعض المنح للطلبة الباحثين فلم يتم الارتقاء بالبحث داخل مراز الدكتوراه. كما أن عدد الطلبة الباحثين في كليات الحقوق لم تتجاوز 27.5% بالمقارنة بباقي المؤسسات وهو ما تجسد عمليا من حيث عدد الأطروحات المناقشة التي لم تتجاوز 337 أطروحة سنة 2009، وفي سنة 2011 لم تتجاوز النسبة 9.8% بمقارنتها بكلية الطب والصيدلة التي وصلت 54.6%. وهذا التراجع يرتبط أيضا حتى بهيكل فرق البحث التخصصية المتسمة بالعديد من الخروقات. ثم إن التوصيات التي صدرت في هذا الشأن لم يتخذ على ضوءها استراتيجية فعالة¹. ومنها واقع التوظيفات حيث اتجهت السياسة الحالية للوزارة إلى الاعتماد أكثر على توظيف الموظفين الدكاترة على حساب الدكاترة خريجي الجامعات وبدون عمل، بغية التقليل من ميزانية التعليم العالي. كما اعتمدت الكليات سياسة اللجوء إلى التعاقدات كما أكد التقرير القطاعي لسنة 2018 الصادر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، دون معرفة وبشكل مضبوط لأرقامه الإحصائية. في وقت أن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح وضعت برنامج عمل على المدى القريب ما بين 2015-2030 يهدف إلى تكوين وتوظيف 15000 ألف أستاذ باحث في أفق 2030 للاستجابة للحاجيات من أطر بنيات البحث، ولتعويض الأساتذة الباحثين الذين سيحالون على التقاعد². إلا أن التقرير يؤكد بأن توظيف الأساتذة المساعدين يبقى محكوم بعدد المناصب المالية التي تخصصها الوزارة لكل جامعة، وتلك السياسة التي تمت الإشارة إليها.

ثانيا: تحديد وسائل تطوير كليات الحقوق بالمغرب

لتحقق أفق واعدة في جودة التعليم بكليات الحقوق يتعين اعتماد قواعد منهجية فعالة، وتغيير في محتوى البرامج التدريسية، سواء في نظام الإجازة الأساسية أو في مسالك الماستر ولما لا إعادة النظر في البحث

1- نفسه ص 144.

2- راجع التقرير القطاعي لسنة 2018 <http://www.csefrs.ma/publications> ص 68 و 73.

العلمي للحصول على الدكتوراه مع مراعاة الأمد الزمني وأهمية اللغات والاهتمام بالأستاذ باعتباره عماد الإصلاح، وغير ذلك مما سيوضح توا.

أ: اعتماد قواعد منهجية لتحقيق ثقافة الجودة في كليات الحقوق

لئن كان تطوير التعليم العالي غاية هامة بحكم ضمه داخل الجامعة لعدد كبير من الطلبة، فإنه يتعين أن تكون الجامعة حسب المادة العاشرة من الميثاق دائما مؤسسة منفتحة وقاطرة للتنمية، ومرصدا للتقدم العلمي والتقني. وتقدمها يرتبط بعدة جوانب منها ما يشمل الجانب التدريسي في التعليم العالي، كأبدال لازمة لتحقيق التنمية المنشودة، والمنافسة الدولية كيف ذلك؟

إن تحقيق ثقافة الجودة بكليات الحقوق خاصة والجامعات عامة يرتبط أيما ارتباط بمقرراته ومنهجياته التعليمية. فكل علم يخضع في تحقيقه وإثباته إلى منهجية معينة، وتتجلى المنهجية بمجموعة من التوجيهات والضوابط تحكم عمل الباحث في سعيه نحو الوصول إلى حقيقة معينة. فهناك أدوات للبحث لا بد من الإحاطة بها، ثم هناك طريق لا بد من سلوكه عند استعمال تلك الأدوات¹.

والإقرار بضرورة اعتماد بديل شمولي مغاير لمنهج التدريس المعتمدة حاليا بكليات العلوم القانونية، يجد أساسه في كون قواعد المنهجية . التي سيتم تحديدها لاحق . تعد أسلوبا له مقوماته وخصائصه. فمن خلالها يكتسب الطالب الأسلوب والطريقة العلمية، والمنطقية في التعامل مع المواضيع القانونية، رغم تعددها وتشعباتها المتنوعة². ذلك أنه رغم وحدة المنهجية كطريقة علمية يتبعها العقل في دراسة أية مسألة أو مشكلة؛ فإن الأساليب والأدوات والتقنيات تتنوع بحسب طبيعة الموضوع وخصوصياته، فضلا عن براعة وكفاءة الباحث باعتباره العنصر المتحرك الفعال في تجسيد الفكرة وبلورتها³. وبلغة بسيطة تمكن المنهجية الطالب والباحث كيف يفتش عن المعلومات، وكيف يعرضها، وكيف يناقشها، وكيف يكتبها⁴.

والواضح من أهمية المنهجية في مختلف الجوانب العلمية بما فيها القانونية، أنها تروم صقل مواهب الطالب وبالتالي تحقيق ثقافة الجودة التعليمية. ويمكن التدليل على ذلك بكونها:

- 1- محمد حلمي الحجار، المنهجية في القانون، الطبعة الثانية، دون ذكر للمطبعة 2003، ص 13.
- 2- محمد العروصي، المرشد في المنهجية القانونية، الطبعة الثانية، مطبعة أناسي بمكناس 2018، ص 3.
- 3- على مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر 2004، ص 5.
- 4- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الثانية، مكتبة زين الحقوقية والأدبية 2011، ص 25.

- تعود الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي. مما يحتاج إلى إلمامه بأدوات البحث المتباينة، والتمكن من تقنيات كتابة البحث العلمي¹، وضبط مختلف تقنيات المواضيع القانونية من عروض وتقارير وغيرها.
 - تدريب الطالب على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح، وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف².
 - تمكين الباحث من تجنب التسرع وإصدار الأحكام المسبقة، بالبحث في الموضوع وعدم الأخذ به كحقيقة³، سواء تعلق الأمر ببحث، أو مقررات قضائية، أو استشارات قانونية، أو نصوص قانونية.
 - الاهتمام بطرق عرض ونقد البحوث والدراسات، والحكم على أهميتها واستعمالها في مجال التطبيق والعمل⁴.
 - إعادة النظر في أسلوب المحاضرة كأساس للتعلم في كلية الحقوق بوجه خاص، ومجال الدراسات الإنسانية بوجه عام⁵. إذ المحاضر يلعب دورا هاما في تكوين الشخصية القانونية المستقلة للطالب⁶.
- عموما، إن المشكل الحقيقي الذي يعاني منه الطالب في الدراسة القانونية، سواء في إطار النظام الجامعي القديم، أو في إطار الإصلاح البيداغوجي الحالي، يتمثل بالدرجة الأولى في عدم إلمامه بقواعد البحث العلمي الرصين، وبأدوات التحليل والتعليق، والمناقشة، بطريقة علمية ومنطقية سليمة. وبالتالي نكون أمام طالب الشهادة في الحقوق لا الطالب القانوني بالمعنى الحقيقي للكلمة، في وقت يتطلب أن تكون له شخصية قانونية جديدة بالحصول على الشهادة في الحقوق، وإتمام دراسته العليا أو تولي وظائف، لتحقيق الجودة المنتظرة من التعاليم العالي.

1- ماثيو جيدير، منهجية البحث، ت. ملكة أبيض، د مط، د ت، ص16. وعمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان، 2012، ص14.

2- صالح طليس، المنهجية، م س، ص24 و25.

3- محمد حلبي الحجار، المنهجية في القانون، م س، ص14.

4- عبد القادر الشبخلي، قواعد البحث القانوني. ط1، دار الثقافة عمان الأردن 1999، ص20. بن رقية، محاضرات المنهجية للسداسي الأول، كلية الحقوق بالجزائر 2008، ص2.

5- محمد حسين فايز وأحمد أبو الحسن، دروس في المنهج القانوني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2011، ص18.

6- عبد العال عكاشة وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، طبعة أولى، منشورات الحلبي 2005، ص6 و7.

ب: إصلاح محتويات البرامج التعليمية

ترتبط ثقافة جودة التعليم العالي في مختلف بقاع المعمور، بحسب مستويات التدريس والتأطير بها، إذ يتباين الوضع بين نظام الإجازة الأساسية حيث يلج الطالب إلى فضاء مغاير لما عهده في التعليم السابق، خاصة في نطاق الاستقطاب المفتوح بكليات الحقوق. إلى نظام آخر يستلزم منه مجهودا أفضل في وحدات الماجستير، وينتهي به المسار العلمي إلى مرحلة التأطير على مستوى الدكتوراه.

1: تطوير محتويات نظام الإجازة الأساسية

بمحتوى برامجها التعليمية انطلاقا من مناهج الدراسات بالإجازة بإعادة النظر في المواد المدرسة في المحاضرات وضرورة ربطها بالواقع العملي¹، سيما على مستوى الأشغال التوجيهية، حيث يتم تدريب الطالب على تحليل المواضيع المركبة وتحليل النوازل الكبرى، والتعليق على المقررات القضائية، ومعالجة النصوص القانونية، وتحليل الاستشارات القانونية فضلا عن إنجاز العروض، والاهتمام باللغات.

بالنسبة لتحليل المواضيع المركبة فتقتضي من الطالب براعة في التحليل لموضوع قانوني متناثر العناصر وإيجاد تقسيم ملائم له، وهذا يفرض إتباع شكليات معينة، تبتدئ بداية من المقدمة مرورا بالعرض، ووصولاً إلى الخاتمة. ومراعاة هاته الشكليات تعطي للطالب أهمية خاصة لقراءة موضوعه. وتزداد هاته الأهمية متى راعى الأسلوب القانوني، وتم ضبط قواعد اللغة العربية، وقواعد الكتابة التي تم توضيحها عند تحليل البحث. ولا مانع يمنع الطالب من الاستئناس بها. ومنها قراءة موضوع التحليل قراءة متأنية، حتى يفهم المقصود منه. ومعرفة مفاهيمه، وإشكالياته ومصطلحاته.

وفيه مما تقدم إن الموضوع المركب يحتم على الطالب استنباط الجواب من كل عناصر المعرفة التي اكتسبها الطالب في المادة، إذ يقتضي منه استيعاب المادة والإلمام بتفاصيلها. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال دراستها ومناقشتها، مناقشة دقيقة. وبهذا فالموضوع المركب يعد من أصعب المواضيع، لكونه لا يعتمد على الحفظ

1 - فقد أثبت التجربة الجامعية أن المحاضرات النظرية، وتدريس المعلومات لا تكفي لتكوين الشخصية القانونية العلمية لدى طالب القانون؛ وإنما لا بد من تزويده أيضا بأدوات ووسائل وأساليب تعلمه كيف يبني ملكته الفكرية بطريقة سليمة، وتمكنه كيف يستخدم قدراته الفكرية استخداما سديدا، في استخراج المسائل القانونية من خلال الوقائع والأحداث المعروضة، وكيف يبحث عن الحلول القانونية لها، ومن ثم كيفية عرض هذا الحل بطريقة علمية وأسلوب مقنع. راجع على مراجع، منهجية التفكير، م س، ص 8

والاستظهار بل على الفهم والتحليل الدقيق. وصيغة التركيب في المواضيع يمكن تطبيقها حتى في الأسئلة إما من خلال اعتماد المقارنة أو التمييز أو التشابه بين عنصرين أو أكثر.

بالنسبة للنازلة الكبرى أو المسألة القانونية: فهي تتضمن عادة عرض عناصر واقعية معينة على الطالب من أجل البحث والتفتيش في النقاط القانونية التي تثيرها، ومن ثم إعطاء الحلول المقرر لها في القانون الوضعي. وبعبارة أخرى فالنازلة تتبلور في شكل حادثة أو واقعة أو مجموعة من الوقائع، تكون قد أدت إلى نتائج معينة. فيلزم الطالب بتحديد الوضع القانوني الذي أحدثته. سيما وأن القانون يعد فن إيجاد حل لتزاع مصلي، وفن تسوية وضعية¹. وتحليل النازلة تتجه إلى هذا الغرض من خلال صقل مواهب الطالب، وتمرينه على الفهم العملي للنصوص القانونية² وإعطاء الحلول الملائمة للنازلة المطروح في الواقعة، بعد أن يعرف محتوى النازلة بتحديد العناصر الواقعة المنتجة في حل النزاع³، ومعرفته للمشاكل أو المشاكل القانونية، وبيان الحلول الناجعة للوقائع والدفعات المقدمة، وأوجه الدفاع والمساطر التي تم اتباعها ومدى سلامتها الشكلية، ودراسة المطالب القانونية، ومراحل الدعوى التي مرت منها، والوضع القانوني للأطراف...

وبالنسبة للمقررات القضائية: فيراد بها قانونا كل حكم أو قرار أو أمر صادر عن هيئة قضائية⁴. والتعليق عليها يمكن الطالب من معرفة خبايا النصوص القانونية، ومدى انطباقها أو مسابقتها للواقع، بإعمال المنطق القانوني من خلال المعطيات التي تثيرها الوقائع، ومدى صوابية المقرر المقدم من قبل المحاكم.

1 - Jean- Pierre Gridel, *La dissertation, le cas pratique. et la consultation en droit privé*. Méthodes-illustrations, 4ème édition. Dalloz imprimerie Normandie Roto 1996, p166 n°130.

« Le droit est pour partie, l'art de trouver une solution à un conflit intérêt, l'art de régler une situation ».

2 -Patrick Nicoleau, Travaux dirigés, *Introduction au droit, ellipses* (1996)., p14. Il a dit: « **Le cas pratique** consiste à résoudre un ou des problèmes juridique concrets. **C'est un exercice idéal** pour tester la bonne compréhension du droit par l'étudiant car il ne s'agit plus lui d'avoir une attitude passive mais au **contraire une attitude active**»

3- إن النازلة قد تتضمن عناصر واقعية متعددة ومتنوعة، بعضها قدي يعين في حل النزاع، وبعضها قد لا يكون كذلك. وقد يهدف الأستاذ من إدراجها وضع صعوبات إضافية أمام الطالب في بحثه عن الحل. انظر محمد حلمي الحجار، المنهجية القانونية، م س، ص 225 ر 122.

Jean- Pierre Gridel, *La dissertation, le cas pratique*. OP, p167 n°131. Et Isabelle Defrénois-Souleau, **Je veux réussir mon droit, méthodes de travail et clés du succès**, 3ème édition. Armand Colin. Édition Dalloz. Paris (1999). OP, p131.

4- وهو نفس ما نصت عليه المادة 364 من قانون المسطرة الجنائية، ومقتضيات مدونة التجارة في القسم الثاني الخاص بمساطر معالجة صعوبات المقابلة وتحديدا في المواد من 695 إلى 698 والمتعلقة بمقررات القاضي المنتدب، وإيداع قائمة الديون والمادة 728 وما بعدها المتعلقة بطرق الطعن في مادة مساطر معالجة الصعوبات والتصفية القضائية.

وتوضيحا لما تقدم فالطالب مطالب بمعالجة العناصر والجهات المختلفة للحكم، أو القرار موضوع التعليق في الشكل والأساس. إذ إن الأمر يفرض إبراز المشكل المطروح، والطريقة التي عولج بها، والحلول التي توصل إليها القاضي¹ من وجهة القانون الوضعي، ثم تقييمها وفق منهجية محددة مسبقا. وفي هذا المقام يتوقف التقييم على توفر الطلب على رصيد من المعلومات يكون قد اطلع عليها في الكتب الخاصة بالمحاضرات، أو الكتب القانونية أو المقالات أو غيرها حتى يناقش الحكم أو القرار².

وبالنسبة لمعالجة النصوص القانونية³ أو الفقهية فتعد من الأدوات المنهجية اللازمة لأي طالب قانوني يشق طريقه في هذا المجال، بحكم أنه يجمع بين منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي، ومنهجية معالجة موضوع ما. فهو بعبارة مركزة شرح وتقييم للنص محل الاختبار. وبمعنى أدق، فالتحليل هو دراسة مفصلة لشيء معين حتى يمكن استيعابه، أما التعليق على فهو فحص انتقادي لمضمون وشكل النص⁴. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال معرفة المنهجتان أعلاه. كما يقتضي النص التشريعي أو الفقهي معرفة معناه، وفلسفته وتاريخ وضعه.... وهي أمور تختلف من نص لآخر، ومن مدونة لأخرى. على أنه لا ينبغي الخلط بين تفسير النص ومعالجته⁵، وإن كان هذا الأخير يحتاج إلى الأول.

1- معالجة أو تحليل الحكم أو القرار، يمثل جوهر أو قلب التعليق، بضبط الحلول المتخذة من الناحية القانونية ومناقشتها. انظر: إدريس الفاخوري، مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية، مطبعة جسور بوجدة 2011، ص 107. الحسين والقيد، مجموعة الاجتهادات في مادة القانون الدولي الخاص، الطبعة الأولى، دار النشر الشرقية 1994، ص 1. وخالد خالص، منهجية التعليق على القرارات القضائية، مجلة المحاكم المغربية ع 105، ص 90.

Isabelle Defrénois-Souleau, Je veux réussir mon droit, OP, p107 et 108.

2 -Patrick Nicoleau, Travaux dirigés, Introduction au droit, OP, p12.

3- فتحليل النص أو التعليق عليه، قد يشمل القوانين ومواد الفصول المدرجة في المدونات وفصول الدستور والقوانين التنظيمية، أو اتفاقية دولية أو تائق عملية، مشاريع القوانين وغيرها من النصوص.

Isabelle Defrénois-Souleau, OP, p145.

4- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، سلسلة 3، الطبعة الأولى، دار النمر، دمشق 2004، ص 136.

5- للتفصيل راجع محمد عكاشة وعبد العال، وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي 2005، ص 45 وما بعدها.

وفيهما مما تقدم أن معالجة النص القانوني ليس مجرد تحليل لغة النص وأسلوب كتابته، وتحليل مضمون النص، وإنما هي مسألة أبعد من ذلك. إذ يتجه الأمر إلى النص نفسه ببيان أصله ومصدره، والبحث في بنية النص وشكله¹ وفائدته، ومقابلته أو مقارنته بنصوص أخرى وطنية أو أجنبية متى كان نصا تشريعيا²... وبالنسبة للاستشارة القانونية: فهي تنبني على وجود مشكل يريد شخص معين، أو جهة ما، حكومية أو غير حكومية. معرفة حكم القانون في مسألة معينة. وذلك ببيان النصوص القانونية المنطبقة على الواقعة. أيا كان مصدر القاعدة القانونية. وتفسيرها تفسيراً سليماً³. وأيضاً ببيان موقف الاجتهاد منها، من كل تلك الاحتمالات أعلاه، حتى يكون التصرف المتخذ صائباً.

وليس للاستشارة القانونية مجال محدد، بل قد تتعلق بعدة مجالات لا يمكن حصرها. وهكذا، فقد يتعلق الأمر بمنازعات بنكية أو بعقد مقاولة، أو عقد عمل، أو نزاع أسري أو مدني... وتقتضي الاستشارة من الطالب أن يقدم تحليلاً قانونياً، منطقياً، بالدراسة والإقناع من خلال مقتضيات القانون أو استناداً للاجتهادات القضائية أو الفقهية، وأخيراً تفرض عليه الاستشارة إعطاء رأي موضوعي متجرد.

وبالنسبة لإنجاز العروض فيقصد بها تلك المنهجية أو الطريقة البحثية التي يقوم بها الطالب حول موضوع ما، أو إشكالية منحصرة في قضية معينة، ليقوم بإلقائها على الطلبة في الفصل بحضور الأستاذ المساعد في الأشغال التوجيهية⁴. أو لتوضيح موضوع أثير في المحاضرات⁵. أو إلقاء التقرير في شكل عرض أمام لجنة المناقشة. فالهدف من العرض هو نقل الطالب من مرحلة جمع المعلومات وتزويدها، وإعادتها إلى مسلسل التفكير والفهم، وإثراء النقاش، واختبار الإمكانيات والمزايا البيداغوجية للطلاب⁶. وبهذا يمكن العرض الطالب

1- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي، م س، ص 136.

Patrick Nicoleau et d'autres, Travaux dirigés, Introduction au droit, OP, p12.

2- كما يمكن أن يشمل التعليق النص القانوني الذي كان في شكل مشروع، أو مرسوم أو اتفاقية دولية أنظر:

Roger Mendegris et Georges Vermelle, *Le commentaire d'arrêt en droit privé*, 4^{ème} éditions. Dalloz 1992, p2n°4.

3- وعلى ضوء ما تقدم في الصلب لا يمكن تصور تحليل استشارة قانونية بدون حل، أو حل بدون تحليل لمختلف الأوضاع المثارة فيها. ولهذا يتعين معرفة التكييف القانوني للوقائع، والقواعد القانونية المطبقة، والحل المتخذ بصدها أنظر:

Isabelle Defrénois-Souleau, *Je veux réussir mon droit*. OP, p130 et s.

4- عبد الواحد شعير، أقلتم المنهجية؟ الطبعة الأولى، مطبعة دار النشر المغربية، 1997، ص 14 وبعدها.

5 - Renée Simonet, : *Comment réussir un exposé oral*. Dunod, 2000, OP, p3.

6- إدريس الكراوي، العروض والبحوث الجامعية، دار توبقال، مطبعة النجاح الجديدة، 1994، ص 38.

من التعبير: لأن القانون فن التعبير، سيما وأن أغلب المهن تفرض الإلمام بكيفية الخطاب أو التكلم، والتوضيح والإقناع¹.

ومن خلال التوضيح المقتضب يظهر بأن العرض ليس مجرد إعداد موضوع، ولكنه تمرين ذو طبيعة خاصة يساعد الطالب التمرن على الكلام أمام العامة بإثارة انتباههم، وإفادتهم، وتعميق معارفهم، فضلا عن تمكنه من قواعد البحث²...

أخيرا ما يتعلق بتحليل المواضيع المركبة فتقتضي من الطالب براعة في التحليل لموضوع قانوني متناثر العناصر وإيجاد تقسيم ملائم له، وهذا يفرض إتباع شكليات معينة، تبتدئ بداية من المقدمة مروراً بالعرض، ووصولاً إلى الخاتمة. ومراعاة هاته الشكليات تعطي للطالب أهمية خاصة لقراءة موضوعه. وتزداد هاته الأهمية متى راعى الأسلوب القانوني، وتم ضبط قواعد اللغة العربية، وقواعد الكتابة التي تم توضيحها عند تحليل البحث. ولا مانع يمنع الطالب من الاستئناس بها. ومنها قراءة موضوع التحليل قراءة متأنية، حتى يفهم المقصود منه. ومعرفة مفاهيمه، وإشكالياته ومصطلحاته.

ويفهم مما تقدم إن الموضوع المركب يحتم على الطالب استنباط الجواب من كل عناصر المعرفة التي اكتسبها الطالب في المادة، إذ يقتضي منه استيعاب المادة والإلمام بتفاصيلها. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال دراستها ومناقشتها، مناقشة دقيقة. وبهذا فالموضوع المركب يعد من أصعب المواضيع، لكونه لا يعتمد على الحفظ والاستظهار بل على الفهم والتحليل الدقيق. وصيغة التركيب في المواضيع يمكن تطبيقها حتى في الأسئلة إما من خلال اعتماد المقارنة أو التمييز أو التشابه بين عنصرين أو أكثر.

وعن اللغات فيتعين تخصيص اهتمام بها بل إتقانها حتى يكون نجاح في التكوين أو الإدماج المهني. ولتحقيق ذلك يتعين تخصيص على الأقل مادتين في نظام الإصلاح عبر سنوات التدريس لأهميتهما في المنافسة الدولية.

ذلك أن الأمر يتعلق بالعرض ذي الدلالة الواسعة وليس الضيقة، حيث أن الفكر موجه ليس إلى العرض الشفوي المتمثل في مواجهة مجموعة من المستمعين، بل يتجه مصطلح العرض للدلالة على الكيفية التي بواسطتها يمكن إخراج عمل إلى حيز الوجود، وبصبغة أخرى مجموعة الإشكال التي تسمح بهيكله بحث أو موضوع من أجل إلقائه في النهاية.

1 - Isabelle Defrénois-Souleau, Je veux réussir mon droit, OP, p167.

2 - Renée Simonet, comment réussir un exposé oral, OP, p6.

في الأخير أعتقد أن هذه الوسائل البيداغوجية للتمرن عليها وتطبيقها في نظام الامتحانات ابتداء من السنة الثانية في الدراسات القانونية بالقسمين العربي والفرنسي، إلى جانب الاهتمام باللغات قد تكون سبيلا لتحقيق ثقافة الجودة المنشودة من التعليم العالي في نظام الإجازة لكن ماذا عن نظام الماستر والدكتوراه؟

2: تطوير محتويات نظام الماستر والدكتوراه

بحكم تباين نظامي الماستر والدكتوراه فسيتم التعرض لكل نظام بمعزل عن الآخر سعيا وراء تحقيق ثقافة الجودة.

بخصوص نظام الماستر فيقتضي الجمع بين التدريس النظري والتدريب العملي. حيث يوضع للدارس كيفية إنزال المبادئ القانونية المجردة على الحالات الواقعية التي تناولها. وهذا التدريب يمكن من تثبيت المعرفة النظرية للقانون ويصل إلى فروض لموضوع شغله في دراسته، وقد يكون أساس انتقاء البحث الذي سينجزه في نهاية مساره العلمي بنظام الماستر. كذلك إن تدريب الطالب عمليا يبصره بما عليه الواقع العملي، وبالتالي تؤهله إلى كيفية مواجهة الحياة العملية¹. وهذا التدريب قد يتم بالأبنك، أو لدى هيئة التوثيق، وبوكالات المحافظة العقارية، أو مقاولات، أو إدارات أو محاكم أو غيرها من الجهات. ولا يتم هذا إلا بربط الشركات بين كليات الحقوق وهذه الجهات. أيضا زيارة ممثل هذه الجهات للكليات حتى تكون ثقافة الجودة في الجامعة مضمونة مستقبليا.

وبخصوص نظام الدكتوراه فيتطلب إلى جانب إنجاز الطالب لأطروحة التي يتعين أن تكون مرتبطة بتحقيق هدف تنموي، منحه أيضا فرصة اللقاء بالطلبة في الأشغال التوجيهية بغية صقل مواهبه والحصول على فرصة التأطير، فضلا عن التمرن على إعداد اللقاءات العلمية من أيام دراسية فيما بينهم، والمشاركة في إعداد الندوات إلى جانب أعضاء اللجنة المنظمة بالمؤسسة...

ويبدو أن تلك الحلول المقدمة كفيلا إلى حد ما بالرقى بالطلبة سواء في نظام الماستر أو الإجازة إلى الغاية المنشودة من ثقافة الجودة في التعليم العالي. والسؤال الأخير الذي قد يطرح ما هو الأمد الزمني لتحقيق ذلك في كل المستويات بما فيها الامتحانات؟

1 - محمد فايز حسين وأحمد أبو الحسن، م. س، ص 106 و 107.

ت: الأمد الزمني لتحقيق متطلبات الجودة بكليات الحقوق

تأكد من قبل أن كليات الحقوق بالمغرب تحتاج إلى إصلاح جذري يقوم على أسس مختلفة تماما عما كان سائدا من ناحية الرؤية والغايات والمضمون والآليات، والهام من ذلك هو الأمد الزمني لهذا الإصلاح.

يبدو أن قطار الإصلاح يجب أن ينطلق من نظام الإجازة بالتخلص أولا من نظام الأسديسيات: أي التسجيل في الوحدات، وشروط الانتقال من أسدس إلى آخر، وبرمجة الوحدات مرة واحدة في السنة... كل ذلك أفرغ النظام الجديد من محتواه. سيما وأنه ليس كل ما تعتمد عليه الدول في نظامها التدريسي يصدق على نظام الدولة الأخرى بل يختلف لعدة أسباب. مما يحتم الأخذ بما هو إيجابي وهو أن يكون التحاق الطالب بالكلية إلا بعد قضاء سنة من الإعداد القبلي لها بمعرفة بعض مواد القانون بحكم أن الدراسة القانونية لا تبدأ إلا بعد انتقال التلميذ إليها إثر حصوله على شهادة البكالوريا. بمعنى يتعين إما إضافة سنة فاصلة بين الالتحاق بالكلية والحصول على شهادة البكالوريا في التعليم الثانوي. وإما التقليل من عدد المواد بالأسدس إلى أربعة وأن لا تقل مدة الدراسة عن أربعة أشهر في كل فصل خلال ثلاثة سنوات ومدة الامتحان لا تقل عن ساعتين ونصف لكل مادة. على أن تراعي مضامين المواد لمتطلبات سوق العمل كما تقدم.

وقطار الإصلاح ينبغي أن يشمل سلك الماستر في مدته الزمنية ثلاثة سنوات تخصص السنة الأخيرة لإعداد الرسالة وفقا لمعايير تراعي الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلاد. أما الدكتوراه فينبغي أن تنجز خلال المدة المنصوص عليها في نظام الإصلاح وهي من 3 إلى 5 سنوات على أن تكون محققة للغاية من إعدادها والحاجيات المشار إليها في الأخير، شريطة رصد إمكانيات تقنية وتمويلية هامة.

ث: الاهتمام بالأستاذ الباحث بالمغرب

إن عماد الإصلاح الجامع وتحقيق ثقافة الجودة والتنافسية العالمية رهين بالاهتمام بوضعية الأستاذ الباحث بكليات الحقوق خاصة والأستاذ الجامعي عامة، وبتعبير التقرير القطاعي للهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لسنة 2018: "إن هيئة الأساتذة الباحثين هي حجر الزاوية في تطبيق الإصلاحات، لكن وبشكل مفارق لم تدرس هذه الهيئة بما فيه الكفاية. فقد اصطدمت الدراسة القليلة التي انصبت على هؤلاء الفاعلين بعدة صعوبات. وهناك أسباب عديدة تفسر مقاومة هذا الوسط لكل دراسة يكون موضوعا لها... فتدهور نسبة التأطير نتيجة تزايد أعداد الطلبة، وبالتالي تدهور شروط التدريس والعمل وشح التوظيفات واللجوء إلى «حلول» جديدة كالاعتماد على الأساتذة الزائرين والمتعاقدين، وطلبة الدكتوراه

المتعاقدين، والدكاترة الموظفين، وتحول الانتظارات إزاء التعليم العالي والانتشار الجغرافي للجامعات، وتأثر بل ومنافسة التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال للأستاذ في نر المعارف العلمية، وتدويل البحث العلمي... كل هذه الثغرات تطرح تحديات جديدة أمام البنية التقليدية للسلطة الجامعية"¹.

وعدم الرضا على سياسة التعليم العالي ظهرت بجلاء بمجرد فتح نافذة المغادرة الطوعية كما سبق توضيحه بالأرقام الإحصائية لسنة 2005. ولهذا لا بد من إعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي عامة بالمغرب باعتبارهم الفاعلون الرئيسون في منظومة الإصلاح الجامعي حتى تتحقق الطفرة المنتظرة من الجامعة ومن الخرجين منها للمنافسة الدولية. وإعادة الاعتبار للهيئة التدريسية ينبغي أن يشمل جميع المناحي حتى تتحقق الرسالة المنشودة منهم، وإدراك يمكن ربط المحاسبة بالمهام المنوطة بهم.

خاتمة

إجمالاً إن الإصلاح البيداغوجي الذي تم ببلادنا وبكل موضوعية لم يكرس غير مزيد من التدهور والتراجع، بل ومزيداً من فقدان الثقة في نظام تعليمنا العالي العام لهذا يتعين تحقيق ما يلي:

1. لا بد من إصلاح نظام الأسلاك (LMD) ببلادنا سواء من حيث البرامج التدريسية أو الأمد الزمني.
2. لا بد من رسم أهداف وغايات البحث العلمي ببلادنا، على أن تركز هذه السياسة على ربط مخطط البحث العلمي بالخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومواجهات تحدياتها. ويقتضي هذا بالزيادة في الإنفاق على البحث العلمي وإمداده بالوسائل اللازمة، إلى جانب تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تمويله، ودعم مشروعاته الكبرى.
3. الاهتمام بالأساتذة الباحثين مادياً للإسهام في تعزيز قدرات البلاد العلمية والتقنية والأدبية.
4. يتعين البحث العلمي مهمة أساسية للأستاذ الباحث إلى جانب التدريس والتأطير، والحرص على إشاعة روح الالتزام والانضباط لأخلاقيات البحث.
5. المساندة الكاملة في نشر إنجازات الأساتذة الباحثين والطلبة المتميزين في نتائج دراساتهم وأبحاثهم بغية مساعدتهم على اكتساب الشهرة التي يستحقونها وتطوير آليات البحث العلمي ودعم آفاقه المستقبلية ببلادنا.
6. لا بد من إنشاء صندوق وطني لدعم البحث العلمي.

ومن خلال تلك الحلول أو المقترحات المقدمة أنتهي للتوصيات التالية:

¹ - راجع التقرير القطاعي لسنة 2018 <http://www.csefrs.ma/publications> ص 75 و76.

- ضرورة إقرار استقلالية تامة للجامعة على المستويات البيداغوجية والإدارية والمالية.
- ضرورة تشجيع البحث العلمي والتقني والابتكار وعدم إخضاعه للتضريب أو الضريبة المعمول بها في الوقت الراهن.
- ضرورة الرفع من جودة التعليم العالي بتحسين مخرجاته ومواءمتها مع متطلبات التنمية وسوق الشغل الوطنية والدولية. ولن يتم هذا إلا بتوطيد نظام إجازة-ماستر- دكتوراه ومد الجسور بين مختلف مكونات التكوين مع تنوع وتعزيز مهنة التكوينات في القطاع وتطوير المسالك الجامعية.
- يتعين ربط الجامعة بشركائها الفاعلين في السوق الوطنية والدولية، للدفع بعجلة التنمية وتحفيز الباحثين والطلبة وكل الطاقات البشرية المتواجدة بكليات الحقوق لتحقيق الطفرة النوعية.
- يتعين عصرنة مؤسسات كليات الحقوق بالتكوين والتجهيز لتحقيق الأهداف المنشودة من الإصلاح الجامعي.

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

المصادر:

- الظهير الشريف رقم 1.75.398 بتاريخ 10 شوال 1395 الموافق 16 أكتوبر 1975 ويتعلق بإحداث الجامعات، منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 شوال 1395 الموافق 22 أكتوبر 1975 عدد 3286 في الصفحة 2774 وما يليها.
- الظهير الشريف رقم 1.00.199 صادر في 15 من صفر 1421 الموافق 19 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي. والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 صفر 1421 الموافق 25 ماي 2000، عدد 4798، ص 1194.
- قرار لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر رقم 2082.14 صادر في 5 ذي الحجة 1435 الموافق 30 سبتمبر 2014 بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الإجازة، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ربيع الأول 1436 الموافق 1 يناير 2015، عدد 6322.
- اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الاستماع: الاستماع للوزير المكلف بقطاعات التربية والتكوين حول الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية. مطبعة برينت ديفربون بمدينة سلا المغرب 2000.

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي الصادر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ودعوتها لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013.
- التقرير القطاعي الصادر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمملكة المغربية، وعنوانه: "التعليم العالي بالمغرب، فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح" التقرير القطاعي 2018، مزيدا من التوضيح يمكن الدخول للموقع الالكتروني التالي:
- <http://www.csefrs.ma/publications/> التعليم-العالي-بالمغرب-فعالية-ونجاعة

المراجع

- إدريس الفاخوري : مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية، مطبعة جسر بوجدة 2011.
- إدريس الكراوي : العروض والبحوث الجامعية، دار توبقال، مطبعة النجاح الجديدة، 1994.
- الحسين والقيد : مجموعة الاجتهادات في مادة القانون الدولي الخاص، الطبعة الأولى، دار النشر الشرقية 1994.
- بن رقية : محاضرات المنهجية للسداسي الأول، كلية الحقوق بالجزائر 2008.
- جيدير ماثيو : منهجية البحث، ترجمة. ملكة أبيض، دون ذكر للمطبعة ودون ذكر تاريخ النشر.
- شعير عبد الواحد : أقلتم المنهجية؟ الطبعة الأولى، مطبعة دار النشر المغربية، 1997.
- صالح طليس : المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الثانية، مكتبة زين الحقوقية والأدبية 2011.
- عبد القادر الشيخلي : قواعد البحث القانوني. ط1، دار الثقافة عمان الأردن 1999.
- عبود عبد الله العسكري : منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، سلسلة 3، الطبعة الأولى، دار النمرير، دمشق 2004.
- على مراح : منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر 2004.
- عمار عباس الحسيني : منهج البحث القانوني، طبعة أولى، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان، 2012.
- محمد العروصي : المرشد في المنهجية القانونية، الطبعة الثانية، مطبعة أناسي بمكناس 2018.

محمد حسين : دروس في المنهج القانوني، الطبعة لأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت
فايز وأبو لبنان 2011.

الحسن أحمد

محمد حلمي : المنهجية في القانون، الطبعة الثانية، دون ذكر للمطبعة 2003

الحجار

محمد عبد : المنهجية القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي 2005.

العال عكاشة،

وبديع منصور

سامي

أبحاث جامعية

صباح غربي : دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية
في جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع،
تخصص تنمية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية جامعة
محمد خيضر بسكرة 2014.

عميرة أسماء : إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة جامعة جيجل، رسالة
الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير بجامعة قسطنطينة بالجزائر 2013.

مقال

خالد خالص : منهجية التعليق على القرارات القضائية، مجلة المحاكم المغربية ع105.

2- باللغة الفرنسية

Isabelle Defrénois- Souleau : Je veux réussir mon droit, méthodes de travail et clés du succès, 3^{ème}
édition. Armand Colin. Édition Dalloz. Paris 1999.

Jean- Pierre Gridel : La dissertation, le cas pratique. et la consultation en droit privé.
Méthodes-illustrations, 4^{ème} édition. Dalloz imprimerie Normandie
Roto 1996.

- Patrick Nicoleau : Travaux dirigés, Introduction au droit, ellipses1996.
Regards sur l'éducation, les indicateurs de l'OCDE, édition 2013.
Renée Simonet : Comment réussir un exposé oral. Dunod, 2000.
Roger Mendegris : Le commentaire d'arrêt en droit privé, 4^{ème} éditions. Dalloz 1992
et Georges
Vermelle

البيان الختامي للمؤتمر الدولي التاسع عشر لمركز جيل البحث العلمي تحت عنوان:

تطوير الأنظمة التعليمية العربية

طرابلس | لبنان 22 و23 مارس 2019

تحت رعاية الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية UNSCIN نظم مركز جيل البحث العلمي في طرابلس يومي 22 و23 مارس 2019، مؤتمره الدولي التاسع عشر تحت عنوان " تطوير الأنظمة التعليمية العربية " .

وقد ترأس المؤتمر الأمانة العامة للاتحاد ورئيسة مركز جيل أ.د. سرور طالبي المل، وترأس اللجنة العلمية التحكيمية الدكتور عبد المنعم العامر، كما ترأس اللجنة التنظيمية الدكتورة ليال الرفاعي، وعضوية أساتذة مختصين من مختلف الجامعات العربية .

كما وشارك في المؤتمر أساتذة وباحثين من عدة مؤسسات جامعية عربية، ولقد توزعت أشغاله على ثمانية جلسات، سلطت الضوء على واقع الأنظمة التعليمية العربية وأسباب تدهورها، ووقفت عند أبرز التحديات التي تواجهها للوصول إلى اقتراح حلول وآليات فعالة لتطويرها.

وقد خلصت لجنة التوصيات إلى مجموعة من النتائج وهي:

- لا يقاس تقدم الدول بتطور اقتصادها فقط بل بمستوى المنظومة التعليمية وبمخرجات التعليم وجودته وكذلك بتطور الأبحاث العلمية.
- يعتبر تحقيق جودة التعليم من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من أجل اللحاق بالركب الحضاري .
- لا تزال الجامعات العربية بصفة عامة تركز على أداء وظيفة تكوين الطلبة دون الاهتمام بنوعية المخرجات، ومدى ارتباط التخصصات بمتطلبات سوق العمل، كما أن هناك قصورا في توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية والاقتران على الأبحاث الأساسية وهذا ما يجسده الكم الهائل من المتخرجين الذين يعانون ويلات البطالة.
- يعاني التعليم الأساسي بكافة مراحله (رياض الأطفال / التعليم الابتدائي / التعليم الثانوي / التعليم المهني) في كثير من البلاد العربية من تدني مستوياته بالكم والنوع، وتراجع جودة مخرجاته ، وقصور حاد في عناصر بنيته التحتية المختلفة .

- يعتمد كل نظام تعليمي ناجح على مناهج متطورة ووسائل تعليمية فعالة وحديثة تساهم في تحسين عملية التّعليم وتضمن جودته من جهة، كما تدعم قدرات المتعلّمين وتنمي مواهبهم لاكتساب المعرفة اللازمة والمهارات العمليّة والسلوك التّطبيقيّ الذي يتناسب مع تغيّرات العصر من جهة أخرى.
- لقد انتشر الفساد العلمي في الوطن العربي بشكل مخيف واتخذ عدة أشكال منها السرقات العلمية وبيع أبحاث جاهزة مما أثر على المنظومة التعليمية العربية من حيث النوعية والترتيب العالمي.
- وجود أزمة حقيقية في منظومة التعليم العالي في الوطن العربي نتيجة استمرار هجرة الأدمغة وأصحاب الشهادات الجامعية العليا.
- إن الانتشار غير المسبوق للمؤسسات والمراكز غير المعتمدة لبيع الشهادات الجامعية ومنح مراتب علمية غير مستحقة في الوطن العربي يهدد المنظومة التعليمية العربية ومسيرة البحث العلمي فيها وكيان المجتمعات بأكملها.

واستناداً إلى هذه النتائج، توصلت اللجنة إلى صياغة جملة من التوصيات، نوردتها فيما يلي:

توصيات مؤتمر تطوير الأنظمة التعليمية العربية : طرابلس | لبنان 22 و23 مارس 2019

1. ضرورة رسم خطة كاملة ومتكاملة لتطوير كل جوانب المناهج التربوية (المقرر، المدرسين ذو كفاءة، المرافق والبيئة الأمنة، الأهداف، التقويم، طرق التدريس) بطريقة تستوعب جميع النشاطات، وتستثمر الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، وتنسق بين المراحل والخطوات، وتستشرف المعوقات والمشكلات.
2. ضرورة الارتقاء بجودة التّعليم الأساسي في الوطن العربي حتّى يتطابق مع المعايير الدولية من خلال تحديد رؤية وأهداف واضحة، والعمل على إيجاد بيئة مناسبة، بالإضافة إلى الحفاظ على المستوى التّعليمي الذي يصل إليه التلاميذ من خلال التكوين الجيد والمزود بالموارد الملائمة والوسائل التعليمية والوسائط المساعدة والتأهيل الملائم ومتابعة تقييم الأداء بشكل مستمر ضماناً للمردودية.
3. ضرورة التأكيد على تعميق الصلة بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي وتمتين الروابط بين مؤسستهما من خلال الأعمال والنشاطات المشتركة.
4. ضرورة رفع من جودة التعليم العالي بتحسين مخرجاته الكمية والنوعية وتطوير مسالكها ومواءمتها مع متطلبات التنمية وسوق العمل الوطنية والدولية ومد الجسور بين مختلف مكونات التكوين.
5. ضرورة عصنة المؤسسات التعليمية بالتكوين والتجهيز لتحقيق الأهداف المنشودة من الإصلاح التربوي.
6. ضرورة توجيه أهداف التّعليم إلى ترشيد استعمال كل الوسائل المتوفرة بما في ذلك الموارد البشرية والمادية والأنظمة والتكنولوجيا والمعلومات بهدف إعداد جيل يستطيع التّعامل مع لغة العصر ومع التكنولوجيا ويُطوّعها.

7. ضرورة إعادة الاعتبار للهيئة التعليمية باعتبارها الفاعل الرئيسي في منظومة الإصلاح التربوي، مع ضرورة توفير مرتبات مناسبة تغنيهم عن اللجوء لعمل خارجي وتوفير الوقت الكافي للبحث وللإشراف على الرسائل والبحوث .
8. ضرورة وضع حد لهجرة الأدمغة وأصحاب الشهادات العليا ووضع قاعدة بيانات الكفاءات المتواجدين خارج الوطن مع ايجاد آليات لربطهم بالمؤسسات والباحثين داخل الوطن.
9. ضرورة ترشيد استعمال كل الوسائل المتوفرة بما في ذلك الموارد البشرية والمادية كالقاعات والمعدات والتجهيزات وبما يضمن تحقيق المردودية والملائمة، منها:
 - إعادة النظر في المنظومة التعليمية بهدف تمكين أكبر عدد ممكن من الطلبة في مختلف التخصصات من الحصول على التكوين الجيد والتأهيل الملائم .
 - مد نظام التعليم العالي بالوسائل الضرورية للاستجابة إلى حاجات المجتمع عموماً بغية الوقوف على المؤشرات الجديدة لسوق العمل وعلى التغييرات التكنولوجية والاجتماعية للمحيط الوطني والدولي.
10. ضرورة تطوير البحث العلمي من خلال:
 - رسم أهدافه وغاياته، على أن تركز على ربط مخطط البحث العلمي بالخطة الوطنية الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومواجهات تحدياتها.
 - الزيادة في الإنفاق عليه وإمداده بالوسائل اللازمة، إلى جانب تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تمويله، ودعم مشروعاته.
 - ضرورة تحويل البحث العلمي إلى دراسة قضايا تطبيقية في مواقع العمل نفسها من خلال مشاريع الطلاب وتدريب الباحث بالتعاون بين الجامعات ومجتمع الأعمال من أجل المساهمة في تنمية المحيط.
 - ضرورة إشاعة روح الالتزام والانضباط لأخلاقيات البحث العلمي ومحاربة الفساد في الوسط العلمي بشتى الطرق وسن قوانين تحدد مفهومه وحالاته وتفرض عقوبات صارمة على مرتكبيه مع ضرورة حماية المبلغين عنه من أية ملاحقة كانت.
 - ضرورة المساندة الكاملة في نشر إنجازات الأساتذة الباحثين والطلبة المتميزين في نتائج دراساتهم وأبحاثهم بغية مساعدتهم على اكتساب المكانة العلمية التي يستحقونها وتطوير آليات النشر العلمي ودعم آفاقه المستقبلية في الدول العربية.
11. ضرورة التصدي للمؤسسات الوهمية ولظاهرة بيع الشهادات والألقاب الوهمية أو المزورة من خلال:
 - سن قوانين صارمة تدين وتعاقب كل الفاعلين ومن يتعامل معهم أو يساهم في الترويج لهم والمستفيدين منها ،

- توحيد الجهود والآليات لكشفها ووضع قاعدة بيانات عربية موحدة بأسماء المؤسسات والأشخاص المشتبه بهم.
 - ضرورة التزام الجامعات بنشر السير الذاتية لهيئة التدريس موضحين فيها اختصاصهم، الرتبة العلمية والجامعة المتخرجين منها ضمانا للشفافية .
 - 12. ضرورة تكثيف الأبحاث حول تطوير الأنظمة التعليمية العربية وتحديد المشكلات الإجرائية فيها من أجل ازالتها وتحسينها ووضع خطط واستراتيجيات معاصرة وملائمة،
 - 13. مواصلة عقد ندوات ومحاضرات ومؤتمرات متخصصة وتنظيم دورات تدريبية في مناطق متعددة من الوطن العربي لنشر الوعي بأهمية تطوير الأنظمة التعليمية والتحديات التي تواجهها.
 - 14. رفع توصيات هذا المؤتمر إلى الجهات المعنية، ونشرها على نطاق واسع من خلال الصحافة والإعلام، ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي.
- وفي الأخير يدعو الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية ومركز جيل البحث العلمي جميع المشاركين في هذا المؤتمر وأعضائهم ومتابعيهم، لمواصلة البحث ونشر المقالات والدراسات المتخصصة، وبناءً على توصيات لجنة الصياغة بالمؤتمر ستُنشر أعمال هذا المؤتمر ضمن سلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي.



سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات ISSN 2409-3963
جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2019